كريستيان شينو
جورج مالبرونو

دروب دمشق

الملف الأسود للعلاقات الفرنسية - السورية

«هو بالفعل كتابٌ استثنائيّ»

رومان جوبير، Le Point

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كريستيان شينو – جورج مالبرونو

دروب دمشق

الملف الأسود للعلاقات
الفرنسية – السورية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Arabic Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l.

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

يُمنع تصوير و/أو تحميل و/أو توزيع الكتاب إلكترونيًا أو التسهيل لذلك بأي شكل من الأشكال دون موافقة الناشر. يُرجى الاستحصال على النسخ الإلكترونية المصرّح لها من قبل الناشر فقط، وعدم المشاركة في قرصنة المواد الإلكترونية المحمية بموجب حقوق النشر أو التشجيع لها. نقدّر دعمكم لحقوق المؤلف.

القرصنة الإلكترونية جريمة يعاقب عليها القانون! لا تكن مجرمًا.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٧
ISBN: 978-9953-88-946-7

Les Chemins de Damas:
Le dossier Noir de la relation Franco-Syrienne.
© Éditions Robert Laffont, Paris 2014.

ترجمة: أنطوان باسيل

تصميم الغلاف: ريتا كلزي
صورة الغلاف: solarseven
الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

توطئة ٧
مقدّمة ١٣
جثث العلاقة ١٧
شهر العسل ٤٧
سوء التفاهم ٧٧
بعد مقتل الحريري: قطيعة واستمرارية ٩٩
الخيوط السرّية للتعاون الأمني ١٢٩
الانطلاقة الجديدة ١٥٣
صِبية الساحر ١٨٩
الكراهية ٢٣٣
خاتمة: دروب دمشق الجديدة؟ ٢٧٥
الملاحق ٢٨١

توطئة

بقلم الجنرال فيليب روندو(١)

وطئت قدمي للمرة الأولى أرض سورية في تموز/يوليو ١٩٥٦ في رحلة إلى الشرق الأدنى حين كنت طالباً شاباً حائزاً منحة دراسية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها دفعت حملة سيناء ومن بعدها أزمة السويس بالرئيس السوري شكري القوتلي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، مسجّلاً بذلك فقدان بلادنا نفوذها في المشرق وكان يعتُبر حينها نفوذاً عظيماً.

لم أكن جاهلاً بلدان المشرق هذه، إذ سبق لقراءات كثيرة ـ أخبار أسفار كونستانتين فرانسوا دي فولني، ألفونس دي لامارتين، موريس باريس أو حتى ألبير لُوْنْدر ـ أن ألهبت مخيلتي. إلا أن والدي، بيار، هو من لقّنني أسرار المكائد المشرقية التي لم تكن خافية عليه بعدما عمل سنوات طويلة في الاستخبارات زمن الانتداب الفرنسي على المشرق ومن بعدها في تركيا قبل مشاركته في معارك التحرير.

وهكذا استفدت منذ ١٩٧٣ من علاقاته الكثيرة في بيروت ودمشق لدى وصولي إلى بلادٍ من المعروف أنْ ليس جميع حكامها من الموالين لنا.

ضرب اللواء حافظ الأسد ضربته المثيرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وبات من يومها على رأس السلطة في سورية. وقد اشتُهر هذا العسكري، العضو في حزب البعث منذ ١٩٤٦، (في وقت أُنجز فيه الانسحاب الفرنسي من سورية ولبنان في خريف تلك السنة نفسها)، بدوره في مختلف المحاولات التي قام بها مع بعض من أنصاره

(١) الجنرال فيليب روندو مؤلف كتاب: La Syrie, collection "Que sais-je?", PUF, 3e édition, juin 1988

للاستيلاء على مقاليد السلطة. إلا أنه يبقى لغزاً، لأن سلوكه يحيّر الذين يجهلون آليات «ماكينة الأسد». ولا يؤدي انتماؤه إلى الطائفة العلوية ـ التي يُشتهر أعضاؤها بممارسة التقيّة (الحذر في الكشف عمّا في النفس) ـ إلا إلى تعزيز عدم شفافية النظام الذي يتلاعب به الأسد بمكرٍ غير خافٍ على أحد.

لقد نُظّمت المؤسسات والحياة السياسية ضمن مظاهر ديمقراطية مدعومة بعقيدة حزب البعث التي وضعها قوميون تاريخيون أمثال المسيحي ميشال عفلق والسنّي صلاح البيطار والعلوي زكي الأرسوزي الذين اقتبسوا الكثير من الفلاسفة الفرنسيين، برودون وفورنييه ومونييه، وهو أمر يبعث للوهلة الأولى على الطمأنينة...

لكن سرعان ما فرض حافظ الأسد طابعه الشخصي بإبعاده بعضهم وبتصفيته بعضهم الآخر حتى لم يعد له ارتباط إلا بمجموعة من الرجال الموثوق بهم تتحدّر غالبيتهم من طائفته وتضم مع ذلك سنّة من النافذين والمخلصين وأيضاً بعض المسيحيين الساعين إلى الحماية. وسرعان ما تطور النظام السياسي إلى سلطة شخصية؛ لتجد الأيديولوجية البعثية نفسها وقد تم تجاوزها، أو إفسادها.

يعرض الرئيس السوري أمام من يُجاز لهم دخول غرف استقباله الشخصية أو الرسمية مبادئ ـ بعبارات مختارة ولكنها في الغالب ملتبسة قصداً ومطعمّة بمضامين يسهل تفسيرها عندما تحتوي على تهديد ـ يمكن اختصارها كالتالي:

ـ إن سورية في حالة حرب دائمة لأنها قلب العروبة وتشكّل بوصفها كذلك الحصن العربي الأخير في مواجهة إسرائيل.

ـ أما هدفها فلا يتغيّر بالرغم من بعض الانقلابات التكتيكية: تثبيت حريّتها الاستراتيجية حيال الفلسطينيين والحفاظ على نفوذها في لبنان «الذي ليس إلا جزءاً منها» (من بلاد الشام ما قبل ١٩١٨).

ـ لا يمكن مواجهة المواقف المتعنّتة للعدو الإسرائيلي إلا بموقف راديكالي، أي: بعنف الدولة القائم على الممارسة السائدة.

ـ توجد إذاً خطوط حمر يُستحسن عليكم، أنتم أيها الأجانب أصدقاء الشعب السوري، عدم تجاوزها وإلا خاطرتم بتحمّل بعض «المضايقات».

تهدف «استراتيجية العنف» هذه إلى انتزاع الاعتراف بدور سورية في الشرق الأوسط، وهي الاستراتيجية التي أضفت على الرئيس الأسد شهرته بممارسة الدبلوماسية «الإكراهية» التي لا تتردّد أبداً في تقويض المصالح الغربية ومن بينها المصالح الفرنسية عندما تنوي الأخيرة التدخل في المجال الذي يعتبره حكراً له. وتُستخدم هذه السياسة الخارجية أيضاً في تبرير بعض القرارات الداخلية، لاسيما في شلّ المعارضين وقمع أي معارضة، وأولها تلك الصادرة عن الإخوان المسلمين (حماة في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٢).

يعود الفضل في وصول اللواء حافظ الأسد إلى السلطة إلى الدعم الذي حصل عليه من الجيش، وهو الدعم الذي سيستمر لاحقاً بفضل جهاز أمني مخلص له سيحافظ عليه حتى وفاته. وسيطرة المخابرات على قلب جهاز الدولة ليست محصورة بسورية، لكنها ثابتة في دمشق. فلا عمل لرئيس الحكومة ووزرائه سوى تأمين الإدارة اليومية للشؤون الروتينية. كما أن المحافظين هم بدورهم أدنى مرتبة من الممثل المحلّي لأجهزة المخابرات. أما الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون في دمشق فلا يُعتبر معظمهم أكثر من مجرّد صندوق بريد. وبنتيجة ذلك تصبح إقامة اتصال مع رئيس أحد الأجهزة ـ وجهاً لوجه ـ الأمر الأكثر إثماراً.

تبيّن، في هذا الصدد، أن العمداء محمد الخولي وعلي دوبا وحسن خليل وآصف شوكت وهشام اختيار وغازي كنعان، ولكلّ منهم مزاجه، هم المحاورون الضروريون لفهم أفضل للأحداث، وللقدرة على شرح مواقف فرنسا وتقويم المواقف السورية، دونً تلطيف، والعمل على الحدّ من القدرة القائمة بالفعل على المضايقة، وهي القدرة التي تنتج، بالأخص، عن دعم الفصائل الراديكالية الفلسطينية واللبنانية أو بعض الإرهابيين الدوليين المخصصين للعمليات العقابية أو الرادعة في لبنان وغيره. وقد مكّنتنا يقظتنا في كثيرٍ من الأوقات من احتواء هذه المضايقة، إلا أنّ علينا الإقرار بالفعل أنها نجحت في التسبّب بأضرار فادحة دائمة.

برحيل حافظ الأسد، في العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ورث ابنه بشار السلطة بدلاً من باسل الذي كان قد توفي. وسرعان ما تعثّر «ربيع دمشق»، الذي شكّل

مبادرته الأولى والوحيدة، بفعل بقاء دوائر السلطة الفعلية. فقد وجد الحرس القديم التابع لوالده نفسه وقد أُبعد، لكن بدا أن «اللجنة العسكرية البعثية السرّية»، وهي غير معروفة جدّاً، حافظت على موقعها، وهي التي تشكّل «الدولة الخفية» التي يسيطر عليها رجال المخابرات. وبحسب سالفة رواها أحد سفرائنا في دمشق، فإن عقيداً علويّاً ردّ في تشييع حافظ الأسد على القلق المتصنّع لأحد الموالين الذي تساءل عمّن يمكن أن يخلفه بأن قال ببساطة: «نحن».

راهنت فرنسا على قدرات بشار الأسد منذ تسلّمه السلطة، فدعمته وشجّعته، لكن سرعان ما خاب أملها. وستغذّي مظاهرات درعا، التي امتدت إلى حمص وحماة في آذار/مارس ٢٠١١، تمرّداً أُسيء ضبطه في البداية، وما زال يدمي سورية.

لم ينهر النظام السوري، بعكس التوقعات التي تمّ التسرّع في إطلاقها، وأفضت الفوضى إلى سقوط آلاف القتلى وعمّت سورية لتمتد اليوم إلى العراق وربما غداً إلى لبنان، مؤديةً بذلك إلى انتشار سريع للمجموعات الجهادية من حول «دولة إسلامية» آخذة في التوسع. ولم تتوقف الأجهزة السورية عن إعلان ذلك وهي تسعى في الوقت نفسه إلى تحريك بعض هذه المجموعات لإضفاء الشرعية على الحرب الدائرة منذ ٢٠١١.

عمل كريستيان شينو وجورج مالبرونو، في الصفحات التي تلي، على إعادة تركيب تسلسل الوقائع التي ربطت بين فرنسا وسورية، خلال العقود الأخيرة، في علاقة، شغوفة ولكن مضطربة، لا تبخل في توجيه الضربات المتبادلة، لتصل إلى قطيعة تسببت بها الانجرافات الدامية لحرب شاملة. وقد قاما بذلك بوصفهما صحافيين محنّكين يستندان إلى ملاحظاتهما الميدانية وإلى شهادات اللاعبين الذين لديهم معرفة جيّدة للأحداث.

لكن لم يتم قول كل شيء، ولا يمكن بعد قول كل شيء، ويتضح مع ذلك أن ما تمّ الإفصاح عنه يوضح بعض الأفكار السائدة ويسمح بإعادة النظر فيها والتأمل في مستقبل لا نعرف كثيراً ما يخبئه لنا. وقد أبرز تقرير للأمم المتحدة بالفعل في ٢٠١٢

خطورة رؤية سورية «تتحول إلى ساحة معركة إقليمية وتصبح فريسة لقوى لا علاقة لأهدافها بالأزمة السورية».

فهل من شأن هذه النظرة القاتمة أن تشجّع على إعادة العلاقة الأمنية مع هذا النظام الذي تم فعلياً الطعن به؟

مقدّمة

«سياستكم في سورية رائعة إنسانياً، لكنها كارثة سياسياً!» استوقفتنا هذه الملاحظة التي أطلقها مسؤول لبناني في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكان التمرّد على بشار الأسد قد بدأ منذ الربيع. وعلينا أن نعترف اليوم، بعد أعوام من المأساة ونحو مئتي ألف قتيل، أنّ هذا التصريح كان، للأسف، استشرافيّاً.

منذ انطلاق الاحتجاجات الأولى انخرطت فرنسا بحزم إلى جانب المتظاهرين الذين تحدّوا بشار الأسد، اقتناعاً منها بأن حجر الدومينو السوري سينهار بعد حجري تونس والقاهرة. ووصلت عدوى ركوب الموجة المناسبة إلى الكي دورسيه[١] والإليزيه[٢].

غير أن فرنسا كانت تمتلك، بالنظر إلى ماضيها في سورية، كل الأوراق التي تسمح لها بفهم ما يجري فعلاً على الأرض وتحليله. وقد أظهرت برقية دبلوماسية أميركية مؤرخة في ٢٠١٠، كشفت عنها ويكيليكس، أن باريس «تتمتع بإمكانية وصول فريدة» إلى السلطة السورية غير الشفافة بطبيعتها.

لقد نسينا بكثير من السرعة أن فرنسا هي التي صنعت سوريا المعاصرة بعدما انتدبتها عصبة الأمم، بعد الحرب العالمية الأولى، على لبنان وسورية الراهنة التي قسّمتها باريس إلى ولايات. بل إن فرنسا أنشأت ما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٦ دولةً علوية[٣] على الأرض السورية عاصمتها اللاذقية. وحينها نزل الكثير من الشبان

(١) وزارة الخارجية الفرنسية ـ المترجم.

(٢) القصر الرئاسي ـ المترجم.

(٣) العلويّون طائفة مسلمة يمكن ربطها بالشيعية، ويشكّلون ما بين ١٠٪ و١٢٪ من الشعب السوري، وقد ازدراهم التقليد السني طويلاً واعتبرهم من أهل البدع. وهربوا من الاضطهاد ليجدوا لهم، على مر القرون، ملجأ في الجبال المشرفة على الساحل الشمالي ـ الغربي لسورية.

العلويين، طائفة بشار الأسد، من جبالهم للانخراط في جيش الشرق الفرنسي، بادئين بذلك عملية ارتقائهم الاجتماعي الذي بلغ ذروته بوصول حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠.

كيف أمكن ارتكاب خطأ بهذا الحجم؟ شرعنا، للإجابة عن هذا السؤال، في التحقيق مع الشهود على هذه العلاقة واللاعبين فيها وعدنا إلى ثمانينيات القرن العشرين التي تميّزت بالحرب الأهلية في لبنان. كنا نتردد إلى سورية منذ نحو عشرين عاماً. بل إنه حُظر على أحد المؤلفَين زيارتها ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١ لأنّه ندّد، من بين أمور أخرى، بالنظام الأمني «الذي يقف حائلاً أمام الديمقراطية».

لا يراودنا أي وهم حيال طبيعة هذا النظام الذي ارتكب جرائم ضد الإنسانية واتهم باستخدام الغاز ضد سكانه. لكن التظاهر ضد الدكتاتور لا يجعل من المرء ديمقراطيّاً. وسرعان ما تغذّى التمرّد بدفق من الإسلاميين والجهاديين ذوي الأجندة البعيدة كل البعد عن أجندتنا، والذين استخفت باريس كثيراً بوزنهم.

لم نعتقد بتاتاً، بغضّ النظر عن عدالة قضية المتظاهرين وسموّها، بفاعلية المواجهة المباشرة مع النظام، وكتبنا، منذ البداية، أنه «إذا كان من بلد يجب أن تندلع فيه ثورة فهو سورية. ولكن، أيضاً، إذا كان ثمة نظام قادر على المواجهة فهو النظام السوري»، لأن السلطة بَنَت منذ ١٩٧٠ نظام قمع متطوّراً لا مثيل له إلا شقيقه العدو العراقي. ولا يمكن لنظام الأسد أن يسقط من دون تدخل عسكري خارجي، كما حدث في العراق في ٢٠٠٣ وفي ليبيا في ٢٠١١، وذلك على نقيض ما أعلنته مراراً الإليزيه والكي دورسيه. والواقع أن سورية ليست تونس ولا مصر، فنظامها لا يُختصر بالدكتاتور وبعائلته كما في تونس بن علي؛ كما أن الجنود السوريين، على عكس تراتبية الجيش المصري، ظلّوا مخلصين، حتى الآن، لبشّار الأسد.

كما أننا أَلِفْنا الروح القومية السورية الصعبة المراس. فقد قصف الجيش الفرنسي دمشق ثلاث مرات عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ [١] لقمع الثورة الدرزية وعام ١٩٤٥ لسحق

(١) Alice Poulleau, *À Damas sous les bombes - Journal d'une Française pendant la révolte syrienne (1924-1926)*, L'Harmattan, 2012.

القوميين. بل إن الجمهورية الثالثة اقتطعت منها ولاية الإسكندرون[1] التي مُنحت للأتراك لضمان حيادهم في الحرب ضد ألمانيا النازية، وهو ما لم يغفره السوريون قط. كما أنهم لن ينسوا أن فرنسا أنشأت أجيالاً من النخب السورية في كل المجالات، بما فيها، كما سنرى، تلك الحساسة للغاية والتي تتخطّى الحقوقيين والأطباء والمهندسين وعلماء الآثار...

ولطالما شكّل لبنان سبباً للخلاف بين فرنسا وسورية. فدمشق أرادت دوماً أن تهيمن عليه، ولم تألُ باريس من جهتها جهداً لحماية المسيحيين والحفاظ من ثم على سيادة بلاد الأرز. وقد نتج عن هذه المنافسة سوء تفاهم وحوادث مؤلمة أحياناً.

عرف الثنائي الفرنسي ـ السوري المراحل كلها: التوتّر، شهر العسل، المصالحة ومن ثم الطلاق، والآن الحقد. ولا يمكن أن يغفل عن السلطات الفرنسية أن آل الأسد جبليون عنيدون لا يخضعون أبداً للإكراه. وقد أسرّ إلينا كلود غيان، الذي التقى الرئيس السوري مرات عدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، أن «بشّار هو نموذج الوحش البارد. لم يسبق لي قط أن لاحظت لدى أحد منطقاً يُعبَّر عنه بهذا القدر من التصلّب، وهذا مثير للذهول».

لقد حدّد وزير الداخلية السابق طابع هذه العلاقة منذ أربعين عاماً بالشكل التالي: الانفعال من الجانب الفرنسي، والبرودة التي تتحكّم بها المصالح لدى السوريين.

هل عجزنا دائماً عن فهم هذا البلد؟ وهل أُحطنا علماً بما يكفي بأسباب النزاع؟ يحاول هذا الكتاب، من دون إعادة الكتابة الاستدلالية للتاريخ، أن يحلّ ألغاز سوء الفهم هذا. وقد أجرينا، لهذه الغاية، مئات المقابلات مع دبلوماسيين وعسكريين ورجال استخبارات فرنسيين ولكن أيضاً مع سوريين من أتباع النظام والمعارضة إضافةً إلى مسؤولين في الأمم المتحدة أو في بلدان أوروبية. واشترط الكثيرون منهم إغفال أسمائهم للإدلاء بشهاداتهم نظراً لحساسية الموضوع ومواقعهم في التدرّج الوظيفي.

(١) لواء الإسكندرون هو اليوم إقليم هاتاي التركي الواقع على الطرف الشرقي للساحل المتوسطي التركي، وعاصمته أنطاكية، ويشكّل الإقليم اليوم القاعدة الخلفية للتمرد السوري.

جثث العلاقة

في يوم الجمعة الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨١، نزل لوي دولامار دَرجَ مبنى السفارة متأبطاً صندوقي سيجار. سبق أن اقتضت الأسباب الأمنية إجراء تعديل في توزيع مواقع الموظفين بعد انفجار إحدى القنابل في فناء السفارة الفرنسية. أُنزل موظفو البعثة الثقافية من الطابق الثالث إلى الأرضي ليحلّ محلهم موظفو الدائرة السياسية بهدف إبعاد السفير عن خطر هجوم انتحاري في بيروت في ذروة الحرب الأهلية، وحَبَسَ الملحق العسكري وعملاء المديرية العامة للأمن الخارجي، أي جهاز الاستخبارات الخارجية، أنفسهم في الطابق الأول خلف أبوابهم المدعومة بحواجز معدنية سميكة.

ـ ستمضي عطلة نهاية الأسبوع في الجبل! قال لوي دولامار لفرانسوا أبي صعب.

ـ ستدخن كل هذه السجائر! أجابه الدبلوماسي الفرنسي ـ اللبناني الشاب.

ـ اسمع، لا أعرف حتى إذا كنت سأدخن سيجاراً واحداً، ردّ لوي دولامار. ثم أضاف قبل أن يعود إلى مكتبه لإيداع الصندوق الثاني: أنت محقّ. لن آخذ إلا صندوقاً واحداً.

ـ توخّ الحذر يا سعادة السفير، فأنت لا تمتلك سيارة مصفحة[1].

أكّد له لويس دلامار قائلاً:

ـ إذا تعرّضت يوماً للاغتيال فلن يحدث ذلك أبداً على يد لبناني!

(١) رفض أن يواكبه حراس شخصيون. وقد نصحه، في الليلة السابقة، الأباتي بولس نعمان، الرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية، وهو يودّعه على درج مدخل قصر الصنوبر «بتوخي الحذر الشديد».

قُتل سفير فرنسا بعد ذلك بدقائق من مسافة قريبة فيما كانت سيارته «البيجو» ٦٠٤ ذات اللون العسلي تتوجّه به صوب «قصر الصنوبر». فعلى بعد ٢٥٠ متراً من المكان، وفيما كانت السيارة تمرّ بمحاذاة ميدان سباق الخيل في بيروت، اعترضتها سيارة «BMV»، ونزل منها رجلان مسلحان. حاولا فتح الباب الخلفي الذي سبق للوي دولامار أن أوصده لكنهما لم يفلحا، وبعدما كرّرا محاولة خلع القفل أطلق أحد المهاجمين رشقةً من سلاحه قبل أن يلوذا بالفرار صوب حي قصقص مروراً بالقرب من أحد الحواجز السورية.

نُقل السائق حسام زرزور وسفير فرنسا إلى أقرب مستشفى في البربير، لكن الأخير قضى متأثراً بجراحه فيما كان الفريق الطبي يتهيّأ لإخضاعه للجراحة.

قضت ١٢ رصاصة أصابت القلب والبطن والرأس على حياة هذا الدبلوماسي الشجاع الذي كافح لمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها ووحدتها في مواجهة السوريين الذين كانوا يحتلون جزءاً كبيراً من بيروت.

قال فرانسوا أبي صعب متذكّراً: لا أزال أحتفظ بنظارته وبكتاب «فرنسا والفرنسيون» (La France et les Français) الملطّخ بالدم الذي كان يقرأه في السيارة، وقد أهدتني إياه السيدة دولامار بعد وفاته.

استحال إجراء تحقيق في بيروت التي كانت تعمّها الفوضى، ومع ذلك تم الكشف فجأةً عن القاتلَيْن بعد يومين على المأساة. فقد طلب «صديق لفرنسا» مجيء أحد الدبلوماسيين لمقابلته في مكتبه. كان هذا الصديق هو بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية، الميليشيا المسيحية. توجّه الدبلوماسي على الفور إلى مقر قيادة القوات اللبنانية في الكرنتينا على مقربة من مرفأ بيروت، فعرّفه بشير الجميل إيلي حبيقة، رئيس جهاز الاستخبارات عنده، قائلاً: «سيعطيك اسمَي قاتلَي دولامار»، وتعلّق الأمر بشيعيين عميلين للصاعقة، الميليشيا التي تعمل لحساب أجهزة الاستخبارات السورية في لبنان. هكذا عرفت فرنسا من اغتال سفيرها في بيروت[1].

(١) مقابلة في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٤ مع الدبلوماسي الذي التقى إيلي حبيقة.

بعيد ذلك، ومن باب الحذر، سحب الفرنسيون إلى بلادهم حسام زرزور بعدما احتجزه أحد أجهزة الاستخبارات اللبنانية.

كشف التحقيق أن قاتلي لوي دولامار أرادا خطفه قبل أن يلوذا بالفرار عبر إحدى الطرق الفرعية صوب الضاحية الجنوبية. اختطافٌ أُريد له أن يُقابل بتنازلات فرنسية. لكن أيّ تنازلات؟

يومها ضرب الجيش السوري الحصار على مدينة زحلة المسيحية الواقعة على بعد أربعين كيلومتراً عن بيروت. وروى فرانسوا أبي صعب أن «لوي دولامار بذل كل ما في وسعه لتتمكن زحلة من التنفّس. وهو ما لم يرُق للسوريين الذين لم تعجبهم كذلك العلاقة، على الصعيد الدولي، مع ياسر عرفات». كانت فرنسا قد تعهّدت بإنقاذ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من البراثن الإسرائيلية.

هذه هي بالتحديد الرسالة التي حملها وزير الخارجية كلود شيسون إلى بيروت حيث التقى ياسر عرفات في قصر الصنوبر قبل خمسة أيام فقط من اغتيال لوي دولامار. «لن نتخلّى عنك»، أكّد كلود شيسون للزعيم الفلسطيني الذي كان الجيش الإسرائيلي يطارده. وهو وعد كرّره قبيل مغادرته المطار في حوار مع إحدى الصحف اللبنانية.

أراد السوريون من جانبهم، من خلال خطف دولامار، توجيه رسالة واضحة إلى فرنسا لتتوقف عن دعم عرفات. فلطالما اعتبرت دمشق نفسها صاحبة القضية الفلسطينية، وكانت ترى في عرفات منافساً يجب عدم الدفاع عنه.

وفي الإليزيه، خالف الرئيس فرانسوا ميتران القاعدة التي حدّدها لرئيس المديرية العامة للأمن الخارجي بعدم السماح أبداً «بعملية التصفية الجسدية» (opération homo) لأعداء فرنسا، فتلقّت الأجهزة الخاصة تعليمات من رأس الدولة بتصفية منفذي اغتيال لوي دولامار – بشكل مباشر أو غير مباشر ـ وبالشروع في تفجير مقر حزب البعث في دمشق. وتمّ إلى حد بعيد تحقيق هذين الهدفين[1]. فقد قام كوماندوس من جهاز العمليات في المديرية العامة للأمن الخارجي بتصفية قاتلي

(١) Gilles Ménage, Histoire du terrorisme moyen-oriental, Fayard, 2001

الدبلوماسي الفرنسي، وبعد ذلك بشهرين ونصف الشهر، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر رديفة جنّدتها الاستخبارات السرية الفرنسية محلياً بتفجير سيارة ملغومة دمّرت مقر حزب البعث في حي الأزبكية بدمشق[١]، وسقط جرّاء التفجير ١٧٥ قتيلاً.

لكن لم تؤدّ حلقة الانتقام إلا إلى تعزيز التصميم السوري على ممارسة «الدبلوماسية الإرهابية» ضد فرنسا في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي. وتفاقم النزاع الفرنسي ـ السوري مع اعتداء شارع ماربوف في باريس الذي استهدف، في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٢، مجلة «الوطن العربي» المناهضة لسورية. وأعلنت باريس، في اليوم نفسه لهذا الاعتداء الذي قتل امرأة فرنسية في الثلاثين من عمرها، أنها استدعت سفيرها في دمشق فيما اعتبرت الملحق الثقافي السوري ميخائيل كاسوحة والملحق العسكري علي حسن شخصين غير مرغوب فيهما[٢].

شهد التاسع من آب/أغسطس التالي اعتداءً جديداً بتوقيع منظمة أبو نضال الفلسطينية المنشقة (فتح ـ المجلس الثوري) استهدف مطعم «جو غولدنبرغ» في شارع «روزييه»، وهو ما أثار الاستنكار العام، وسقط بنتيجته ستة قتلى و٢٦ جريحاً.

فهمَ الضليعون في الرسائل المشفرة التي يطلقها المخرّبون أن هذا العمل بمثابة تحذير من عرّابي أبو نضال (السوريين والعراقيين والليبيين). لكن فرنسا لم تستوعب هذا التحذير، فقد ندّد فرانسوا ميتران في مجالسه الخاصة بضعف أجهزة الاستخبارات.

وفت فرنسا بوعدها بعد ذلك بشهر وشرعت في إنقاذ ياسر عرفات من بيروت، ولم تشأ أن يملي عليها الإرهابيون أجندتها. واستذكر جيل ميناج، المعاون السابق لرأس الدولة، أن فرانسوا ميتران ذهب حتى إلى حد تحذير حلفائه، بعد نشره سفينة حربية قبالة الساحل اللبناني، من أن «أي هجوم على سفينتنا التي تجوب المتوسط سيُعتبر بمثابة إعلان حرب».

(١) مقابلة أجريت مع عميل سابق للمديرية العامة للأمن الخارجي.

(٢) ميخائيل كاسوحة هو اليوم قائد كبير في أجهزة الاستخبارات، وقد لعب لوقت طويل دور المحاور لنظرائه الفرنسيين في سورية.

إلا أن فرانسوا دي غروسوفر، المستشار الخاص لفرانسوا ميتران، حظي بالتزامن مع ذلك على موافقة الرئيس فأعطى الضوء الأخضر لعقد لقاء في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ بين رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي بيار ماريون وشقيق الرئيس السوري رفعت الأسد الذي كان يتولّى حينها أجهزة الاستخبارات وجاء إلى فرنسا لمعالجة عينيه. كانت فرنسا تسعى إلى وقف عمليات أبو نضال على أراضيها. جرى اللقاء في منزل مجاور لملعب الغولف في سان ـ نوم ـ لا ـ بريتيش، في المنطقة الباريسية، وأعقبه اجتماع آخر بعد ذلك بأسبوع. زعم بيار ماريون أن رفعت وعده بوقف اعتداءات مجموعة أبو نضال في فرنسا، وهو وعد شكّك فيه الكثيرون.

بقي المسؤولون الفرنسيون، بالرغم من هذا الفشل، مصمّمين على تحصين بلادهم. انتقل أبو نضال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ إلى دمشق. وأُوفد العقيد فيليب روندو للقاء الوسيط السوري أحمد دياب ذي الصلة بالزعيم الإرهابي.

أصبح رولان دوما، في كانون الأول/ديسمبر، وزيراً للشؤون الأوروبية قبل أن يحلّ بعد ذلك بسنة محل كلود شيسون في وزارة الخارجية، وكان يميل إلى مزيد من الانفتاح على دمشق، وبالأخص على طهران بعدما أدركت باريس أنها قد ذهبت بعيداً جدّاً في موقفها ضد إيران بتسليحها القوي لصدام حسين في الحرب التي يخوضها الدكتاتور العراقي ضد الجمهورية الإسلامية. وستصبح سنة ١٩٨٣ السنة التي سيتم فيها تحييد مجموعة أبو نضال.

جمع لقاء آخر، في آب/أغسطس، رفعت الأسد مع الأميرال بيار لاكوست، الرئيس الجديد للمديرية العامة للأمن الخارجي، وكان أكثر صراحةً من سلفه، ويعرف أيضاً كيفية تمرير الرسائل القوية. وقد جرى اللقاء في «أنيار» قرب جنيف حيث يمتلك رفعت عقاراً.

وافق الأميرال لاكوست للمرة الأولى على تقديم شهادته وقال لنا: «استطعنا تهدئة الأمور بعدما ورثنا السلبية التي خلفها بيار ماريون الذي حاول فرض نفسه على رفعت. لم نعامل رفعت كقاتل. كذلك تطلّب الأمر تهدئة رجال الشرطة الفرنسيين. فقد كانت لرفعت مجموعة من المناصرين المقيمين على مقربة من «تافرني»،

في المنطقة الباريسية، وخال رجال الشرطة في المحيط أن رفعت ورجاله يريدون التجسس على القوى النووية الاستراتيجية الفرنسية! وذلك أمر سخيف».

وفي لقاءٍ ثانٍ في صيف ١٩٨٣، عُقد هو الآخر على ضفاف بحيرة ليمان، اصطحب رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي معه ألان شُوويه الذي كان قد بدأ حينها سيرته المهنية كضابط استخبارات في المشرق.

«لقد أخذنا وقتنا»، قال شوويه من جهته متذكّراً، «تناولنا الطعام وتحدّثنا مع رفعت في شؤون العائلة، لنقول له بعد انقضاء بعض الوقت: أنت القائد، ونحن نعترف أن الوضع متفجّر عندنا، لكننا شاهدنا فعلاً من قام بإشعال الفتيل، ولدينا أسماء، لكنها أسماء أشخاص صغار. أنت منسّق أجهزة الاستخبارات في سورية، وبالتالي فإنك لا تفعل ذلك لمجرّد اللعب بل لأن لديك ما تقوله لنا، فواضع القنابل هو دوماً طارح للأسئلة. إلا أنّ بإمكانك ربّما طرح الأسئلة بطريقة مغايرة، فهل ننشئ خطّ هاتف ساخناً بيننا؟ إذ إن من شأن هذا أن يسمح لنا بفهم تعقيدات الوضع في المنطقة بشكل أفضل ويجنّبنا، نحن أيضاً، ارتكاب الأخطاء».

هكذا فُتحت قناة اتصال بين المديرية العامة للأمن الخارجي ورفعت الأسد. وأضاف ألان شوويه، الخبير الطويل العهد بسورية، أنه «بعد هذا اللقاء، الذي تناولنا فيه بالتحديد الملفات الفرنسية ـ السورية والفرنسية ـ اللبنانية، جرى بيننا حوار لم يتميّز دوماً بالهدوء لكنه لم يكن عنيفاً».

كان التقارب ذا طبيعة تمنع حدوث أي عمل عدواني كبير ضد فرنسا في ١٩٨٤، وسمح بالزيارة الرسمية لرئيس الجمهورية فرانسوا ميتران، وكانت الأولى لرئيس فرنسي، إلى دمشق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

سأله حافظ الأسد في سياق حديثهما السريالي: «ضع عينيك في عيني وقل لي إن كنت تعتبرني إرهابياً». «لا، لا، لا أعتبرك إرهابياً»، أجاب فرانسوا ميتران، رغم أن ذلك كلّفه تبرئة مُحاوره.

ثم تحدّث الرئيس الفرنسي في المؤتمر الصحافي المشترك عن روابط فرنسا التاريخية مع المشرق، من فرانسوا الأول وحتى سليمان القانوني، قبل أن يتطرق

إلى دورها السياسي. تركه حافظ الأسد يتحدّث، ليعمد من ثم إلى الإشارة في مطلع إحدى العبارات إلى دور فرنسا الثقافي![1] كان ذلك يختصر كل شيء... نتقبّلكم في لبنان، لكن ليس لممارسة نفوذ سياسي كبير في قلب المحمية السورية. كان هذا، أبداً ودوماً، سوء التفاهم نفسه بين باريس ودمشق.

اعتبر البعض في فرنسا أن هذه الرحلة سابقة لأوانها لأن ثلاثة أعوام بالكاد مرّت على اغتيال لوي دولامار.

استدعى ميتران، قبيل هبوط الطائرة الرئاسية في دمشق، الدبلوماسي الفرنسي الشاب ذا الأصول السورية أنيس نقرور[2] وقال له: «يبدو أنك لم تكن تريدني أن أذهب إلى سورية. لقد فات أوان ذلك بعض الشيء الآن!».

لقد سبق بالفعل لأنيس نقرور أن اعتبر، في مذكرة بعث بها إلى مدير مكتب رئيس الدولة، أن الزيارة في غير محلّها وأنها تأتي سريعاً جدّاً بعد اغتيال دولامار، في حين أن العلاقات مع رفعت الأسد لا تزال دقيقة، ونبّه إلى أن «السياق لا يبدو مناسباً إلا إذا كنا نريد إطلاق مشروع إعادة بناء العلاقات الفرنسية ـ السورية وجعل سورية شريك فرنسا المفضّل في المنطقة».

قال فرانسوا ميتران ببعضٍ من التلميح الخفي: «لا، لا، حسناً فعلت... لقد فات الأوان بعض الشيء، لكنك سترى ما يعجبك!».

يتذكّر أنيس نقرور اليوم أن «الرئيس كان على قدر كبير من التصميم. فميتران من أتباع السياسة الواقعية لكنه، مع ذلك، كان يُمنّي نفْسَه بالضغط على السوريين. أما أنا فقضى تفكيري أنه إذا ذهبنا إلى سورية لطلب أمر ما فيجب علينا أن نجلب شيئاً معنا. نأخذ ونعطي. لا يمكننا المجيء فارغي الأيدي»، وهي أمثولة سيصعب على القادة الفرنسيين استيعابها.

---

(١) في إحدى الزيارات إلى فرنسا في ١٩٧٦، في عهد رئاسة فاليري جيسكار ديستان الذي أشاد بالفرنكوفونية في لبنان، ردّ عليه حافظ الأسد بالقول: «اللبنانيون، كما تعلم، يتكلمون العربية أيضاً!»، هذا ما أسرّ به إلينا المسؤول اللبناني السابق كريم بقرادوني.

(٢) يمثل أنيس نقرور اليوم الاتحاد الأوروبي في سورية.

ويرى هوبير فيدرين، الذي رافق فرانسوا ميتران في تلك الرحلة، أن رئيس الجمهورية عاش الواقعية السياسية في أنقى حالاتها. «ذهب إلى دمشق مقتنعاً أنّ من الأفضل محاولة التحدث إلى سورية بما أننا لا نريد شنّ حرب عليها. دون أن يعني ذلك أننا نقبل كل شيء وأي شيء. ولم يكن الأمر يتعلّق بمجاملة سورية». ثم تابع قائلاً: «والواقع أن فرانسوا ميتران اعتبر أن المصلحة العليا لبلادنا تفرض علينا عقد نوع من اتفاقية عدم اعتداء مع دمشق، دون الإعلان عنها شفاهةً أو كتابة، على غرار ما يفعل الأميركيون الذين يحاورون الأسد منذ أيام كيسنجر»[1].

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بعد أكثر من ثلاثين عاماً على اغتيال لوي دولامار، وفي أوج الأزمة مع دمشق حول الأسلحة الكيميائية التي اتُّهم النظام باستخدامها ضد معارضيه، كرّم فرانسوا هولاند في شكلٍ مبتكر السفير الذي اغتيل وهو يمارس مهامه، بوضع إكليل من الزهور على قبر الدبلوماسي في تينجرفيل في إقليم كالفادوس. ولا تزال صورة السفير معلّقة في قصر الصنوبر في بيروت. ولم يكن الوحيد الذي كُرّمت ذكراه على هذا النحو.

عُلّقت إلى جانب صورته صور فرنسيين آخرين قتلهم السوريون أو حلفاؤهم في لبنان: زوجان من العاملين في التشفير تابعان للمديرية العامة للأمن الخارجي كانا يبعثان الرسائل المرمّزة إلى مقرهما في باريس. كانا يسكنان على مقربة من شارع فردان، ووجّها ليلة ١٥ نيسان/أبريل دعوة إلى أصدقاء لهما إلى العشاء. وصل قبيل ذلك رجل إلى دارهما حاملاً باقة من الزهر. نظر أحد الفرنسيَّين من ثقب الباب قبل أن يفتح، وبعد ذلك بلحظات قُتل الزوجان بنيران مسدس. كان ذلك عمل محترفين حسني الاطّلاع يمتلكون ولا شك وسائل تسمح لهم بالتنصّت الهاتفي. وقبل ذلك بشهر، في ١٥ آذار/مارس، هزّ انفجارٌ المركز الثقافي الفرنسي في بيروت الغربية.

من المناسب أن نضيف إلى هذه اللائحة الرهيبة ضابطاً في المديرية العامة للأمن الخارجي كان على موعد مع نقيب في الأمن العام اللبناني، وقضى على أيدي مجموعة من القتلة الذين هربوا عبر منطقة الأشرفية المسيحية. وهناك أيضاً

(١) مقابلة أجراها المؤلفان في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤.

سائق القنصل العام ريمون ووتييه الذي كان في انتظار الأخير عند مدخل فندق فينيسيا، وأطلق عليه قتلته رصاصتين في الرأس. وهناك أخيراً الملحق العسكري العقيد كريستيان غوتيار الذي ركن سيارته كالعادة تحت شجرة في مكان غير بعيد عن السفارة وفجّر فيه الإرهابيون سيارة مفخخة في ١٩٨٦ (١).

أكّد خبير في الاستخبارات قضى فترة خدمة طويلة في دمشق أن «ذكرى كل هذه الاعتداءات هي التي حافظت فيما بعد على عدائية قسم كبير من الكي دورسيه حيال سورية. فعندما يدخل المرء بيتاً ما فإنه يبحث عن الفضائح المكتومة، وهناك الكثير منها في سفارة فرنسا في بيروت».

لطالما لجأ النظام السوري إلى ورقة ممارسة قدرته على المضايقة خارج حدوده، ليبرهن بنوع خاص لكل من يريدون تجاهل ذلك أنّ على لبنان أن يبقى تحت سيطرته الحصرية.

بيد أن دمشق تعمد بشكل عام إلى توجيه الإشارات قبل أن توجّه ضربتها. وقد أكّد ألان شوويه: «لم نتمتع بالكثير من الفطنة في ما يتعلّق بالسفير دولامار، مع أننا سبق لنا أن تعرّضنا أربع مراتٍ أو خمساً لرشقات من قذائف الهاون التي سقطت في باحة سفارة فرنسا في بيروت! وهو ما شكّل، في سياق تلك المرحلة، إشارات كان يفترض بنا معرفة تفسيرها. لكننا لم نشأ فهمها، وأخذ شيسون بدلاً من ذلك على عاتقه إخراج عرفات من بيروت! حتى إنني تعرّضت يومها للتوبيخ من الملحق العسكري السعودي في لبنان، علي الشاعر، الذي أعرفه منذ أول إقامة لي في لبنان في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، إذ قال لي: 'مجانين أنتم أيها الفرنسيون! تأتون بسفنكم في الوقت الذي يكاد أتباع البدع (ضمناً، العلويّون الممسكون بالسلطة في دمشق) يخلّصوننا إلى الأبد من الفلسطينيين ولن يتبقّى لنا سوى أن نغسل أيدينا من الأمر! هذا جنون! فيمَ تقحمون أنفسكم؟'» يكفي هذا التساؤل لعكس تعقيدات العلاقات الفرنسية ـ السورية.

(١) حُرّر قاتله حسين مصطفى طليس عام ١٩٩٨ في عملية فرار مدبّرة أعدّها مع متواطئين معه من المستشفى الواقع على بعد نحو عشرين كيلومتراً من بيروت حيث كان يُعالج من الربو.

من قصر حافظ إلى أنفاق بشّار

وهكذا أقامت فرنسا مع سورية روابط دبلوماسية وسياسية ملتبسة وهي تعلم علم اليقين شراستها ومطّلعة على ممارساتها التي لا تعرف الرحمة. وباريس تحتل بالفعل موقعاً يسمح لها بإدراك الطبيعة الحقيقية لنظام دمشق الذي لم يكف عن التصلّب منذ بداية سنوات ١٩٨٠. وهو ما تم أحياناً على حساب فرنسا...

أغرقت المواجهةُ بين الإخوان المسلمين والسلطة البعثية، عند مطلع ذلك العقد، سورية في حالة من الرعب. وأدّى اعتداءٌ دام وقع في آذار/مارس ١٩٧٩ إلى مقتل ٨٠ طالب ضابط في مدرسة المدفعية في حلَب، جميعهم من العلويين. وبرّر مدبّر الهجوم، ضابط التدريب إبراهيم اليوسف، عمله بالسياسة الطائفية الواضحة للنظام: «أردت لفت أنظار الناس إلى الواقع غير المقبول المتمثل بوجود ٢٦٧ علويّاً من أصل ٣٠٠ طالب ضابط في تلك الدورة، فيما لا تمثّل هذه الطائفة إلا عشرة بالمئة من الشعب السوري».

انخرطت السلطة عندها في حرب لا تعرف الرحمة ضد أعدائها الأصوليين الذين لم يعترفوا بالهزيمة. وردّ النظام على اغتيال كوادر البعث أو الطائفة العلويّة بالإعدامات بلا محاكمة أو بالاعتقالات الجماعية للناشطين الإسلاميين في حلب وحماه وجسر الشغور، وهي حصون التمرّد التي ستعاود الظهور في الحرب الأهلية بعد ذلك بثلاثين سنة.

وقد مارس النظام أقسى أشكال شراسته في مدينة حماه المحافظة على مدى أسابيع عدة، من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ١٩٨٢، وسُوّيت أحياء كثيرة من المدينة بالأرض وقُتل الآلاف من سكانها. لم يُعرف بسفك الدماء هذا إلا بعد شهر على حدوثه، وعمد النظام إلى التقليل من حجم القمع الذي خلّف جرحاً دائماً في حماه وأوقع ما بين ١٥ ألف قتيل و٢٥ ألفاً.

بعد ذلك ببضع سنوات سأل السفير الفرنسي في سورية، دانيال كونتوناي، حافظ الأسد: «ما الذي حدث بالضبط في حماه يا سيادة الرئيس؟» واعترف كونتوناي الذي افتُتِن، على غرار هنري كيسنجر وجيمي كارتر، بالأسد دون أن يفوته شيء من

شراسته، قائلاً: «كذب عليّ عندما أجابني أنه لم يسقط أكثر من ألف قتيل، وأن الناس، برأيه، اختلقوا القصص! قال ذلك وهو يعرف تمام المعرفة أنه ليس دقيقاً».

وتابع السفير السابق قائلاً: «ثم إن المؤلم لدى ذهابي إلى حافظ الأسد كان تلك اللوحة الجميلة جدّاً الموجودة في مكتبه، في مواجهة الزائر، والتي تصوّر معركة حطين التي خاضها صلاح الدين ضد الصليبيين ليفتح أمامه باب القدس».

تمّ، بعد مجزرة حماه، استئصال حركة الإخوان المسلمين. سلك الأكثر تطرّفاً بينهم، ممن ارتكبوا الاغتيالات باسم «الطليعة المقاتلة»، طريق المنفى، حيث لجأ بعضٌ منهم إلى الأردن، والآخرون إلى العراق الشقيق البعثي العدو. أما الأكثر تمسّكاً بالعقيدة، أمثال أبي خالد السوري وأبي مصعب السوري وأبي بصير الطرطوسي، فسيذهبون للجهاد في أفغانستان، وسيعودون بعد ثلاثين عاماً إلى سورية في بداية الثورة على بشار الأسد؛ وريث جلادهم.

تَعتبر الغالبيةُ السنّية (نحو ٧٠ بالمئة من السكان) أن العلويين قد اغتصبوا السلطة. يذكر دانيال لو غاك في كتابه «سورية الفريق الأسد»[١] الآتي: «منذ مطلع ستينيات القرن الماضي كانت تحدث أعمال عنف في اللاذقية بين طلاب بعثيين في غالبيتهم من العلويين وبين الإخوان المسلمين المتعصبين للغاية». وقد ندّدت الحركات الدينية السنّية ببعض التعديلات التي أُدخلت على دستور عام ١٩٦٩ العلماني.

قبل ذلك بثلاثين عاماً، طالبَ سنيٌّ يتبع مذهب ابن تيمية، الفقيه الذي عاش في القرن الرابع عشر، أن تعترف العدالة أنّ اغتيال العلوي أمر مشروع ومطابق للشريعة[٢].

باختصار، إن النزاع بين الطائفتين يغوص في جذور التاريخ السوري بالذات.

---

(١) *La Syrie du Général Assad*, Complexes, 1999 (وقد تُرجم إلى العربية بعنوان «سورية في عهدة الجنرال الأسد»).

(٢) أكّد الجهادي الفرنسي ـ السوري أبو هاجر لصحيفة «لوفيغارو» أن أول ما قام به لدى وصوله إلى سورية صيف ٢٠١٢ هو إعادة طبع كتب ابن تيمية وتوزيعها على مكتبات المدن والقرى التي حررها المتمردون على مقربة من إدلب التي أقام فيها قبل أن يُقتل بعد ذلك بسنة في كمين نصبه جنود الجيش النظامي.

وتجاهل ذلك يعني عدم فهم أي شيء من المأساة التي تدمي البلاد منذ عام ٢٠١١ ومن القمع المفرط الذي تمارسه دمشق ضد معارضيها. أكّد الدبلوماسي جان كلود كوسران، وهو أفضل الخبراء الفرنسيين في شؤون سورية، أن «النظام السوري لا يمتلك إلا قاعدة محدودة مؤلفة من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من السكان؛ وحتى لو نجح في توسيعها فسيبقى ضعيفاً؛ وإن تنازل ينتهِ أمره. ويسكنه ذلك الجانب الأقلوي. فالعلويّون يتذكّرون تاريخهم المأساوي، والمسألة بالنسبة إليهم هي معركة وجود. ولهذا فإن النظام على استعداد لنسج كل أنواع التحالفات».

ويتذكّر جنرال علوي سابق قائلاً: «كان والدي ينزل من قريته في جبل العلويين لبيع خضره في اللاذقية حيث يبول عليها أحد السنّة. لا نريد أبداً معايشة هذا المشهد من جديد». إنه يختصر بقوله هذا الشعور العام لدى طائفته.

واصل التجّار الميسورون في المدن السورية الكبرى، حتى سنوات ١٩٦٠، توظيف فتيات علويّات منذ بلوغهن العاشرة للعمل كخادمات. ولأن الفتاة قاصر فقد كان يُدفع مبلغ مقطوع بمثابة تعويض وتسوية نهائية للوالد أو للوصي الشرعي الذي يتخلّى في واقع الأمر عن أي سلطة أبوية لمصلحة المستخدِم، فتصبح الفتاة في عهدة الأسرة الحاضنة، لكنها لا تتلقى معاشاً، وتدخل بذلك حياةً أشبه بالعبودية. وقد ألقت الذاكرة الجماعية لهذه الممارسة الشائعة، التي يتم إلى حدّ بعيد تفادي ذكرها اليوم، بثقلها الكبير على بنية السلطة العلوية في سورية وعلى سلوكها في لبنان[١].

وبالرغم من أن الكثير من العلويّين لا يكنّون الكثير من المودّة لبشّار الأسد، فإنهم يعتبرونه اليوم حامي طائفة لن يتردّد انتقام المتمردين الإسلاميين في الانقضاض عليها في حال سقوط النظام.

أُقرّ الانتدابُ الفرنسي في ١٩٢٠، وقامت باريس، التي أخلصت لسياستها القاضية بحماية الأقليات ولعبت على الانقسامات الإقليمية حرصاً منها على حماية

(١) "L'espace tribal des Alaouites à l'épreuve du pouvoir." Texte d'Alain Chouet paru dans la revue Maghreb-Machrek (1995).

نفسها من احتمال إقامة «الإمبراطورية العربية»، بإنشاء إقليم الحكم الذاتي للعلويين على غرار كياني الأقلّيتين المسيحية (لبنان) والدرزية (جبل الدروز). وفي ١٩٣٦ ذهب عدد كبير من الوجهاء العلويين، وقد قارنوا مصيرهم بمصير اليهود في فلسطين، إلى حد إعلان رفض إلحاقهم بسورية، وهو الإعلان الذي وقّعت عليه مئات عدّة منهم ومن بينهم جدّ والد بشّار الأسد.

أكّد دانيال كونتوناي: «كان حافظ الأسد، عندما يناسبه الأمر، يحب أن يذكّر بماضي فرنسا الاستعماري لأنه كان يدرك تمام الإدراك أن بلادنا لعبت دوراً تثقيفياً حيال العلويّين الذين لم تعاملهم تركيا العثمانية معاملةً جيّدة. وشهدت أواخر الثمانينيات، بالرغم من المشكلات التي واجهناها مع سورية بسبب الحرب في لبنان، الكثير من التعاطف مع فرنسا، ولم يكن ذلك حكراً على أوساط الطائفة المسيحية وحدها». وهو ما يتذكّره السفير الذي التقى حافظ الأسد نحو عشر مرات.

نجح دانيال كونتوناي، ومعه زميله الأميركي إدوارد جيريجيان، في إقناع الرئيس السوري بالسماح بهجرة آخر يهود سورية. يروي قائلاً: «تلقيّت صباح أحد الأيام اتصالاً هاتفياً من مقر الرئاسة يُطلب مني فيه إبلاغ أبناء الطائفة اليهودية أن في وسعهم تقديم جوازات سفرهم إلى وزارة الداخلية والذهاب إلى حيث يرغبون، أي إلى إسرائيل أو كندا أو الولايات المتحدة». ثم يتابع الدبلوماسي: «لكنّ الأسد لم يكن يعتقد أن الطائفة كلّها ستهرب. إذ لم يعد أفرادها يطيقون تعرّضهم للمراقبة وعجزهم عن السفر إلى خارج سورية إلا إذا تركوا وراءهم شخصاً أو أكثر من أفراد عائلتهم. وقرّر الرئيس في النهاية أن هذه السياسة تأتي بغير المرجو منها بالنسبة إلى بلاده»، تابع دانيال كونتوناي وهو يتذكّر تفصيلاً أخيراً عندما طلب أحد قادة الطائفة قبل رحيله إن كان في إمكانه إخراج نصوصهم المقدّسة عبر الحقيبة الدبلوماسية الفرنسية. وهو طلب رفضه السفير، كما يُفترض به ذلك[١].

انفرد حافظ الأسد، منذ توليه السلطة في ١٩٧٠، باتخاذ القرارات، على عكس

(١) غادر آخر اليهود سورية في ١٩٩٤ على أثر لقاء بين حافظ الأسد وبيل كلينتون، ولم يكن قد تبقّى من أصل ثلاثين ألف يهودي في ١٩٤٨ سوى ثلاثة آلاف أو أربعة في الثمانينيات.

شقيقه العراقي العدو صدام حسين الذي كان يستشير مجلس قيادة الثورة لأخذ الرأي لكنه لم يكن يتحمّل، هو الآخر، أي معارضة.

كانت أجهزة الاستخبارات حاضرة في كل جوانب الحياة اليومية، وحرص «أسد دمشق» على وضعها في حالة تنافس فيما بينها حتى لا يحتل أيٌّ من قادتها (وهم دزينة على الأقل) موقع المسيطر.

كانت جريمة «الإساءة إلى الذات الرئاسية» تُعاقب بقسوة، وينسحب الأمر على الأجانب. قال السفير كونتوناي متذكّراً: «اضطررت إلى إخراج معاون فرنسي من السجن بعدما وقع في غرام راقصة روسية لم يتم تجديد إقامتها. فقد شرب ذلك الشخص حتى سكر وأخذ في الثانية فجراً يجوب أروقة أحد الفنادق الكبرى في دمشق وهو يصيح: 'يسقط الأسد! الأسد طاغية!' وطُردت الراقصة في النهاية، ربما بقرار من حافظ الأسد نفسه».

وروى الباحث ميشال سورا في كتابه أن آلاف المعارضين كانوا أوائل ضحايا «الدولة البربرية»[1].

كان حافظ الأسد يبدّل مكان إقامته باستمرار، وذلك من باب الاحتراز الأمني، ولم يكن يحب قصره قط، ربما لشعوره أنه يشكّل فيه هدفاً سهلاً، وكان يفضّل عليه، للإقامة والعمل، منزله الخاص الصغير في وسط دمشق، وهو مسكن على درجة كبيرة من البساطة يستقبل فيه الزوار عن طيب نفس في مكتبه. قال دانيال كونتوناي محلّلاً: «لم يكن الأسد يمتلك صفة حب الظهور التي كان يمتلكها شخص مثل بن علي مثلاً، فقد كان زاهداً، متقشّفاً، لم يغادر بلاده كثيراً في ما عدا إلى موسكو والعالم العربي. إلا أنه كان يمسك جيّداً بجميع هؤلاء الناس الذين تلاعبوا لاحقاً بابنه وخليفته».

نجح حافظ الأسد، الداهية، في أن يصبح الحليف العربي الوحيد لإيران الشيعية دون أن يقطع مع ذلك الخيوط مع الأنظمة الملكية السنّية في الخليج ومع ثرواتها

(١) *Syrie, L'Etat de barbarie*, Le Seuil; 1989; PUF, 2012. مات ميشال سورا في ١٩٨٥ أثناء احتجازه في لبنان.

الثمينة. وقد خصّص المسؤولون السعوديون في ثمانينيات القرن العشرين اعتمادات لتمويل بناء القصر الرئاسي الذي يشرف على دمشق من أعالي جبل قاسيون. ومن سخرية التاريخ أن شركة رفيق الحريري، «سعودي أوجيه»، هي التي موّلت تنفيذ أعمال البناء. قال ألبير[1] منصور، وزير الدفاع اللبناني يومها، متذكّراً: «كلّفه ذلك نحو ٢٠٠ مليون دولار، وشكّل بادرة منه تجاه الرئيس الأسد».

ويذكر الوزير السابق في بيروت، إلياس الفرزلي، تأكيد الحريري «الذي قال لي تكراراً: سأقوم دون تردّد بكل ما يطلبه مني حافظ الأسد لنفسه أو لعائلته، باستثناء أمر واحد: إذا حصل نزاع مع السعودية سأختار السعوديين لأنهم سبب ثروتي».

وفي حال شاء حافظ الأسد إضفاء طابع أكثر رسمية على محادثاته فإنه يستقبل الضيوف في قاعة كبيرة في القصر، «وذلك مؤثّر جداً، لأن ثمة، قبل بلوغها، ممراً طوله بضع مئات من الأمتار، وفارغ تماماً»، كما يتذكّر مارك بييريني الذي زار المكان عدة مرات عندما كان سفيراً للاتحاد الأوروبي في سورية ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢. «توجد على الجانبين أبواب صغيرة وحراس باللباس المدني. وكلّما تقدّمنا في اتجاه الباب المؤدي إلى الرئيس أحاط بنا عناصر يبدو عليهم أنهم على استعداد لإطلاق النار علينا. كان ذلك مريعاً. وما إن نمثل أمام الأسد حتى يتولّى الحديث بمفرده، ويأخذ، على مدى ساعات، في رواية التاريخ مشدّداً على الدور المحوري لسورية في العالم العربي. وقد قال لي ذات مرّة أحد معاونيّ الإيطاليين ونحن نخرج من القصر: 'لقد صافحتُ يدَ التاريخ'، لشدة ما كان يتمتع به حافظ الأسد من عمق تاريخي. ويمكننا، بعد الحديث معه، أن نفهم بشكل أفضل ما حققه فلاحو الريف العلويّون من ثأر».

يجلس الرئيس الأسد، في مواجهة زواره الذين لا يحظون بطاولة أو بورق للكتابة، على الكرسي نفسه، في الوضعية نفسها، ساعياً إلى ارتداء قناع من رباطة الجأش منذ بداية هذه المحادثات[2].

---

(١) وَرَدَ في النص الفرنسي ألفرد ـ المترجم.

(٢) Karim Pakradouni, *La Paix Manquée*, FMA, Beyrouth, 1984. صدرت ترجمته العربية عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر في ٢٠٠٩ بعنوان «السلام المفقود».

وفي قصر الشعب هذا، الذي يقول سفير فرنسا السابق أنه يُمنع على الشعب دخوله، حضّر أحد مؤلفَي هذا الكتاب للمقابلة التي أجراها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مع بشار الأسد[١]. لكن المقابلة جرت في المكتب القديم الذي كان يشغله عندما كان لا يزال مرشّحاً للرئاسة، وهو مبنى جميل قديم من الحجر المغري وسط غابة من الصنوبر عند سفح جبل قاسيون، وهو ليس في الواقع إلا المكتب السابق لباسل، شقيق بشار الذي افتُرض به خلافة والده لو لم يُقتل في حادث سيارة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويحمل الديكور الداخلي، بأرائكه الجلدية ولوحات الفن الحديث، توقيع أسماء، زوجة بشار الأسد.

وقد بنى الحلفاء الإيرانيون نظام الاتصالات في القصر بما يسمح للرئيس بالبقاء على اتصال مع أجهزة الاستخبارات والجيش والشرطة.

ما لم نشاهده في المقابل هو شبكة الأنفاق التي تربط القصر بمنطقة المزّة على بعد بضعة كيلومترات إلى الغرب على طريق بيروت حيث يوجد مطار عسكري. وفيما أخذت الثورة في الهدير، في ربيع ٢٠١١، نفّذت شركة من المنطقة الباريسية أعمال تمديد نطاق هذه السراديب التحت أرضية التي ستسمح لبشّار الأسد وحاشيته بالفرار متى دعت الضرورة إلى ذلك. وشاركت هذه المؤسسة مع مقاولين فرعيين محليين في ترميم الشبكات الكهربائية لهذه الأنفاق. يتذكّر مهاجر سوري كان لا يزال في حينه في دمشق أنه «شوهد أمام الليسيه الفرنسي شارل ديغول الواقع أسفل القصر ظهور منشآت عمرانية تشبه منظومة تهوئة تحت أرضية».

من جهتها، أنجزت شركة «ألكاتيل ـ لوسان»، في ربيع ٢٠١١ أيضاً، مدّ آخر جزء من الكابلات البحرية للاتصالات التي تربط سورية بأوروبا عبر المتوسط بشبكة من الألياف الزجاجية التي تمر عبرها الاتصالات بين دمشق والقارة العجوز. وهي عملية حساسة ما كان بالإمكان القيام بها دون موافقة أجهزة الاستخبارات الفرنسية. وهكذا استمرّت الأعمال بالرغم من عمليات القتل...

(١) Georges Malbrunot, "Assad menace la France", *Le Figaro*, le 3 septembre 2013

عندما دزبت فرنسا الخبراء الكيميائيين السوريين

«سيرس» CERS: مركز الدراسات والبحوث العلمية[1]. اكتشف الجمهور العريض هذه التسمية المختصرة في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣، عندما كشفت أجهزة الاستخبارات الفرنسية عن ملف يتّهم سورية بإنتاج أسلحة كيميائية نتج عنها قصف نحو ١٥ ألف شخص بالغاز في الغوطة، إحدى ضواحي دمشق.

كشف أحد الخبراء عن أنه «لم ينتبه أحد إلى أن تاريخ صورة 'سيرس' التي تضمّنها الملف يعود إلى... ١٩٧٦»، أي بعد أربع سنوات على إنشائه.

وقال أحد المطّلعين على العلاقات الفرنسية ـ السورية مستذكراً: «عرفتُ 'سيرس' في تلك الحقبة، وكان مؤلفاً من ثلاث دوائر. ضمّت الدائرة المركزية مهندسين نازيين سابقين لجأوا إلى سورية[2]، والثانية خبراء متحدّرين من ألمانيا الشرقية، والثالثة خبراء جاءوا من ألمانيا الغربية. تعاون جميع هؤلاء الخبراء الألمان جيّداً في ما بينهم. ثم مات النازيون، وتبخّر الألمان الشرقيون بعد سقوط جدار برلين في ١٩٨٩، وبقي الألمان الغربيون والفرنسيون. وقد تعاونّا جيّداً، في مرحلة من المراحل، مع مركز الدراسات والبحوث العلمية، وحدث ذلك في زمن السفير فرنان رويّون»، أي ما بين ١٩٧٥ و١٩٨١.

---

(١) مركز جمرايا للبحوث العلمية في سورية ـ المترجم.

(٢) أحدهم ألويس برونر، مجرم الحرب السابق الذي لعب دوراً مهماً في ترحيل عشرات الآلاف من اليهود في الحرب العالمية الثانية وتوفي في سورية في أواسط عقد ١٩٩٠. وقد دُفن في مقبرة في وسط دمشق، وشُوّهَت الكتابة على شاهدة قبره حتى لا يتم تحديد مكانه. وقد عثرنا على أحد جيرانه القدامى يوم كان يسكن شقة كبيرة في الطابق الثالث من المبنى رقم ٣، شارع جورج حداد في وسط دمشق. «كنت أسمعه كل مساء من نافذتي المقابلة وهو يطبع على آلته الكاتبة، ويحرّر الرسائل باعتماد المورس، لا بد أنه كان خبيراً في التنصّت الهاتفي. وعرفناه باسم السيد فيشر. أقمتُ قبالته مدة ثمانية أعوام. وارتبت في نهاية الأمر بأمر ما، لكننا لم نقل شيئاً. كان ودوداً مع جيرانه، وكانت له عين زجاجية. أقام مع أحد حرّاسه في أسفل عمارته، وكان حارس آخر ينام في مكان غير بعيد منه، بعدما بعث له الإسرائيليون برسالة مفخخة. كثيراً ما كان يحضّر مخلّل الملفوف، علماً أنه كان يتناول غذاءً صحّياً للغاية. وكان من أنصار الطب البديل، ويعطينا الأدوية عندما نشعر بآلام في البطن. والمضحك أنني جئته في إحدى المرات مع دبلوماسي أميركي يريد تهجين كلبته، ولما شاهد ألبرت بيللترو، الذي أصبح لاحقاً سفيراً للولايات المتحدة في تونس ومصر، من يقف أمامه نصحني بعدم رؤية هذا الشخص بعد الآن». بيد أن الولايات المتحدة آوت هي الأخرى عدداً من مجرمي الحرب النازيين. أما فرنسا فقد أنشأ قضاؤها عدة لجان تحقيق، لكن، وكما يعترف بذلك سفير سابق في دمشق، «لم تشكّل ملاحقته واحدة من أولوياتنا».

هذا واحد من الأوجه غير المعروفة جيّداً لتعاوننا القديم، والكثيف أحياناً، مع سورية. ففي الوقت الذي اصطدمت فيه فرنسا بعنف مع المطامع السورية في لبنان، أطلقت دولتنا شراكة جريئة جدّاً مع المؤسسة الهادفة إلى تدريب المهندسين الذين سيُطوّرون الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لنظام دمشق(١).

وقد تكثّف هذا التعاون الفريد من نوعه في حينه مع إنشاء المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا «إيسات» (Issat) في ١٩٧٦، وذلك بعد سنوات قليلة على افتتاح مركز الدراسات والبحوث العلمية(٢).

يذكر ملحق ثقافي فرنسي سابق في سورية: «كان لي رفاق متعاونون في دمشق يعلّمون في هذا المعهد الذي يُعِدُّ المهندسين المرتبطين بمركز الدراسات والبحوث العلمية. كان الأمر في الواقع يتعلق بنوع من مختبر تابع للجيش يقوم بتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويقع كلا مركزَ الدراسات والبحوث العملية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا داخل السور نفسه في برزة، وهي إحدى ضواحي دمشق. وقد دعمت فرنسا، على مدى خمسة عشر عاماً، برنامج التعاون العلمي والجامعي»(٣).

هاكم ما قاله الموقع الرسمي للسفارة الفرنسية في دمشق في ٢٠٠٩: «يستضيف المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، الذي أُنشئ بدعم من سفارة فرنسا (تعلّم الطلاب الأوائل في مدارسنا الكبرى وأصبحوا أساتذة في المؤسسة)، طلاب الهندسة الذين اختيروا من بين أفضل حائزي شهادة البكالوريا في سورية. وما إن

(١) Isabelle Feueurstoss, *La Syrie et la France, Enjeux géopolitiques et diplomatiques*, L'Harmattan, 2013.

(٢) ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٤، أُرسل ٤٦ طالباً سورياً إلى ١٤ معهداً للهندسة وخمسة آخرون إلى ثلاثة معاهد للإدارة. وذهب العدد الأكبر منهم (١٢) إلى معهد علم الطيران في تولوز، وستة إلى معهد البوليتكنيك في غرينوبل، وأربعة إلى معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية، وثلاثة إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم والمهن، وثلاثة آخرون إلى المعهد العالي للتجارة.

(٣) تولّى خالد العظم، في تلك الحقبة، المسؤولية عن المشروع الكيميائي، وتم استبداله بأيمن حبّال الذي اتُّهم بالتجسس لمصلحة الموساد الإسرائيلي.

يُنهي هؤلاء دراساتهم حتى يسعون إلى التوظّف في مركز الدراسات والبحوث العلمية أو في المؤسسات العامة الكبرى».

خلص واثق شهيد، مؤسس مركز الدراسات والبحوث العلمية بعد انضمامه إلى حكومة دمشق بوصفه وزيراً للتعليم العالي، إلى ضرورة توفير معاهد لأجل النخبة. وقد كلّفه الرئيس حافظ الأسد بإنشاء مركز للبحوث العلمية، فتصوّر أستاذ الفيزياء النووية هذا، منذ البداية، أن يشكّل الإعداد والتدريب المهمة الأساسية لهذا المركز، وبما أن منشئ المركز هو نفسه ذو ثقافة وتدريب فرنسيين فقد توجّه بشكل طبيعي صوب فرنسا للمساعدة على تحقيق مشروعه. «إنه محب حقيقي لفرنسا»، كما يؤكّد دبلوماسي فرنسي على معرفة جيدة بمركز الدراسات والبحوث العلمية. «أُعجب واثق شهيد، وهو طالب في المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية إبان حرب السويس في ١٩٥٦، بالإضراب الذي أعلنه الباحثون يومها احتجاجاً على الحملة التي شنّها الفرنسيون والإنكليز على مصر عبد الناصر».

في سبعينيات القرن الماضي أدّى فقدان المساعدة الكبرى التي كان يقدّمها الاتحاد السوفييتي لسورية إلى وضع برامج طموحة جدّاً للبحوث ذات التطبيقات العسكرية، والاقتصادية أيضاً، في موقع صعب، فحاولت عندها منظومة البحث السورية، التي استوحت كثيراً من النموذج السوفييتي، إيجاد توازن جديد من خلال انفتاحها على المجتمع الدولي وعلى الاتحاد الأوروبي بنوع خاص.

يروي سفير فرنسي سابق في دمشق أن المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا شكّل بالنسبة إلى السوريين «مدرسة تمهّد لهم الدخول إلى المعاهد الفرنسية الكبرى مثل كلية العلوم التقنية (البوليتكنيك) والمدرسة الوطنية العليا للمناجم أو الكلية العليا للدراسات التجارية. وليس في ذلك ما يستحق الإدانة في حد ذاته، سوى أنه لم يُشتمّ من ذلك رائحة جيدة، إذ تمّ تدريب البعض على العمل في مجالات حسّاسة، نووية وكيميائية بصفة خاصة».

أخذت باريس، منذ نهاية الثمانينيات، تتساءل عن طبيعة الأبحاث الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

وضع سفير فرنسا الجديد جان كلود كوسران، لدى تسلّمه منصبه في سورية، حدّاً لهذا التصاعد[1]، بالرغم من أنه لم يتلقّ تعليمات واضحة بهذا المعنى. غير أن هذا الرجل، الذي سيصبح لاحقاً رئيساً للمديرية العامة للأمن الخارجي، يتمتع بالقدرة على توقع الأحداث قبل حدوثها. وفي تلك الفترة كان نصف دزينة من المتعاونين المدنيين يعلّمون الرياضيّات والهندسة الميكانيكية في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا. غير أن هذا التعاون لعب، في ما هو أبعد من ذلك، دوراً في إعداد مهندسين سوريين سيتخصصون في فرنسا ويعودون إلى بلادهم للعمل في برامج كيميائية وجرثومية.

وقد سلك المثال العراقي المنحى نفسه. ففي ذروة العلاقات الفرنسية ـ العراقية في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي، وفيما صدّام حسين يخوض حرباً ضد إيران، كانت بغداد تُرسل إلى فرنسا طلاباً يسجّلون في مختبر علمي كلاسيكي قبل أن يتحوّلوا صوب دراسات محددة. «أين الطلاب العراقيون؟» تساءلت بفزع المديرية العامة للأمن الداخلي في ١٩٩٠ بعدما قطعت فرنسا علاقاتها مع صدام حسين بعيد غزوه الكويت.

كذلك اكتشف جان كلود كوسران بعد ذلك ببضع سنوات، وكان مدير الاستراتيجية في المديرية العامة للأمن الخارجي، تعاوناً مريباً بين عراق صدّام حسين وبعض مختبرات الأدوية الفرنسية، ولاسيما مؤسسة «ميريو» (Mérieux). كما أن التعاون مع سورية كان يسير أيضاً على ما يرام، وهو ما أثار استياءً بالغاً في الولايات المتحدة التي كانت تراقب هذه النشاطات المشبوهة عن كثب.

استفادت هذه المختبرات من الضوء الأخضر الباريسي في ثمانينيات القرن الماضي وساهمت إلى حدّ كبير في توسّع القطاع الكيميائي السوري. وارتفعت في ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٦ نسبة واردات المواد الصيدلانية الفرنسية المنشأ من ١٣,١١ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة. وهذا تدرّج مفاجئ قياساً إلى أن سورية ضاعفت، في موازاة

(١) من الناحية السورية فإن علي ملاحفجي، اللواء في سلاح الطيران والمقرّب إلى رئيس الأركان السابق حكمت الشهابي، هو الذي قطع التعاون مع فرنسا لإعادة توجيهه صوب موسكو.

ذلك، إنتاجها ولم تحتج بالتالي إلا إلى مواد محدودة من المنتجات الخارجية. ولم تعمد باريس إلا في بداية ١٩٩٢، وبفعل الضغط الدولي، إلى التشدّد في الأنظمة المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية التي يمكن استخدامها في المصانع الكيميائية.

استذكر سامي خيامي، السفير السابق في لندن والمجاز من المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، قائلاً: «قررنا في أحد الأيام أن ننشئ مع الفرنسيين غرفة نظيفة مخصصة لتجاربنا العلمية، وتمّ التوصل إلى اتفاق مع المعهد الوطني للبوليتكنيك في غرينوبل، لكنهم أخبرونا في اللحظة الأخيرة أن ذلك لم يعد ممكناً». وأكّد أحد الخبراء أن «السوريين أرادوا دوماً المزيد»، وهو يتذكّر أنهم طلبوا أيضاً الحصول على صور التقطتها الأقمار الصناعية.

يشهد أنطوان خاطر، الفيزيائي في جامعة مانس والمنخرط بهذا النوع من التعاون مع دمشق، على التجربة التي عاشها: «تميّزت الأبحاث في الجامعات السورية في تلك الحقبة بالركود وبانخفاض مستواها، واحتلّت الفيزياء النووية موقعاً هامشياً حقّاً. وقد أخبرني جان كلود كوسران في أحد الأيام، ونحن نتناول الفطور معاً، عن غاز السارين. وأجبته بالمخاطر المتمثّلة في الانخراط بمثل هذا التعاون مع سورية. كما أخبرته أيضاً أن فرنسا لا تمتلك سياسة متماسكة في هذا الشأن. ونعلم، عندما نشرع في هذا النوع من التعاون، أنّ من الممكن أن تصبح له امتدادات عسكرية. وسألني طالباً معرفة نوعية التطبيقات التي يمكن أن يخرج بها تعاوننا في مجال الفيزياء، فأجبته أن الأبحاث التي أجريناها مع السوريين لم تكن تحمل في البداية أبعاداً عسكرية. لكنني قلت له أيضاً: إما أن نقرر منذ البداية عدم العمل مع السوريين، وإما أن ننطلق ونتقبّل المخاطر، وأن على فرنسا أن تبلغنا بوضوح ما تريد. اتضح لي أنه ينبغي عدم التعاون في مسألة الفيزياء الذرّية. وقد سألني باحث سوري شاب في أحد الأيام إن كان بإمكاني مساعدته في هذا الشأن فرفضت شارحاً له أن فرنسا تنظر إلى ذلك بوصفه مسألة حساسة للغاية. وأراد آخر، وهو في صدد كتابة أطروحته، أن أساعده على المجيء إلى فرنسا للدراسة، ورفضت ذلك أيضاً».

بدا، بالرغم من فيتو باريس، أن علماء فرنسيين آخرين واصلوا، بشكلٍ شخصي، التعاون مع مركز الدراسات والبحوث العلمية. وأكّد ملحق ثقافي سابق في دمشق أن «هؤلاء الجامعيين أبدوا استعدادهم للعمل بمبادرة خاصة منهم لمصلحة السوريين معتبرين أن النظام السوري نظام علماني ويجب أن يحصل على الوسائل التي تتيح له مواجهة إسرائيل»، وكشف عن «لوبي استمر في العمل بصفة غير رسمية متجاهلاً تعليمات المديرية العامة للأمن الخارجي» التي بقيت لوقت طويل تعرف جيداً بالدراسات التي يقوم بها مركز الدراسات والبحوث العلمية لأن بعض المتعاونين الذين أُرسلوا إلى دمشق، بوصفهم تابعين، مثلاً، للمركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، كانوا في الواقع عملاء سرّيين.

لم يكن مركز الدراسات والبحوث العلمية في بدايته خاضعاً للإدارة العسكرية بالرغم من علاقته المتفرعة مع وزارة الدفاع، إلى أن تولاه بعد ذلك اللواء علي ملاحفجي، الرجل الذي أعاد توجيه مركز الدراسات والبحوث العملية صوب موسكو بعد قطع علاقاته مع فرنسا. وتولى منذ نحو عشرة أعوام مسؤولية مركز الدراسات والبحوث العلمية مدني، هو عمرو الأرمنازي، المتخصص في الضوابط الآلية والإلكترونيات الدقيقة، وخريج الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة. إلا أنه محاط في مجلس الإدارة بأربعة ضباط كبار من بينهم اللواء علي مملوك، الرئيس الكلّي القدرة لمديرية أمن الدولة[1].

سعى المسؤولون الفرنسيون، من خلال المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا ومركز الدراسات والبحوث العلمية، إلى الحفاظ على حضورهم في المنطقة من خلال التأكيد على الشراكة الرفيعة المستوى مع النخبة السورية. لكن باريس اضطرت إلى التخلي عن ذلك بفعل ما تعرّضت له من ضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل. وهي تعي أن لا مفر، مع بلد مثل سورية، من إيجاد ضمانات تسبق أي مشروع للتعاون الثنائي.

(١) عُيّن لاحقاً مديراً لمكتب الأمن القومي ـ المترجم.

قضيّة عون

سمّمت قضية عون، في نهاية الثمانينيات، العلاقات المتوتّرة أصلاً، والملتبسة، بين باريس ودمشق. فقد رفض قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي عيّنه الرئيس أمين الجميل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ رئيساً للحكومة، التخلي عن السلطة للموالين لسورية في بيروت وهو الذي يتمتع بدعم قوي من قسم كبير من جنوده. لكن سليم الحص، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، حارب هذا الخيار وقرر في النهاية البقاء في منصبه. وباتت هناك حكومتان، واحدة موالية لسورية برئاسة الحص في بيروت الغربية وأخرى برئاسة عون في بيروت الشرقية. وقد شنّ الأخير، في آذار/مارس ١٩٨٩، «حرب التحرير» ضد الجيش السوري الذي كان قد قصف للتو المنطقة غير المحتلّة من لبنان.

انتقد عون عندها الدعم الأميركي لسورية وتقرّب من عراق صدّام حسين للحصول على الأسلحة. واستُهدف في أيار/مايو ١٩٨٩ بمحاولة اغتيال لدى انتقاله إلى قبرص.

وفي ١٩ آب/أغسطس من السنة نفسها وجّه العماد عون، من أقبية القصر الرئاسي في بعبدا، التماساً يطلب فيه من فرنسا تدخلاً عسكرياً، بعدما شرعت بعض الميليشيات وجيش الاحتلال السوري، منذ نحو شهر، في إمطار المناطق المسيحية التي تضم أكثر من مليون شخص بمئات القذائف والمتفجرات. بلغ نداؤه آذاناً صاغية وأرسلت فرنسا حاملة الطائرات «فوش» وفرقاطتين قاذفتين للصواريخ وحاملة مراكب إنزال.

ضايقت المقاومة العنيدة للعماد عون المدعوم من فرنسا السوريين كثيراً، وأدرك السفير الفرنسي في سورية دانيال كونتوناي ذلك. «حاول السوريون مراراً أن يثبتوا لي أن عون مجنون، وأنه أقام بالفعل في مصحّ عقلي لمعالجة مرضه النفسي. ورأوا أن على فرنسا التفكير مرّتين قبل أن تولي مثل هذا الشخص ثقتها الكاملة».

تسارعت خطى التاريخ في بداية تشرين الأول/أكتوبر، وقالت دمشق إنها على استعداد لمساعدة الحكومة اللبنانية شرط أن تطلب الأخيرة ذلك. وفي شكل أوضح،

إن على رئيس الجمهورية إلياس الهراوي أن يضع ذلك في رسالة، تحظى بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء، وبالتالي من رئيس الحكومة سليم الحص، وكلاهما مقرّب من السوريين. وعلم سفير فرنسا في لبنان، رينيه ألا، عند اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، أن وزير الخارجية فارس بويز، الذي كان يحظى بدعم من بعض الوزراء المسيحيين، قد نقل مثل هذه الرسالة إلى دمشق. «عند هذا الحد، أصبح حدوث أي شيء ممكناً»، تذكّر رينيه ألا الذي لم يكفّ حتى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عن القيام بجولات مكوكية بين مكتبه ومكتب رئيس الوزراء. وتابع: «ذهبت بعد ظهر ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لرؤية الحص وقلت له إنه لا يزال هناك ما يمكن القيام به، فأجابني: 'نعم، ربما، لا يمكننا أن نعرف أبداً' وذكر لي عدداً من الشروط من بينها إعادة توحيد الجيش تحت إمرة قائده إميل لحود؛ الأمر الذي يعني رضوخ عون».

استدعى رينيه ألا، بعد عودته إلى مبنى السفارة، مبعوثه إلى عون، وكان طبيبَ صديقٍ للجنرال، فذهب الأخير عند الساعة التاسعة مساءً لرؤية عون وفي جعبته الشرطان أو الثلاثة التي يمكن بفضلها تفادي الأسوأ. عاد الرسول حوالي منتصف الليل حاملاً، وللمرة الأولى، رسالة موقّعة من الجنرال. وافق عون على بعض النقاط التي طلبها الحص ولكن بترتيب جعل عرضه مرفوضاً، حيث احتلت إعادة توحيد الجيش الموقع الخامس بعد إجراء انتخابات حرّة.

أوى رينيه ألا إلى سريره عند منتصف الليل منهكاً وهو يأمل ألّا يحدث الهجوم السوري في الغد. لكن السوريين ضاعفوا في ذلك الوقت من الإشارات المرسلة إلى سفارة فرنسا في دمشق. وجاء بعد ظهر يوم الجمعة مجهولٌ أصرّ على لقاء دانيال كونتوناي، وقال له بشكل غامض: «هناك تحضير لأمر ما، فقد لاحظنا تحرّكات في المطارات العسكرية الواقعة بين حلب والعاصمة». وفي صباح اليوم التالي أثارت قلق السفير طائرات «ميغ» عسكرية تحوم فوق مقر إقامته. الرسالة واضحة: «إذا أردت لعون البقاء، فحاذر! لأننا سنضرب».

حدث كل شيء بسرعة بين بيروت ودمشق وباريس في ذلك اليوم الثالث عشر

من تشرين الأول/أكتوبر. فقد استيقظ رينيه ألا قبيل السابعة على اتصال هاتفي، حيث عبّر الجنرال عون، عند الطرف الآخر من الخط، عن قلقه بصوت متقطّع: «الطيران السوري يقصفني. اشتعلت الجبهات كلّها، والقصف من كل مكان. انظر في ما يمكنك فعله».

ارتاع رينيه ألا. قال محتجّاً بعد ذلك بخمس وعشرين سنة: «لم يتخيّل أحد أنّ في وسع الطيران السوري التدخل في لبنان. كان ذلك محالاً من الناحية التقنية، أقله دون موافقة الإسرائيليين الذين يسيطرون على السماء اللبنانية، وبالتالي دون موافقة الأميركيين الذين تحدّثوا في تلك المسألة بلغة مزدوجة فانتقدوا سورية من جهة، وسمحوا لها بالتحرّك من جهة أخرى. وكان سبق لإسرائيل أن دمّرت، قبل ذلك بسنوات، بطاريات الدفاع الجوي السورية. ولم تراود سورية أي نيّة في إعادة النظر في الاتفاق الضمني مع إسرائيل الذي بات معه البلدان أشبه بالمتواطئين منه بالخصمين في عدد من النقاط».

أمضى رينيه ألا الساعات التالية على الهاتف الذي كان يعمل جيّداً صباح ذلك اليوم كما لو بمحض الصدفة، فأيقظ برنار كسدجيان، مدير مكتب وزير الخارجية رولان دوما، الذي ترك له حرّية التصرّف، ثم اتصل بالرئيس الهراوي، وتحدث لمدة وجيزة إلى عون الذي قال متنهّداً: «يجب تفادي الأسوأ. سيحصل حمّام دم. ابذلْ ما في وسعك للوصول إلى وقف لإطلاق النار. أعتبرُ نفسي قد هُزمت».

وعلى الفور اتصل ألا بإلياس الهراوي قائلاً: «الجنرال يطلب وقفاً لإطلاق النار. في وسعنا تفادي المواجهة».

«لا يكفي ذلك»، أجابه الرئيس. «يجب أن يأتي إلى مقرّكم. سبق له أن لعب معنا الكثير من الحيل القذرة ولم يعد يسعنا الوثوق به. فليأتِ إليكم وبعدها نرى».

اتصل ألا بعون، فيما تضاعفت الغارات الجوية السورية، ليبلغه آخر شروط الهراوي، وأصرّ سفير فرنسا قائلاً: «طالما لم تصبح عندنا هنا في مار تقلا، سيستمر القصف».

سلك عون نفقاً بصحبة أربعة ضباط وآليتين مصفحتين، ليصبح بعد بضع دقائق في مقر السفارة حيث لجأت زوجة السفير ومعاونوه إلى الأقبية.

أصبحت الساعة التاسعة تقريباً وساركل شيء بسرعة دون أن تتم استشارة باريس. وقال ألا للهراوي: «عون عندي، وعلى السوريين وقف القصف»، لكن الرئيس أصرّ على أنه «يجب أن نسمعه. عليه أن يوجّه نداءً إلى أركانه وألويته، وليسمع الجميع أنه يدعو إلى وقف النار. وعليك، بالنسبة إلى التفاصيل، مراجعة وزير الدفاع!»

قال ألا راجياً: «حسناً، لكن على السوريين من جانبهم القيام بشيء ما».

شرع عون بإصدار الأوامر عبر إذاعة لبنان إلى رئيس الأركان وقائد اللواء الثامن المتمركز في أعالي بيروت. لكن التعليمات لم تصل كما يجب، وأحجم بعض القادة عن اتباعها، وتعوّق وقف النار، وتضاعف العنف. واستفاد بعضٌ من الألوية التي بقيت على ولائها لعون من ذلك لتسوية حساباتها، وشهد يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر هذا مقتل نحو مئة من السوريين.

تمكّن رينيه ألا من الاتصال هاتفياً بباريس ليطمئن بعدها ضيفه: «سنحاول إخراجك على الفور لتذهب إلى فرنسا».

انضمت عائلة الجنرال إليه بعد الظهر، وقد أحاط بها إيلي حبيقة، الميليشيوي المسيحي الذي أصبح موالياً للسوريين. وفوجئ رينيه ألا عندما شاهد العدو اللدود لميشال عون وهو يصافحه، فأجاب الجنرال عون شارحاً بسخرية: «لقد سدّد ما لي عليه من دين».

استعجلت باريس إخراج عون من لبنان. وما إن حلّ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر حتى اتصل رولان دوما بإلياس الهراوي يبلغه أن فرنسا تنوي إرسال طائرة لإخلاء الجنرال.

قال رينيه ألا للجنرال: «أنت ضيف فرنسا»، ومنحه على الفور اللجوء الدبلوماسي، فيما أُخرجت عائلته ليلاً على متن طائرة قدمت من فرنسا، ومنحه فرانسوا ميتران بعد ذلك ببضعة أيام اللجوء السياسي.

تلقى سفير فرنسا، في غضون ذلك، اتصالاً هاتفياً متوعّداً من أحد أتباع سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية[1]، يحذّره فيه من أنّ «عون عبارة عن هتلر جديد، وأن فرنسا باستقبالها إياه ستجلب الخزي على نفسها. لا يمكنكم الاحتفاظ به، وإن فعلتم فسنعتبر ذلك بمثابة خطوة عدائية».

«لن تمليَ على فرنسا ما يجب عليها أن تفعله»، أجابه السفير الذي استُهدف بعد ذلك ببضعة أيام بقذيفة أصابت بهو مقر إقامته أثناء وجوده في غرفة مجاورة.

تابع السوريون من جهتهم، من الكواليس، فرض إرادتهم على الرئيس الهراوي الذي أُعطي الأمر بالإبقاء على عون في مار تقلا، إما ليتم تسليمه وإما ليستمر في الاختباء. وهو ما كان يتعارض مع المبدأ الذي تبنّاه فرانسوا ميتران منذ بدء الأزمة ومفاده أن حماية ميشال عون تشكّل «مسألة شرف» بالنسبة إلى فرنسا.

وفي النهاية أبلغ إلياس الهراوي رينيه ألا أن حكومته قررت محاكمة ميشال عون بتهمة الخيانة، ولا يمكن للأخير بالتالي مغادرة البلاد، فأجابه الدبلوماسي بقسوة: «يمكنكم أن ترفعوا في حقه كل ما تريدونه من دعاوى، لكن فرنسا لن تتراجع».

بيد أن دمشق وحلفاءها اللبنانيين لم يعطوا في النهاية موافقتهم على رحيل عون إلا بعد مغادرة السفير ألا في صيف ١٩٩٠ لتولي مركزٍ أكثر راحة بكثير في الفاتيكان.

أما عون، فلم يتمكن من جهته من مغادرة الأراضي اللبنانية إلا في آب/أغسطس ١٩٩١، في أعقاب عملية كوماندوس دُعيت «أورتانسيا» أشرف عليها الجنرال فيليب روندو ورئيس الأركان الخاصة بفرانسوا ميتران، كريستيان كينو.

انطلق الأعضاء الثمانية في فريق الكوماندوس البحري من جيبوتي على متن سفينة تابعة للبحرية الوطنية وتوجهوا إلى قبالة السواحل اللبنانية. وعلى بعد بضعة أميال من بيروت انطلق الكوماندوس المتخصص في التسلل ليلاً في زورق «زودياك» مسلّح برشاش عيار ١٢,٧ ملم، وتجهّز كل فرد من الكوماندوس، الذين كانوا يرتدون ملابس سوداء، بنظارات للرؤية الليلية وببندقية هجومية من نوع «فاماس» وبسكين

(١) إحدى الميليشيات المسيحية الرئيسية.

وقنابل يدوية. وببلوغهم شاطئ البحر، بالقرب من سفارة فرنسا، غطس بعضهم لبلوغ الساحل تحت الماء حتى لا يتم رصدهم. وسرعان ما شُلّت حركة الحراس اللبنانيين الثلاثة الذين يحاصرون السفارة وتم تقييدهم، وتسلّل الفريق، من ثم، بأكبر قدر من السرّية إلى الحدائق ومن بعدها إلى المبنى الذي ينتظره فيه فيليب روندو برفقة الجنرال عون. وعلى الفور أخذ الفريق الأخيرَ على عاتقه، في اتجاه الزودياك، وواكبه بعض أفراد الكوماندوس عن كثب فيما فتح الآخرون الطريق أمامه. ثم توجه الزورق بعون إلى سفينة الحراسة «ديتيان دورف»، لينتقل الجنرال من ثم إلى مطار في جزيرة قبرص ويطير من هناك إلى فرنسا. وعاد الكوماندوس البحري في الليلة نفسها إلى جيبوتي[١].

حصل السوريون، الذين حرصوا على عدم إضاعة الوقت، على ما يريدونه في ظل مناورات متعددة تحكّموا فيها من الأول إلى الآخر. بل إن عملية التهريب هذه قد حازت، في النهاية، ضوءاً أخضر من السوريين وحلفائهم في بيروت. إذ كلّف الرئيس الهراوي عسكريَّين لبنانيين بتسهيل رحيل الجنرال عون. وأشرف المدير العام للأمن العام ريمون روفايل ورئيس الحرس الجمهوري العميد ميشال حرّوق[٢] على العملية من مبنى مار تقلا وحتى ضبيّة حيث ركب الرئيس اللبناني السابق ورجال الكوماندوس البحر.

«صممت واشنطن، الراغبة في إيجاد مخرج للنزاع اللبناني، على كسر عقدة عون الذي عارض بأسنانه وأظفاره اتفاق الطائف»[٣]، كما شرحت لنا ذلك الصحافية اللبنانية كارول داغر التي وضعت كتاباً عن الجنرال عون في ١٩٩٢ [٤]. «واضطرت باريس في النهاية إلى التخلي عن محاولة رؤيته طرفاً في أي حل سياسي. أضف إلى

(١) روى لنا قصة العملية غيوم أتشويل الصحافي في «ديبيش دو ميدي» وأحد أفراد كوماندوس «أورتانسيا».

(٢) ورد في النص الفرنسي جورج حروف ـ المترجم.

(٣) الاتفاق الذي تم توقيعه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ في مدينة الطائف السعودية وضع حدّاً للحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت في ١٩٧٥، وكرّس السيطرة السورية على البلاد بمباركة من البلدان الغربية ومأسس لضعف المسيحيين السياسي.

(٤) *Le Pari du général Aoun*, MFA, Beyrouth, 1993

ذلك أن الرئيس الأسد كان قد صمّم، منذ حرب التحرير في ربيع ١٩٨٩، على القضاء على دور الجنرال عون السياسي والعسكري»، ولو كان التخلّص منه يعني السماح له بالذهاب إلى المنفى...

كان سبق لعون، في واحدة من فورات غضبه المعهودة[١]، أن أقسم على «كسر رأس» الرئيس السوري. وتبيّن لدانيال كونتوناي في آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى أي مدى أثار العدو اللبناني حنق «أسد دمشق» الذي يندر أن يخرج عن طوره، ورأى، في اجتماع له مع الأسد في آب/أغسطس ١٩٩٠، كيف استشاط الأخير غضباً وهو يصرّ فكيه ويشتم عون بأنه «عكروت». انزعج المترجم وشرح للسفير أنه تم وصف ميشال عون «بالرجل الذي لا يُعوَّل عليه»، لكن ما إن انتهى اللقاء حتى صحّح ترجمته: فكلمة «عكروت» تعني «القوّاد»، ويجب، بحسب الأسد، تصفية حسابه. وهو ما قام به على طريقته دون أن يهتم كثيراً بالالتزامات الفرنسية. جثة إضافية بين باريس ودمشق.

(١) في آب/أغسطس ٢٠٠٦، إبان الحرب بين حليفه حزب اللّه والجيش الإسرائيلي، هدّد الجنرال عون، الذي لم يعجبه عنوان المقابلة التي نشرتها «لو فيغارو»، بأنه «سيرمي في السجن» واحداً من المؤلفَين إذا لم يغيّر عنوان المقابلة.

شهر العسل

«وماذا كان يُدعى ذلك الرئيس الفرنسي الذي اغتيل؟ 'شو إسمو'؟ أهو فرانسوا ميتران؟» صمت هيرفيه دو شاريت، وزير الخارجية السابق في عهد جاك شيراك، حرَجاً لدى استقبال حافظ الأسد له في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. حدث ذلك بعدما استذكر الرجلان، قبل لحظات، الرئيسين اللبنانيين اللذين تعرّضا للاغتيال، بشير الجميّل ورينيه معوّض. فحافظ الأسد كان قد أضحى في تلك الفترة رجلاً واهناً.

وهو ما أدركه أيضاً، قبل ذلك ببضعة أشهر، ممثل الاتحاد الأوروبي، مارك بييريني، في المراسم الرسمية لتقديم أوراق اعتماده للدكتاتور المسنّ في قاعة قصر الشعب الواسعة، حيث روى قائلاً: «كنّا ثمانية سفراء قُسّمنا إلى مجموعتين كل مجموعة من أربعة أشخاص لأنه لم يعد في وسع الرئيس السوري الوقوف وكان عليه أن يجلس للحفاظ على قواه»، ولم تعد اللقاءات تتجاوز الساعة بعدما كان في زمن تألّقه يتحاور على مدى أربع ساعات متواصلة أو خمس مع زواره الأجانب وينهكهم، في نهاية عهده، بأحاديثه الأحادية التي لا تنتهي.

لم يعد «الريّس» السوري في تلك الحقبة سوى ظل نفسه، وتكهّنت السفارات في باريس كما في كافة أنحاء الشرق الأوسط بأن نهاية «أسد دمشق» باتت وشيكة.

تمكّنت أجهزة الاستخبارات الأردنية والموساد الإسرائيلي، إبان جنازة الملك حسين في شباط/فبراير ١٩٩٩ في عمّان، من الحصول على عيّنات من بول حافظ الأسد الذي جاء، بحكم الجيرة، لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمان الميت، وأظهرت العينات إصابة الرئيس السوري بنوع من سرطان الدم إضافةً إلى قصور في القلب.

استقبل الأسد الملك الأردني عبدالله الثاني في اللاذقية في آذار/مارس من العام ٢٠٠٠. استمر اللقاء الثنائي نحو عشرين دقيقة، وأسرّ لنا دبلوماسي كان يعمل يومها في دمشق أنّ اللقاء كان كناية «عن فراغ هائل». فقد تبيّن أن حافظ الأسد عجز عن الكلام خلال اللقاء.

حدّثه هاتفياً، عشية موته، عبد الحليم خدام، أحد رفاق سلاحه القدامى، دون أن يعرف أنه يكلّمه للمرة الأخيرة: «كان صوته ضعيفاً، وناقشت معه الوضع في لبنان. قلت له: 'أتحتاج شيئاً؟' فأجابني: 'أبو جمال، أنت الوحيد من أبناء جيلنا الذي عرف كيفية المحافظة على صحته'. وجاوبته: 'نصحناك بخفض أعباء عملك لكنك لم تسمح لأحد قط بالعمل مكانك!'»

توفّي حافظ الأسد في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ عن سبعين عاماً، أمضى ثلاثين منها في السلطة. علم المستشار الأول في السفارة الفرنسية كريستوف غيلهو بالخبر من مصادره الخاصة قبل أن تُعلن وفاة الرئيس رسمياً، وأبلغ السفير شارل هنري داراغون «بالنبأ العاجل» فحرّر برقية عاجلة إلى الإليزيه. والغريب أن أي ردّ فعل لم يصدر عن باريس. وما إن عُمّم خبر وفاة الأسد حتى طلب الإليزيه إلى دبلوماسييه في سورية التأكّد من الخبر. وتبيّن أنه لم يقرأ أحد في باريس البرقية التي بعثت بها سفارة فرنسا وتسبق فيها الجميع في الإعلان عن رحيل الرئيس العتيد!

تساءل الإليزيه هل يجب على الرئيس شيراك أن يشارك في مراسم الجنازة أم لا؟ ودار نقاش بين المستشارين الدبلوماسيين، فالذهاب إلى سورية لإلقاء النظرة الأخيرة على نعش الدكتاتور ليس بالأمر البديهي. وقد علّق أحد أفراد الخلية الدبلوماسية في الإليزيه على ذلك بالقول: «أبديتُ في تلك الفترة تحفّظاً شديداً حيال حافظ الأسد بسبب اغتيال لوي دولامار. فهذه الجريمة، في ما خصّني، لم تمرّ مرور الكرام، لأن النظام السوري تجاوز باغتيال سفيرنا خطّاً أحمر».

قرّر جاك شيراك، بالرغم من تحفظات فريقه، الطيران إلى دمشق، واصطحب معه في الطائرة رئيس المفوضيّة الأوروبية الإيطالي رومانو برودي. ولم تكن تجمع بين رئيس الدولة الفرنسية وحافظ الأسد أي صداقة أو تفاهم، بل نوعٌ من الاحترام

كما يعترف جاك شيراك بذلك في مذكراته: «بالرغم من صعوبة سبر أغواره، وبالرغم من قسوته وتصلّبه في نواحٍ كثيرة، انتابني دوماً شعور بأن حافظ الأسد رجل يلتزم بكلمته ومحاور صادق في رغبته في الحديث مع فرنسا»[١].

ذلك أن حافظ الأسد فرض فرنسا طرفاً في التسوية الدبلوماسية إبان عملية «عناقيد الغضب» العسكرية الإسرائيلية في نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي دمّرت جنوب لبنان.

يذكّر هيرفيه دو شاريت، وزير الخارجية الذي أوفده شيراك إلى المنطقة للتفاوض على مخرج للأزمة، أنه «لم يكن للأميركيين سوى هدف واحد. فهم، على غرار الإسرائيليين، لم يريدوا أن تشارك فرنسا في الإشراف على الهدنة، وكانوا يفضّلون أي طرف آخر، الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، ولكن ليس فرنسا. غادرتُ حافظ الأسد في السابعة من مساء الليلة الأخيرة، على أن يلتقي الرئيس السوري في الثامنة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في محادثات ستستغرق ثلاث ساعات. وتوصّل حافظ الأسد بنهاية الاجتماع إلى إشراك فرنسا في لجنة مراقبة وقف إطلاق النار خلافاً لرأي الأميركيين الذين استبدّ بهم الغضب». فآلية الأمن الإقليمي هذه في نيسان/أبريل ١٩٩٦ ـ التي تضمّنت الدولة العبرية وسورية وحليفتها الإيرانية ـ شكّلت، مع الـ «لا» التي أطلقها شيراك ضد الغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣ النجاحَ الدبلوماسي الكبير الأخير لفرنسا في الشرق الأوسط. وكانت فرنسا في تلك الحقبة تتحدث إلى الأطراف كلها، بمن فيهم الإيرانيون الذين تباحث هيرفي دو شاريت معهم أيضاً حول الهدنة بين الإسرائيليين واللبنانيين.

شكّلت تلك الحقبة فترة انفراج بين باريس ودمشق بعد التوترات المرتبطة بالحرب الأهلية اللبنانية التي شهدتها سنوات الثمانينيات[٢]. وسعى وزير الخارجية في حكومة المساكنة آلان جوبيه إلى تلطيف العلاقات بين الدولتين وشرع في نزع

(١) *Le Temps Présidentiel - Mémoires 2*, NiL, 2011

(٢) إبان زيارته الرسمية إلى سورية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، حيث حظي باستقبال جماهيري مع حافظ الأسد، وقّع جاك شيراك اتفاقاً لإعادة جدولة الديون السورية لفرنسا.

الألغام من طريقها إبان زيارته إلى دمشق في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. كان الأمر يتعلّق مرّةً أخرى بتعيين حدود «دائرة النفوذ» السورية في لبنان. ولم يخفِ حافظ الأسد أمام ضيفه أنه يعتبر الجنرال ديغول قدوة. وأوضح دنيس بوشار، المدير السابق لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في الكيه دورسيه، الذي شارك في اللقاء، «أن الأسد ذكّر، في ما يتعلّق بالملف اللبناني، بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق فرنسا تجاه هذه البلاد لأنها هي التي رسمت الحدود في وقت كان فيه اللبنانيون والسوريون شعباً واحداً. ولمّا دعا جوبيه إلى انسحاب الجنود السوريين من لبنان أجابه الأسد أن سورية، على عكس إسرائيل، ليست قوة احتلال. فقد تدخل الجيش السوري في ١٩٧٦ بطلب من الرئيس اللبناني وكرّس اتفاق الطائف هذا الوجود». والواقع أن كلا الطرفين تمسك بمواقفه، وأزعج آلان جوبيه حافظ الأسد عندما قال له إن الملك الأردني حسين ينتظره على الغداء ولا يستطيع بالتالي إطالة اللقاء معه.

حلّ الدفء الحقيقي في العلاقات بين باريس ودمشق بعد انتخاب جاك شيراك في ١٩٩٥. بعث الرئيس الجديد برسالة إيجابية إلى السوريين الذين سُرّوا بهذه اليد الممدودة وصافحوها بإرسال «ردّ لطيف» إلى باريس، كما جاء على لسان جان كلود كوسران وكان يومها سفيراً لفرنسا في دمشق. وتابع يقول: «قضت فكرة شيراك بجعل سورية دولة طبيعية حتى تتمكن من الاندماج في المنطقة. أراد الرئيس الفرنسي الانتقال من منطق النزاع إلى منطق الحوار والاندماج». وتبعاً لذلك أوفد شيراك فور وصوله إلى الإليزيه وزير الدولة للشؤون المالية هيرفي غيمار إلى دمشق لمناقشة تسوية الديون السورية. كذلك طلب الرئيس الفرنسي إلى ميشال كامديسو، رئيس صندوق النقد الدولي، التوجه إلى العاصمة السورية للشروع في التعاون المالي.

لكن، لنعد إلى جنازة الرئيس السوري. فجاك شيراك كان رئيس الدولة الغربية الوحيد الحاضر في دمشق[١]، وكانت تلك بادرة رمزية لم تمر مرور الكرام. فشيراك، بانحنائه للأب، ساند في الوقت نفسه ابنه بشار آملاً أن يصبح رجل الإصلاح في سورية وأن يرخي قبضته الحديدية على لبنان. أضف إلى ذلك أن المُعطى الإقليمي

(١) تمثّلت الولايات المتحدة بوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

الجديد قد تبدّل فجأةً مع الانسحاب الإسرائيلي، قبل ذلك بأسبوعين، من بلاد الأرز[1]. ولا شك أن الرئيس الفرنسي فكّر في قرارة نفسه في التأثير على بشّار الشاب وقد اعتبره أكثر ليونةً من أبيه، وكان يأمل، باختصار، أن يضعه في جيبه، كما يُقال.

امتلك رؤساء دول آخرون المنطق نفسه، إذ أراد كلٌّ منهم أن يصبح «عرّاب» الرئيس السوري الشاب، وبخاصة «الحكيمان القديمان» في المنطقة: ولي العهد السعودي عبد اللّه والرئيس المصري حسني مبارك. كما ويجب القول إن حافظ الأسد قال على مسامع الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في لقائهما الأول في آذار/ مارس ٢٠٠٠ في جنيف لمناقشة مسألة الجولان الذي تحتله إسرائيل، إن الأجيال المقبلة ستتخذ ولا شك موقفاً أكثر مرونةً في مفاوضات السلام... الأمر الذي أنعش الآمال الكبرى حيال وريث «أسد دمشق» المتصلّب.

ذلك هو الخطأ التحليلي الأول الذي ارتُكب في شأن بشار الأسد. «فنحن الذين اخترعنا القصة المزعومة لذلك الرئيس الشاب المنفتح والعصري والخلاب حتماً لأنه تزوج من امرأة جميلة وأراد تطوير الإنترنت في بلاده! ليس هو من خلق هذا الانطباع، بل نحن»، كما يروي أحد الدبلوماسيين الأوروبيين. «نعتناه بما يُعجب الغربيين، وبخاصة فرنسا، لأننا رغبنا كثيراً في أن يشبهنا». وسنصاب بخيبة أقسى عندما نُدرك أن هذا التصوّر لا يطابق الحقيقة.

عاود بشار الأسد التطرّق إلى تلك الفكرة الخاطئة في مقابلة حصرية أجراها مع واحد من واضعَي هذا الكتاب[2]: «تُحوّر وسائل الإعلام الصورة على طريقتها. حقيقتي لم تتغيّر، فأنا شخص ينتمي إلى الشعب السوري، أدافع عن مصالحه. وأنا مستقل ولا أخضع للضغوط الخارجية [...]. لقد أساءوا فهم هذه الأمور. اعتقدوا أن الرئيس الشاب شخص يمكن أن يُملى عليه ما يجب أن يفعله أو لا يفعله. اعتقدوا أنني بدراستي في الغرب فقدت ثقافتي الأصلية... هذه الطريقة في رؤية الأمور

(١) لم يصدّق حافظ الأسد، حتى اللحظة الأخيرة، إمكان انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان المحتل منذ ١٩٧٨، وكان يعتقد أن الإسرائيليين يخادعون.

(٢) "Assad menace la France", art. cit

ساذجة وسطحية. لم أتغيّر. لكنهم نظروا إليّ منذ البداية بطريقة مغايرة. عليهم أن يقبلوا بصورة السوري المتمسّك باستقلال بلاده».

في أي حال «تأثّر المسؤولون السوريون جدّاً (في جنازة حافظ الأسد) بالمبادرة التي قام بها الرئيس الفرنسي بسفره إلى دمشق»، حسبما يتذكّر عضو في الوفد الفرنسي الذي حضر الجنازة. وفي المقابل نددت الصحافة وقسم من الطبقة السياسية في باريس بخطوة جاك شيراك[1]، واستشاط فرانسوا بايرو، رئيس الاتحاد من أجل فرنسا، غضباً وقال: «يجب على فرنسا ألا تعمد إلى تمجيد الدكتاتوريين والقتلة»، فيما لم يهدأ غضب دانيال كوهين بنديكت، النائب الأوروبي عن الخضر، وقال: «صدمتني الرسالة السياسية [...]: كما لو أن حمامة السلام هي التي قضت للتو!»

رافق هوبير فيدرين، وزير الخارجية في حكومة المساكنة، جاك شيراك في زيارته الخاطفة إلى دمشق. ولم يطلعه الرئيس على تحركاته وبرنامجه وخططه، وكان يخبّئ له واحدة من المفاجآت التي يتقن إخفاءها. فبعد لحظة وجيزة من التأمل أمام جثمان حافظ الأسد وبعد حديثه مع بشار في قصر الشعب هرع جاك شيراك إلى مقر إقامة السفير الفرنسي.

يقول شارل هنري داراغون، سفير فرنسا في سورية في تلك الفترة، متذكّراً: «تلقّيت عشية الجنازة أو قبلها اتصالاً هاتفياً من الكي دورسيه على خط السفارة المشفّر، وقيل لي إن الرئيس شيراك سيستغل وجوده في دمشق للقاء رفيق الحريري في مقر إقامته، فأبلغتُ مركز الأمن حتى لا يُفاجأ الحراس بمجيء رئيس الوزراء اللبناني، وقصدت المدينة لشراء جعة 'كورونا' التي يحبها الرئيس».

دخل جاك شيراك بخطى واسعة سفارة فرنسا قائلاً دون أن يتوجّه بكلامه إلى أحد بالتحديد: «آه، لحسن الحظ أنني سألتقي صديقي الحريري!» ذهل هوبير فيدرين لأنه لم يكتشف إلا لدى وصوله حضور اللبناني. وقال شارل هنري داراغون الذي وجد الأمر مسلّياً: «شهدنا بعد دقيقة من ذلك الحريري وهو ينزل درج مبنى

(١) "Polémique sur le déplacement de Jacques Chirac à Damas", *Les Echos*, 24 juin 2000; "Fronde anti-Chirac", *Libération*, 24 juin 2000.

السفارة كما لو أنه في بيته وأنه هو الذي يستقبل شيراك عنده!» ويؤكّد هوبير فيدرين اليوم، بحكمة: «لم تصدمني هذه العلاقة بين شيراك والحريري، فالأمر بالنسبة إليّ كان جزءاً من المشهد، وافتُرض بي أخذ هذا الأمر في الاعتبار».

ما إن أُعلِن غياب الرقم الأول في سورية حتى شجّع رئيس الوزراء اللبناني صديقه جاك شيراك على المشاركة في الجنازة. أكّد سفير مقرّب من الرئيس الفرنسي: «لا أعتقد أن شيراك قد ذهب إلى دمشق دون أن يكلّم الحريري في الأمر». وقد حافظ الحريري في تلك الفترة على علاقة جيّدة مع النظام السوري وبخاصة مع الوريث بشار الأسد الذي بلغ أعلى مراتب السلطة وهو لا يزال في الرابعة والثلاثين. ومثل شيراك، راهن الحريري على الرئيس السوري الجديد.

بيد أن بشار الشاب لم يكن مهيّئاً قط لخلافة والده، وهو الذي يحظى بالقدر الأقل من المحبة في عائلته، ووجد نفسه، في العلاقة بين الإخوة، مسحوقاً بين شقيقه الأكبر باسل وشقيقه الأصغر ماهر، وهما شخصيتان صلبتان والمفضلتان لدى والدتهما أنيسة. وبدا بشار، على نقيض شقيقيه، هيّاباً وانطوائيّاً وغير مرتاح لبنيته الجسمانية العملاقة، وتكوّن لديه شعور بالنقص حيالهما بسبب افتقاره إلى الكاريزما.

سبق وذكرنا أنه افتُرض في الأساس بباسل، الشقيق الأكبر، أن يصبح رئيساً، لكنه توفّي في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في حادث سير وهو يقود السيارة بسرعة فائقة في الطريق إلى مطار دمشق، وجُرح ابن خاله حافظ مخلوف الجالس إلى جانبه لكنه نجا[١]. كان باسل مغرماً بالسيارات الرياضية وبالنساء الجميلات، وعاش قصة حب مع المغنية اللبنانية الشهيرة نجوى كرم، ورُفعت صورته في كل مكان في سورية بنظارته السوداء ومظهره «البلاي بوي»، واستُخدم دعم دعائي قوي للإشادة بميزاته، وغالباً ما كان يظهر الوريث، بوصفه قائداً للحرس الجمهوري، مستعرضاً في الاحتفالات الرسمية وهو يرتدي البزّة العسكرية.

(١) أصبح حافظ مخلوف اليوم عقيداً في إدارة الاستخبارات العامة في دمشق، وهو من حلقة المقربين إلى بشار الأسد وموضوع في القائمة السوداء للشخصيات التي فرضت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات بسبب أعمالها القمعية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

يتذّكر دانيال كونتوناي: «كان باسل فارساً ممتازاً، وكان الرقم الثاني في السفارة من بعدي، برنار باجوليه، الذي يرأس الآن المديرية العامة للأمن الخارجي، يركب الحصان مع الابن البكر للرئيس، فكنت أقول له ببساطة وعلى سبيل المزاح وهو يغادر: 'لا تسرع كثيراً يا برنار!' وكان يدرك جيّداً ما الذي يفترض به عمله حتى لا يغيظ باسل...»

أما ماهر فهو صغير عائلة الأسد، وهو شخص دموي ناري المزاج على غرار عمّه رفعت الذي أقصاه حافظ الأسد لأنه تآمر عليه. وماهر متزوج، على غرار شقيقه بشار، من سنّية، وهو قائد الفرقة المدرعة الرابعة، وهي وحدة نخبة مهمتها حماية دمشق، ويستخدم في مجال الأعمال واجهة تتمثّل في شخص محمد حمشو المقاول الذي أسس البنية التحتية للإنترنت في البلاد، ومن النادر أن يظهر في العلن. وهو الذي شنّ الهجوم ضد قلعة التمرّد في بابا عمرو في حمص في بداية الثورة في أواخر ٢٠١١، ويجسّد، وهو في الخطوط الأمامية للقمع، الموقف المتطرّف للنظام.

تتمتع بشرى، الشقيقة الكبرى، هي الأخرى بمثل هذا الطبع بحيث تبدو كأنها «الرجل الوحيد في العائلة»، وهي ذكيّة وطموحة وسريعة الانفعال ويُقال أنها صاحت مرّة في وجه أحد رؤساء الحكومة: «لا تنسَ أنني ابنة حافظ الأسد!» أرادت وهي فتيّة الزواج من فلسطيني لكن العشيرة عارضت ذلك، الأمر الذي أثار دراما نفسية في قلب السلالة الحاكمة.

افتتنت بشرى في بداية سنوات التسعينيات بآصف شوكت، العماد ذي البنية الجسمانية الشبيهة ببنية أرنولد شوارتزنيغر. لكن الضابط كان متزوجاً بالفعل ورب عائلة، الأمر الذي أثار أزمة جديدة في قلب العشيرة واعتراضاً جديداً. ولم يتردد باسل سنة ١٩٩٣ في وضع طالب الزواج في الإقامة الجبرية، ويُقال أيضاً أن ماهراً أطلق عليه النار. إلا أن آصف شوكت تمكّن أخيراً من الزواج بمحبوبته بشرى بعد موت وريث حافظ الأسد في حادث السير.

عُيّن آصف في ٢٠٠٥ رئيساً للاستخبارات العسكرية ولعب عندها دوراً متعاظماً في قلب النظام، وأصبح المحاور المفضّل لدى أجهزة الاستخبارات الفرنسية قبل أن

يلقى نهايةً مأسوية في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢ حين قُتل في انفجار مقر الأمن القومي بدمشق الذي يخضع لإجراءات أمنية مشدّدة، ومعه وزير الدفاع داود راجحة وسَلَفه العميد تركماني[١]. وغادرت أرملته بشرى سورية وهي تقيم الآن منعزلةً مع أولادها في الإمارات العربية المتحدة.

لم تظهر أنيسة مخلوف في العلن في زمن حافظ الأسد، ولم تلعب، في ظل الريّس، أي دور سياسي أو بروتوكولي، ولم ترافق الرئيس قط في زياراته الرسمية إلى الخارج[٢]، ولم تخرج من الظل إلا بعد وفاة زوجها في حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وقد أوضح دبلوماسي سابق في دمشق أن «بشار لم يتوفّر له، عندما أصبح رئيساً، سوى جزء من السلطة. فهو رئيس مجلس إدارة العشيرة، لكنه اضطر إلى مساومة شقيقه أو صهره أو والدته باستمرار».

وعلى عكس شقيقيه، لم يعرف بشار تمام المعرفة أيضاً كيفية ممارسة السلطة كوالده، «وستقوم أنيسة بتنويره في هذا الموضوع وتنقل إليه الإرث الأبوي»، على ما ذكره محامي أعمال مقرّب من العائلة. «وتفيد الأمثولة التي نقلتها إليه والدته أن الشعب السوري لا يحترم إلا أمراً واحداً هو: القوّة».

تلعب النساء في الغالب، وبخاصة أنيسة، دور الحَكَم في الفصل بين رجال العائلة. ودور أنيسة مهم لفهم كيفية حل عقد لعبة السلطة على مستوى القمة. وقد حذّرت، في بداية ثورة ٢٠١١، ابنيها بشار وماهر من أي انقسام عائلي، فهي لا تريد أن تعيش من جديد حرب الأخوة التي تواجه فيها زوجها حافظ وشقيقه رفعت في الثمانينيات وانتهت بإرسال الأخير إلى المنفى.

دافعت والدة بشار، في الساحة العائلية، عن مصالح عشيرة آل مخلوف، وكان حليفاها القويان داخل العائلة هما ماهر، ابنها المفضل، وشقيقها محمد مخلوف،

(١) لا تزال حقيقة هذا الانفجار الذي نفّذه انتحاري غامضة. وقد تبنّت المعارضة المسلّحة المسؤولية عن الهجوم، لكن يجب عدم استبعاد فرضية تصفية قام بها النظام.

(٢) باستثناء الزيارة الرسمية إلى باريس في حزيران/يونيو ١٩٧٦ حين رافقت أنيسة حافظَ الأسد الذي التقى فاليري جيسكار ديستان.

خال بشار. وجرى توزيع الأدوار في عشيرة السلطة، فتولّى آل الأسد السلطة السياسية والأمنية وتولّى آل مخلوف الأعمال والمال.

هكذا كان بشار، عند وصوله إلى السلطة في صيف ٢٠٠٠، حديث العهد بالسياسة. وقد اضطر، منذ رحيل شقيقه باسل، إلى قطع دراسته طب العيون في بريطانيا[١] والعودة بشكل طارئ إلى دمشق ليلقّنه والده على عَجَل أصولَ السلطة. وقد أسرّ بشار لاحقاً لدبلوماسي سوري رفيع: «منذ اللحظة التي صعدت فيها الطائرة في لندن قررت أنني سأصبح رئيساً». بيد أن حافظ الأسد راوده، دون شك، بعض القلق حيال قدرات ابنه على خلافته وعلى تثمير إرثه السياسي.

هذا هو، في أي حال، رأي جاك شيراك: «قال لي حافظ الأسد قبل وفاته بقليل في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ إن 'بشار مثل ابنك ويجب أن تعامله على هذا الأساس'. من الواضح أن الرئيس السوري [...] حرص على منح خليفته، الذي لا يزال يفتقر كثيراً إلى التجربة، وصيّاً من نوعٍ ما»[٢]. ولعب الرئيس الفرنسي في الوقت نفسه دور المرشد للملك المغربي الشاب محمد السادس الذي خلف والده الحسن الثاني في ١٩٩٩.

جاء في تحليل لفيليب ماريني، الرئيس السابق لمجموعة الصداقة الفرنسية ـ السورية في مجلس الشيوخ ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، أن «جاك شيراك تصرّف كعمّ عطوف، وكان لديه شعور، كذّبته التجربة لاحقاً، بأنه سيمارس نفوذاً حقيقياً على الرئيس السوري الجديد الذي بدا له ربّما رجلاً ضعيفاً غير مؤهّل لهذا الدور وطيّعاً بعض الشيء. وبدا، كونه عاش في الغرب، مؤهلاً لتطوير النظام السوري بسرعة».

التقى جاك شيراك وبشار الأسد للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في الإليزيه. ولم يكن السوري الشاب يتولّى في تلك الفترة أي مسؤولية داخل السلطة.

(١) اختار بشار باريس في الأصل للتخصص في طب العيون، لكنّ ملفه رُفض لأسباب إدارية تتعلق بتعديل الشهادات، فذهب إلى لندن لإنهاء دراسته الجامعية.

(٢) *Le Temps présidentiel - Mémoires 2*, op. cit

وأفاد دبلوماسي يعمل في العاصمة السورية أنه «تم التساؤل» في سفارة فرنسا «عن سبب دعوته إلى فرنسا. فقد فوجئنا بذلك تماماً. كان ذلك في الواقع من عمل الحريري». وتجدر الملاحظة، يتابع دبلوماسينا، أنه لن تتم «إحاطة» سفارة فرنسا بمحتوى هذا الموعد الأول في الإليزيه لوريث حافظ. «فسّرت ذلك اللقاء بأنه غداء تربوي بين شيراك، الشيخ الحكيم، والشاب السوري القليل الخبرة، لتزويده بالنصائح».

ترأس بشار في تلك الفترة الجمعية العلمية للمعلوماتية الهادفة إلى ربط سورية بالشبكة العالمية من خلال مشروعين رائدين: إنشاء مزوّد خدمة سيبصر النور في العام ٢٠٠٠ وإقامة «حكومة إلكترونية». هذا بالنسبة إلى الواجهة، أما في الكواليس فقد عهد إليه والده حافظ إدارة عدة ملفات حساسة في مجال الاتصالات، وهو قطاع تابع للمجال العسكري ـ الأمني. وأنيطت بهذه الشعبة التابعة للأمن العسكري، وتدعى «الفرع ٢١١»، مهمة خاصة تتمثل في التجسس على الاتصالات التي يجريها السكان. كان هذا، في سورية حافظ الأسد، هو عهد «الأخ الأكبر»: إذ توجب على المرء الذي يريد شراء مجرّد آلة فاكس الحصول على إذن من أجهزة الاستخبارات. ولم يكن هناك دليل هاتف في دمشق!

بات بشار الأسد في نهاية الثمانينيات قريباً جدّاً من الوكيل المحلي لشركة «ألكاتيل» الذي بات من ضمن حلقة أصدقائه، وعُقدت اجتماعات عمل في فندق الميريديان في دمشق بينه وبين ممثلين عن شركة الاتصالات الفرنسية. فقد كان بشار يرغب في إدخال الهاتف المحمول إلى سورية، لكنه أراد، قبل تعميمه على مجمل السكان، تزويد الحرس الجمهوري به. واختصر شخص مقرّب من الملف ذلك بالقول: «لقد طلب شبكة 'جي أس أم' (النظام العالمي للاتصالات المتنقلة) مغلقة محصورة بالعسكريين». وحصلت «ألكاتيل» على هذا العقد الأول وستعمل على تجهيز حرس النظام.

حققت الشركة الفرنسية، التي تحظى بالكثير من الغزل في دمشق، إنجازاً مزدوجاً بحصولها على عقدٍ ثانٍ مع أمن الدولة. فقد امتلك الجواسيس السوريون منظومة

اتصالات تسمّى في الاصطلاح التقني «الازدواج النصفي» (half-duplex)، الذي لا يسمح بالحديث والاستماع في آن، وهو نوع من الجهاز المرسل والمستقبل. وأراد الأمن القومي الحصول على منظومة تسمّى «الازدواج المكتمل» (full-duplex) تعمل كالهاتف. توفّرت هذه التجهيزات في كتالوج «ألكاتيل» لكنها ستسمح في النهاية للأمن القومي بالحصول على أحدث تكنولوجياتها وهي كناية عن شبكة خلوية محصورة كالتي حصل عليها الحرس الجمهوري.

كان بشار الشاب يمسك في الوقت نفسه بملف ثالث حسّاس جدّاً؛ إذ رفع قادة الطائرات المقاتلة في سلاح الجو السوري مذكّرات إلى القيادة يشيرون فيها إلى أعطال في نظام الاتصالات الذي زوّدهم به الروس، حيث يمكن لثلاث طائرات مقاتلة تطير في دورية واحدة أن تتصل بعضها ببعض بشكل طبيعي، لكن ما إن تُضاف طائرة رابعة إلى السرب حتى تتعطل المنظومة، وطالب الطيارون بالتالي باستبدالها. وها إن «ألكاتيل» تسلّم أيضاً منظومة الاتصال الجديدة للمقاتلات السورية، وكان بشار أول من أثار هذا الملف السرّي للغاية أمام محدثيه الفرنسيين.

أدركت باريس سريعاً أن بشاراً، بإدارته ملفاً من هذا النوع، سيحل محل والده، لذا بات من الملح أكثر من ذي قبل بالنسبة إلى جاك شيراك أن يهتم عن قرب بهذا المبتدئ المفترض. أما على الصعيد الدبلوماسي فقد عهد حافظ الأسد، منذ ١٩٩٨، إلى بشار إدارة الملف اللبناني ليشحذ أسنانه في السياسة الخارجية.

سيطر الريّس السوري بعد اتفاق الطائف في ١٩٨٩ على لبنان بيدٍ من حديد عبر الرباعي المؤلف من نائبه عبد الحليم خدام ورئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي والوالي على لبنان غازي كنعان ورفيق الحريري. بيد أن «عصابة الأربعة» لم تنظر بعين الرضا إلى دخول بشار الشاب محميتهم اللبنانية حيث يقومون في ما بينهم بصفقات مثمرة. وتذكّر سفير سابق في فرنسا أنهم «سيعمدون إلى صفق الباب في وجهه. وسيتذكّر بشار الأسد ذلك وينتقم لاحقاً من الأربعة...» وفي الانتظار، قاد عبد الحليم خدام، الرجل الثاني في النظام، عملية الانتقال السياسي بعد وفاة الريّس فتولّى السلطة الانتقالية.

قام البرلمان السوري في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بمراوغة تشريعية لتسليم بشار رسمياً مقاليد السلطة: عدّل النواب الدستور بحيث خفّضت السن الأدنى للترشح إلى الرئاسة فتحوّلت بمعجزة من ٤٠ إلى ٣٤ عاماً، وهو عمر بشار حينها، فرُقّي الأخير إلى رتبة القائد الأعلى للقوات المسلحة وانتُخب بعدها في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠ رئيساً للجمهورية في استفتاء هو أقرب إلى استطلاع للرأي.

حظي الرئيس الشاب بالشعبية بالرغم من عملية الخلافة المدبّرة هذه، وقام بمعية زوجته أسماء بتلميع أسلوب الزوجين الرئاسيين. أراد بشار التقرّب إلى الناس فيما تباعد والده عن شعبه وخاف منه وبمعيته زوجة غير مرئية. وكان بالإمكان مصادفته برفقة زوجته في مطاعم باب توما أو الباب الشرقي، وهما الحيان المسيحيان في دمشق القديمة، وأحياناً في المسرح أو في حفلة موسيقية. وكان الرئيس الجديد يقود سيارته بنفسه. وأثارت خطاباته الأولى أملاً كبيراً لدى السوريين، فقد وعد بإصلاحات سياسية واقتصادية وكان في ذلك نفحة حقيقية من الأكسيجين!

أُطلق المئات من السجناء السياسيين، وأبرزهم رياض الترك الذي لُقّب بـ «مانديلا السوري»، وقد طلب جاك شيراك شخصياً من بشار تحريره منذ وصوله إلى السلطة، وشجّعت السلطات سوريي الشتات على العودة إلى البلاد بعد رفع قرارات حظر الإقامة وإعادة جوازات السفر المصادرة، واتُّخذت إجراءات رمزية أخرى، وتقرّر إلغاء الزي العسكري في المدارس إضافةً إلى ساعات التربية العسكرية الثلاث في الجامعات، ولم يعد وزير التربية يحتاج إلى طلب رأي حزب البعث لتعيين عمداء الجامعات.

شجّع بشار الأسد، في بداية حكمه، حرّية التعبير، وسُمح لرسام الكاريكاتير علي فرزات بإطلاق جريدته الساخرة «الدومري»، وهي النسيب الشرقي لـ «لوكنار أنشينيه»[1]، وكانت هذه سابقة في سورية البعثية. وأخذت منتديات الحوار السياسي

(١) أوقفت «الدومري» في ٢٠٠٣ بضغط من الأجهزة الأمنية، وتعرّض علي فرزات، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، للضرب المبرح على يد رجال النظام الذين كسروا يديه ما أجبر رسام الكاريكاتير الشهير على سلوك طريق المنفى.

كلام الرئيس على محمل الجد ونظمت نقاشات عامة دون محظورات، وأخذت الصحافة الغربية في تلك الفترة تتحدث عن «ربيع دمشق».

حاول بشار، في تجسيد لوعوده بالتغيير، أن يعيد من الخارج الكوادر وأصحاب المهن الحرة الذين تفتقر إليهم البلاد بشدّة، واستجاب كثيرون منهم للنداء ومن بينهم غسان الرفاعي، الخبير في البنك الدولي الذي أصبح وزيراً للاقتصاد، وعصام الزعيم، من المجلس الوطني الفرنسي للبحوث العلمية الذي رُقي إلى رتبة وزير التخطيط، وأيضاً نبراس الفاضل وهو من قدامى خرّيجي البوليتكنيك والمعهد الوطني للإدارة وقد عُيّن في عام ٢٠٠٣ مستشاراً اقتصادياً لبشار الأسد.

لم يكن خيار الانضمام إلى الرئيس الجديد أمراً يسهل تحقيقه بالنسبة إلى هؤلاء التكنوقراط. فالمهمة مثيرة ولا شك للحماس، لكن المرتّبات من أسوأ ما يكون. يتذكّر نبراس الفاضل الذي استفاد بالرغم من ذلك من شقة رسميّة فخمة وُضعت في تصرّفه: «دُفعت لي عشرة آلاف ليرة سورية في الشهر، أي ما يوازي مئتي دولار!» ولم تكن حال الوزير أفضل بمعاشه الذي يوازي نحو أربعمئة دولار في الشهر. فقد بقيت أيديولوجية حزب البعث، بأعضائه المليونين، ذات اتجاه ماركسي وتؤمن بسيطرة الدولة[1]. فالإدارة كانت متضخّمة وفاسدة وغير فاعلة، وقُدّر في تلك الفترة وقت العمل الفعلي للموظف السوري بأربعين دقيقة في اليوم!

كيف يمكن إصلاح نظام على هذا القدر من التكلّس؟ قدّر جاك شيراك في باريس ضرورة مساعدة هذا القائد الجديد الذي يبدو أكثر حرصاً على الانفتاح، واعتقد أن بشاراً بلا شكّ أقل تصلّباً من والده نظراً إلى صغر سنه وإلى مسيرته الذاتية بعيداً عن الجهاز الأمني. وبقيت من ثم في الخلفية مسألة لبنان حيث يؤدي وجود ٣٥ ألف جندي سوري إلى تخدير كل الحياة السياسية. وكان في ذهن شيراك أن وصول بشار إلى السلطة يشكّل أيضاً فرصة يجب اقتناصها من أجل صديقه رفيق الحريري، وكان يومها رئيساً للحكومة ويواجه كل يوم الوصاية السورية.

(١) تنص المادة الثامنة من الدستور السوري على أن حزب البعث «هو الحزب القائد للدولة والمجتمع». وقد ألغيت هذه الفقرة التي تنص على صدارة البعث رسمياً في ٢٠١٢.

خطوط شيراك الساخنة

«تلقّيت في أحد أيام عام ١٩٩٨ رسالة من الإليزيه مفادها: ستتلقى طرداً. اتبع التعليمات دون طرح أسئلة. قم مع ذلك بمحاولة قبل أن ترحل!» هذا القدر من الألغاز أثار، على الطرف الآخر من الخط، حيرة الجنرال آلان بيلليغريني، وكان يومها الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في بيروت، واكتشف مهمته لدى تسلّمه الطرد الشهير، وكانت مهمة جديرة بجيمس بوند تتمثّل في وضع «خط ساخن» في قصر رفيق الحريري في قريطم، أي خط هاتف آمن. كان هذا بطلب شخصي من جاك شيراك.

تعلّق الأمر بالهاتف المشفّر «دي سي أس ٥٠٠» المجهّز ببطاقة خاصة، وهو من صنع شركة طومسون. «ركّبْتُه في غرفة نوم رفيق الحريري»، أخبرنا الجنرال بيلليغريني. «كانت الغرفة رحبة بما يفوق الواقع، وإلى جانبها صالة صغيرة للرياضة، وعلب الشوكولاته مبعثرة في كل مكان. ولا يمكن لأحدٍ التنصّت عليك بهذا النوع من الهاتف ما عدا محدّثك الذي يمتلك البطاقة نفسها والهاتف نفسه. وهو ما يُدعى الاتصال من نقطة إلى نقطة».

تساءل الجنرال بيلليغريني عن أسباب «هدية» جاك شيراك هذه إلى صديقه رفيق الحريري: «أثرْتُ في حينه الكثير من التحفظات لأن الأمر يتعلّق بأداة وطنية مشفّرة تُركّب من الناحية النظرية في منطقة مأمونة. والواقع أنّه كانت هناك منطقة مأمونة أفضل من غرفة نوم الحريري!» لكن الأوامر هي الأوامر! وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني في ٢٠٠٥ بقي «الخط الساخن» لجاك شيراك في مكانه في قصر قريطم وبات في تصرّف ابنه سعد الذي لا شك في أنه نقله إلى بيت الوسط، قصره الجديد.

كما أن جاك شيراك قدّم في الوقت نفسه «خطّاً ساخناً» آخر إلى حافظ الأسد. وأسرّ لنا دبلوماسي فرنسي لم يرغب في الكشف عن هويته: «رافقت التقني الفرنسي الذي ركّب الهاتف في قدس الأقداس، أي في مكتب حافظ الأسد في المدينة وليس في قصر الشعب. ولا يدخل تركيب 'الخط الساخن' عند الرئيس السوري في

السياق نفسه كما لدى الحريري. فهناك من ناحية بادرة صداقة من شيراك حيال رفيق الحريري، ومن الأخرى وسيلة لإقامة علاقة سياسية متميّزة مع الدكتاتور السوري». وما إن أصبح بشار الأسد في السلطة حتى أخذ يتلقى كل يوم جمعة اتصالاً من جاك شيراك عبر هذا «الخط الساخن».

شكّل الاتصال المباشر مع رؤساء الدول عنصراً أساسياً في سياسة جاك شيراك الشرق أوسطية، وكان بمثابة علامته التجارية، فالرئيس الفرنسي كان يحب التحدّث إلى القادة الآخرين في المنطقة من رجل إلى رجل ودون وسيط. كان الأمر أشبه بالهوس. وبعد وصول إميل لحود إلى الرئاسة اللبنانية في ١٩٩٨ اقترح عليه جاك شيراك أيضاً «خطاً ساخناً» آمناً موصولاً مباشرةً بالإليزيه، وكان ذلك، كالعادة، من أجل إقامة الاتصال بينهما وبسرّية تامة.

شرح إميل لحود لأحد مؤلّفَي هذا الكتاب أنه «في إطار التحضير للقمة الفرانكفونية عام ٢٠٠٢ في بيروت، أراد شيراك التقرّب مني. وقال لي في القمة الفرانكفونية في مونكتون، كندا، في حزيران/يونيو ١٩٩٩: 'سنتمكن، بفضل هذا الخط المباشر والمحمي، من مناقشة المواضيع في منأى عن أسماع جيراننا السوريين'، فأجبته: 'ليس لدي ما أخفيه تحت الطاولة ولست في حاجة إلى خط خاص!'» وهكذا رفض إميل لحود تركيب خط جاك شيراك الساخن في قصر بعبدا، وهو ما أغاظ شيراك بالطبع، ومن يومها لم يعد شيراك يسهو قط، كلما أشار إلى نظيره اللبناني، عن اعتماد وصفٍ له يفتقر إلى الكثير من الدبلوماسية[١].

في المقابل بات الاتصال بين شيراك ورفيق الحريري دائماً وشبه تكاملي، فقد كانت تربطهما، بشكل خاص، صداقة عميقة وقديمة تعود إلى الانتخابات الرئاسية في ١٩٨١ حيث استُبعد شيراك في الجولة الأولى. وقد التقى رئيس الجمهورية المقبل للمرة الأولى المسؤول اللبناني المقبل في مناسبة جمع التبرعات للحملة الانتخابية.

(١) Eric Aeschimann et Christophe Boltanski, *Chirac d'Arabie*, Grasset, 2006

نظم البارون أوليفييه دو شيّاز عملية جمع تبرعات في الولايات المتحدة لحساب المرشح شيراك، ووقّع الشيك ذا القيمة الأكبر رجل اسمه رفيق الحريري وهو مقاول لبناني في نقابة متعهّدي الأشغال العامة والبناء. «تعارف شيراك والحريري في حفل كوكتيل أقيم في واشنطن لشكر المتبرعين»، حسبما يذكر رجل أعمال حضر تلك الأمسية. ومن يومها لم تعد طريقاهما تفترقان.

فضلاً عن أن الحريري أصبح أحد أصدقاء عائلة شيراك الحميمين النادرين. وقد نقل رجل الأعمال بطائرته الخاصة الابنة البكر لرئيس بلدية باريس، لورانس، لتلقّي العلاج في الولايات المتحدة من إصابتها بالقهم (فقدان الشهية) العُصابي (anorexie mentale). ولمّا غادر الزوجان شيراك الإليزيه في ٢٠٠٧ وضع الحريري بتصرفهما شقة رائعة عند رصيف فولتير قبالة اللوفر، وكان انتقالاً «مؤقتاً جدّاً» لا يزال مستمراً... حتى اليوم![1]. أنْ تُقدّم شخصية سياسية أجنبية مسكناً بلا مقابل لرئيس سابق يقضي فيه شيخوخته لَعملٌ لا سابقة له في عهد الجمهورية الخامسة!

كانت للصداقة التي لا تعرف حدوداً بين جاك شيراك ورفيق الحريري عواقب سياسية أيضاً. فالرئيس الفرنسي كان يفهم الوضع في الشرق الأوسط ويحلّله من خلال صديقه في بيروت الذي كان يحادثه بشكل شبه أسبوعي في الإليزيه.

لاحظ كريم بقرادوني، المحنّك العتيق في السياسة اللبنانية الذي تولّى منصباً وزارياً في واحدة من حكومات الحريري، أن «الحريري كان يتقن تمام الإتقان رواية ما يحب شيراك سماعه، أي القصص البسيطة وطرائف قصور الشرق الأوسط المتعلقة بالعائلات والقبائل، إلخ، وكان يعرف الكثير منها المتعلّق بالسعودية وسورية ولبنان. وكان شيراك يستمتع بها». وهكذا وُجد بين فرنسا وسورية شخص اسمه رفيق الحريري يقدّم النصح المستمر لجاك شيراك في الملفات كلها، وكان يؤثّر

(١) نشرت حاشية شيراك قبل ساعات من الانتقال من الإليزيه بياناً مقتضباً: «لم يجد الزوجان شيراك بعد، نظراً إلى ارتباطاتهما، الوقت للعثور على مسكن، وسيقيمان بصفة مؤقتة جدّاً في شقة عند رصيف فولتير أعارهما إياها السيد أيمن الحريري (ابن رفيق)، إلى حين تمكنهما من العثور على منزل نهائي».

عليه حتماً... بيد أن رفيق الحريري لم يكن محايداً، وكان، كرافع لراية «السنيّة السياسية»، مديناً بثروته ونفوذه للسعودية[1].

قال كادر سابق في الخارجية الفرنسية إن «الحريري لعب دوراً أصِفُه بالكاسح، ليس في الشؤون اللبنانية وحسب بل أيضاً في مجمل شؤون الشرق الأوسط. ما إن تحدث مشكلة حتى يتصل شيراك هاتفياً بالحريري ليسأله: 'ما رأيك؟'. لقد كان مرشده. وتمثّلت التعليمات المعطاة لسفيرنا في لبنان بالتصرّف وفقاً لآراء الحريري!» وأكّد دبلوماسي آخر هذا «الانجراف الحريري» بالقول: «كان لبنان في تلك الحقبة يحتل قلب سياستنا في المنطقة. وأعلن شيراك أنّ بالإمكان التأثير في سورية من خلال لبنان».

كان يصعب على القيادة السورية، بطبيعة الحال، أن تفهم مثل هذا التقارب الشخصي والسياسي بين رئيس خامس قوة عالمية وبين رجل أعمال متوسط الأهمية في الشرق الأوسط. كان هذا، من منظور دمشق، أمراً يتعسّر فهمه: فالنظام السوري كان يرى في رئيس الحكومة اللبناني «مجرّد موظف»، لأن سورية كانت تتحكّم في كل مفاصل الأمور لدى جارها، ولم يكن يخفى على دمشق أي قرار مهم أو منصب رئيسي، بما في ذلك وبالأخص قرار وضع رفيق الحريري على رأس الحكومة اللبنانية في ١٩٩٢، وقد جاء ذلك ثمرة ترتيب بين سورية والسعودية.

أخبرنا عضو مجلس الشيوخ فيليب ماريني هذه الطرفة التي تكشف سوء الفهم السوري: «استقبلتُ رسمياً، باسم مجلس الشيوخ الفرنسي، محمود الأبرش، رئيس مجلس الشعب السوري، ورافقتُه وبعثته لحضور عرض في دار الأوبرا في باريس. بمن تعتقد أننا التقينا ونحن نصعد الدرج الكبير صوب الصالة الكبرى؟ ببرناديت شيراك وقد شبكت ذراعها بذراع نازك زوجة الحريري! ألقينا عليهما تحيةً مقتضبة. وبعد لحظات قليلة كال محمود الأبرش سيلاً من الشتائم لعائلة الحريري وقال لي:

(١) كان رفيق الحريري يحمل الجنسية السعودية، وكذلك أولاده، وبخاصة سعد الذي ورثه بعد اغتياله في ٢٠٠٥. وقد سمح له السعوديون بالاحتفاظ بجنسيته اللبنانية، وفي ذلك حظوة لأن المملكة لا تسمح بحمل جنسية مزدوجة.

'لا أفهم سبب افتتان الرئيس شيراك إلى هذا الحد بالحريري، فيما أنا أكثر ثراءً منه بكثير!' لقد أصابني ذلك بالدهشة التامة».

كان هذا الحضور الدائم لرفيق الحريري بين الإليزيه ودمشق، إذاً، المفتاح الأساسي لفك رموز العلاقة الفرنسية السورية في عهدي شيراك الرئاسيين. وقد عمل رئيس الوزراء اللبناني في تلك الفترة يداً بيد مع الوصي السوري عليه وهو الذي شجّع صديقه الفرنسي على مساندة الرئيس الجديد بشار الأسد وإرادته إصلاح بلاده. وهو ما فعله جاك شيراك دون تردد.

عندما تدير فرنسا دفّة الإصلاحات السورية

يشكّل المعهد الوطني للإدارة رمزاً نموذجياً للإدارة «على الطريقة الفرنسية». وقد أولع بشار الأسد بهذه المؤسسة ذات الاعتبار، وطلب إلى جاك شيراك مساعدته على إنشاء معهد مماثل في دمشق، فعهد شيراك بهذه المهمة سريعاً إلى مديرة المعهد الوطني للإدارة ماري فرانسواز بشتل، وطلب إليها، قبل توجهها إلى دمشق، أن تذهب إلى بيروت للقاء رفيق الحريري وتقترح عليه إنشاء معهد مماثل في بيروت.

استقبل رئيس الحكومة ماري فرانسواز بشتل في قصره في قريطم باللباس العادي. قالت بشتل متذكّرة: «استقبلني الحريري على مضض وحرص على تحاشي التطرّق إلى الملف. كانت في الواقع فكرة من شيراك لا يريدها. لم يكن لدى الحريري أي اهتمام بهذا الملف، وهو ما أفهمني إياه في نهاية لقائنا. فلبنان بالنسبة إليه هو جنة المصارف ورجال الأعمال وهو جاهز لاستقبال معهد عالٍ للدراسات التجارية أكثر من استعداده لمعهدٍ وطنيٍّ للإدارة يشكّل رمزاً لإدارة قوية ومركزية غير متوفّرة في بلاد الأرز!»[1]

أما السوريون فكانوا راضين وسريعي الاستجابة. وقد أصرّ بشار الأسد على إنشاء هذا المعهد العالي لتدريب جيل جديد من كبار الموظفين، «فرسان الجمهورية»،

(١) حمل شيراك والحريري معاً إلى لبنان مشروع المعهد العالي للأعمال في بيروت، وهو المعهد الذي أنشئ في ١٩٩٦ على طراز المعهد العالي للدراسات التجارية.

الذين سيشكّلون أداة الإصلاح، لأنه لا يمكن بناء اقتصاد حر على إدارة متحجّرة. كان بشار بحاجة إلى دماء جديدة. كما كانت لديه نيّة غير معلنة تتمثل في أن يصوغ جهازاً إداريّاً على طريقته؛ لأنه لا يمكن في سورية، البلد ذي النظام المركزي واليعقوبي[1]، الإمساك بالدولة ما لم تتم السيطرة بقبضة من حديد على الوظيفة الرسمية العليا وعلى الآلة البيروقراطية.

افتُتح المعهد الوطني للإدارة في دمشق في السنة الجامعية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ بدورة تضم نحو خمسين طالباً، وكان ذلك سابقة في الشرق الأوسط. وقد نُسخت الدروس عن البرنامج الفرنسي، فتمّ تعليم القانون العام والمالية العامة والعلاقات الدولية. ولا يزال المعهد الوطني للإدارة في دمشق حتى اليوم المثال الوحيد للتصدير الناجح للنموذج الإناركي[2] في هذا الجزء من العالم.

عهد جاك شيراك، وقد استقوى بنجاحه، إلى ماري فرانسواز بتشل وجاك فورنييه، الرئيس التنفيذي السابق للشركة الوطنية للسكك الحديدية، مهمة تقويم المنظومة الإدارية السورية. ووضع مستشارا الدولة تقريراً لا توجد منه إلا نسختان رفعت إحداهما إلى الرئاسة السورية والأخرى إلى سفارة فرنسا في دمشق. وما زال هذا التقرير سرّياً حتى اليوم. شخّص تقرير بشتل ـ فورنييه بلادة النظام السوري مبرزاً العبء المفرط على الإدارة من قِبل أجهزة الأمن وحزب البعث.

استقبل بشار الأسد شخصياً ماري فرانسواز بشتل وجاك فورنييه في مكتبه في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣، وفوجئا كثيراً بأن الرئيس السوري لم يكتفِ بقراءة تقريرهما بل أضاف إليه حواشيَ بقلمه الخاص. وأكّد جاك فورنييه، الذي لا يزال يشعر إلى اليوم بالدهشة للاهتمام الذي أعاره إياه الرئيس السوري، أن «تلك كانت واحدة من

(١) الراديكالي والمتطرّف ـ المترجم.

(٢) الإناركي (énarchie): هو النموذج الذي يمسك فيه المتخرّجون من المعهد الوطني للإدارة بالمراكز الأساسية. والكلمة مشتقة من الحروف الأولى ENA بالفرنسية للمعهد (Ecole Nationale d'Administration) ـ المترجم.

تجاربي النادرة التي لا يجد فيها التقرير الإداري الذي يضعه المرء طريقه فوراً إلى أسفل أحد الأدراج!».

أظهر بشار الأسد، طول مدة اللقاء، إرادته بإصلاح الإدارة، وتطرّق النقاش إلى أدق التفاصيل، إلى حدّ أن الموظفين الكبيرين شرحا للرئيس السوري نظام الرتب والمناصب في الإدارة الفرنسية. وأكدت ماري فرانسواز: «أعتقد أنه كان صادقاً، ولو أنه لم يرد التشكيك في النظام. سألناه بلطف: 'هناك أيضاً حزب البعث، ألست نوعاً من الرهينة له؟' ولا أزال أسمعه يقول: 'كلا، على الإطلاق! فعندما يتوجب التوقيع على مرسوم ما فأنا من يوقّعه وليس سواي!'».

اهتم بشار بشكل أساسي بإقامة خدمة عامة رفيعة المستوى غير منحازة ومستقلة وفاعلة. وشعر واضعا التقرير الفرنسيان بحدود مثل هذا الطموح لدى اكتشافهما الأذرع الأخطبوطية الشديدة للأجهزة الأمنية المهيمنة على الإدارة. وأسرّ إليهما وزير التخطيط عصام الزعيم في سياق مهمتهما: «قد يمكنني التسليم بوجود أناس تابعين للاستخبارات في وزارتي، إلا أن ما لا يمكنني القبول به هو عدم معرفة من هم!».

يُدار الموظفون الحكوميون في سورية من خلال «هيئة الرقابة» وهي تعادل المفتشية العامة في فرنسا. بيد أن الأمر يتعلّق في الواقع بجهاز تمسك به الأجهزة التي تقضي مهمتها بمراقبة وتحديد جميع من ليسوا في خطّ الحزب ليُصار من بعدها إلى معاقبتهم، أي إلى طردهم. إنها باختصار منظومة حقيقية من المفوّضين السياسيين.

يوضح جاك فورنييه «أن البنية الحكومية كانت تشبه النموذج السوفييتي مع فائض من نواب الوزراء ومطعّمة بوفرة من اللجان التي يجتمع فيها عملياً جميع الوزراء، وتعمل في شكل بليد جدّاً. وقد اقترحنا تخفيف ذلك كلّه». وهكذا أوصى تقرير بشتل ـ فورنييه بخفض عدد الوزارات وباستحداث منصب الأمين العام للحكومة لتنسيق أفضل لعمل الوزراء. وقد حدث ذلك مع تعيين عامر مجتهد، الكادر الفرانكوفوني السابق والمحب لفرنسا في شركة سيرياتيل للهاتف الخلوي، في هذا المنصب.

في الخلاصة، كانت رسالة معمّقة موجهة إلى بشار الأسد توصيه، إذا أراد موازنة ثقل أجهزة الاستخبارات، بالاعتماد على السكان، وبخاصة على الشبان منهم. ولم يخفِ الرئيس السوري ارتياحه أمام المبعوثين الخاصين لشيراك، وطبّق توصيات تقرير بشتل ـ فورنييه إلى حدّ كبير «باستثناء ما يتعلّق منه بالبعد السياسي»، باعتراف ماري فرانسواز بشتل.

في غضون ذلك كانت فرنسا تدير دفّة إصلاح وزارة المال، ودائماً بطلب من بشار الأسد. وأوفدت باريس في ربيع ٢٠٠٤ مستشار الدولة برنار بيشور بهدف تشخيص السبب الذي يمنع الرئيس السوري من التقدّم في إصلاحاته المالية. ولما استقبل بشار الأسد برنار بيشور سأله: «ما العمل؟» فأجابه الموظف الفرنسي الكبير: «يجب الانطلاق مما هو متوفر، مع الناس الموجودين مع استبدال بعضهم، لأن ليس في وسعك الانطلاق من الصفر...»

اقترح برنار بيشور، لإدارة أفضل للإنفاق العام، توحيد موازنات الدولة وعددها ثلاث: موازنة الاستثمار، وموازنة الإدارة، وموازنة الجيش وأجهزة الاستخبارات. كما أوصى أيضاً بإنشاء إدارة للخزينة تقود عملية الإصلاح المصرفي إضافةً إلى دائرة مكلّفة بتحصيل ضرائب المؤسسات العامة. وافق بشار الأسد وقال لبرنار بيشور: «هذا ما سأفعله!»

كانت الغاية هي إعادة التوازن إلى الموازنة السورية التي يأتي ٧٠ بالمئة من إيراداتها من النفط وسبعة بالمئة فقط من الضرائب. وعلى غرار تقرير بشتل ـ فورنييه تمّ العمل على نطاق واسع بتقرير بيشور باستثناء دمج وزارتي الاقتصاد والمال. ومن يومها أخذت موازنة الدفاع تظهر في الموازنة العامة ولو بطريقة صورية لأن خطوطها الائتمانية بقيت دوماً مبهمة.

وهناك أمر آخر أُسقط من تقرير بيشور: خُفضت الضريبة على الشركات من ٦٠ إلى ٢٨ بالمئة بل وحتى إلى ١٤ بالمئة في المناطق الصناعية الخمس في البلاد. واعتُمدت منذ ٢٠٠٦ المركزية في جباية ضرائب المؤسسات العامة الكبرى. وكانت النتيجة مذهلة: قفزت حصة الضرائب في إيرادات الموازنة من ١٠ بالمئة في ٢٠٠٣

إلى ٣٦ بالمئة في ٢٠١١! أما الإصلاح الآخر الأكبر في بداية عهد بشار فكان إنهاء الاحتكار المصرفي. وقد ساندت فرنسا في عهد جاك شيراك، على هذا الصعيد أيضاً، عملية تحديث سورية.

في «غسّالة» عشيرة الأسد...

يشكّل مقر مصرف سورية المركزي، في شارع السبع بحرات في وسط دمشق، النموذج الأصلي للهندسة ذات الطراز السوفييتي لسنوات ١٩٥٠. فهذا المبنى الضخم، الكئيب والبارد، من الإسمنت الضارب إلى الرمادي محاط بواجهة هائلة مزيّنة بستة عشر عموداً. إنه خزنة نظام الأسد. مع وصول بشار إلى السلطة كانت لا تزال معظم عمليات المصرف تتم يدويّاً فكان الموظفون يتعاملون يومياً بأطنان من الورق والاستمارات، وتوجب عليه، لتحديث المنظومة المالية والمصرفية السورية، مكننة إدارة العمليات، وكان ذلك أمراً مُلحاً حقّاً.

وصل عدد من الخبراء القادمين من وزارة المال الفرنسية ومن صندوق النقد الدولي إلى دمشق لنفض الغبار عن هذه الوسائل البدائية. لكن المكننة المنتَظرة ستبقى حبراً على ورق. وأعرب خبير فرنسي مُنتَدب في مقر المصرف عن أسفه بالقول: «كان في الإمكان تحديث المنظومة وإعادة تصميم مجمل الحلقات المالية خلال سنة، بيد أن المكننة تفترض شكلاً من أشكال الشفافية في العمليات المالية، وهو ما لم يكن يريده النظام، لأن ذلك كان يعني رفع الغطاء عن عمليات التبييض والفساد وتمويل عشيرة الأسد. وبالتالي لم يكن هناك مجال للمسّ بها».

كما وكان هناك عائق تقني بالطبع. فالعقوبات الأميركية المفروضة منذ ٢٠٠٣ كانت تحول دون شراء الحواسيب والبرامج الفعالة، واضطر المسؤولون السوريون إلى استيراد معدات أقل جودة من الهند أو ماليزيا. لكن القضية كانت تكمن في الأساس في مكان آخر؛ فقد كانت، أولاً وقبل أي شيء آخر، سياسية لأن الأمر كان يتعلّق هنا أيضاً بعصب النظام. والنتيجة: طالت استدراجات العروض لمكننة المصرف ولن تُنفّذ أبداً.

لقد طرحت شركات بلجيكية أو فرنسية، مثل «آتوس»، مناقصاتها عبثاً للحصول على عقود لن تبصر النور أبداً، بزعم وجود عيوب شكلية في إجراءات استدراج العروض. وعندما طلب الخبراء الغربيون معرفة سبب عدم التقدم في عملية المكننة فيما كل شيء جاهز من الناحية التقنية، لم يخلُ الجواب من بعض الحرج: «الأمر معقّد، كما تعلمون، ويتطلّب وقتاً وتصريحاً من المراجع العليا... ولكن عليكم بالصبر!» والواقع أنه تمّت عرقلة القرارات كلها.

كانت ثمة شخصية رئيسية تنشط من وراء الكواليس لحجب «غسّالة» عشيرة الأسد عن العيون الخارجية. إنه أديب مُيّالة حاكم المصرف المركزي منذ ٢٠٠٤. هذا المسيحي الفرنسي ـ السوري هو في الواقع واجهة تعمل لحساب القصر[١]. وأديب ميّالة موظف محلّي سابق في البعثة الاقتصادية في السفارة الفرنسية بدمشق، وقد صُرف من وظيفته في ٢٠٠٢ «لعدم كفاءته في العمل» بحسب التعليل الرسمي. لكنه كان ولا شك عين موسكو في قلب السفارة: نقل معلومات سرّية إلى المسؤولين ورجال الأعمال السوريين لقاء بدل.

بيد أن أديب ميالة بقي، بالرغم مما تعرّض له من طردٍ فظّ، على اتصال بالسفارة الفرنسية، وما إن ترأس المصرف المركزي حتى استقبله نظيره، حاكم بنك فرنسا، في باريس والذي سيردّ له الزيارة في دمشق. لكن أديب ميالة، بالرغم من لطفه ومن فرنسيته الممتازة، عرقل كل التغييرات التي أوصى بها الخبراء الأجانب. وباختصار فإن الشفافية والعقلنة لن يتحققا في الغد... ولا يزال الحاكم ميّالة في مركزه حتى يومنا هذا!

إن كلمة السر بالنسبة إلى عشيرة الأسد تكمن في تكرار مقولة ميشال أوديار: «لا تمسّوا الغنيمة!» فبدلاً من أن يعمد بشار الأسد إلى إصلاح القطاع العام المزروع بألغام شبكات الفساد والمحسوبية العاملة في خدمته، أنشأ قطاعاً مصرفياً رديفاً آخر

(١) أضيف أديب ميّالة، منذ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، في إضافة إلى القرار UE 410/2012، إلى أسماء الأشخاص الذين استهدفتهم عقوبات الاتحاد الأوروبي.

وخاصاً يخدم في هذه المرة مصالح مجموعة أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة، وهي مجموعة رجال الأعمال.

تمثّل واحد من أولى قرارات بشار الأسد الكبرى في كسر احتكار الدولة للنظام المصرفي الذي يعود إلى عمليات التأميم في ١٩٦٣ والسماح بإعادة فتح المؤسسات الخاصة إضافةً إلى سوق الأوراق المالية التي افتتحت في الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٣. وهكذا أبصرت المصارف، وبخاصة اللبنانية ـ السورية منها، النور في ٢٠٠٤، وأخذ رجال الأعمال يعملون في خدمة عشيرة الأسد التي تسيطر على الحلقات المالية، وذلك في مقابل إطار تنظيمي مؤات. وقد حررت سفارة فرنسا في حينه برقية دبلوماسية تشبّه فيها إدارة عائلة الأسد للبلاد بالمافيا الصقلّية كوزا نوسترا (Cosa Nostra). وبالتالي فإن خصخصة القطاع المصرفي لم يكن إلا انفتاحاً خادعاً.

عندها بات المنتفعون هم من العلويين بعد تزايد نفوذ مقاولي الساحل المتوسطي، وبالأخص مقاولو اللاذقية وطرطوس. وشهدنا عندها عملية افتراس اقتصادية ومالية تقوم بها مجموعة على اتصال مباشر بالسلطة. وهكذا استُخدم «البنك العربي ـ سورية» كمشروع مشترك بين البنك العربي وبين المقرّبين إلى النظام: محمد صباغ شرباتي، وهو من أرباب صناعة النسيج في حلب ويرأس غرفة الصناعة فيها، وسامر صالح وطلال زين وهما رجلا أعمال يتحدّران من طرطوس ويرتبطان بعشيرة الأسد. ويملك ثلاثتهم عشرين بالمئة من «البنك العربي ـ سورية».

وينطبق الأمر نفسه على «بنك الأردن ـ سورية» الذي يملك فيه طريف الأخرس، المتحدّر من عائلة أسماء زوجة بشار نفسها، وهو رئيس غرفة التجارة في حمص وترتكز إمبراطوريته بشكل أساسي على توزيع مواد الصناعات الزراعية، ١٥ بالمئة من رأس المال. أما «بنك بيبلوس ـ سورية» فتملكه المؤسسة الأم، «بنك بيبلوس ـ بيروت»، وأعضاء آخرون أو مقربون من عشيرة الأسد أمثال نادر قلعي (شركة بَيتي) ورامي مخلوف ابن خال الرئيس.

سعت في تلك الفترة مصارف فرنسية عدة إلى ترسيخ نفسها في السوق السورية

من خلال روابطها اللبنانية أمثال الشركة المصرفية العامة في لبنان (سوسيتيه جنرال)، لكن المحاولة توقّفت سريعاً، لأن الرئيس التنفيذي لسوسيتيه جنرال، دانيال بوتون، فضّل النأي بنفسه. كذلك تردد البنك الوطني في باريس (بنك ناسيونال دي باري) هو الآخر. وما أعاق البنوك الفرنسية هو واقع أن السوريين لا يجيزون للمؤسسات الأجنبية امتلاك أكثر من ٤٩ بالمئة من رأس مالها. وبعبارة أخرى، تبقى السلطة في مجالس الإدارة في أيدي المساهمين السوريين وحدهم[١].

وحده «بنك بيمو» (البنك الأوروبي للشرق الأوسط)، ويساهم فيه بنك «كريديه أغريكول» (التسليف الزراعي)، سيرسخ في النهاية نفسه في سورية إضافةً إلى فرع «فرنسا بنك ـ السعودية» في دبي، وهو شركة فرعية سعودية لكريديه أغريكول. ولم تهرع بقية المصارف الفرنسية إلى دمشق للمشاركة في الافتتاح الرسمي الذي رغب فيه النظام. وعلاوةً على ذلك، إن صدّقنا أحد الخبراء الماليين، فإن «لوبي اللبنانيين العاملين في مراكز البنوك الفرنسية في باريس بذل ما في وسعه لمنع قيام تيار من الأعمال مع سورية».

وقد شرح لنا الوزير الإصلاحي السابق عبد اللّه الدردري «أن بشار كان محاطاً» في تلك الفترة «بأشخاص فاسدين مثل ابن خاله رامي مخلوف. ولم يرد هؤلاء الناس الانفتاح إلا بما يخدم مصالحهم، لكن دون مزاحمة، لأنهم، في حالة المنافسة الحقيقية، سيخسرون. لذا قاموا بعرقلة كل الإصلاحات. وقد قلت لبشار: 'إنك أسير عشيرتك. لماذا تعطيهم هذا القدر من الوزن؟ يجب أن تتخلص من ابن خالك رامي مخلوف!، فأجابني: 'معك حق، إنهم نصّابون ومافيويون...' لكنه لم يتّخذ أي إجراء ضدهم!»

أزعجت إرادة الانفتاح لدى بشار الأسد الحرس البعثي القديم والجهاز الأمني ـ العسكري. وأسرّ وزير الخارجية فاروق الشرع لسفير فرنسا في دمشق:

(١) عمد وزير المال محمد حسين إلى رفع الحصة الأجنبية المسموحة في البنوك السورية من ٤٩ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة بدءاً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. لكن البنوك الفرنسية، مع ذلك، لم تدخل السوق السورية.

«أخطأنا عندما تركناكم تنظرون من تحت السجادة!» فهذا الدبلوماسي السوري المتحدّر من التراث البعثي المحض يبدأ على الدوام مع محادثيه الفرنسيين بهجوم لاذع طويل وعنيف ضد باريس. وقد لاحظ أحدهم أنه «ما إن تمر العاصفة حتى نتمكن من البدء في الكلام الجدّي».

عبّأت قوى الظلام التابعة للنظام نفسها في الكواليس للحفاظ على مواقعها، وأُخرج الكثيرون من الوزراء الإصلاحيين من الحكومة، كما أعلن لنا وزير التخطيط عصام الزعيم بعد تنحيته[1]: «لطالما وجّهت الانتقاد دون أن أكون معارضاً. وكنت في الحكومة دخيلاً في مواجهة جميع أولئك 'الأباراتشيك'[*]. وقد قلتُ في أحد الأيام في مجلس الوزراء إن بعضاً من سياساتنا خاطئ ويتوجب تغييرها، فقاطعني رئيس الوزراء مصطفى ميرو وأجابني بجفاء: سياساتنا كلّها صحيحة ولا تحتاج إلا إلى تحديث!» واتُّهم عصام الزعيم بعد إقصائه بالفساد، ثم جرى تبييض صفحته بعد ذلك ببضعة أشهر، قبل أن يُقصى سياسياً.

أما على مستوى الانفتاح السياسي بالتحديد فإن نائب الرئيس عبد الحليم خدام هو الذي أقنع الرئيس السوري بوضع حد لـ «ربيع دمشق»، وأعلن، وهو أيضاً تجسيد للحرس البعثي القديم، بصوتٍ عالٍ وواضح: «لن تسمح الدولة أن تتحول سورية إلى جزائر أخرى». باختصار، صفّر خدّام معلناً انتهاء فترة الاستراحة. وترك بشار الأسد نفسه، تحت ضغط من 'الأباراتشيك'، يسقط أيضاً في فخ أجهزة الاستخبارات، كما ستُظهره «قضية معمار باشي» التي هزّت على مدى أشهر عدة الأوساط الدبلوماسية الدمشقية.

إننا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومي معمار باشي، وهي إحدى شخصيات بورجوازيةِ الأعمال المسيحية وواحدة من الشخصيات الوطنية التي يعرفها السفراء الغربيون معرفة جيّدة، تتردّد وزوجها على الدوائر العليا للسلطة.

---

(١) في مقابلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مع أحد المؤلفَين في منزله في دمشق. توفي عصام الزعيم في ٢٠٠٧.

(*) الأباراتشيك: هو الموظف الحكومي المستفيد من بيروقراطية الدولة ومنظومة الفساد. (المترجم)

تلقّت يوماً في بريدها الإلكتروني كاريكاتيراً يمثل الرئيس السوري الشاب ونظيره اللبناني إميل لحود في وضعية غير لائقة، وتميّز كلام الكاريكاتير بالبساطة اللاذعة: «سورية ولبنان: العلاقة الخاصة...» وانفجرت مي معمار باشي بالضحك، ولم تحترس لأنها لم تتمكن من كبح نفسها عن إرسال الكاريكاتير بكبسة فأرة إلى عدد من صديقاتها. اعتقدتْ، على غرار الكثير من الدوائر المتنوّرة في دمشق، أن الحقبة قد تغيّرت بوصول الرئيس الجديد، وهو شاب نصّب نفسه قائداً لجوقة الإنترنت. اعتقدت مي معمار باشي أنه بات في الإمكان الضحك من كل شيء، أو تقريباً كل شيء، في سورية... بما في ذلك زعيمها!

عاد عليها ذلك بالعاقبة! فقد اعترضت أجهزة الاستخبارات رسالتها، وقرع في اليوم التالي رجلان من المخابرات باب منزلها للتحقق من حاسوبها، واستدعي الزوجان معمار باشي في اليوم الذي تلا إلى رئيس جهاز المخابرات الجوية المكلّف بمراقبة الإنترنت. تميّز ما تم تبادله من حديث بالتهذيب، وكاد يقارب التفاهة، ودار حول القهوة بالهال، باستثناء أنه لدى الخروج من المكتب فُصلت مي معمار باشي عن زوجها واقتيدا إلى قبو مبنى المخابرات الجوية.

لقد روت مي معمار باشي تجربتها لاحقاً لدبلوماسيين أوروبيين، قالت: «وجدت الزنزانة لدى دخولي إليها مظلمة وتحتوي على صنبور مياه وثقب في الأرض هو كناية عن مرحاض، وفيها خمس نساء يرقدن بالعرض. قالت لي إحداهن: 'خذي الغطاء وتمددي. لن تبقي واقفة على هذا الشكل!'» حدث ذلك قبل عيد ميلاد العام ٢٠٠٠ بيومين، ولم تخرج مي معمار باشي من زنزانتها إلا في أيار/مايو ٢٠٠١.

كان الأمر، بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات، نوعاً من السخرية الموجّهة بشكل غير مباشر إلى بشار. فقد حذّرته منذ البداية من التحرير السريع للإنترنت، وبات في وسع المخابرات، مع قضية معمار باشي، العودة إلى الرئيس الشاب بانتصار في هذا الموضوع: «أترى، سبق وقلنا لك إن الناس سيستغلون حريتهم لإهانتك!» كانت تلك الحادثة مغيظة ولا شك بالنسبة إلى بشار، ولن يستطيع تمريرها دون رد فعل. وتطلّب

الأمر تدخلات دبلوماسية عدّة، من قِبل الاتحاد الأوروبي بنوع خاص، لإطلاق سراح مي معمار باشي.

وهكذا كان «ربيع دمشق» سريع الزوال وسيعود المعارضون السياسيون إلى السجن الواحد تلو الآخر، من أمثال النائب المستقل رياض سيف ورياض الترك. وبقيت حال الطوارئ، التي أملوا في رفعها، قائمة. ولم تقدّم البرقيّات الدبلوماسية للسفارة الفرنسية العلاج الشافي لنزلة البرد السياسية هذه. كتب السفير شارل هنري داراغون إلى الخارجية الفرنسية: «أعتقد أن بشار يريد الإصلاح حقّاً لكنه لا يمتلك الوسائل لتحقيق طموحاته». ومع أنه شرع في «ثورة تشريعية» جارية فإن الدبلوماسي الفرنسي لاحظ مع ذلك «غياب الحرس الجديد الحقيقي. والذين تُطلَق عليهم تسمية 'أصدقاء بشار' ليسوا رجال سلطة وشبكات». وها إن السفير يؤكّد «جشع بعض المقربين إلى الرئيس، مثل أولاد خاله آل مخلوف المتربصين دوماً بالعقود المثمرة، الأمر الذي عرّضه للانتقاد الشديد وأضرّ بصورته».

انكفأ النظام على نفسه، خصوصاً وأن التحضيرات العسكرية ضد عراق صدام حسين كانت تلقي بظلالها على المنطقة، وتزايدت عصبية النظام السوري فيما يوشك وطن البعث الثاني على السقوط وعلى الوقوع تحت احتلال الجيش الأميركي. وفي دمشق، حبس النظام أنفاسه وقد بات في حالة ترقّب.

سوء التفاهم

اعتبر الأميركيون، في السنوات الأولى من القرن الحالي، أن صدام حسين هو من بات من الواجب القضاء عليه. ووجدت فرنسا وسورية أنهما، كما في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، في المعسكر نفسه، لكن هذه المرة ضد الولايات المتحدة التي تريد إطاحة دكتاتور بغداد بالقوة. وقد رمى جورج بوش، منذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بأميركا في حرب ضد الإرهاب بدأت من أفغانستان لملاحقة زعيم القاعدة أسامة بن لادن ولطرد حركة طالبان المتواطئة معه من السلطة في كابول.

صنّف جورج بوش، في خطابه حول حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، العراق في «محور الشر» إلى جانب كوريا الشمالية وإيران. وكان المحافظون الجدد يحلمون أنهم، من خلال القضاء على صدام حسين، سيقومون بتحريك تأثير الدومينو بما يسمح بإعادة صياغة المنطقة في إطار «الشرق الأوسط الكبير» الممتد من الدار البيضاء إلى كابول؛ أي بتحرّك ضخم لإحلال ديمقراطيةٍ على طريقة رعاة البقر يُفترض بها تحصين أميركا ضد ١١ أيلول/سبتمبر جديد. وتتمثّل الطريقة التي أراد بوش فرضها بالمبادرة إلى الضرب قبل التعرّض للضرب.

عارض الفرنسيون والسوريون مفهوم الحرب الوقائية هذا واعتبروا، ولكن لأسباب مختلفة، أن هذه المشاريع الأميركية هذيانية وخطيرة. وخشي جاك شيراك من عملية ضرب شاملة لاستقرار المنطقة، ومن موجة عاتية لا يمكن السيطرة عليها تؤدي إلى مفاعيل أكثر من سيئة؛ أي إلى صِدام حضاري فعلي بين الغرب المسيحي والشرق المسلم تصبح فيه أوروبا في خط المواجهة الأول. أضف إلى ذلك أن الرئيس الفرنسي رأى أن التدخل العسكري الأميركي في العراق غير شرعي من دون ضوء

أخضر من مجلس الأمن الدولي وسيشكّل بالتالي ضربةً قوية لمنظومة الأمن الجماعي التي أبصرت النور إثر الحرب العالمية الثانية.

شاركت دمشق فرنسا التحفظات نفسها حيال المخططات الحربية الأميركية، لاسيما في ظل إدراك النظام أنه عرضة للتهديد المباشر، وتخوّفت كواليس السلطة السورية من «أننا سنصبح التالين على لائحة بوش»، فسورية تبقى، من وجهة النظر الأميركية، «دولة مارقة» بفعل الدعم الذي تقدّمه لحزب اللّه اللبناني وللتنظيمات الراديكالية الفلسطينية (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل، إلخ)[1].

ويجدر القول إن بشار الأسد استقبل يوم اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر منظمات جبهة رفض السلام مع إسرائيل، ووقف أمام كاميرات التلفزيون السوري إلى جانب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في المنفى. وقد فكّك أحد الدبلوماسيين في السفارة الفرنسية بدمشق رموز ذلك بالقول: «أراد بشار أن يظهر أنه يمتلك القدرة على الأذى. لكنها رسالة لم تتمتع بالكثير من الحذاقة». ولم يخفف من وقعها الكارثي في واشنطن أن هذه المنظمات الفلسطينية لا علاقة لها البتة بالقاعدة.

ومع ذلك قدّم بشار الأسد دعماً واسعاً للأميركيين في صراعهم مع القاعدة، وسار التعاون الأمني الأميركي ـ السوري في صورة جيّدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وهو ما كان يجهله الرأي العام الغربي في الغالب. ولم يتردّد الأميركيون في أن ينقلوا سرّاً إلى السجون السورية إسلاميين مرتبطين بشبكات القاعدة خُطفوا في أوروبا وفي الشرق الأوسط.

أُوقف ماهر عرار، الكندي من أصل سوري، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في نيويورك بسبب نشاطاته الإرهابية المزعومة وأُرسل إلى دمشق حيث بقي موقوفاً لأكثر من سنة قبل أن يُطلق سراحه دون أي محاكمة. لعبت سورية، دون انفعال، لعبة الحرب على الإرهاب، وهكذا زوّدت الأجهزة السورية أندادها في السي. آي. إيه. بالمعلومات التي سمحت لها بإحباط اعتداء معادٍ لأميركا في الخليج العربي.

(١) وضعت الولايات المتحدة سورية على لائحة الدول الراعية للإرهاب منذ ١٩٧٩.

تصاعد الضغط الأميركي على صدّام حسين في خريف ٢٠٠٢، فيما نسّقت الدبلوماسيتان الفرنسية والسورية تحركاتهما. ويتذكّر المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي جان مارك دي لاسابلبير أن «جاك شيراك وبشار الأسد تحدثا كثيراً عن العراق خلال القمة الفرانكفونية في بيروت. وتمّ إطلاع السوريين على العملية الدبلوماسية الجارية. وصوتت سورية على القرار ١٤٤١ الذي ينصّ على عمليات تفتيش للمواقع العراقية التي يثور حولها الجدل. وحصل شيراك بنفسه على الصوت السوري في الوقت الذي خشي فيه بشار الأسد دعم هذا القرار دون موافقة الدول العربية الأخرى وأراد المماطلة، لكن شيراك أقنعه بالتصويت. كما اتّصل شيراك ببشار الأسد ليقترح عليه المشاركة في شرح التصويت المشترك معنا ومع الروس والصينيين».

بيد أن الفرنسيين كما السوريين لم يتمكنوا من منع الاجتياح الأنكلو ـ أميركي للعراق، الذي بدأ دون الحصول على ضوء أخضر من مجلس الأمن الدولي. وما إن اندلعت أعمال العداء في آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى أقفلت الحدود السورية ـ العراقية. وقد أدار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يومها ملف القبائل السنّية العراقية المقيمة عند الحدود بين البلدين. وشارك نحو خمسة آلاف سوري في الحرب داخل العراق ضد الجنود الأميركيين.

لم تسمح السلطات السورية، في المقابل، لأي «صيد كبير» من نظام صدام حسين باللجوء إلى سورية، ولم تستقبل دمشق إلا كوادر متوسطة من حزب البعث العراقي، ولم يحظَ وطبان، الأخ غير الشقيق للدكتاتور، بالضوء الأخضر لعبور الحدود، ولهذا تمكّن الأميركيون من اعتقاله، ولم يُسمح إلا لعضو واحد من القيادة القطرية للبعث العراقي، هو السوري المسيحي إلياس فرح، بالعودة إلى مسقط رأسه في حلب لأسباب صحيّة.

هبط وزير الخارجية الأميركي كولن باول في دمشق مرتدياً ما يشبه اللباس العسكري. «كان اللقاء سيّئاً»، باعتراف هيثم سطايحي، مدير المكتب الرئاسي، الذي حضر اللقاء. «أصرّ باول على إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية الراديكالية

وعلى القطيعة مع حزب اللّه اللبناني وعلى الإقفال المحكم للحدود مع العراق. وفي النهاية وجّه رئيس الدبلوماسية الأميركية إنذاراً أخيراً لبشار وقال له: 'إنك في معسكر الخاسرين. يمكنك المشاركة في عملية السلام أو التخلف عن اللحاق بركابها، وعليك أن تختار لأن القطار قد غادر المحطة!» أصيب النظام السوري بالتوتر. فلم يعد مسموحاً لسورية، بالنسبة إلى الأميركيين، التدخل في شؤون جاراتها. أرادت واشنطن تحييدها بقطع امتداداتها الإقليمية. وراوغت سورية، مثلما تفعل غالباً في الأزمات، وراهنت على الوقت لتمرير العاصفة.

عمدت أجهزة دمشق في الأشهر التالية، على سبيل التمويه وبفعل ضغط الأميركيين، إلى توقيف المقاتلين الأجانب العابرين من سورية؛ خصوصاً وأن الجواسيس السوريين اكتشفوا بدورهم أن المجاهدين يشكّلون لدى عودتهم خطراً أمنياً حقيقياً. ووجد المئات منهم أنفسهم في زنزانات دمشق. وزوّد السوريون الأجهزة الأميركية بلوائح بأسماء هؤلاء الجهاديين. وطالبت الولايات المتحدة، علاوةً على ذلك، بأسماء قادة حرب العصابات العراقية.

لاحظ أحد الدبلوماسيين الفرنسيين أن الأمور ليست بسيطة أبداً مع السلطات السورية رغم كل ذلك: «أخذ أحد الأئمة الراديكاليين، تماماً بعد حرب العراق، في إلهاب مشاعر الجماهير ودعا المؤمنين إلى الجهاد في سورية. والواقع أنه كان مدفوعاً من أجهزة الاستخبارات المحلية. ورفع الإمام لائحة بأسماء الشبان الذاهبين إلى القتال، فإما يُقتلون في العراق ويختفون عن الساحة، وإما يتمكنون من العودة أحياء إلى سورية فتعتقلهم الأجهزة الأمنية لتظهر للأميركيين أنها تتحرّك في الاتجاه الصحيح. كانت هذه اللعبة المزدوجة جليّة للعيان».

أكّد خبير عسكري أوروبي أن «السلطات السورية بذلت جهوداً للسيطرة على الحدود مع العراق» بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها «وأقامت سواتر ترابية بارتفاع أربعة أمتار، وأكّدت نشرها سبعة آلاف رجل، بالرغم من أنها لم تنشر في الحقيقة سوى ثلاثة آلاف». وما يعذر السلطات السورية هو استحالة السيطرة مئة بالمئة على هذه الحدود التي يبلغ طولها ٦٥٠ كيلومتراً، وبخاصة في منطقة الفرات

ذات المستنقعات والتي هي، منذ الأزل، مملكة التهريب والتجارة غير المشروعة التي تقوم بها القبائل الموجودة على جانبي الحدود بين سورية والعراق، وليس لمفهوم الحدود التي سبق ورسمتها القوى الأوروبية أي معنى بالنسبة إلى بدو الصحراء هؤلاء.

لم يلعب الغربيون من جانبهم بنزاهة مع السوريين. وهم، على أي حال، لا يثقون ببشار الأسد. وقد طلب السوريون من الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين تزويدهم بكاميرات مراقبة ومناظير تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء من أجل سيطرة أفضل على الحدود. وخشي الغربيون سقوط هذه المعدات الحساسة في أيدي الجهاديين أو أن تستخدمها الأجهزة السورية لغرض آخر. كما لم تُنظّم دوريات سورية ـ أميركية مشتركة كما سبق واتُّفق عليه. وباختصار بات الأمر أشبه بلعبة بوكر كاذبة تدور بين العاصمتين.

كان النظام في دمشق يأمل، في قرارة نفسه، أن يغرق الجنود الأميركيون في فيتنام أخرى، وقضت فكرته بنسف «السلام الأميركي» دون أن يبدو عليه ذلك. ونظرت باريس، في المقابل، نظرة مختلفة إلى الوضع العراقي، إذ أدرك جاك شيراك تمام الإدراك، بالرغم من معارضته الغزو الأميركي، أنه لا يمكن لفرنسا الاستمرار في موقف التحدّي الدائم للولايات المتحدة.

حان بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي وقت إقفال حسابات مواجهة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، رغم أن معارضته لبوش منحته رصيداً دولياً، وسيتم من الآن وصاعداً عمل كل شيء للتقارب مع واشنطن. من هنا نشأ سوء تفاهم هائل بين باريس ودمشق امتدت ذيوله إلى لبنان المجاور. وفي الربيع جاء دومينيك دو فيلبان، الذي حاز خطابه المناهض للحرب في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الكثير من التصفيق، إلى بيروت حيث أثار للمرة الأولى موضوع انسحاب القوات السورية من لبنان. فوجئ نظام دمشق...

حلّل فيليب ماريني الأمر بالقول: «لم يعد بشار الأسد قادراً على فهم الموقف الفرنسي بعدما استحسنه خلال المغامرة العراقية، وفوجئ الرئيس السوري كلّياً برؤية فرنسا وقد اصطفت مع الولايات المتحدة ضد سورية ولم تعد تفكّر كما فعلت إبان

الأزمة العراقية». وما إن صمتت المدافع حتى كفّت فرنسا وسورية عن كونهما حليفتين بعدما اجتمعتا في معارضتهما الغزو الأنكلو ـ أميركي.

أخذت فرنسا، الواقعية، علماً بتزايد قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولهذا سيحاول جاك شيراك إقناع بشار الأسد بالتأقلم مع هذا الواقع الجغرافي السياسي الجديد وبتعديل موقفه تبعاً لذلك. وقد استشار الرئيس الفرنسي المستشار الألماني غيرهارد شرودر والرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل أن يوفد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى دمشق سرّاً مساعده الدبلوماسي الخاص موريس غوردو مونتاني، الذي استقبله بشار الأسد على مدى ساعتين في قصر الشعب.

يستذكر موريس غوردو مونتاني قائلاً: «لم تتعلّق رسالتي إلى الرئيس بشار في أي حال بالطلب إليه تطبيع علاقاته مع إسرائيل، لأن مثل ذلك الطلب ساذج ومحكوم بالفشل، بل كان مفادها أن أشرح له مدى التغيير الذي طرأ على المنطقة مع التدخل الأميركي في العراق ولأطلب إليه استخلاص العبر من خلال قيامه شخصياً بمبادرة دبلوماسية تظهر أنه يتحرّك هو الآخر لأن الجمود لم يعد يُطاق، ولأنه لن يستطيع البقاء منعزلاً لفترة طويلة دون أن يدفع الثمن. لم أقدّم لبشّار أي مؤشّر إلى الماهية الممكنة لهذه المبادرة وطلبت إليه اتخاذها بسيادة تامة. كان ما نفكّر فيه في الأساس هو لبنان في ضوء التوترات والعراقيل، لكني لم أشر إلى ذلك»[1].

استمع بشار الأسد إلى كلام الدبلوماسي الفرنسي قبل أن ينطلق في مونولوج طويل موجه ضد الأميركيين الذين لامهم على كل شيء، بل ذهب إلى حد تفسير زيارة موريس غوردو مونتاني بأنها نوع من «المؤامرة الأميركية» الهادفة إلى ليّ ذراعه. واستذكر مدير مكتب الرئيس هيثم سطايحي الذي حضر اللقاء أنّ «بشار تكوّن لديه انطباع بأن موريس غوردو مونتاني جاء ينقل إليه مطالب الأميركيين حول العراق وحركة حماس الفلسطينية».

يعتبر موريس غوردو مونتاني اليوم أن «بشار الأسد كشف بذلك عن نوع من

(١) رسالة إلكترونية في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢ أرسلت إلى واحد من المؤلفَين.

عقدة الانغلاق التي تتناسب في النهاية جيّداً مع شخصيته ونظامه». وقد توقّف المسعى عند هذا الحد، سوى أن سوء التفاهم زاد والثقة تراجعت وبخاصة بين شيراك وبشار الأسد. وأدّى الملف اللبناني إلى استفحال غياب الثقة بين الرجلين.

الحريري وشيراك ينصبان الفخاخ لبشار في لبنان

«بدأتُ في مطلع ٢٠٠٤ أبحث مع رفيق الحريري في اللجوء إلى مجلس الأمن للتصويت على قرار يفرض على سورية سحب قواتها»[١]. ولم يخفِ شيراك في مذكراته أنه عمل يداً بيد مع صديقه اللبناني لكتابة النص الذي سيؤدي في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩[٢].

إلا أن بشار الأسد، وبخلاف آمال الرئيس الفرنسي، لم يرخ قبضته على جيرانه اللبنانيين، وكان عملاء دمشق يحرّكون كل الخيوط في بلاد الأرز. بل وصل الأمر إلى ما هو أسوأ من ذلك، بحسب الوزير اللبناني السابق مروان حماده، إذ ثارت ثائرة النظام السوري. وعقّب قائلاً: «شعرنا بعد حرب العراق بحصول تصلّب. أُقصيَت حكومة رفيق الحريري إلى الصف الثاني ولم تعد تلعب أكثر من دور المنفّذ لإرادة بشار الأسد. فقد قرر السوريون، بالتعاون مع إيران وحزب اللّه، ترسيخ سلطتهم في لبنان بطريقة أكثر صلابةً وعمقاً. وكان هناك استحقاقان أساسيان أرادوا بلوغهما وفي أيديهم كل الأوراق: الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والانتخابات النيابية في ربيع ٢٠٠٥».

أما في بيروت فإن السؤال الكبير الذي حرّك النقاشات في بداية ٢٠٠٤ كان هل يتم تمديد ولاية الرئيس إميل لحود أم لا. فقد خلف الأخيرُ الرئيس إلياس الهراوي في ١٩٩٨، على أن يتخلى عن مهامه في نهاية ولايته الدستورية في تشرين الثاني/ نوفمبر. كان لحود مقرّباً إلى بشار الأسد ـ كان الرجلان يتواصلان

(١) *Le Temps présidentiel - Mémoire 2*, op. cit

(٢) لم يذكر القرار ١٥٥٩ سورية صراحةً بالاسم لكنه طالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة بمعزل عن أي تدخل أو تأثير من الخارج.

بالهاتف كثيراً- وفي المقابل وُصفت علاقته بشيراك بالمقيتة، فيما لم يكن هناك أي انسجام بينه وبين رئيس وزرائه رفيق الحريري.

يتذكّر كريم بقرادوني، الذي كان يتولّى يومها منصب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، أن حرب خنادق حقيقية دارت على طاولة مجلس الوزراء بين لحود والحريري: «اعترض لحود بطريقة منهجية على قرارات الحريري، وعرقل كل مشاريع رئيس الوزراء. وما إن كان يشعر أن الملف الذي يطرحه وزير ما مصدره الحريري حتى يعترض: 'معالي الوزير، أعتقد أنه لا يزال من الضروري أخذ بعض الوقت لدراسة المسألة، أعد النظر في ملفّك... وسنتحدّث في شأنه لاحقاً!' كانت هذه ولا شك طريقة لدفن المشروع. وكانت هذه اللعبة البغيضة دقيقة ولكن عنيفة جدّاً. وبالطبع قام الحريري بإطلاع شيراك على خيباته كلها».

أما بشار فوضع ثقته الكاملة في إميل لحود، الجنرال السابق ذي المظهر الجذاب ببشرته الدائمة السمرة وبدلاته البيض الناصعة والذي يحافظ على لياقته بالسباحة كل يوم في الحمام العسكري في جونية. وبالقدر الذي يبدو فيه الحريري متكوّراً وذا مظهر عذب، بقدر ما يمكن أن يبدو لحود صلباً ومتعنّتاً. وأضاف دبلوماسي فرنسي عمل يومها في دمشق أنه «كانت هناك الكثير من المصالح المالية بين الرئيس لحود وعشيرة الأسد. وقد أراد السوريون التجديد للحود ليس خوفاً من مجيء شخص آخر بل لأنه سيتوجّب عندها إقامة شبكات جديدة من المحسوبية. وذلك أمرٌ أكثر تعقيداً».

أضف إلى ذلك أن الظرف الإقليمي تميّز بالتقلّب الشديد واهتزّ أيضاً جراء مشروع إدارة بوش إعادة تركيب الشرق الأوسط. وشعرت سورية أنها مطوّقة، فالجيش الأميركي احتل العراق على جبهتها الشرقية، ولم تتردّد إسرائيل في الجنوب في معاقبة دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على تأييدها الجهاد الإسلامي الفلسطيني بعد اعتداء في حيفا: قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية للمرة الأولى منذ ٢٨ عاماً معسكراً للتدريب في محيط العاصمة السورية.

في هذا المشهد الملتبس اتّخذ بشار الأسد خياره وتمسّك به: سيتم تمديد ولاية لحود ثلاث سنوات إضافية بعد تعديل الدستور اللبناني كما سبق وحصل قبل ذلك بسنوات مع إلياس الهراوي. سعت دمشق إلى تفادي المفاجآت غير السارة مع رئيس لبناني جديد بالرغم من عدم امتلاك الرئيس أي سلطة فعلية منذ اتفاق الطائف. وسيقول بشار الأسد للنائب السابق لرئيس مجلس النواب اللبناني إيلي الفرزلي «إنه ليس وقت تجربة شخصيات جديدة. إنها ساعة الحقيقة وأعتقد أن الرئيس لحود يمتلك التجربة اللازمة». قام بشار بالتمديد للحود في محاولة قاسية لإفهام شيراك أنه لا يزال سيّد لبنان بالرغم من التقارب القائم بين الرئيس الفرنسي ورفيق الحريري.

في باريس، بدأ جاك شيراك يغلي من الغضب وراح يمطر سفارة فرنسا في بيروت بالتوجيهات من قصر الإليزيه. واعترف دبلوماسي فرنسي أنه «أُوعز إلينا بشنّ حملة على لحود»[1]. واستُقبل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في الإليزيه، وشارك ميشال بارنييه، الذي كان قد خلف للتو دومينيك دو فيلبان في وزارة الخارجية، في هذا اللقاء الذي سيصبح آخر لقاء لمسؤول سوري مع شيراك. يذكر ميشال بارنييه أن «شيراك طلب من السوريين تعديل موقفهم حتى تُنتج الثقة التي أعرب عنها للرئيس بشار تحوّلاً إيجابياً في ما يتعلّق بلبنان؛ ودعا إلى احترام دستور هذا البلد إضافةً إلى استقلاله، وأعلن أن لصبره حدوداً. كانت تلك رسالة واضحة».

شاءت مصادفات التقويم، بعد ذلك ببضعة أسابيع، أن يتوجه جورج بوش إلى فرنسا للمشاركة في احتفالات الذكرى الستين لإنزال النورماندي. ولم يكن شيراك قد التقى نظيره الأميركي منذ مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إبان الأزمة العراقية و«التقريع الذي تعرّضت له فرنسا» في ما وراء الأطلسي. دقّت ساعة لم الشمل الذي سيحصل على حساب بشار الأسد، وفي حفل عشاء في ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ في الإليزيه أقيم على شرف جورج بوش توجّه شيراك

(١) كما ورد ذلك في:

Isabelle Feuerstoss, *La France et la Syrie. Enjeux géopolitiques et diplomatiques*, op. cit.

إلى الأخير بالقول: «توجد في الشرق الأوسط ديمقراطيتان، إحداهما قوية، وهي إسرائيل، والأخرى هشّة، وهي لبنان الذي ينبغي مساعدته!»[١]

كانت تلك مفاجأة سارة لبوش الذي قال لشيراك: «موافق». كان الرئيس الأميركي، المنشغل بالورطة العراقية وبأمن إسرائيل، قلقاً من نفوذ حزب اللّه وصعود حماس والثغرات الحدودية بين سورية والعراق، المؤاتية لتسلل الجهاديين. أما شيراك فكان يفكّر في الأساس بلبنان وبسيادته اللذين وضعتهما وصاية دمشق بين قوسين، ولكنه كان يفكّر أيضاً في مصالح رفيق الحريري، وقرّر أن يلقّن بشار الأسد، الذي خيّب أمله كثيراً إن في سورية أو في لبنان حيث تُعرّض دمشق صديقه الحريري للإهانة الدائمة، درساً.

فوجئ موظف كبير في وزارة الخارجية اللبنانية عندما تلقّى صباح آخر يوم من حزيران/يونيو ٢٠٠٤ اتصالاً هاتفياً من أحد السفراء العرب يطلب فيه رؤيته بشكل طارئ. وقد أخبرنا: «قال لي الشخص الذي اتّصل بمكتبي في الوزارة: 'تلقيت برقية عاجلة من وزارتي لمعرفة ما إن كنت على علم بمشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بانسحاب السوريين من لبنان وحلّ كل الميليشيات وانتخاب رئيس جديد'. أجبته بالنفي وبأنني أعتقد أن الخبر قد يكون محاولة من القوات اللبنانية التي تقود اللوبي في واشنطن، فتوجّه إلي بالقول: 'انتبهوا! فنحن متأكدون من معلوماتنا!'»

بالفعل، بدأت في الكواليس المناورات الكبرى المتعلّقة بنص القرار ١٥٥٩. وضمّ الفريق الفرنسي، بالإضافة إلى المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة جان مارك دو لاسابليار، المستشار الدبلوماسي لشيراك موريس غوردو مونتاني الذي أوفده الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى دمشق في محاولة لحمل بشار الأسد على الإصغاء إلى صوت العقل. ومرّة أخرى أرسل الرئيس الفرنسي، بقدر كبير من السرّية، موفده إلى دمشق في تموز/يوليو ٢٠٠٤ فيما كان السفير جان فرانسوا جيرو في إجازة. يذكر هيثم سطايحي الذي شارك في اللقاء أن ذلك أيضاً «كان تحذيراً من جاك شيراك لبشار».

(١) *Les Temps présidentiels - Mémoires 2*, op. cit

طرح موريس غوردو مونتاني، في عزّ الصيف، مشروع القرار ١٥٥٩ على رفيق الحريري. وكان رئيس الوزراء اللبناني يقضي عطلته في مسكنه الصيفي في سردينيا. وأعيدت قراءة النص في يخت الحريري[١]. غير أن تطوراً غير متوقّع أدى إلى تسريع السيناريو. فقد استدعى بشار الأسد رئيسَ الوزراء اللبناني إلى دمشق. فما الذي تبادله الرجلان من كلام؟ تحدّثت رواية رفيق الحريري إلى المقربين إليه وإلى شيراك عن أنّ الرئيس السوري كان يستشيط غضباً وأنه هدّده بإيذائه جسدياً[٢]. بالكاد استغرق اللقاء عشر دقائق. وتوجّه رفيق الحريري بعودته إلى بيروت إلى الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي جمع عدداً من وزرائه ومن بينهم مروان حماده.

يستذكر مروان حماده قائلاً: «كان الحريري مشوّشاً بعض الشيء وهو يخبرنا عن لقائه العاصف مع بشار الأسد. قال له الجميع: 'سيقتلونك!' وأعلن له جنبلاط: 'يمكنني في الجبل تدبّر أمري، لكنك تعرّض نفسك كثيراً للخطر. وافِقْ، صوّت للحود، غادر لبنان وكن في منأى'». منح الحريري، المترنّح كالملاكم، نفسه ٢٤ ساعة في «الشاليه» الجبلي الذي يخصّه في فقرا، وعمل في النهاية بنصيحة جنبلاط: بعث برسالة إلى دمشق أعلن فيها أنه سيدعو مجلس الوزراء لتبنّي التعديلات الدستورية التي تسمح بتمديد ولاية لحود ثلاث سنوات. وهكذا انصاع رفيق الحريري، المستسلم والواقعي، لأوامر بشار الأسد.

في باريس، أصابت الصدمة جاك شيراك حيال ما اعتبره «استعراضاً للقوة»، وافتتح الرئيس الفرنسي في الإليزيه في ٢٧ آب/أغسطس، أي في اليوم التالي على لقاء الحريري العاصف في دمشق، المؤتمر الثاني عشر لسفراء فرنسا، وأعطى، في الكواليس، تعليماته الأخيرة لجان مارك دو لا سابلبار، ممثله في الأمم المتحدة، الذي سافر على متن أول طائرة متوجهة إلى نيويورك[٣].

---

(١) Vincent Nouzille, *Dans le secret des présidents*, Fayard, 2010

(٢) ذُكر أن بشار الأسد قال للحريري: «سأهدم لبنان إذا أراد شيراك إخراجي منه. فإما أن تفعل ما نقوله لك وإما ننال منك ومن عائلتك أينما كنتم!»

(٣) ورد هذا الهجوم الدبلوماسي بالتفصيل في كتاب:

Jean-Marc de La Sablière, *Dans les coulisses du monde*, Robert Laffont, 2013.

استدعى موريس غوردو مونتاني في اللحظة نفسها سفيرة سورية في فرنسا صبا ناصر، ووجّه الدبلوماسي رسالةً مباشرة: «إذا استمر بشار الأسد في حماية ولاية إميل لحود فسنرفع المسألة إلى مجلس الأمن الدولي!».

لم يألُ جاك شيراك جهداً في تلك الساعات الحرجة، فالتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي على ضفاف البحر الأسود، وأكّد له رئيس الكرملين أن موسكو لن تستخدم الفيتو ضد القرار ١٥٥٩. تحقّق الفوز في تلك الجولة.

تبنّى مجلس الأمن في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك القرار ١٥٥٩ بتسعة أصوات من أصل ١٥، ما شكّل هزيمةً دبلوماسية منكرة لسورية[١]. واجتمع البرلمان اللبناني في اليوم التالي في جلسة استثنائية، وتمّ، دون أن يشكّل ذلك أي مفاجأة، تمديد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات إضافية. ودخل لبنان عندها حقبة عنف سياسي. فقد نجا الوزير مروان حمادة، الذي صوّت إلى جانب ٢٨ نائباً آخر ضد هذا التمديد، بأعجوبة من محاولة اغتيال تعرّض لها في الأول من تشرين الأول/أكتوبر في بيروت. وكان ذلك الانفجار هو الأول في سلسلة طويلة سيكون الكثير منها قاتلاً.

في الثامن من شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي قبل أسبوع من اغتيال صديقه رفيق الحريري، أثار شيراك في الإليزيه موضوع سورية أمام وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، واتّخذ الرئيس الفرنسي موقفاً شديداً ضد بشار الأسد وما وصفه بالأساليب السوفييتية التي يعتمدها النظام السوري: «يجب ممارسة الضغوط. فالقرار ١٥٥٩ يشكّل ضربة قوية موجهة إلى دمشق [...] ينبغي مساندة الديمقراطية في لبنان من أجل الديمقراطية ومن أجل البلاد، ويجب، من ناحية أخرى، التهديد بفرض عقوبات مالية جديدة من شأنها أن تصيب منظومة الفساد القائمة بين دمشق وبيروت»[٢].

خيبة فرنسا من بطء الإصلاحات

قال عبد اللّه الدردري، نائب رئيس الحكومة السابق للشؤون الاقتصادية، شارحاً:

(١) حتى الجزائر، التي هي حليفة لسورية، امتنعت عن التصويت.

(٢) *Les Temps présidentiels - Mémoires 2*, op. cit

«عندما تتحدث في شكل عام إلى بشار الأسد تجده منفتحاً جدّاً. وقد ساعده شيراك على إنشاء المعهد الوطني للإدارة العامة في سورية. لكن عندما تطلّب الأمر الدخول في الأمور الملموسة وإصلاح الخدمة العامة خاف بشار وتسمّر في مكانه. عندها شرع شيراك في ممارسة الضغوط التي فسّرها بشار الأسد بأنها تدخّل».

كان يمكن لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن يشكّل وسيلة لربط سورية ببقية دول حوض المتوسط في إطار «عملية برشلونة» التي أُطلقت في ١٩٩٥؛ أي، باختصار، تعزيز انفتاحها السياسي والاقتصادي. راهن بشار الأسد، منذ وصوله إلى السلطة، على الاتحاد الأوروبي، وشكّل فريقاً كُلّف خصيصاً بتحضير هذا الاتفاق مع بروكسل، حتى إنه خطط للتوجه إلى مقر الاتحاد الأوروبي للتوقيع عليه في ربيع ٢٠٠٤. ووافقت سورية على تقديم تنازلات عدّة وبخاصة في ما يتعلّق بالحواجز الجمركية، وكانت ستصبح على هذا الأساس آخر دولة في المنظومة اليورومتوسطية التي توقّع على مثل هذه الشراكة مع أوروبا.

في نهاية ٢٠٠٣ كاد الاتفاق أن يُبرم، إلا أن بريطانيا أعلنت في اللحظة الأخيرة أنها تودّ إضافة مادة تحظر امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأعربت لندن عن ارتيابها في أن إحدى منشآت الأبحاث في منطقة دير الزور قد تكون مرتبطة بالصناعة النووية[1]. رفضت سورية القبول بهذا البند السياسي ونددت، في مواجهة طلب البريطانيين، بالشرط غير المنصف بالمقارنة مع إسرائيل التي تمتلك من جانبها أكثر من مئة رأس نووي.

شكّل ذلك، على الساحة الداخلية السورية، ضربة قوية للإصلاحيين والليبراليين الذين راهنوا على هذا الاتفاق مع المجموعة الأوروبية لتسريع التحديث الاقتصادي للبلاد وتهميش الحرس البعثي القديم. «تلاشت الحماسة في غياب الإكراه الخارجي، ما خلّف نوعاً من المرارة. ارتفعت مجدداً أصوات المحافظين، المعادين للانفتاح الذي يعني إعادة خلط الأوراق وبالتالي إعادة توزيع الامتيازات»، كما يعلّق على

(١) قصف الطيران الإسرائيلي في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ هذه المنشأة التي يُرتاب في أنها كانت تؤوي نشاطات نووية سرّية.

ذلك ببساطة المسؤول عن الفريق الاقتصادي في سفارة فرنسا[1]. ولم تخفَ هذه العرقلة على أحد في أوساط المسؤولين الفرنسيين.

«على أي حال»، يشرح مارك بييريني ممثل الاتحاد الأوروبي في سورية ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، «لم يتحقق أي تقدّم في ما يشكّل جوهر عملية برشلونة سواء من حيث السياسة الاقتصادية أو من حيث استقلالية القضاء وحقوق الإنسان أو انفتاح المجتمع المدني. ولم يتبقَّ بالتالي الكثير لتضمينه في اتفاق الشراكة».

تبيّن لجميع الدبلوماسيين الموجودين في المكان أن الإصلاحات قد حققت، على أرض الواقع، تقدّماً ولكن بخطى السلحفاة. وقيل لنا يومها في سفارة فرنسا إن «بشار الأسد يحاول ضمان ولاء الأجهزة الأمنية والجيش. إنه يمسك فعلاً بالسلطة لكن عليه أن يلعب دور الحكم بين عدة قوى داخلية، ولا يستطيع استباق إيقاع الموسيقى!»

من الواضح أن بشار كان يفتقر، في سعيه إلى تحقيق الإصلاح، إلى الكوادر ذات الخبرة لأن معظمهم فرّ إلى الخارج خلال حكم والده. وكيف يمكن إحالة الحرس القديم إلى التقاعد في غياب المؤهلين للحلول محلّهم؟ كان يدرك مواطن الضعف هذه فسمح بإنشاء نحو ١٥ جامعة خاصة مثل الجامعة العربية الدولية وجامعة القلمون... وطوّرت فرنسا برنامجاً تجريبياً لـ «مساعدي الباحثين» درّب في ٢٠٠٢ نحو ٥٠٠ من طلاب الدكتوراه في فرنسا، وشكّل ذلك نجاحاً حقيقياً في التعاون بين البلدين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثّل هاجس النظام السوري في عدم السقوط في الفوضى على غرار الاتحاد السوفييتي السابق بعد انهيار جدار برلين. أرادت السلطة الإمساك بزمام التغيير حتى ولو أدى ذلك إلى إبطائه، وتبنّى حزب البعث خطّاً جديداً للتنمية الاقتصادية، ولم تعد الاشتراكية أَلِفَ النظام وياءه، وبات الهدف يتمثّل في إقامة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وقد تكرّس هذا المفهوم الجديد في المؤتمر العاشر للبعث في أيار/مايو ٢٠٠٥، وشهدت السنوات التالية بنوع خاص السوقَ وقد تطوّرت فيما أُحيل الملف الاجتماعي إلى المقام الثاني.

(١) La lettre de Syrie, n° 66, juin 2004, mission économique de l'ambassade de France à Damas

تعود إلى تلك الفترة بوادر الانفجار الاجتماعي الذي سيؤدي إلى ثورة ٢٠١١. فقد كان ٦٠ بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ودُعمت السلع الاستهلاكية الشائعة ـ الأرز، الزيت، الطحين، الشاي، البنزين. لكن كيف يمكن استيعاب الثلاثمئة ألف شاب الذين يصلون سنوياً إلى سوق العمل فيما لا يتجاوز عرض الوظائف الجديدة المئة والخمسين ألفاً؟ تبدو المعادلة غير قابلة للحل. وما زاد الطين بلّة هو هروب أكثر من ثمانمئة ألف لاجئ عراقي من بلادهم طلباً للملجأ في كبرى المدن السورية، إذ لم تؤدّ موجة الهجرة تلك إلا إلى استفحال البطالة وانفجار أسعار الإيجارات.

لم تتضح في تلك الفترة الرؤية الاقتصادية لبشار الأسد، فقد كان يتلمّس طريقه، واعتبر الممثل السابق للاتحاد الأوروبي في دمشق، مارك بييريني، «أنه مُحدِث أكثر مما هو إصلاحي». فمما لا شك فيه أن الرئيس طوّر الإنترنت وفتح سوق الهاتف الجوّال، وشجّع على زيادة أعداد آلات الصرف الآلي، إذ يجب القول إن سورية انطلقت في هذا المجال من الصفر؛ وقد وُجدت من هذه الآلات في ٢٠٠٤ نحو عشر في دمشق التي يسكنها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة! ولا تزال سورية، بالمقارنة مع لبنان المجاور، سيّد المصارف والمال، تعيش في حقبة أخرى، أشبه بالقرون الوسطى.

استحضرت الأوساط الرسمية في دمشق النموذج الانتقالي «على الطريقة الصينية» المرتكز على تحرير الاقتصاد والاستمرار، في الوقت نفسه، في التحكّم الصارم في الحياة السياسية. يذكر وزير إصلاحي في تلك الفترة أن «بشار الأسد لا يفهم ما تعنيه أساساً كلمة إصلاح وتداعياتها السياسية. قلت له: 'تحتاج، إذا أردت اتّباع النموذج الصيني، إلى معدّل نمو يبلغ عشرة بالمئة في السنة، ويمكنك عندها تأخير الانفتاح السياسي بعض الوقت. أما في حالة معدل نمو يبلغ خمسة بالمئة فقط، كما هي الحال في سورية، فيتوجب عليك البدء منذ الآن بالإصلاحات وإلا ستخلق إحباطاً سياسياً لدى الطبقة المتوسطة'».

تجاذبت بشار الأسد رغبته، الصادقة ولا شك ولكن النظرية، في انفتاح بلاده

وهيمنة الأجهزة الأمنية، الحقيقية والساحقة، فماطل لمداراة هذه وتلك، لكنه ترك، بعدم حسمه، الساحة مفتوحة أمام أنصار الوضع القائم والقبضة الحديدية، فبقي التحرير السياسي حبراً على ورق، وظل البرلمان غرفة تسجيل مخصصة، طوال كل جلسة، لإنشاد المديح للرئيس وللبعث. ومع الوقت، خبا الانفتاح على بداية التعددية الحزبية، واستمر البعث مسيطراً، وبقي الحظر على الإخوان المسلمين وطورد أنصاره، فالقانون ٤٩ ينصّ على أن الانتماء إلى جماعة الإخوان قد يستوجب عقوبة الإعدام.

لم تكن هناك كذلك استقلالية للقضاء لارتباطه المباشر بالسلطة التنفيذية، وبقيت السلطة القضائية، بمحاكمها الاستثنائية، قبل كل شيء، أداةً لقمع المعارضين، وفرض النظام على شخصيات المعارضة حظراً على السفر إلى الخارج، ومُنع المعارضون، دون اتّهام أو محاكمة، من مغادرة البلاد حتى ولو لمتابعة العلاج الطبي، وصادرت أجهزة الأمن جوازات السفر، وأصبحت المراقبة، بالنسبة إلى المعارضة، أكثر ثقلاً وصعوبة.

لم تعد تُمارَس طُرق حافظ الأسد الذي كان يرسل خصومه ليتعفّنوا لسنوات طويلة في السجن أو يأمر بإعدامهم، بل حانت ساعة القمع «اللطيف»، ولكن الأكثر كيفيةً وانتشاراً، الذي يصيب المجتمع المدني بأسره بالخدر، وبات المدافعون عن حقوق الانسان، من أمثال هيثم المالح، عرضةً للمضايقة المستمرة من قبل المخابرات، وقضت المحكمة الأمنية العليا في ٢٠٠٢ بسجن عارف دليلة عشر سنوات، حيث اتُّهم هذا الاقتصادي العلوي، وهو أحد روّاد ربيع دمشق، «بالاعتداء على الدستور وإثارة العصيان المسلح ونشر الأخبار الكاذبة»، ولم يخرج من السجن إلا في عام ٢٠٠٨ بعد عفو رئاسي.

المشكلات تختمر بين شيراك وبشار

استشاط شيراك غضباً لدى معرفته في ربيع ٢٠٠٤ أن بشار الأسد منح كونسورتيوم أميركي ـ كندي (أوكسي/بترو ـ كندا) عقداً مهمّاً للغاز، وكان سبق للرئيس الفرنسي أن استخدم الخط الساخن مرات عدة بالفعل للاتصال بنظيره السوري دفاعاً عن

شركة «توتال»، وكان عملاق النفط الفرنسي قد وضع نصب عينيه حقل الغاز في تدمر الواقعة في وسط شرق سورية. شعر شيراك مرّة أخرى أنه قد خُدع وتعرّض للخيانة من بشار الشاب.

علّق دبلوماسي أوروبي على ذلك بالقول: «اعتبَر الرئيس الفرنسي أن استثماره لم يعد عليه بالفائدة، فقد كان يرى أن الأولوية يجب أن تُعطى لفرنسا في الحصول على الغاز والنفط السوريين. بيد أن قضية 'توتال' كانت أشبه بأزمة مراهقة بالنسبة إلى بشار الأسد الذي يتصرف على هواه ويعاند الوصي المفترض عليه». كان هذا باختصار عامل آخر مثير للسخط في العلاقة الفرنسية ـ السورية، كما يُقال في المصطلح الدبلوماسي.

كان سبق للرئيس التنفيذي لتوتال في ذلك الوقت، تييري ديماريه، أن التقى بشار الأسد الذي أوحى إليه أن عقد الغاز في تدمر سيصبح في جيب شركة النفط الفرنسية. وجاءت خيبة «توتال» الكبيرة على قدر آمالها، تماماً مثل شيراك الذي بذل، كما يقال، أقصى جهوده في هذا الملف. يُظهر هذا الفشل ولا شك مقدار الثقة الكبيرة جدّاً لدى الجانب الفرنسي الذي عوّل على العلاقات السياسية والشخصية المتميّزة بين البلدين.

ومع ذلك تعاونت فرنسا وسورية طويلاً في قطاعي النفط والغاز. صحيح أن سورية ليست محيطاً من الخام، كالعراق أو الدول العربية في الخليج، لكنها تمتلك احتياطاً ليس بالقليل وشكّل الإيراد الأساسي لموازنة الدولة. تقع حقول النفط والغاز الرئيسية في شرق البلاد، على مقربة من الحدود العراقية، وفي الوسط، شرق مدينة حمص. ويُفترض بالغاز، في حساب الطاقة السوري، أن يحلّ في المستقبل محل النفط إذ ثبت أن احتياطي الغاز يبلغ ٢٢٠ مليار متر مكعب.

كان حافظ الأسد هو الذي طلب، في عام ١٩٨٨، من شركة «إلف» المجيء للعمل في سورية. ويومها لم تكن «إلف» و«توتال» قد اتحدتا في المجموعة نفسها. وحصل، على مر السنين، توزيع جغرافي بين عملاقي النفط الفرنسيين: إفريقيا لشركة «إلف» والخليج العربي لـ«توتال». غير أن الأسد الأب استدعى «إلف» ليقترح

عليها «عوائد» شركة «شل» في منطقة دير الزور[1]. والواقع أن الريّس السوري كان يدرك أن «شل» و«توتال»، بالرغم من أنهما شركتان متنافستان، قد تفاهمتا سرّاً على استخراج الآبار، لذا لجأ إلى «إلف» لأنه لم يشأ وضع بيضه كلّه في سلة واحدة. وهكذا أعادت «توتال»، بعد اندماجها مع «إلف»، سورية إلى محفظتها.

اقترحت «توتال» على السوريين، في السنوات الأولى من هذا القرن، تطوير آبار الغاز السوري لتغذية محطات توليد الكهرباء التي من شأنها توفير التيار الذي ينقص البلاد، وكان هذا عقداً مهماً لسورية في سعيها إلى الاستقلال في مجال الطاقة. وتقدمت شركات عدّة، ومن بينها «توتال» بالطبع، بعروض في المناقصة.

ماطل السوريون وقتاً طويلاً ليقع اختيارهم في النهاية على الكونسورتيوم الأميركي ـ الكندي «أوكسي/بترو ـ كندا» في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقد أغضب هذا الجانب الفرنسي. ثمة روايتان لقضية «توتال» تشرحان الفشل الفرنسي. أسرّ لنا أحد المسؤولين في الجانب السوري: «كان العرض الفرنسي أغلى بمئة وثمانية وعشرين مليون دولار من العرض الأميركي ـ الكندي». ويضيف السوريون أن العرض الفرنسي لم يكن مطابقاً تماماً لاستدراج العروض، خصوصاً وأن «توتال» لم تشأ تعديل سعرها. تمثّل الرد من جانب شركة النفط الفرنسية في أن عرضها التقني من الناحية المادية أعلى بالتأكيد من عروض منافساتها إلا أنه يسمح باستغلال كمية أكبر من الغاز وبالتالي إنتاج المزيد من الكهرباء لمصلحة سورية.

غالباً ما يُستخدم الجانب التقني في هذا النوع من الأعمال ذريعةً لاعتبارات أخرى، سياسية غالباً. وأكّد أحد المطلعين على الملف «أن السبب الحقيقي في إخفاق 'توتال' هو أن الشركة الأميركية 'أوكسي' وعدت السوريين بالتدخل لدى الحكومة الأميركية لوقف العقوبات على دمشق». وقد صوّت الكونغرس الأميركي في الفترة نفسها على قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان، وهو القانون الذي

(١) «العوائد» في مصطلح عالم النفط هي كناية عن عقد إنتاج تتعهد فيه الشركة ذات الامتياز بحفر الآبار على أن تعيد، بعد وقت محدد، جزءاً من منطقة الاستثمار إلى البلاد. حديث مع تاجر النفط كزافييه هوزل في ٢٦ آذار/مارس في باريس.

يفرض قيوداً مالية واقتصادية جديدة على النظام السوري، وقد وقّع الرئيس بوش على نص القانون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في البيت الأبيض. وتمثّلت النتيجة المباشرة في أن قانون محاسبة سورية حظر على أي شركة أميركية «الاستثمار أو العمل في سورية».

أخطأ بشار الأسد الحساب عندما اعتقد أنه يستطيع تملّق الأميركيين بمنحهم عقداً لاستخراج الغاز، وجاءت دعوته المقنّعة خرقاء وغير فاعلة لأن العقوبات ظلّت سارية المفعول بالرغم من فوز الكونسورتيوم الكندي ـ الأميركي. وكان انتصاراً خادعاً أيضاً بالنسبة إلى «أوكسي/بترو ـ كندا» لأن العقد لم يجد طريقه إلى التطبيق قط. فقد شكّل السوريون في النهاية لجنة للخطة الوطنية للغاز، وأُلغيت كل العقود الموقعة مع الشركات الدولية. قضت الفكرة، بعد قضية حقول تدمر، بتأميم القطاع مع الاستعانة بالشركات الأجنبية في المقاولات الفرعية.

ومع أن الجانب السياسي كان سائداً في الواقع على حساب «توتال»، لكن يجب القول أيضاً إن الشركة وقعت ولا شك ضحية تدخلات في قلب السلطة السورية وجّهت إليها ضربةً قاضية. وكان المستشار الاقتصادي للرئيس الأسد في تلك الفترة يُدعى نبراس الفاضل، وهو الوحيد في الهيكلية الرئاسية السورية الذي كان يحمل لقب المستشار هذا، وكان يتمتع بنفوذ كبير. ذكر لنا أحد العارفين بشؤون القصر أنه «كان يسمح لنفسه أن يوبّخ في العلن هذا الوزير أو ذاك». كان رجلاً يُخشى جانبه، لكنه اكتسب أيضاً الكثير من الأعداء الذين حسدوه على قربه من الرئيس. وكان لبشار الأسد مستشارون آخرون اهتموا بملفات محددة، كملف النفط، لكنهم كانوا يعملون في شكل خفي ولا يمتلكون وظيفة رسمية، ولا يظهرون أبداً إلى العلن.

تتصف السيرة الشخصية لنبراس الفاضل بالتميّز وبأنها ترمز إلى سورية في ظل الأسد، فهو ينحدر من عائلة علويّة كبرى، وقد تولى والده المحامي، محمد، رئاسة جامعة دمشق؛ وهو رجل كان يتمتع بالشعبية في الطائفة العلوية وأمكنه أن يلقي ببعض ظلّه على حافظ الأسد، ويُقال رسميّاً أن والد نبراس الفاضل قضى في اعتداء نفّذه الإخوان المسلمون في ١٩٧٧، لكن هناك من يهمس في دمشق أن الهجوم لم

يكن في الواقع إلا من تدبير أجهزة الاستخبارات الحريصة على القضاء على أي شخصية تهدّد سلطتها.

سجّل الوالد، قبل مقتله، ابنيه، وأحدهما نبراس، في كبرى المدارس الإعدادية في باريس، وهكذا دخل نبراس، التلميذ المتفوق، معهد البوليتكنيك والمعهد الوطني للإدارة في قسم الطلاب الأجانب وحصل على الجنسية الفرنسية. وبعد وفاة حافظ الأسد استجاب هذا التكنوقراطي الذي تدرّب في قلب «الاستحقاقراطية»[1] (méritocratie) الفرنسية لنداء بشار الذي وظّفه في أواخر ٢٠٠٢ كمستشار اقتصادي، وارتبط الرجلان بعلاقة وثيقة إلى حد أن أولادهما كانوا يلعبون معاً في المنزل.

تقرّب نبراس الفاضل، بفضل جنسيته المزدوجة وتحصيله العلمي الرفيع المستوى، كثيراً من الفرنسيين وبخاصة من السفير في تلك الفترة جان فرانسوا جيرو، الدبلوماسي المتحدّر من «الشيراكية»، ولعب دور صلة الوصل بين القصر وباريس. وبات المستشار الاقتصادي لبشار يجول في السفارة الفرنسية وكأنه في بيته. واعتبر بعض الدبلوماسيين في مجالسهم الخاصة أنّ حضوره «جائح إلى حدّ كبير» داخل جدران البعثة الدبلوماسية، بل ومثير للريبة أيضاً.

اعترف أحد رجالات القصر في سورية أن «نبراس الفاضل شخص ذكي ولامع، لكنه ارتكب خطأ عبر رغبته في القيام بالأعمال سريعاً جدّاً. كان يؤكّد أنه يريد مساعدة الفرنسيين و'توتال'، لكنه كان يعمل في الواقع أيضاً لرجل الأعمال السوري ـ البريطاني أيمن الأصفري رئيس 'بتروفاك'[2]. لقد خدع نبراس الفاضل الفرنسيين».

وأكّد وزير سابق لدى بشار الأسد على هذه اللعبة المزدوجة للمستشار الاقتصادي: «كان نبراس الفاضل يلعب على حبال كثيرة، فقد أراد التقرّب إلى الفرنسيين وإلى بشار الأسد في الوقت نفسه. لكن الأمور في سورية لا تسير على هذا النحو، فعندما يعمل المرء من أجل الرئيس يصبح في خدمته الحصرية، وعليه الاختيار». استقوى

(١) النظام السياسي والإداري الذي تُسند فيه المسؤوليات إلى أصحاب الاستحقاق والجدارة – المترجم.

(٢) أصبح أيمن الأصفري واحداً من الممولين الأساسيين للمعارضة لبشار الأسد.

نبراس الفاضل بوضعه الخاص لدى الرئاسة، ولم يقدم على الاختيار وأخذ يناور بين سفارة فرنسا والقصر الرئاسي.

في النهاية بلغت، بالضرورة، أذني بشار أخبار مكائد مستشاره الاقتصادي فانزعج، وتذرّع بتصريحات نبراس الفاضل إلى الصحافة التي استنكر فيها بطء الإصلاحات في سورية لإقصائه بقسوة في ربيع ٢٠٠٥. يشرح نبراس الفاضل اليوم أنْ «لا مكان للاستقالة في النظام السوري. وقد اخترت، بإعطائي المقابلات الناقدة للصحافة، طريقة سريعة للمضي وفق ما يمليه عليّ ضميري. أصبحت أولوية النظام تتمثّل في بقائه وغابت أي إرادة في الإصلاح، وأضحى هامش المناورة لديّ شبه معدوم في مسؤوليتي عن هذه الورشة. وكوني فرنسياً صرت، في اللحظة التي أصبحت فيها العلاقات بين بشار وشيراك مقيتة، هدفاً يتوجّب التخلّص منه». وخشي نبراس الفاضل على حياته ففرّ من سورية في غضون أربع وعشرين ساعة!

بقيت «توتال»، بالرغم من فشلها المرير، مترسّخةً في سورية، وأجلت الشركة النفطية، بعد اندلاع الثورة في آذار/مارس ٢٠١١، جميع موظفيها الأجانب، لكنها حافظت على مكتبها التمثيلي في دمشق. ولا تزال «توتال» تدفع المعاشات لكوادرها المحليين ولو في غياب عمليات الاستخراج. وسقطت حقول النفط في الشرق، في الواقع، في أيدي جهاديي «الدولة الإسلامية».

كنّ شيراك، الذي اعتبر هذه النكسة بمثابة إهانة شخصية له، الكثير من الضغينة للأسد على هذه الطعنة في الظهر، وأيقن بخداع الرئيس الشاب، فيما الحقيقة ولا شك أكثر تعقيداً.

ثمة، في فصل «الأمور المثيرة للسخط»، ملف أخير سمّم العلاقة بين الرجلين. فقد شرعت سورية في مطلع هذا القرن بتنفيذ مشروع الهاتف الجوال، وأراد رفيق الحريري المشاركة ورغب في شراء حصص في واحدة من الشركتين السوريتين اللتين أُنشئتا للتو لهذا الغرض. لكن رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد والعرّاب الحقيقي للقطاع، أغلق الطريق في وجه رئيس الوزراء اللبناني. أضف إلى ذلك، كما أفادنا بذلك محامٍ في القصر الجمهوري السوري، «أن أجهزة الاستخبارات وضعت فيتو

فورياً على الحريري. فالاتصالات والمعطيات الهاتفية كانت تشكّل، بالنسبة إلى المخابرات، مجالاً حساساً جدّاً، ولم يكن ممكناً ترك الحريري يحشر أنفه فيه». ولأن السوريين أسياد في فن الإذلال فقد سمحوا في المقابل للأخوين ميقاتي، المنافسين السنّيين المباشرين لرفيق الحريري في لبنان، بدخول هذه السوق[1]. كانت تلك خيبة قوية أخرى لصديق شيراك الذي فقد قطعاً حظوته لدى دمشق!

بات بشار الأسد حذراً تجاه رفيق الحريري، ولم يعد لرئيس الوزراء اللبناني من أعمال في سورية، لكن كان يمتلك في المقابل قصراً في قلب دمشق، تضيئه الأنوار الكاشفة ليلاً كما لو أن أجهزة الاستخبارات السورية تريد معرفة ما يدور في الداخل. ولم يعد الحريري، بالمناسبة، يشعر بالارتياح الكبير في منزله الدمشقي، كما أسرّ لنا بذلك هيرفي دو شاريت وزير الخارجية في ولاية جاك شيراك الأولى: «استقبلني في صالونه الرحب. جلسنا في إحدى الزوايا، وفجأةً وضع الحريري إصبعه على فمه. لقد عبّر لي بهذه الحركة عن أنه ليس متأكداً من أنه ليس عرضة للتنصّت في منزله بالذات!»

رغم أن الحريري لم يحصل على أعمال في سورية، إلا أنه «استثمر» الكثير في المقابل على مسؤولي «النومنكلاتورا» (الصفوة) السورية، ورشا على مرّ السنين نائب الرئيس عبد الحليم خدام ورئيس أركان الجيش حكمت الشهابي والوالي على لبنان غازي كنعان. يقول كريم بقرادوني محللاً: «بشار يتفهّم أن يشتري الحريري لبنانيين، لكن أن يشتري مسؤولين سوريين كباراً فأمر لا يقبله!» وسيستخلص العبر من ذلك...

(١) أصبح نجيب ميقاتي رئيساً للوزراء بعد اغتيال الحريري (نيسان/أبريل ـ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ومرة أخرى ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤. وهناك من يهمس في لبنان أنه جنى أول مليار من الدولارات بفضل سورية.

بعد مقتل الحريري: قطيعة واستمرارية

دُعي مدير صحيفة «الوطن» اليومية الموالية للحكومة، وضاح عبد ربه، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى الفطور في مقر سفير فرنسا في دمشق جان فرانسوا جيرو. وهذا الفرانكفوني الشاب، الذي بإمكانه الوصول إلى أعلى مراتب السلطة، هو إحدى القنوات التي يلتقيها الدبلوماسيون الأجانب في صورة منتظمة في بلاد يصعب فيها دائماً الوصول إلى مصادر المعلومات. كانت الساعة قد جاوزت الواحدة بعد الظهر وكان التلفزيون يعمل في الصالون، وشريط آخر الأخبار يقول في أسفل الشاشة: «استهداف موكب الحريري». اتصل السفير على الفور بالسفارة الفرنسية في بيروت. وظهر في المعمعة شريط إخباري جديد على تلفزيون «المستقبل»، قناة رئيس الوزراء اللبناني: «استشهاد الحريري». واعتذر جان فرانسوا جيرو، وقد اعترته الصدمة، وتمّ تأجيل الفطور، وهمس السفير وهو يرافق ضيفه: «آمل أنّ لدى سورية محامين جيّدين».

بعد بضع ساعات من ذلك اتّصل وزير الخارجية ميشال بارنييه بجاك شيراك. غرق رئيس الجمهورية في الحزن بعد مقتل صديقه عند تمام الساعة ١٢ و٥٦ دقيقة في انفجار سيارة مفخخة أثناء مرور موكبه في مكان غير بعيد عن فندق سان جورج الأسطوري في قلب بيروت. علم جاك شيراك بمقتل الحريري من فم محامي الأخير في فرنسا، باسيل يارد، الذي له صلات مع الإليزيه.

انهار شيراك، الذي فقد من كان بالنسبة إليه أكثر من صديق؛ فقد الأخ الذي كان يشرح له حيثيات الشرق الأوسط والذي رآه للمرة الأخيرة قبل ذلك بأسبوع في

باريس، وألغى على الفور مواعيده كلها ليتوجه برفقة زوجته برناديت لمواساة الأرملة نازك المقيمة في الشقة التي اشتراها زوجها قبالة برج إيفل في الدائرة السادسة عشرة، وانضمّ إليهما باسيل يارد، وأصرّ رئيس الدولة على حضور الجنازة حتى لو جرت مراسمها في اليوم نفسه.

صدر، بعد ذلك بقليل، أمر من الرئيس نفسه إلى المديرية العامة للأمن الخارجي، وكانت يومها بقيادة بيار بروشان الذي عيّنه شيراك قبل ذلك بثلاثة أعوام.

طلب الرئيس أن يتوجّه إلى بيروت فريق من نحو ١٥ خبيراً في المتفجرات من المديرية العامة للأمن الخارجي ومن الرجال الأشداء التابعين للجهاز التنفيذي. وأنيطت بالفريق مهمتان: معاينة مسرح الجريمة للعثور على أدلة محتملة، وتعزيز أمن العائلة المتّشحة بالسواد والمعتكفة في قصر الحريري في قريطم في شارع الحمرا، قلب العاصمة اللبنانية النابض. والتقى رجال العمليات الخاصة في المكان عميلاً فرنسياً آخر كان قد أُفرز بصفة شخصية في السنة السابقة لإعادة هيكلة أمن رفيق الحريري، الأمن الذي لم يكن شاغل رئيس الحكومة، فقد كان المليارديرِ، الكلّي القدرة، يشعر أنه لا يُقهر. «لن يجرؤوا»، أجاب قبل ذلك بأسبوع عندما طلب منه شيراك توخي الحذر بعد التهديدات التي وجّهها إليه المسؤولون السوريون[١].

توجّه الرئيس وبرناديت شيراك في اليوم التالي إلى بيروت بصفتهما الشخصية حتى لا يُضطرّا إلى الالتقاء بالرئيس الموالي لسورية إميل لحود المطعون بشرعيته من قبل رئيس الدولة الفرنسية. والتقى آل شيراك، جاك بالبذلة الرمادية الداكنة وبرناديت المتّشحة بالسواد، عائلة الحريري على انفراد في أحد صالونات قريطم لساعة ونصف الساعة، بينما كان مبعوثه الخاص موريس غوردو مونتاني والسفير الفرنسي في لبنان برنار إيميه ينتظران في الردهة، وانتقل الرئيس بعدها إلى ساحة الشهداء لزيارة قبر رئيس الوزراء الذي اغتيل.

تكوّنت لدى شيراك قناعة عبّر عنها بعد ذلك بأسبوع، في ٢١ شباط/فبراير، أمام جورج بوش في بروكسل: «ليست عملية الاغتيال إلا من فعل أجهزة منظّمة وذات

(١) لم يقبل إلا على مضض السيارة المصفحة التي قدّمها له الزعيم الدرزي وليد جنبلاط قبل ذلك بأسبوعين.

خبرة، ولا مجال للشك لمن يعرف طريقة عمل النظام العلوي الممسك بالسلطة في دمشق في أن هذا القرار قد اتّخذه الرئيس الأسد. لا معنى لأي فرضية أخرى»، أكّد رئيس الدولة ذلك بالرغم من أن التحقيق لم يكن قد بدأ بعد[1].

باتت في ذهن جاك شيراك أولوية ستوجّه من الآن وصاعداً تحرّكه حيال دمشق: «لن تردّ سورية الحق إلى أصحابه إلا إذا تمّ تخويفها وإيلامها».

فهل قرأ رئيس الدولة ملاحظات أجهزة استخباراته؟ من المؤكد أن جاك شيراك ارتاب دوماً بالأجهزة التي تعلم الكثير عن دناءة السياسات، بما في ذلك سياساته. ومن مصادفات الزمن أن الجنرال فيليب روندو، كبير الجواسيس الذي تعرفه أجهزة دمشق معرفةً جيدة، وجان بيار بارغانتي، ممثل المديرية العامة للأمن الداخلي في سورية، التقيا، في اليوم نفسه لاغتيال صديقه، الرئيس الجديد لجهاز الاستخبارات العسكرية اللواء آصف شوكت صهر بشار الأسد. وكان الأخير قد خلف للتو اللواء حسن خليل، الذي ودّعه العميلان الفرنسيان في حفل عشاء في الليلة السابقة. وقد حضر الخلف والسلف لتكريس انتقال السلطة على رأس الجهاز الأقوى الذي تتعاون معه المديرية العامة للأمن الداخلي في مواجهة الإرهاب. وقد لاحظ دبلوماسي كان يعمل يومها في سورية أن «من الغريب أنه لم يكن هناك أحد على رأس هذا الجهاز عند اغتيال الحريري». وأوضح الجنرال فيليب روندو للمؤلّفَيْن: «دعيتُ بالفعل إلى دمشق لمناسبة رحيل اللواء حسن خليل. وقد بلّغنا خبر الاعتداء على موكب الحريري في اليوم نفسه في خلال الغداء مع مساعدي اللواءين خليل وشوكت. ولم تبدُ لي دهشتهم متصنّعة وكان ارتباكهم واضحاً للعيان. ونقل إلينا اللواء شوكت ما توفّرت لديه من معطيات أولية كما أفاده بها الأمن اللبناني قبل أن أغادر إلى باريس بعد ذلك بيومين أو ثلاثة».

وفي بيروت تشاطر السفير المقرّب إلى جاك شيراك، برنار إيميه، وضابط الاستخبارات التابع للمديرية العامة للأمن الخارجي الحدسَ نفسه المتعلّق «بتورّط» النظام السوري «على أعلى مستوى». وسيرفع رئيس محطة التجسس الفرنسية في

(١) *Dans le secret des présidents*, op. cit

لبنان تقريراً أوليّاً خلص فيه إلى أن الانفجار قد وقع تحت الأرض، وهذا خطأ فادح. وقد ابتسم عملاء المكتب الخاص في وزارة الدفاع، في شارع سان دومينيك، ساخرين لدى قراءتهم المذكّرة. إذ لم يكن هناك ما يثبت هذه النظرية. فقد حصل التفجير فوق الأرض كما ستثبت ذلك، في الوقت نفسه تقريباً، المعطيات الأولية للتحقيق الذي أجراه خبير إيرلندي. غير أن تعقيد الانفجار تحت الأرض يعني، بالنسب إلى المديرية العامة للأمن الخارجي، أنه لا يمكن أن يكون إلا من عمل دولة. وأي دولة بالتالي غير سورية، التي تحتل لبنان، تمتلك الوسائل للتحضير بهذه الطريقة لمثل هذا الاغتيال؟ والأكثر من ذلك أن هذه الرواية كانت تتناسب مع ما يرغب الإليزيه في سماعه.

تحرّك عملاء المديرية العامة للأمن الخارجي في الميدان تحت الضغط، فباريس تطالبهم بالإسراع في العمل، ودمشق في موقف ضعيف، والتحالف بين باريس وواشنطن يسير على ما يرام. شعرت أجهزة الشرطة اللبنانية الموجودة في الساحة أنها مدعومة. وتمثلت أولوية شيراك بإنشاء لجنة تحقيق دولية لتحديد منفذي الجريمة ورعاتهم. ومورس الضغط على مديرية الأمم المتحدة في وزارة الخارجية.

تولّدت لدى جاك شيراك قناعة بأن الصراعات الداخلية أخذت تمزّق السلطة السورية منذ القرار ١٥٥٩، وأن تطبيق هذا القرار سيضعف المتشددين بتزويده «المعتدلين بالحجج»؛ فمن هم المتشددون؟ ومن هم المعتدلون؟ لعلهم التكنوقراط الإصلاحيون في مواجهة قدامى البعثيين، بحسب القراءات الأكثر رواجاً في ذلك الوقت.

تميّز تحليل محطة الاستخبارات الفرنسية بدمشق بفوارق أكثر دقة، إذ رأى أن بشار الأسد يتقاسم سلطته مع محيطه العائلي، إلا أن هناك اضطرابات داخل «الحلقة الثانية»، أي الطائفة العلوية التي تشكّل قاعدة السلطة.

أكّد جان فرانسوا جيرو حينها أن «الخطر لا يأتي من التوترات التي يمكن أن تنشأ بين أفراد العائلة. فالأشخاص العشرة الذين يحكمون سورية تجمعهم لعبة المصالح، وليست لدى الأشقاء والأصهار رغبة في إطاحة بشار، بل يفضّلون رئيساً ضعيفاً

يمكنهم التأثير فيه. فالخطر يأتي من النظام، أي من المراتب الأدنى: الجنرالات العلويّون، مسؤولو الحزب، ورجال الأعمال الذين يخشون أن يؤدي ضعف بشار وتردّده إلى فقدان الطائفة للسلطة».

سيتضح أن تحليل جاك شيراك المتعلّق بمرونة النظام السوري مغلوط تماماً. أظهرت تصريحاته هوسه بـ«النظام العلوي» وبضرورة منع ظهور «الهلال الشيعي في الشرق الأوسط»، وهي الأفكار التي كانت محببة إلى قلب المرحوم رفيق الحريري. كيف أمكنه ارتكاب خطأ بهذا الحجم؟ الرغبة في الانتقام هي التي كانت تحرّك جاك شيراك، وأدّت كراهيته للأسد إلى عماه. وبقدر ما أصاب قبل ذلك بثلاثة أعوام في نظرته إلى العراق، بقدر ما سيراكم الأخطاء في التقدير بالنسبة إلى سورية.

يذكر دبلوماسي كان يتولّى يومها المسؤولية عن المنطقة أن «رؤية شيراك للشرق الأوسط كانت تتصف باللاعقلانية، وتعتمد بكاملها على المنظار اللبناني من خلال الحريري الذي كان تأثيره كبيراً».

وشيراك، كما سبق ورأينا، لم يكن يصدّق إلا الحريري[1]. وهو، بطبيعة الحال، ما فعلته سفارة فرنسا في بيروت لأن معظم المسؤولين فيها كانوا من الشيراكيين الكلّيي الطاعة.

لم يستقبل قصر الصنوبر قط فؤاد مخزومي، الصناعي السنّي الثري الذي ينافس الحريري ضمن هذه الطائفة. ثم، وفي يوم من الأيام ودون معرفة المصادفة التي أدّت إلى ذلك، انضم مخزومي إلى وفد من اللبنانيين الذين استقبلهم جاك شيراك في الإليزيه. وانقضّ رئيس الدولة الفرنسية فوراً على مخزومي ليسأله دون مقدمات: «لكن لمَ أنت ضد الحريري؟» تكفي هذه السالفة للبرهان على الروابط الوثيقة القائمة بين الرجلين إلى حد أن شيراك لم يكن يتردّد في التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية لمساندة صديقه.

(١) بقي شيراك حتى السنوات الأخيرة يتصل كل يوم بنازك الحريري ويهمس في أذن أرملة صديقه: "I want to give you a little coucou" (أريد أن ألقي عليك تحية صغيرة). وهو ما يدفع إلى الابتسام عندما يعرف المرء ما قد تعنيه كلمة coucou بالفرنسية "Juste pour te faire un petit coucou.".

أخذ جاك شيراك يتصل تكراراً بسعد الحريري الذي لم يعد يفكّر هو الآخر، بعد مقتل والده، إلا في الانتقام، ولم يكن يخفِ ذلك مطلقاً. وعندما زار، في صيف ٢٠٠٦، قصر فرنيزي، مقر السفارة الفرنسية في روما، وشاهد في البهو اللوحة التي تمثّل رأس غورغون (Gorgone)، الشخصية الأسطورية الإغريقية، المقطوع موضوعاً على طبق، أمر سعد مصوره: «التقط الصورة جيّداً، سنحملها إلى شيراك لنقول له كيف سنتصرّف مع بشار»، وتابع زيارته، كما يتذكّر ذلك دبلوماسي رافقه، وطلب في النهاية من مصوّره: «سنعود إليها، أريد أن أتأكد من أنك لم تهدر اللقطة». وكان يقف من حوله بعض الدبلوماسيين الفرنسيين وقد فغروا أفواههم.

مارس سعد، على غرار والده، تأثيراً مؤكداً على جاك شيراك الذي ساهم في جعله وريث العائلة باستضافته اجتماعاً للعائلة إثر وفاة رفيق. مع أن شيراك أسرّ لاحقاً للمقربين إليه عن إصابته بنوع من خيبة الأمل: «إنه ليس كوالده».

طلب سمير التقي، المستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء السوري، موعداً في أيار/ مايو ٢٠٠٥ في وزارة الخارجية. ويتذكّر أحد الدبلوماسيين أنه «تم تنظيم الموعد مع قسمي الشرق الأوسط والأمم المتحدة، وجرى التحضير لمواضيع النقاش، ورفعنا الأمر إلى الإليزيه الذي أعطانا الضوء الأخضر، وناقشنا مع التقي الوضع بعد الانسحاب السوري من لبنان. لكن الأخير أدلى في فترة بعد الظهر بتصريحات لإحدى الصحف اللبنانية قال فيها إنه لاحظ وجود انفصام بين مواقف وزارة الخارجية ومواقف القصر الرئاسي. ولما ظهرت أقواله في اليوم التالي في الصحافة اللبنانية سارع الحريري فوراً إلى الاحتجاج لدى جاك شيراك، فاحتدّ الرئيس واتصل شخصياً ببيار فيمون، رئيس مكتب وزير الخارجية ميشال بارنييه، موبّخاً. وأدلى موريس غوردو مونتاني بعد ذلك بدلوه واتصل بدوره بوزارة الخارجية». ولاحظ الدبلوماسي أن «سفارة فرنسا في دمشق هي التي شجّعت على هذا اللقاء، وهكذا تورّط الجميع في المسألة».

أصدر موريس غوردو مونتاني بعد وقت قصير أمراً واضحاً للدبلوماسيين الفرنسيين في باريس: «حظر علينا لقاء أي سوري، حتى الباحثين والمفكرين»، كما يتذكّر ذلك آسفاً أحد أفراد مديرية شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

حقّق جاك شيراك، بعد شهر ونصف الشهر على اغتيال الحريري، انتصاراً أوّلَ في حملته ضد بشّار، فقد انسحبت القوات السورية من بلاد الأرز بعد سبعة وعشرين عاماً من الاحتلال.

«سنتمكّن بإفشالنا هذا النظام في لبنان من توجيه ضربة قاتلة إليه». وقال مخاطباً جورج بوش في لقائهما في شباط/فبراير: «تم الشروع في العملية، ويجب أن يركّز هدفنا على تحرير لبنان من السيطرة السورية لأن سورية تعيش من استغلال لبنان عبر منظومة فساد تُدار على مستوى القمة. الأقلية العلوية تشكّل النظام الأخير الذي يعمل بالطريقة الستالينية، ولبنان نقطة ضعفه». وقال جاك شيراك لضيفه ما يلي: «سيشكّل القرار ١٥٥٩ ضربة قاضية للنظام السوري». لكن النظام، مع ذلك، لم يهتز بالرغم من خروج الجيش السوري من لبنان.

تلقى رئيس الدولة اتصالاً هاتفياً من بوش غداة إعلان الأسد عن سحب جيشه، فعاد الهوس العلوي إلى البروز، وأعلن لبوش أن «الديمقراطية في سورية الغد ستجلب إلى السلطة سنّة ومسيحيين الأمر الذي سيغرز مسماراً في نعش الهلال الشيعي». ووجد صدى لكلامه لدى بوش والمحافظين الجدد المحيطين به المعادين، هم أيضاً، بشدّة لهذا «الهلال»[1].

في صيف ٢٠٠٦، أخبرنا سفير فرنسا في العراق برنار باجوليه، وهو اليوم رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي، قائلاً: «كنت أمرّ أحياناً لرؤية الرئيس شيراك وأنا في زيارة إلى فرنسا عائداً من بغداد، وكنت أشرح له أن شيعة العراق ليسوا موالين لإيران، وأنهم حاربوا مع صدام ضد إيران».

اعتبر بعض مساعدي شيراك، أمثال جان مارك دو لا سابليار، أن رئيس الدولة قد ذهب بعيداً جداً مع المسؤول اللبناني. لكن الرئيس ظلّ على موقفه. «غالباً ما حدّثت شيراك وجهاً لوجه عن الحريري لأقول له 'احذر!' وكنت من القليلين

(١) كان جاك شيراك يخشى، علي غرار الحريري، بروز محور شيعي مؤلف من العراق وإيران ويمرّ بدمشق وبحزب الله في لبنان. ويتذكر وزير خارجيته في حكومة المساكنة، هوبير فيدرين، أقوال رئيس الدولة الذي نصحه في ١٩٩٨ بعدم الذهاب إلى إيران واصفاً قادتها بالـ «كذابين».

الذين قاموا بذلك، وفي إحدى المرات استوقفني شيراك نحو عشرين دقيقة ليحدّثني في الموضوع. فمعرفته بالمنطقة، التي لم يُقِم فيها قط، كانت متأثرة إلى حد كبير بالحوار الدائم مع رؤساء الدول العربية، وبخاصة مع الحريري، حول القضايا السنية بصفة خاصة. وانتهى به الأمر إلى اعتناق رؤية الحريري للسنّية السياسية».

بل إن «مبعوث الحاكم» (missi dominici)، موريس غوردو مونتاني، أضفى في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ فوارق بسيطة على تحليلات الرئيس المشحونة بالانفعال حول سورية[١]: «لم تنتهِ بعد اللعبة [حول انهيار النظام] التي يتواجه فيها الإصلاحيون والمحافظون. ومن المرجح أن الرئيس الأسد يأخذ جانب الإصلاحيين، لكنه يعطي إشارات معاكسة. يجب أخذ كلامه على محمل الجد والحكم عليه من خلال أفعاله. علينا أن نعاود الاتصال بدمشق، وهذا أمر محتوم ولو أنه سابق لأوانه. فمن شأن تجاهل سورية أن يدفعها إلى التطرّف»[٢].

الواقع أن الأمور لم تتطور، في هذه الأثناء، كما يشتهي الإليزيه. وفي الميدان، في بيروت، اضطرت المديرية العامة للأمن الخارجي إلى اعتماد الواقعية. وأسرّ لنا واحد من مسؤوليها أن «المديرية سرعان ما رأت أنه لا توجد أي قرائن من شأنها إفحام السوريين»[٣].

شرع القاضي الألماني دتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق التي أنشأتها الأمم المتحدة قبل ذلك بشهرين ونصف الشهر، في تحقيقاته في بيروت في ١٦ حزيران/يونيو، وسيتعرّض للخداع من معسكر الحريري، وأعطى بعد ذلك بأربعين يوماً مقابلته الصحافية الأولى للفيغارو، وأفشى اسم مصطفى حمدان، قائد الحرس

(١) عندما أخذ الرئيس يتصل بجان فرانسوا جيرو في دمشق، بعد اغتيال رفيق الحريري، كان يطلب أن ينتقل الاتصال سريعاً من المشفّر إلى العادي لكي تسمع الأجهزة السورية جيّداً كل ما يفكّر فيه جاك شيراك من أمور سيئة تجاه بلادهم.

(٢) *Dans le secret des présidents*, op. cit

(٣) حديث لمسؤول في المديرية العامة للأمن الخارجي مع أحد المؤلفَيْن في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في بيروت.

الجمهوري، الذي، كما سنرى، أمر بالعبث بمسرح الجريمة. لكن ميليس ارتكب خطأ بتأكيده أنه طلب المساعدة من إسرائيل في تحقيقاته، فتلقّفت دمشق هذه الحماقة للتنديد بـ«تسييس» التحقيق.

استنطق دتليف ميليس، في ٦ كانون الأول/ديسمبر في فيينا، رستم غزالة، الوالي على لبنان عند اغتيال الحريري. ويروي سامي خيامي، وكان يومها سفير سورية في لندن ووظف محامين للدفاع عن دمشق، أن «ميليس أدخله [غزالة] إلى إحدى الغرف، وركض محاموه وراءه لكن ميليس أوصد الباب في وجوههم. ولما خرج غزالة من الغرفة كان لونه أحمرَ، ويتعرّق. شعر مسؤولونا في دمشق بالقلق، وراحوا يتساءلون: ما الذي حدث في تلك الغرفة؟»

بوغت النظام، فأبرم اتفاقاً مع السلطات النمساوية يتمتع بموجبه غزالة بالحصانة لمدة ٤٨ ساعة، بحيث لا يستطيع أحد احتجازه.

وتابع خيامي: «سئل غزالة لدى عودته إلى سورية عمّا حدث فأجاب: 'أهانني ميليس وهدّدني'. قال له ميليس: 'اسمع، تخطئ إذا اعتقدت أن بإمكانك النجاة. سنجمّد أرصدة عائلتك في كل مكان في العالم، وبخاصة في دبي. لن يتبقّى معك قرش واحد! أما إذا تعاونت، إذا أعطيتني اسماً واحداً وحسب... اسم واحد يكفينا، اسم شخص متورّط'. لكن غزالة أجاب ميليس: 'ليس لدي اسم'». قبل ذلك بثلاثة أسابيع كان القاضي الألماني قد سلّم تقريره الأول إلى مجلس الأمن الدولي.

كشف لنا جان فرانسوا جيرو في ذلك الوقت أنه أعقب ذلك بفترة زمنية قصيرة «نقاش في قلب عائلة الأسد، وبرزت التوترات بين العائلة وبين أفراد المرتبة الأدنى في النظام حول ما إذا كان على بشار أن يستفيد من ذلك لترتيب البيت السوري الداخلي أو ليتشدد في مواقفه. ويظهر خطابه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أنه اختار الانغلاق وخطاب 'نحن أو الفوضى'»[1]. وأكّدت برقية دبلوماسية أميركية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حصول هذا النقاش على مستوى قمة السلطة بين

(١) مقابلة أجراها واحد من المؤلفين مع جان فرانسوا جيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في دمشق.

اللواء علي مملوك الذي كان يؤيّد تقديم بعض التنازلات في الداخل من جهة وبين المتشددين الآخرين المتجمعين حول ماهر الأسد وآصف شوكت من جهة أخرى[1].

بقيت السفارة الفرنسية في دمشق تعتقد، بالرغم من الخيار الذي اتّخذه الأسد، «بالسيناريو المثالي، سيناريو الانطلاق بدلاً من سيناريو التقوقع ضمن العشيرة على طريقة كوريا الشمالية».

من الواضح أن جاك شيراك لم يتح لنفسه قط الاقتناع بآراء دبلوماسييه الحذرة. فقد أكّد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لدى استقباله وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، أن «النتائج التي تحققت منذ بضعة أشهر غنية بالعبر: فالنظام السوري يتفكّك شيئاً فشيئاً، ولا يستطيع مقاومة الضغط المزدوج الناتج عن لبنان مستقل، مناقض لسورية الكبرى، وما ينتجه هذا الوضع من نقاشات متناقضة في قلب سلطة الأقلية العلوية. لذا، وانطلاقاً من هذا الواقع، ينبغي عدم العمل على إحداث تغيير في النظام في دمشق، لأنه سيحدث من تلقاء ذاته...»

تعزّز سيناريو التفكك الداخلي بـ «انتحار» وزير الداخلية غازي كنعان قبل ذلك بيومين، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. لكن كوندوليزا رايس لم تخبر مضيفها، الذي قدّم لها الكثير من الهدايا، أن السي. آي. إيه. تقف وراء عملية كنعان. فقد استُبعد الفرنسيون عن المؤامرة الهادفة إلى قلب نظام بشار الأسد من خلال أحد مسؤوليه الأمنيين[2].

تولّى كنعان على مدى عشرين عاماً، من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٢، رئاسة أجهزة الاستخبارات السورية في لبنان، إلى حد أنه أُطلق عليه لقب «الحاكم الفعلي» لبلاد الأرز. وهنا أقام روابط وثيقة مع رفيق الحريري.

تقرّبت السي. آي. إيه. إلى مسؤول آخر هو عبد الحليم خدام، السنّي وصديق الحريري، الذي فقد الحظوة منذ بلوغ بشار الأسد السلطة، والذي سيهرب بعد ذلك

(١) «على السلطات السورية اختيار الحد الأدنى من التعاون». من تقرير القائم بالأعمال ستيفن أ. سيش.

(٢) هذا هو الخط الذي عمل عليه الأميركيون من الأساس، كما سيكشف ذلك جورج بوش في إحدى محادثاته مع شيراك.

بشهر ونصف الشهر، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، للإقامة في باريس في منزل ملك لرفيق الحريري. وقد جُسّ أيضاً نبض رجل ثالث هو رئيس الأركان السابق للجيش السوري، حكمت الشهابي، الذي يقيم الآن في الولايات المتحدة، لكنه لم يستجب لخطة قلب النظام السوري هذه التي أخفقت في النهاية.

اختار الأميركيون، وقد تعلّموا من فشلهم في العراق، إقامة ثنائي مؤلف من خدام وكنعان: رئيس سني من دون سلطة كبيرة، كما في بغداد، ورئيس وزراء علوي يعرف المنظومة من الداخل وقادر على الحفاظ على بنية الدولة والجيش، أي على كل ما لم يُفعل في العراق قبل ذلك بعام ونصف العام.

وروى أحد المراقبين: «شددت الأجهزة السورية المراقبة على غازي كنعان بعدما عيّنه بشار الأسد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وزيراً للداخلية، واكتشفت أنه مزوّد بأجهزة تمكّنه من التجسّس على بشار الأسد والمقرّبين إليه، وهكذا حددت الأجهزة السورية لعبته. ولا بد أن غازي كنعان قد تساءل عن سبب عدم حصوله على موعد مع بشار بالرغم من أنه طلب ذلك قبل شهرين. أدرك ولا شك وجود خطب ما. وقد استدعى ماهر الأسد وآصف شوكت كنعان يوم موته، واستغرق الاجتماع ساعة ووجِه خلالها بإثباتات على خيانته، وتُركت له حرّية اختيار ما سيفعله. لكنه لم يعد يمتلك الخيار، لأنه لا يستطيع الفرار، فمضى إلى مكتبه، وطلب من سكرتيره عدم تلقي أي مخابرة هاتفية. سمع السكرتير بعدها صوت طلقين ناريين»[١].

أدرك غازي كنعان أنه يخوض غمار لعبة كبيرة فقام قبل ذلك بعام بتشييد مدفن في حديقة منزله في مسقط رأسه بحمرة في قلب جبل العلويين، واستدعى لذلك الغرض معماريّاً لبنانياً من شبعا الجنوبية، وقد فوجئ بمثل هذه المبادرة وطلب من غازي كنعان تفسيراً فأجابه بقسوة: «اصمت، فهذا ليس من شأنك»[٢].

(١) تكونت لدى عائلته التي رأت الجثة، وبخاصة أسنانه المكسرة، قناعة بأنه تعرض للتصفية.

(٢) التقى أحد المؤلفين شقيق غازي كنعان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في قريتهما بحمرة، ولما سأله إذا كان يصدق الرواية الرسمية عن الانتحار هزّ رأسه تعبيراً عن شكّه. وانتحر الأخير رسمياً بعد ذلك بستة أشهر بإلقاء نفسه تحت القطار.

أكّد جاك شيراك أيضاً أمام السيدة رايس أن «النظام السوري فقد استقراره أكثر مما يُظن وبات أكثر هشاشةً مما يبدو، وأن الرأي العام السوري يطرح أسئلة حول مواقف حكامه. وإذا شعر الأسد أنه مهدَّد فسيلجأ إلى العنف الإرهابي. لقد بقي الوضع على حاله كما في أيام والده باستثناء أن الأخير كان أكثر ذكاءً وخبرة. وسيستمر ذلك كله باستمرار النظام الذي يجب أن ينهار ولكن من تلقاء ذاته». إلا أنه رأى أن من المرحَّب بكل ما من شأنه أن يساهم في ذلك.

خدعة الصدّيق

سارعت الجرافات، بعد بضع ساعات من اغتيال الحريري، إلى ردم الحفرة التي سبّبها الانفجار. وبذلك تم «تخريب» مسرح الجريمة، واختفت أدلة قيّمة. لم تسهّل هذه الظروف الأمر على القاضي دتليف ميليس ومحققيه المئة للشروع في عملهم. أضف إلى ذلك أنهم وصلوا إلى بيروت بعد ثلاثة أشهر على الجريمة. وخاف الكثيرون من اللبنانيين، الذين كانوا لا يزالون تحت وقع الصدمة، من الإدلاء بشهاداتهم. الوحيدون الذين وافقوا على التحدّث إلى اللجنة كانوا عناصر معسكر الحريري وقوى الأمن الداخلي المقربين إليه[1]. وسينتج عن ذلك خلل أول تمّ الشعور بعواقبه في الخريف عندما تبيّن أنه تمت فبركة أحد الشهود في ختام خديعة هدفت إلى البرهان بأي ثمن على ذنب سورية. وقد كشفت «الفيغارو» عنها في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في فرنسا. وتوسّعنا في التحقيق، وهاكم التفاصيل.

يُدعى الرجل محمد زهير الصدّيق، ويبدو أن مروان حماده ووسام الحسن جنّداه في بيروت. والأول، كما سبق ورأينا، مسؤول درزي مناهض لسورية استُهدف قبل ذلك بعشرة أشهر في عملية تفجير في بيروت نُسبت إلى دمشق ونجا منها بأعجوبة. أما الثاني، المقرّب إلى رفيق الحريري، فسيصبح رئيساً لشعبة المعلومات في قوى

(١) أمضى جوني عبده، المقرّب إلى الحريري والمدير السابق لجهاز المخابرات في لبنان، أسابيع عدة لم يخرج فيها عملياً من قريطم حيث استدعى الشهود أملاً منه في رشوتهم.

الأمن الداخلي بعد اغتيال رئيس الوزراء وسيتعاون مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية حتى تصفيته في العاصمة اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (١).

وزُجّ برجل ثالث، إلى حد ما ضد إرادته، في هذه الخدعة: إنه رفعت الأسد، عم بشار الذي يعيش منذ عشرين عاماً بين باريس وماربيّا ولندن، وله محطات في السعودية التي حقق فيها رفيق الحريري ثروته قبل دخوله عالم السياسة.

اقترح وسام الحسن، لتتمكن لجنة التحقيق من استجواب الصدّيق في أوروبا، نقله أولاً إلى السعودية، ومن ثم عبر رفعت إلى ماربيّا حيث يمتلك نائب الرئيس السوري السابق فندقاً.

قال لنا سومر، أحد أبناء رفعت الأسد، وقد شهد في شكل مباشر على هذه القضية الغامضة: «لم يشأ والدي الرفض لأنه يخاطر بذلك بوقوف السعوديين والفرنسيين والأميركيين العارفين بالأمر ضده».

استحصل رجال رفعت من السلطات الإسبانية على تأشيرة دخول لهذا الشاهد المُفتَرض، فلدى الصدّيق أمور يقولها. ويتذكّر سومر الأسد أن الصدّيق «ادّعى في السعودية أنه يدير حركة معارضة سورية ويريد الانضمام إلى ائتلاف والدي ضد بشار الأسد. أراد الصدّيق أن يحدثنا عن المعارضين الذين زعم أنهم بتصرّفه في سورية، ثم قال لنا إنه يمتلك صوراً لرئيس جهاز استخبارات سوري معيّن ضالع في اغتيال رفيق الحريري. خاف المحيطون بوالدي واتصلوا بي هلعين قائلين: هناك شاهد في قضية الحريري، فما الذي يجب علينا عمله؟»

توجّه ابن رفعت الأسد البكر إلى ماربيّا لاستنطاق زهير الصدّيق. «ادّعى أنه ضابط، لكنني تبيّنت بعد مرور عشر دقائق معه أنه مجرد جندي عادي. ناقشته على امتداد ثلاث ساعات. إنه كاذب تماماً».

أدرك سومر أنه وقع ضحية عملية خداع. «قصدتُ والدي لأزوّده بتفاصيل هذه

(١) تدور شبهات قوية حول إشراف وسام الحسن على قوافل أسلحة مخصصة للمتمردين السوريين وذلك عبر عقاب صقر المقرّب هو الآخر من معسكر الحريري.

القضية. قلت له إننا سنواجه مشكلات، لأن من شأن هذه الخدعة أن تفضي في النهاية إلى سخط النظام في دمشق، وسيثأر منا بشار وأصدقاؤه، وهو ما لا نرغب فيه. وقال لي أبي: 'اطرده، فلم أعد أريد أن أسمع باسمه!»

في غضون ذلك أرسل القاضي ميليس واحداً من محققيه لاستجواب الصدّيق في فندق رفعت في ماربيّا، في أول لقاء بين الشاهد واللجنة، وكان ذلك في مطلع صيف ٢٠٠٥. بيد أن الأمر تطلّب بلداً آخر لمواصلة الاستجوابات، لأنه لم يكن قد تمّ بعد وضع الإسبان في صورة ما يُحاك.

أُرسل زهير الصدّيق إلى فرنسا بالتوافق بين آل الحريري وباريس، وجاءت في الخامسة فجراً عدة سيارات تابعة للمديرية العامة للأمن الخارجي لجلبه من أمام فندق رفعت في ماربيّا، وتوجّهت إلى أحد الفنادق في جوار رواسي حيث نزل هذا الشاهد الملك المزعوم. وبعد تحقيق أولي أجراه الجواسيس الفرنسيون، جاء فريق من السي. آي. إيه. بدوره لسبر أغواره.

سأله أحد العملاء الأميركيين: «مع من تعمل في الأجهزة السورية؟»

أجاب زهير: «مع حسن خليل»[1].

ـ «لا بد أنك تعرف منصورة[2] الذي كان يعمل معه».

ثم عرض عليه عملاء السي. آي. إيه. ثلاث صور طالبين منه التعرّف إلى منصورة، لكن الشاهد عجز عن تحديد هذا المسؤول في أحد أجهزة الاستخبارات السورية.

«من أين جئتم به؟» سأل عملاء السي. آي. إيه. هازئين.

في ماربيّا، اجترّت عشيرة الأسد غضبها. «أُعطي انطباع وكأننا نتآمر على النظام، بينما لم نعمل في هذه المسألة سوى بصفتنا وسطاء»، أكد سومر الأسد الذي كان في تلك الفترة شخصاً غير مرغوب فيه في سورية.

ومن يومها تصالح ابن رفعت الأسد البكر مع ابني عمّه: «عندما التقيتُ ماهر

(١) بقي حسن خليل حتى شباط/فبراير ٢٠٠٥ رئيساً للاستخبارات العسكرية.

(٢) اللواء محمد منصورة ـ المترجم.

الأسد، بعد قضية الصدّيق، أطلعته على الرواية الكاملة، فأجابني: 'شقيقي [بشار] وأجهزة استخباراتنا وأنا على معرفة بالتفاصيل. نعرف أنكم تعرضتم للخداع، ولا مأخذ لنا عليكم. لكن السوري في الشارع يجهل ذلك وعليكم أن تشرحوا له عدم وجود أي علاقة لكم بهذه المسألة'».

لم يكن رفعت ومحيطه الوحيدين الذين شعروا بنوع من الضيق. فقد اكتشف الإسبان، الذين التُمس منهم إعطاء تأشيرة دخول للصدّيق، أنهم قد خُدعوا، ويتذكّر سومر أنهم «جاءوا إلينا بعد أسبوعين هلعين. لقد أعطينا تأشيرة دخول إلى شخص قُدّم لنا على أنه مهم، وها هي السي. آي. إيه. تتصل بنا لتتهمنا بأننا مشاركون في هذه الخدعة التي ستشوّه سمعة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري».

وفي باريس أيضاً كان الارتباك ملموساً. وعندما نشر أحد المؤلّفَين بعض عناصر القضية في «الفيغارو» تلقّى اتصالاً هاتفياً من المديرية العامة للأمن الخارجي: «كيف أمكنك الكتابة أننا شاركنا في الخدعة بعد كل ما فعلناه لإخراجك من العراق منذ فترة لم تتجاوز السنة؟ علينا قطعاً أن نلتقي». والتقينا بعد ذلك بأيام هذا الكادر التابع لـ«حوض السباحة» (*)، فاعترف لنا أن «كل» ما كُتب في المقالة «صحيح»، لكن خطأنا هو «أننا ذكرنا المديرية العامة للأمن الخارجي ثلاث مرات» في المقالة.

شعر الجهاز أنه تعرّض للسخرية. فبالرغم من أن المديرية شكّت منذ البداية بمصداقية الشاهد المزعوم، إلا أنها لم تمتلك خياراً آخر غير العمل بموجب الأمر الصادر عن الإليزيه حيث قضت التعليمات بالقيام، بالاتفاق مع عائلة الحريري، بكل ما من شأنه تحديد المسؤولين عن الاعتداء بدءاً، بالضرورة، بالجانب السوري.

لم تنتهِ القضية بالتحقيق الذي أجرته المديرية العامة للأمن الخارجي مع الصدّيق، فقد تمّ تسليمه إلى المديرية العامة للأمن الداخلي التي استنطقته بدورها قبل أن تتوصل إلى الخلاصة نفسها، لأنها عرفت قبل المديرية العامة للأمن الخارجي أنّ الصدّيق لا يمكن أن يكون شاهداً جديراً بالثقة. والواقع أن الأجهزة السورية، منذ بدء

(*) la piscine: وهو الاسم الذي يُطلق على المديرية العامة للأمن الخارجي. (المترجم)

القضية، كانت قد زوّدت محطة المديرية العامة للأمن الداخلي في دمشق بمعلومات عن الماضي المريب لزهير الصدّيق.

وُضع الأخير في أيلول/سبتمبر تحت الحماية في مودون في الضاحية الباريسية، وتولّى حراسته في البداية فريق من «ريد»[1] لم يلبث أن طلب إعفاءه من حمايته. ويقول أحد الدبلوماسيين متذكّراً: «لقد تعذّر ضبطه». واضطر رئيس المديرية العامة للأمن الداخلي، بيار بوسكيه، أن يفاوض وزارة الداخلية شخصياً من أجل زيادة الموازنة لتمويل مراقبة شاهد الزور هذا الذي لم يعد يعرف أحد ما العمل معه.

لكن ذلك لا يهم، لأن الصدّيق يمثل، بالنسبة إلى عائلة الحريري، أهمية كبرى، وستستخدمه لجنة ميليس ـ والرجل الثاني فيها، وهو الألماني غريغ ليمان[2]، المقرّب إلى رجال سعد الحريري ـ لتلقينه معلومات جمعها المحققون من مصادر أخرى. وافق الصدّيق على إعادة تدوير المعلومات المغلوطة لقاء مبلغ كبير من المال، لكن تبيّن بالفعل أن الرجل يستحيل ضبطه. وبحسب أسبوعية «شبيغل» فقد اتّصل الصدّيق في نهاية آب/أغسطس، جذلاً، بشقيقه عماد في لبنان ليخبره أنه صار مليونيراً. ويقال أنه قبض خمسة ملايين يورو.

التقى أعضاء لجنة التحقيق الصدّيق في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وفي اليوم التالي اعترف الأخير كتابةً أنه شارك في التخطيط لاغتيال الحريري.

ماذا قال الصدّيق للمحقّقين؟ بدأ بالتأكيد على أنه غادر بيروت قبل شهر من الجريمة، ثم بدّل رأيه وقال إنه وضع شقته في خلدة في تصرّف المتآمرين ومن بينهم عدة مسؤولين كبار في أجهزة الاستخبارات السورية.

زعم الصدّيق أن قرار اغتيال الحريري اتُّخذ في سورية، وسبقته سلسلة من اللقاءات السرّية ما بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في لبنان بين سبعة

(١) اختصار لكلمات: البحث، المساعدة، التدخل، والردع، وهو فريق من النخبة لمكافحة الجريمة والإرهاب ـ المترجم.

(٢) سيعمل لاحقاً في السعودية مع مجموعة «سعودي أوجيه» المرتبطة بعائلة الحريري.

ضباط سوريين وأربعة لبنانيين. وجرت، حسب ما قال، لقاءات عدة أخرى في دمشق بين هؤلاء اللاعبين أنفسهم.

سمحت هذه الشهادة لميليس، الذي لم يكن يملك أي خيطٍ آخر، بالقيام بـ«ضربة خادعة»، حيث عمد، بعد «اعتراف» الصدّيق، إلى توقيف أربعة مسؤولين في أجهزة الاستخبارات اللبنانية هم: اللواء جميل السيد، المدير العام للأمن العام، وريمون عازار، مدير المخابرات في الجيش، وعلي الحاج، المدير العام للأمن الداخلي، ومصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري. اعتقد ميليس أن اعترافات الصدّيق ستخيفهم وتحملهم بدورهم على الكلام، واستخدم اعترافه سلاحاً نفسيّاً. لكن الخدعة فشلت، فقد لاذ الجنرالات الأربعة بالصمت برباطة جأش طوال السنوات الأربع التي أمضوها في السجن قبل أن يُخلى سبيلهم في ٢٠٠٩.

كان ديتليف ميليس يعلم، مع ذلك، أن الرجل غير أهل بالثقة، لكنه انخرط في لعبة بوكر. وقد عمد الصدّيق إلى اتّهام نفسه صراحةً بالمشاركة في الجريمة من أجل إضفاء الصدقية على شهادته، واعترف بذلك كتابةً في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأصدر المدعي العام اللبناني مذكّرة توقيف في حقه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأوقف الرجل وسُجن في فرنسا، ليُطلق سراحه في السنة التالية.

لكن سرعان ما ستصبح «الخبطة الصغيرة» مُحرِجة. فما العمل به؟ لبنان يطالب به، لكن لا يمكن لفرنسا تسليمه إلى بلد لا يزال يُطبّق عقوبة الإعدام.

وسينتظر الصدّيق بصبر في شاتو، في المنطقة الباريسية، على نفقة الدولة الفرنسية إلى حين «تبخّره». وعُلم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ أن الصدّيق غادر جناحه في تلك الضاحية حيث كان يخضع لمراقبة لصيقة من قِبل الشرطة. وقدّمت المديرية العامة للأمن الداخلي عندها روايتها الرسمية التي أكّدت فيها أن «عائلته موجودة اليوم في أبو ظبي، لكننا لسنا متيقنين من المكان الذي هو فيه شخصياً. من المحتمل جدّاً أن يكون قد غادر البلاد، لكن ليس في الإمكان قول كل شيء بسبب حساسية المسألة». توضيح إضافي: «لا يد لنا في مغادرته، لكننا لا نريد رؤيته عندنا أبداً. إنه ملفّق، وعنصر أكثر من مثير للريبة».

فهل أن فرنسا، بموافقة من معسكر الحريري، تخلّصت بثمن بخس من «شاهد» أصبح مزعجاً، وذلك قبل بضعة أشهر من إنشاء المحكمة الدولية المكلّفة بمحاكمة قتلة رفيق الحريري؟

اتّهمت الصحافة الحكومية السورية باريس «بتسهيل اختفائه». وهي الاتهامات التي رددها حزب اللّه، حليفها اللبناني، وتساءل أحد نوابه: «هل تمتلك فرنسا معلومات من شأنها أن تؤثر في التحقيق وقد تمّ إخفاؤها؟» أراد «حماته ومحرّكوه»، بإخفائه، تحاشي أن يشوّه عميلهم سمعتهم أمام المحكمة.

من هو في النهاية محمد زهير الصدّيق؟ إنه نصّاب صغير تورّط في عدد من عمليات اختلاس الأموال في بيروت. كان يعمل في الواقع سائقاً لجنرال سوري يزور لبنان بانتظام. وتفيد آخر الأنباء أنه يقيم في الإسكندرية بمصر.

ما إن عُرف بأمر هذه القضية البائسة حتى تلقّت صدقية التحقيق ضربةً قويّة، وستستفيد دمشق منها للتنديد «بتسييسها». وهو ما سيصبح اللازمة التي ستكرّرها في سياق السنوات اللاحقة، كما يوجز ذلك عميل للمديرية العامة للأمن الخارجي عمل في تلك الفترة في المسألة عن كثب: «لطالما قال السوريون عن المحكمة الخاصة بلبنان: نحن لسنا ضدها، لكن تسييسها هو ما يثير قلقنا. وسيكررون القول بأن ضميرهم مرتاح طالما أن الأمر يتعلّق بأداة قضائية. وذلك إما لأنهم لم يرتكبوا الاعتداء، وإما لأنهم تصرّفوا بطريقة لا يمكن معها اتّهامهم بارتكابه. وبالتالي لن يشعر السوريون بالخوف إذا أصبحت المحكمة أداةً قضائية. لقد اعتنوا بإخفاء الأمور، وبات من المتعذّر العثور على دليل دامغ بعد مرور ثلاث سنوات».

سيصبح ذلك تكتيكهم بالفعل، وهو يعتمد على كسب الوقت للاستفادة من الروزنامة الانتخابية في فرنسا ووصول نيكولا ساركوزي الذي سيحلّ محلّ عدوهم اللدود جاك شيراك في السلطة. واعتمدوا، كما في شأن العراق بعد ٢٠٠٣، وكذلك بعد تمرّد ٢٠١١، أسلوب الانحناء في انتظار مرور العاصفة.

بدوره، تخلّى دتليف ميليس، وقد ضعف، عن مهامه في نهاية ٢٠٠٦، وقد غضب من أجهزة الاستخبارات الفرنسية على تضليله. وتعلّم خليفته، القاضي البلجيكي

سرج برامرتز، من نكساته وسيبذل ما في وسعه لتمييز نفسه عن ميليس وحلفائه المتعِبين اللبنانيين في عشيرة الحريري أو في قوى الأمن الداخلي.

أوضح لنا عميل المديرية العامة للأمن الخارجي الذي وافق على التحدث إلينا أن «سرج برامرتز، الذي خلف ميليس، كان بلا روح. لعب ورقته وهو يقول لنفسه أنْ ليس هو من سيعثر على قاتل رفيق الحريري. أراد الاحتفاظ بوظيفته ما يكفي من الوقت ليصنع له اسماً ولكن ليس لوقت أطول حتى لا يعرّض نفسه للخطر. كان حذراً، ولم تتملكه الرغبة في الغوص في عمق الأشياء. فما إن يثبت له أن في ملاحقة الدليل مخاطرة حتى ينحّي الأمر جانباً. لا بد أنه أدرك سريعاً أنه لن يتوصّل إلى شيء. لم تتملكه الرغبة في أن يصبح أداةً سياسية، إلا أن الظروف التي تم تشغيله فيها جعلته عاجزاً عن تفادي ذلك وإن بذل كل طاقته. لذا حاول المناورة للعمل بشكل صحيح، لكن ليس أكثر. أحرز تقدماً في مسألة الانتحاري والأوجه التقنية للاعتداء، لكنه لم يمتلك أي إثبات. وسيتوصّل المحققون بين يوم وآخر إلى معرفة هوية الانتحاري، لكنهم لن يحصلوا مع ذلك على اسم المحرّض أو المحرّضين، إذ لا بد أنّ ثمة حاجزاً أو حاجزين بين الاثنين». ويتذكّر عميل المديرية العامة للاستخبارات الخارجية الجملة البسيطة التي تلفظ بها السفير الإيراني في لبنان: «لنتخيل أن الانتحاري عاد إلى الحياة من جديد. إنه لن يتمكن حتى من القول من أرسله لقتل الحريري».

ولأن فرنسا لا يمكنها إعادة الانتحاري إلى الحياة فستفعل ما في وسعها ليمكن على الأقل إعادة تمثيل طريقة التفجير.

إعادة تمثيل بمخاطر عالية

لم تكن المحكمة الخاصة بلبنان تفتقر إلى وسائل إعادة تمثيل جريمة اغتيال الحريري في إطار كبير من السرّية.

تواعدت نخبة الأدلة الجنائية على اللقاء في ذلك اليوم المشمس من خريف ٢٠١٠ في قاعدة لسلاح الجو في كابتيو، جنوب غرب فرنسا. ووقف خبراء متفجرات فرنسيون وبريطانيون وهولنديون وإسبان من الحرس المدني إلى جانب الدبلوماسيين

وعملاء الاستخبارات وما لا يقل عن ٣٠٠ دركي من قسم الأبحاث في بوردو يقومون بحراسة معسكر مساحته ١٢ ألف فدان ويحظى بالحد الأقصى من الحماية.

من شأن إعادة تمثيل عملية الانفجار هذه، قبل بضعة أسابيع من الاتهامات الأولى التي ستوجهها المحكمة الدولية[١]، أن تسمح للمحققين بالشروع في الإثبات النهائي لمختلف السيناريوهات الموضوعة انطلاقاً من الأدلة المادية التي جُمعت على امتداد سنوات التحقيق الخمس.

وفيما أُخفي ما لا يقلّ عن ألف وثمانمئة كيلوغرام من المواد المتفجرة المعادلة لـ«تي. أن. تي.» تحت هيكل سيارة الحريري، استُخدم في يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر هذا ما لا يقل عن ٢,٥ طن من المتفجرات نفسها من أجل إعادة التمثيل. وفي ذلك محاكاة هي أقرب ما يمكن إلى ظروف الاعتداء. وارتفع، بالحرف الواحد، حي بيروتي مصغّر في الأرض البور، لم يشيّد من مواد مسبقة الصنع: فقد أعيد بناء جدران فندق سان جورج الأسطوري بالإسمنت، وكذلك جدران بنك «إتش إس بي سي» المجاور الذي صوّرت كاميراته الانفجار. كذلك تم شراء نسخة مطابقة لسيارة الحريري المصفحة وأخرى لشاحنة الانتحاري الصغيرة.

وافقت فرنسا نيكولا ساركوزي، المتمسّكة بهدفها القاضي بكشف الحقيقة، على استضافة هذه المناورة. لكن هذه العملية تميّزت بحساسية فائقة، وسبقت تماماً توجيه الاتهام إلى بضعة عناصر من حزب اللّه. وستؤجّل هذه العملية غير المعهودة مرات عدّة لأسباب لا تتعلّق بالمشكلات التقنية، كما سنعود إلى ذلك لاحقاً.

عند الساعة الخامسة وخمس دقائق من بعد الظهر ارتفعت أخيراً سحابة فطرية سوداء ضخمة فوق أشجار الصنوبر. وسيجمع الخبراء في الساعات والأيام التالية ما لا يقل عن ثلاثين ألف قطعة، وسيُعنى بوضع كل منها في كيس من البلاستيك وتُرسل مختومة في مستوعبات إلى لاهاي، مقر المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. كان ذلك حصيلة عمل شهر في المكان لخبراء معهد الأبحاث الجنائية التابع للدرك الوطني الفرنسي، «ومع ذلك لم نجمع كل شيء» كما يعترف أحدهم.

(١) اتّهم أربعة عناصر من أمن حزب اللّه ولا يزالون متوارين عن الأنظار.

أُرسلت عيّنات أخرى للفحص في الأرجنتين، البلد الأول الذي عمل على احتساب قوة الشحنة. يذكر أحد الخبراء أنه «لا يمكن تصديق حجم الاحتياطات التي اضطررنا إلى اتخاذها».

عُقد قبل ذلك بشهر ونصف الشهر، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، اجتماع في الإليزيه. ويتذكّر هذا الخبير نفسه أن «المكان شهد حالة من الذعر».

«يجب الحذر، لأنه يجب عدم توريط فرنسا، وإلا وجدت نفسها متّهمةً بلعب لعبة إسرائيل»، ترافع البعض ومنهم وزير الداخلية كلود غيان الذي أدرك الوقع السلبي لمثل هذه المناورة على حزب اللّه، الذي تتمركز عناصره في مواجهة قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وعلى حليفه السوري.

«اعترض غيان على إعادة تمثيل العملية هذه التي ستعرّض جنودنا للخطر في مواجهة حزب اللّه. فما الذي تم إيجاده في كابتيو؟ ما من شيء جديد. تمت المبالغة في الحماسة»، قال بأسف ألان شوويه الذي لعب في تلك الفترة دور «رسول الحاكم» بين الأجهزة الفرنسية والسورية.

باختصار، اقتضى الأمر التصرّف بشكل لا يظهر كثيراً حضور فرنسا وراء عملية المحاكاة هذه، واختير عندها إضفاء صبغة قانونية على الإجراء. بمعنى آخر، التلطّي وراء واقع أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قدّمت إلى باريس طلباً للتعاون القضائي، ولم يكن في وسع فرنسا سوى الاستجابة للطلب.

لخّص لنا الخبير ما تمت مواجهته من وضع معقّد: «وافقنا على طلب المحكمة الدولية الخاصة بلبنان منذ بداية السنتين اللتين أجريت فيهما التحضيرات لعملية المحاكاة هذه، ولم نحتج إلى إدخال القضاء الفرنسي في الأمر، فكابتيو هي الحقل الوحيد في أوروبا الغربية الذي يمكن فيه تفجير ما يعادل ثلاثة آلاف كيلوغرام من الـ «تي. أن. تي.» إلا أن الذعر سيطر، في اللحظة الأخيرة، على أعلى مستوى في الدولة. بل إن البعض أيّد إلغاء العملية. وردّ الدبلوماسيون بأن ذلك غير ممكن لأن العمل على الأمر جارٍ منذ عامين، وإلا كيف يمكن أن نبرّر للمجتمع الدولي تراجعنا بعدما أُنفقت ملايين اليوروهات؟ وجاء الجواب: لن نفعل ذلك، لكننا مع ذلك

سنفعله. سنقول إننا أجبرنا على فعله». وتابع خبيرنا: «كان هذا سبب التأخيرات المتعاقبة في عملية المحاكاة هذه. وانتهى الأمر إلى إبلاغ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في لاهاي بأننا لا نزال على استعداد للقيام بذلك، وأننا نساندكم، لكننا فكّرنا أن من الأفضل، من وجهة النظر القانونية، لو أنكم ترفعون لنا طلباً جزائياً بالتعاون القضائي. وتم اللجوء إلى القضاء الفرنسي وكذلك إلى أحد قضاة التحقيق (القاضي تِسْييه)، إلا أن عناصر الدرك التابعين لمعهد الأدلة الجنائية حلّوا في غضون ذلك دوابهم اقتناعاً منهم بأن العملية قد أُلغيت. كان الأمر باختصار أشبه بتنافر أصوات لا يوصف». ونتج عن ذلك إثبات متوقّع لنتائج التحقيق، أي البرهان على أن الانفجار قد حدث فوق الأرض.

وفي اكتمال للمشهد الهزلي جهّز الخبراء المزعومون في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لاستخدام خنازير كممثلين بدلاء عن عناصر موكب الحريري. وأجابهم اللبنانيون، وقد أدهشهم كل هذا الجهل، بأن «هذه فكرة سيئة، لأن الخنزير نجس في الإسلام»، وتم في النهاية اللجوء بدلاً من ذلك إلى نصف دزينة من العجول التي توجّب تسمينها سريعاً لتوازي قامة البشر في اليوم المحدد، وتولّت فرقة من الدرك تعليفها على مدى أسابيع عدّة. كان ذلك عملاً ولا أجمل في سبيل كشف الحقيقة!

هذا، إن أمكن القول، في ما خصّ الجزء القضائي. سوى أن العملية لم تتوقف عند هذا الحد. فقد اكتشف خبير في المتفجرات أمراً غريباً آخر وهو يتناقش مع عملاء مديرية حماية وأمن الدفاع، وهو جهاز الاستخبارات المكلف بحماية المنشآت الحساسة: فقد تم تصنيف العملية بوصفها سرّاً عسكرياً. وأريد من ذلك، في الواقع، إخفاء أحد عناصر عملية المحاكاة هذه لأن نشره سيتسبّب بحرج من نوع خاص.

قبل ذلك بأربعة أشهر، وللمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً، قام سرب إسرائيلي بمناورات جوية في السماء الفرنسية في قاعدة كازو المجاورة. لكن مقاتلات الجيش الإسرائيلي المتعددة الاستخدامات لم تتوقف عند هذا الحد، وانتهكت المحظور مرتين وحلّقت على علو منخفض رأساً على عقب فوق كابتيو لالتقاط صور للموقع.

«لم نكن لنسقطها»، شرح عسكري في كابتيو لخبير المتفجرات الذي ذُهل، ولم يكن الوحيد الذي استبدّ به الغضب. كذلك لم يُبلّغ عملاء مديرية حماية وأمن الدفاع بالعملية التي نفذتها الطائرات الإسرائيلية.

تمّ الالتفاف حول الإجراءات المعتادة، ولم يبلّغ وزير الدفاع مديرية حماية وأمن الدفاع قط بطلب إجراء المناورة الإسرائيلية في كازو.

أكّد خبيرنا أن «ذلك حدث على المستوى السياسي المباشر بتجاوز المكاتب المدنية أو العسكرية. فوزير الدفاع هيرفي موران هو الذي أعطى شخصيّاً الموافقة للإسرائيليين، وهو وحده الذي كان على علم بكل شيء، وبالتالي فإن موران سمح ضمناً للإسرائيليين بالتقاط صور ما سيجري في كابتيو»، ولحسن الحظ أن حزب اللّه لم يعلم بذلك.

لم يذهب سلاح جو الدرك في كابتيو، خلافاً للأصول، للتحقق من سبب مرور الطائرات المقاتلة فوق المكان دون وجه حق.

وقال خبيرنا غاضباً: «يشكّل جمع إسرائيل للمعلومات، بعد إضفاء بُعد قضائي على عملية التفجير، حماقةً أخرى، وهذا، ولو أنه رمزي، مؤسف جداً من الناحية السياسية. لقد سُمح للإسرائيليين بالحصول على صور لما يجري تحضيره في كابتيو قبل المجتمع الدولي الذي لم يُبلّغ بأي شيء، لأن من غير الوارد الحديث عن الأمر قبل حدوثه».

كشفت «لو فيغارو» في العاشر من تموز/يوليو عن عملية محاكاة التفجير هذه لكن دون أن تحدد موعدها. وتلقينا، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أسبوع على عملية المحاكاة، اتصالاً هاتفياً من الجنرال كريستيان باتيست، وكان يومها المتحدث باسم وزارة الدفاع، نبهنا فيه قائلاً: «توخّيا الحذر في ما ستكتبانه، فهذه مسألة حساسة. تعرفان أن لدينا رجالاً في الميدان هم جزء من قوة الأمم المتحدة في لبنان». وروت «لو فيغارو»[1] في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر تفاصيل هذه العملية

(١) Georges Malbrunot, "La reconstitution de l'assassinat de Hariri dans le sud-ouest de la France", *Le Figaro*, 10 juillet 2010.

لكن دون ذكر التحليق الإسرائيلي لسبب بسيط وهو أننا كنا لا نزال نجهل حدوثه.

«استشاط السوريون غضباً لدى علمهم بالتحضير في فرنسا لمحاكاة اغتيال الحريري»، كما يتذكّر برنار سكارسيني، وكان يرأس يومها المديرية العامة للأمن الداخلي، وشعر بالقلق هو الآخر من انعكاسات العملية على المصالح الفرنسية في لبنان، وأضاف: «عمدت وزارتا الخارجية والدفاع إلى إنجاز عملية المحاكاة هذه من وراء ظهر كلود غيان[1] والإليزيه، وتوجب ترقيع الأمور، لأن السوريين اعتبروا ذلك بمثابة إعلان حرب وهددوا بوقف التعاون معنا في مجال مكافحة الإرهاب».

اعتبرت دمشق أن باريس قد تخلّت عن الحياد الذي أراده نيكولا ساركوزي وعادت، كما في أيام جاك شيراك، إلى تسييس التحقيق في اغتيال الحريري. وأكّد برنار سكارسيني قائلاً: «أعلَمَنا السوريون أنهم لم يعودوا يفقهون شيئاً. قالوا لنا: قدّم لنا ساركوزي التعهدات، وتعطوننا في المقابل هذا. ومن أجل من؟ من أجل الكي دورسيه واللوبي المعادي لسورية فيه».

باختصار، توجب «تفكيك» المسألة، كما يُقال في اللغة الدبلوماسية. وسيبعث كلود غيان برسائل مطمئنة إلى بشار الأسد عبر السياسي اللبناني ميشال سماحة، الشخصية الأساسية في العلاقة الفرنسية ـ السورية. وكان فحوى الرسالة واضحاً، وهو أن فرنسا متمسكة بالإجراءات القضائية التي شرعت فيها المحكمة الدولية، إلا أنها ترجو من سورية ألا تعلّق الكثير من الأهمية على مسألة المحاكاة هذه التي «لا تغيّر شيئاً من التزاماتنا حيالكم».

لم يعد بشار صديقنا... لكن الأعمال مستمرة

بعيد اغتيال رفيق الحريري أعلن سفير فرنسا في سورية جان فرانسوا جيرو بوضوح لمعاونيه: «لم نعد نحن وبشار الأسد أصدقاء!» وسينطبق هذا التغيير في المسار في الأخص على العلاقات السياسية بين باريس ودمشق. وأُبقي في المقابل

(١) أكّد لنا كلود غيان أنه لم يطّلع على عملية المحاكاة هذه، وأسرّ لواحد من المؤلفين: «لم أسعد بذلك قط. فهذه ضربة سيئة موجهة إلى العلاقات بين فرنسا وسورية».

على العلاقات في المجالات الاقتصادية والثقافية والأمنية، بالرغم من العرقلة التي كان يلجأ إليها أحياناً الموظفون الرسميون الباريسيون.

بالرغم من كل شيراكية جان فرانسوا جيرو، كما أكّد لنا أحد معاونيه، إلا أنه «كان يردّد دوماً أنه يتوجب التمييز بين النظام والشعب. كان يقول لنا إن السياسة شأن، لكن عليكم متابعة تطوير علاقات أخرى، وأنا سأحميكم. وهو ما فعلناه»[1].

وهكذا نال نحو ثمانمئة طالب سوري، في عام ٢٠٠٦، منحاً لإكمال الدكتوراه في فرنسا، وهي منح دفعت بلادهم تسعين بالمئة منها، «وكل ما مولّته فرنسا»، كما شرح لنا دبلوماسي له علاقة بالتعاون الثقافي، «هو التغطية الاجتماعية، أي ١١٠ يورو في الشهر لكل طالب، أما الباقي، أي نحو ألف يورو، فكانت تدفعه دمشق». أي إن فرنسا تدبرت، بكلفة قليلة، الحصول على خزان من الدعم في سورية التي تُخصّص مع ذلك ثمانمئة ألف يورو في كل شهر لتدريب كوادر فرانكوفونية. وتعلّق الأمر، من وجهة نظر باريس، ببرنامج مرجع يُفترض به أن يُلهم دولاً أخرى في المنطقة تشكّل هي الأخرى شريكاً رسمياً لفرنسا.

إلا أن المسيطرين على اللوبي المعادي للسوريين في وزارة الخارجية كانوا في حالة تربّص، ويؤكد الدبلوماسي السابق الذكر: «طلبت منا وزارة الخارجية الاقتطاع من المنح. كان هذا سخيفاً! وقلت لهم إنني إذا اجتزأت عشرة آلاف يورو من حجم المنح فسأمنع مئة سوري من الذهاب للدراسة في فرنسا، وإن مثل هذا الأمر إن حدث في بيروت أو اسطنبول فسيُحرم طالب واحد فقط من المنحة في فرنسا».

بعد نقاشات طويلة، تفوّقت حجة الدبلوماسيين الفرنسيين الموجودين في دمشق. ويروي مصدرنا نفسه أنه «في حال ظهور صعوبات كان وزير التربية السوري أو نائبه يتصلان بي لتسوية القضية مباشرةً دون اضطراري إلى كتابة مذكرة إلى وزارة الخارجية لن تؤدي إلا إلى تعقيد الوضع».

وفي باريس، غرف السيناتور فيليب ماريني، رئيس جمعية الصداقة الفرنسية ـ

(١) منحت وزارة السياحة السورية في ٢٠٠٥ ثمن الحديقة الأجمل في السفارة الفرنسية والتي تشكّل مصدر فخر لعاشق الورد جان فرانسوا جيرو.

السورية، من معينه البرلماني لدعم عمليات التعاون بين المراكز الثقافية للبلدين. بل إن سورية تقدّمت على مصر في مجال التنقيبات الأثرية التي تمولّها بعثة وزارة الخارجية. ويجب القول إن بعض علماء الآثار كانت لهم مهمات أخرى كما سنرى لاحقاً.

وفي المجال الاقتصادي أيضاً، كما يتذكّر دبلوماسي آخر، «تظاهرنا بوضع كل شيء على الرف» بعد اغتيال الحريري، واستمر التعاون مع وزارة المال بإدارة محمد حسين، أحد النادرين الذي امتلكوا حرّية نسبية في العمل، إلى حين طرده من الحكومة في بداية ثورة ربيع ٢٠١١.

وسيستمر الفرنسيون والسوريون سرّاً، طوال سنوات مقاطعة السلطة الشيراكية لسورية، في متابعة الأعمال، وفي المجالات الأكثر حساسية أو لمصلحة أناس لا يجب، نظرياً، التعامل معهم.

ولأن لكل سيّد مقامه، سيحصل بشار الأسد على طائرتي هليكوبتر من طراز ٣٦٥ن من شركة «أوروكوبتر» لاستخدامه الخاص. وقد طُلبت الطائرتان في أواخر ٢٠٠٣، وتم تسليمهما في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أي بعد أربعة أشهر على اغتيال الحريري، وذلك في طيران ليلي سرّي إلى مطار المزّة العسكري في دمشق. وأوضح مصدر في «أوروكوبتر» أنهما «طائرتا هليكوبتر لركاب عاديين لا للشخصيات المهمة جدّاً»، واختارت زوجة الرئيس السوري، أسماء، التصميم الداخلي.

وقد لاحظ مسؤول سوري سابق، ولم يكن يمزح، أن «مفعول الحظر الأميركي يسري عندما تكون ١٠ بالمئة من القطع أميركية»، وليس في الأمر، باختصار، ما هو مستغرب.

كما لم يحصل أيضاً أي انتهاك للقوانين الدولية من جانب شركة «ألكاتيل» الفرنسية المتخصصة في مجال الهاتف، والتي ستذهب بعيداً في التعاون مع الحكومة السورية. فماذا يفعل هؤلاء التقنيون، بعد عام على اغتيال صديق جاك شيراك، في بلد لا يزال في أيدي نظام أقسم حليفه القديم على هلاكه؟ أتوا لإنشاء منظومة اتصالات هاتفية مأمونة لمصلحة ١٤ مسؤولاً من المسؤولين السياسيين والأمنيين الأرفع مرتبة. شبكة محصورة ليتمكن هؤلاء من التحادث من دون المخاطرة بأن يتم

التنصّت عليهم. وأكّد كادر سابق في «ألكاتيل» أن «واحداً من الأرقام كان ١٢، وآخر ١٥، وهكذا سلّمنا نحو ١٥ خطّاً آمناً تماماً إلى درجة أننا لن نتمكن، حتى نحن الفرنسيين، من التجسّس عليها. أراد بشار أن يتصل بشكل آمن تماماً بقادة أجهزته الأمنية». وسعى جاك شيراك، في الوقت نفسه، جاهداً لجعل الدولة المتّهمة، عن حق أو عن خطأ، بقتل صديقه «تدفع الثمن»...

بيد أن «ألكاتيل» لم تتوقف عند هذا الحد، بل عمدت أيضاً إلى تجهيز دمشق بشبكة إرسال انطلاقاً من مركز للتنصّت على جبل قاسيون، وراء القصر الرئاسي، وامتداداً إلى ما هو أبعد من سورية؛ إلى لبنان المجاور.

استُخدمت شركة «أريبا» الإسبانية، التي تمتلك علامة تجارية سورية، كشركة وهمية، وتمت العملية بشقّين: زوّدت «ألكاتيل» المشغلّين السوريين بمعدات الإرسال ـ وبخاصة سيرياتيل ـ وعمد الأخيرون بدورهم إلى تزويد النظام بها.

وإذا لم يكن على شركة «ألكاتيل» الخاصة أن تقدّم الحسابات للإليزيه، فإن مغتربيها كانوا يعملون مع ذلك على مرأى ومسمع السفارة الفرنسية، واشتغل بعضٌ منهم على الجزء المتعلق بالاتصالات في منظومات التنصّت، وكان عليهم أن يتدبّروا تجاوز الحظر الأميركي على بعض أنواع المعدات التي لا غنى عنها لعمليات التنصّت هذه. وهنا أيضاً ساد النفاق من كل الجوانب! فبالرغم من الحظر الأميركي، سلّمت الشركتان الصناعيتان الأميركيتان «هيولت باكرد» و«سيسكو» في مرفأ بيروت معدات طلبها أشخاص لبنانيون صوريّون، قبل أن تُنقل برّاً إلى دمشق. واعترف أحد مهندسي «ألكاتيل» بأن «السلطات الفرنسية والأميركية كانت تعلم بالتأكيد بهذه التجارة غير المشروعة».

ومن مصادفات هؤلاء المهندسين الغريبة أنهم كانوا يلتقون أحياناً مهندسين إيرانيين أقاموا، كما سبق ورأينا، منظومة اتصالات في القصر. ويستذكر أحد هذه الكوادر: «كان الأمر هزلياً، إذ نجد أنفسنا أمام آلات من صنع إيراني تستند إلى التكنولوجيا الصينية أو الروسية وقد أعيد تحديثها. لكننا، نحن الفرنسيين، لم نكن

على معرفة بهذه الآلات. وعندها اكتشفنا أن الإيرانيين يمتلكون نظام PABX، وهو عبارة عن جهاز لتوزيع الشبكة يعيد توجيه الاتصال الهاتفي للشخص المُراد، وهو ما زودوا به أيضاً حلفاءهم في حزب اللّه».

وسيستفيد الأخير من التعاون بين «ألكاتيل» وسورية. والواقع أنه إذا انطلق خط الإرسال من حلب، في شمال البلاد، فإنه يمرّ جنوباً في الأراضي اللبنانية: أولاً في منطقة بعلبك، معقل حزب اللّه، قبل أن يصعد صوب السلسلة الجبلية في الهرمل حيث كانت سورية تمتلك مركزاً للتنصّت إلى أن قام الطيران الإسرائيلي بتدميره.

أخبرنا خبير في «ألكاتيل» بالمزيد عن هذا المشروع: «مرّ الخط الذي ركّبناه في البقاع حتى ثكنة الشيخ عبد اللّه[1] التي تعود لحزب اللّه. وبالتالي كنا نعرف تمام المعرفة من هو المستخدِم النهائي لمنشآتنا. وكانت لا تزال في الثكنة أعلام إيرانية وملصقات للخميني على الجدران، وكان ذلك مؤثّراً. لكن، وبعد دقائق على إنجازنا المنشآت، وفيما نحن على بعد كيلومترين أو ثلاثة من ثكنة الشيخ عبد اللّه، دمّرت طائرتان مقاتلتان إسرائيليتان المحطتين اللتين جهزناهما للتو. من المرجح أننا كنا خاضعين لمراقبة متعاونين مع إسرائيل على الأرض». حدث ذلك سنة ٢٠٠٦، قبل بضعة أسابيع من الحرب التي واجه فيها حزب اللّه إسرائيل على الأراضي اللبنانية.

هل سلّمت «ألكاتيل» معدات إرسال إلى حزب اللّه؟ لم تفعل ذلك عملياً. ودافع المهندس المعني عن الأمر بالقول: «لم تُحدَّد لي قط هويّة المستخدم النهائي باستثناء المشغّل اللبناني. طُلب إلي وحسب الذهاب لمدّ خط إرسال في البقاع. تمثل الزبون النهائي يومها بشركة الاتصالات اللبنانية 'إم تي سي' التي يملكها شقيق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي تشارك، كما سبق ورأينا، مع مسؤولين سوريين. باعت 'ألكاتيل' لمشغّل سوري لكننا لم نعرف بالضرورة لمصلحة من».

تمت، في الفترة نفسها، عملية تسليم معدات فائقة الحساسية في لبنان من خلال

(١) قصفها الطيران الفرنسي ردّاً على الاعتداء على مركز «دراكار» (في بيروت) الذي أوقع ٨٣ قتيلاً من جنودنا، في ١٩٨٣.

وسطاء فرنسيين، لكنها كانت مخصصة هذه المرة لمناوئي سورية، في برهان جديد على اختلال سياستنا في المشرق.

سُلّمت، بعد عام على اغتيال الحريري، معدات للتنصّت الهاتفي إلى قوى الأمن الداخلي اللبناني لمساعدتها على اكتشاف حقيقة اغتيال رئيس الوزراء، لكن هذه المعدّات استُغلّت لغايات أخرى.

أكّد مصدر قريب من آل الحريري أن «العملية تمت في ربيع ٢٠٠٦، بعدما اشتكت قوى الأمن الداخلي القريبة من معسكر الحريري من افتقارها إلى معدات ذات جودة شبيهة بتلك التي تملكها لجنة التحقيق الدولية». سعى رجال اللواء أشرف ريفي، في تلك الفترة، إلى امتلاك جهازهم الاستخباراتي الخاص حتى لا تتفوّق عليهم الأجهزة القائمة المرتبطة بالفصائل المنافسة، وبخاصة بحزب اللّه.

وهكذا ستسلّم شركات خاصة فرنسية قوى الأمن الداخلي، بعد موافقة الدولة، معدات تنصّت لاعتراض المكالمات وتحديد المواقع، وهي تُضاف إلى معدات أخرى زودتها بها السي. آي. إيه. (وبصفة خاصة البرمجية القيّمة لاستغلال المعطيات)، وستسمح للمحققين بالكشف عن شبكة الأفراد المتورطين في التحضير للاعتداء، إلى حد أن فاعلية رجال المباحث اللبنانيين أثارت قلق أعدائهم المحليين. وقُتل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ النقيب وسام عيد، المسؤول عن التنصّت في قوى الأمن الداخلي، بعدما انفجرت قنبلة في موكبه في جنوب بيروت.

خُصّصت المعدات الفرنسية، من الناحية النظرية، لتتبع اتصالات «الأعداء السوريين والإيرانيين وحلفائهم المحليين»، لكن، وكما يحصل غالباً في مسائل التزويد بأنظمة التنصّت، استُخدمت هذه الأنظمة لغايات أخرى، وستسمح في ربيع ٢٠٠٩ للأمن الداخلي بتفكيك أهم شبكة جواسيس موالية للإسرائيليين في لبنان[١].

(١) ارتكب الجيش الإسرائيلي، بعد نكسته في صيف ٢٠٠٦ أمام حزب اللّه، خطأ التسرّع في التجنيد في جنوب لبنان من أجل استدراك النقص الكبير في الاستخبارات البشرية في هذه المنطقة. لكن، كما لاحظ خبير عسكري فرنسي، «عندما نتسرّع في بذل طاقتنا تحصل دوماً تسريبات. وقد أدرك حزب اللّه ذلك وعزّز إجراءاته المضادة».

وسيُتَّهم، في خلال بضعة أسابيع، ٧٠ لبنانياً بالتجسس لمصلحة الدولة العبرية، وسيوضع نحو أربعين من المشتبه بهم في السجن.

غنيٌّ عن القول أن تسليم هذه المعدات أثار استياءً كبيراً لدى السلطات الإسرائيلية التي تقرّبت منها فرنسا مع ذلك. ولم يرشح أي شيء إلى العلن عن هذه القضية، لكن الدولة العبرية عبّرت، في الكواليس، عن حنقها للقادة الفرنسيين.

بالرغم من هذا النشاط التجاري المطلق العنان، أعلنت أجهزة الاستخبارات الفرنسية في باريس عن قناعتها بأن بقاء بشار الأسد في السلطة لن يستمر لفترة طويلة جدّاً. تلقى هيثم المنّاع، المعارض السوري اللاجئ في فرنسا منذ سنوات كثيرة، في أواسط سنوات ٢٠٠٠ زيارة من دبلوماسية مزعومة تحمل رسالة تبلغه إياها: «حضّر حقائبك للعودة إلى البلاد»، ما يعني ضمناً أن النظام في حكم المقضي عليه. ابتسم المعارض الذي كان يعلم من جانبه بما يجري.

الخيوط السرّية للتعاون الأمني

شكّل التعاون بين أجهزة الاستخبارات الفرنسية والسورية، منذ ثلاثين عاماً، عنصراً مهمّاً في العلاقة بين باريس ودمشق. كتب برنار سمارسيني، الرئيس السابق للمديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، أن «سورية كوّنت، تقليديّاً، واحداً من العناصر الرئيسية لمنظومة أمننا، ليس في الشرق الأوسط وحسب بل في إدارة التهديد الداخلي أيضاً»[١].

وعلى أهميته، فإن هذا التعاون، المتمحور أساساً حول مكافحة الإرهاب، تطوّر في السرّ مثيراً في الغالب تحفّظ، بل عداء، الدبلوماسيين المنزعجين من اضطرارهم إلى مشاركة صلاحياتهم والمتشككين في ما يتعلّق بنتائج هذه الشراكة[٢].

بدأ هذا التعاون إثر اللقاءات السرّية في صيف عام ١٩٨٣ بين رفعت الأسد والأميرال لاكوست.

وقد وفّر خطف مدير المركز الثقافي الفرنسي في طرابلس (شمال لبنان) جيل سيدني بيرول، ابن الكاتب جيل بيرول، في ١٩٨٥ أرضية خصبة لتبادل المعلومات من خلال الأجهزة الجزائرية والروسية.

كلّف الرئيس الأسد اللواء محمّد الخولي، رئيس استخبارات سلاح الجو، الشروع

---

(١) Bernard Squareini et Etienne Pellot, *Renseignement Français: nouveaux enjeux*, Ellipses, 2013

أعيدت في ٢٠١٤ تسمية المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، التي خلفت المديرية العامة للأمن الداخلي، بالمديرية العامة للأمن الداخلي.

(٢) لم يتم التطرق في أي مكان إلى التعاون الأمني الفرنسي-السوري في التقرير الضخم عن سورية الذي وضعه في ٢٠١٠ البرلمانيّان إليزابيت غيغو (الحزب الاشتراكي) ورينو موزولييه (الاتحاد من أجل الحركة الشعبية).

في هذه الاتصالات بلقاء العقيد فيليب روندو أحد كوادر المديرية العامة للأمن الداخلي. وكان فيليب روندو، ابن الجنرال بيار روندو مؤسس جهاز الاستخبارات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، يتمتع بمعرفة جيّدة بسورية كما وكان لديه انطباع مسبق إيجابي عن دمشق. وسرعان ما أصبح محاوره، في الجانب السوري، اللواء علي دوبا الذي جاء إلى باريس في ١٩٨٦ في أعقاب زيارة قام بها إلى دمشق ميشال أوريّاك مبعوث رئيس حكومة المساكنة الجديد جاك شيراك.

تحضيراً لهذه الزيارة جرى اتصال هاتفي في الساعة الثالثة من بعد ظهر السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها بين حافظ الأسد وجاك شيراك الذي لم يكن قد مضى عليه في مركزه في أوتيل ماتينيون[1] سوى ثلاثة أسابيع.

يتذكّر شاهد على الحدث أن «رجلي الدولة أجريا في تلك الساعة حواراً قصيراً، وأقلعت في صباح اليوم التالي طائرة تابعة لوحدة النقل في سلاح الجو الفرنسي (GLAM) وعلى متنها ميشال أوريّاك، مبعوث الحاكم المفوّض بالحوار مع السوريين. وسلك الجنرال جورج بْوِي في الأسبوع التالي طريق دمشق. ثم جاء دور اللواء علي دوبا بالمجيء إلى باريس ليستقبله وزير الداخلية شارل باسكوا وكل من اعتُبر حجّةً في عالم الاستخبارات».

سرعان ما تولّت المديرية العامة للأمن الداخلي، وليس المديرية العامة للأمن الخارجي، هذه العلاقة الأمنية مع دمشق. يحلّل آلان شُوْوِيه، الكادر السابق في مديرية الأمن الخارجي، ذلك بالقول إنه «يمكن شرح تولّي المديرية العامة للأمن الداخلي الدور الريادي. فما كان يهمّ فرنسا في تلك الحقبة هو التهديدات على أرضنا، وهذا من اختصاص المديرية العامة للأمن الداخلي، إذ لم تعد لدينا مشكلات إرهاب دولة مع السوريين لأننا كنا قد عالجناها للتو. والملف الوحيد للتعاون معهم، بدءاً من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، تعلّق تحديداً بالتهديدات الأخرى الضاغطة عندنا: جورج إبراهيم عبد اللّه، أبو نضال...»

(١) مقر رئاسة الحكومة الفرنسية ـ المترجم.

وستحتفظ المديرية العامة للأمن الداخلي، ولاحقاً المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، بأسبقيتها على المديرية العامة للأمن الخارجي في هذه العلاقة المحدّدة مع سورية. وشهد عميل لمديرية أمن البلاد السابقة على «إننا لسنا جهازاً هجوميّاً، فنحن جهاز داخلي نعمل على ملفات محددة مثل مكافحة الإرهاب».

واعترف كادر سابق في المديرية العامة للأمن الخارجي: «لطالما طلب منّا السوريون عدم دسّ أنوفنا في شؤونهم، وغالباً ما ارتابوا في أننا في دمشق للتجسّس عليهم، وهذا ليس بعارٍ تماماً عن الصحّة».

بالإضافة إلى الجواسيس المتنكرين بزيّ عملاء الآثار المزعومين في الصحراء تحت عنوان التعاون الثقافي، تشهد رواية أخرى حديثة على نشاط المديرية العامة للأمن الخارجي على الأراضي السورية.

تتعلق الرواية بباحثة شابة أُرسلت إلى البلاد في شباط/فبراير ٢٠١١، قبل شهر من انطلاق التمرّد، وكانت تعمل لحساب مركز للأبحاث تابع لوزارة الدفاع. توجّب على الآنسة «إكس» وضع خريطة لتوزّع الجالية العراقية المقيمة في سورية منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣. أوقف عناصر جهاز الأمن الباحثة لدى وصولها إلى مطار دمشق قادمةً من عمّان. وأخبرتنا أنّ «بعد يومين من الاستجواب في المطار رفضوا إدخالي إلى سورية وسألوني بشكل عام عن رأيي في سبب وجود اسمي على اللائحة السوداء. خالجتهم الشكوك».

توجهت الشابة مرتين إلى سورية، في ٢٠٠٩ و٢٠١٠، مستخدمةً جواز سفرها التونسي حتى لا تُضطر إلى طلب تأشيرة دخول. وهي لم تهتم بالجالية العراقية وحسب، بل أيضاً بالمدارس القرآنية التي تستقبل الجهاديين الفرنسيين المتوجهين إلى العراق، وتفادت، منعاً لإثارة الشكوك، أي اتصال بسفارة فرنسا في دمشق. بل إن محطة المديرية العامة للأمن الخارجي في عمان هي التي تحرّكت لتهريبها من سورية في ٢٠١١.

كانت تجهل، وقد انتدبها مركز الدراسات الذي تعمل له والذي يشكّل غطاءً للمديرية العامة للأمن الخارجي، أن تقريرها مخصّص في الواقع لأجهزة الاستخبارات

الفرنسية. وماذا بالنسبة إلى الأمن السوري؟ «لا ألومه أبداً»، قالت بنوع من سلامة النيّة.

لنعد إلى نهاية سنوات التسعينيات التي تميّزت ببروز تهديدات الإرهابيين الإسلاميين على المستوى العالمي، وبتوسّع العلاقة بين المديرية العامة للأمن الخارجي والأجهزة السورية. يتذكّر أحد كوادر تلك الأيام أنه «تم إيجاد أرضية مشتركة للتعاون».

في تلك المرحلة فكّكت الأجهزة السورية وحليفاتها اللبنانية أول شبكة جهادية مستوطنة في شمال لبنان كان بإمكانها أن تهدد أمن فرنسا.

بقي جهاز الاستخبارات العسكرية ـ المكتب الثاني ـ بقيادة حسن خليل ومن بعده آصف شوكت، صهر بشار الأسد، هو المحاور للفرنسيين حتى وفاة حافظ الأسد في ٢٠٠٠.

أراد بشار الأسد، بعد وصوله إلى السلطة، إعادة تأسيس الجهاز الأمني بتركيز المسؤوليات في أيدي جهاز الأمن العام الذي وضع على رأسه سنّياً هو اللواء علي مملوك. وكان الأمر كناية عن إشارة مرسلة إلى الطائفة السنية، مع أن مملوك أحيط بمجموعة من العلويين والمسيحيين.

فسّر ألان شوويه الأمر بأن «بشّار سعى إلى خفض المنافسة الدائرة بين أجهزة استخبارات سلاح البر وسلاح الجو والأمن العام، إلخ. وقد عرف والده تمام المعرفة كيفية تنظيم الحقد بين رؤسائها حتى لا يطعنه أحد منهم في الظهر. بدّل بشار كل شيء، وقال لشوكت في الجوهر: 'ستبقى رئيساً للاستخبارات العسكرية، لكنك ستهتم في الأساس بالشؤون العسكرية'. أصبح كل ما هو متعلق بالأمن ومكافحة التجسس من اختصاص الأمن العام بقيادة سنّي». أراد بشار أن يظهر أن الأمن الوطني ليس جهازاً طائفياً، وهذا تحوّل مؤكّد.

أصبح مملوك في ٢٠٠٨، على أثر إبعاد آصف شوكت، السيّد الوحيد للعبة. واستفادت فرنسا في عهد نيكولا ساركوزي، التي كانت قد جددت للتو العلاقات مع دمشق، من ذلك لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب.

سيعمل برنار سكارسيني، وهو على رأس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية ومقرب إلى الرئيس الذي دعا للتو بشار الأسد إلى مراسم الرابع عشر من تموز/يوليو في باريس، على توثيق عرى العلاقة الشخصية مع علي مملوك. وحرصت باريس قبل على ذلك على التأكد من أن الأخير «يمسك بيده فعلاً كل أوراق» العالم الأمني السوري، وأُوفد إليه بمبعوث طلب إليه، على سبيل الاختبار، لقاء خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، الحركة الإسلامية التي تؤويها دمشق. يروي المبعوث أنها «كانت طريقة للتأكد من أن مملوك يمتلك السلطة، لأن مشعل يتعامل في العادة مع جهاز الاستخبارات العسكرية». أمسك مملوك بالهاتف وأمر الزعيم الأصولي أن يستقبل في الغد المبعوث الفرنسي في مكتبه في حي المزّة. وسيستفيد «مبعوث الحاكم» من ذلك ليثير قضية جلعاد شاليط، العسكري الذي يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والفرنسية، والذي تحتجزه حماس منذ عامين في غزة[1]، وسيلتقي بعد ذلك مرّات عدّة بالمملوك في إطار قضية كلوتيلد رايس، الباحثة الشابة المحتجزة في إيران. بعودته إلى باريس أكّد الموفد لكلود غيّان أن مملوك هو فعلاً «مفتاح الدخول» إلى الأجهزة في سورية.

وهكذا أخذ التعاون زخماً جديداً، وتضاعفت المشاريع المشتركة. بل إن المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية سترسل إلى المكان فريقاً لتدريب الأمن الشخصي لعلي مملوك الذي كان يعاني من قصور. وكان الأخير يكرّم أحياناً بعض ضيوفه فيأتي شخصياً لاصطحابهم من المطار وهو يقود سيارة محشوّة بالأسلحة.

أخذ ضابط ارتباط المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية في دمشق يتوجّه كل أسبوع للقاء نظرائه السوريين الذين كانوا يشاطرونه بعضاً من ملاحظاتهم الاستخباراتية. وذلك امتياز لا تتمتع به إلا قلة صغيرة جداً من زملائه الأوروبيين[2].

سعى الجهاز الفرنسي أيضاً إلى إقناع السي. آي. إيه. بحسن النية السورية في الصراع ضد الإرهابيين العائدين من العراق حيث قاتلوا القوات الأميركية. وهكذا

(١) ستُطلق حماس شاليط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٢) أكدت برقية دبلوماسية أميركية في ٢٠١٠ أن فرنسا تتمتع «بوصول استثنائي» إلى النظام السوري.

سهّل العملاء الفرنسيون إقامة علاقة بين الأجهزة السورية وشركات تُصنّع على الأراضي الفرنسية بوابات أمنية قادرة على كشف السيارات المحمّلة بالمتفجرات عند الحدود مع العراق. وشدّد أحد الضالعين في الأمر على أن «الأميركيين اتّهموا السوريين بالتراخي. حاولنا مساعدتهم، إلا أن المشكلة تمثّلت في معظم الحالات في وجود مُرَكّبات إسرائيلية في هذا النوع من المعدّات، وهو ما عقّد الأمور».

سلّمت أيضاً شركة فرنسية السوريين، بطلب من المديرية العامة للأمن الخارجي، برنامجاً لمعالجة المعطيات مخصصاً لمعدات التنصّت، واحتفظت الأجهزة الفرنسية، بالطبع، بالرموز المشفّرة لمعرفة ما يتم قوله.

وكما سبق ورأينا، قدّمت السلطات في دمشق في أواسط سنة ٢٠٠٠ طلبات لعدد من الأجهزة الأوروبية لتأمين الحدود مع العراق، وهو طلب جوبه بالرفض. وحذّر خبير فرنسي آخر على معرفة جيّدة بالنظام من أنه «يتوجّب في الواقع اعتماد الحذر لدى التعاون مع الأجهزة السورية، فالسوريون لا يفكّرون مثلنا. نحن نرى في الإرهاب كلّه أمراً سيّئاً، أما هم فيميّزون بين الإرهاب الجيّد والإرهاب السيّئ، بين الأوغاد الصالحين والأوغاد الطالحين. فالسيئون هم الإرهابيون السنّة، أما الجيّدون فهم أولئك الذين لن يتخلّوا عنهم أبداً، أي حلفاؤهم في حزب اللّه والشيعة. يميّزون بين الإرهابيين الذين يمكن أن يخدموهم والآخرين الذين يحاربونهم».

شدّد الجنرال فيليب روندو على أنه «حتى إحالتي على التقاعد في ٢٠٠٥ لعب السوريون اللعبة بطريقة مُرضية طالما كانت الأمور تسير وفق مصالحهم»، وأوضح أن «هذه العلاقات لم تتوقف عند حدّ محاربة الإرهاب، بل أمكن أيضاً التطرق إلى مسائل سياسية هي محلّ نزاع أحياناً: لبنان، العراق، والفلسطينيون، وبخاصة السيطرة على نشاطات مجموعة أبو نضال. وقد ساعدنا السوريون في ملف الرهائن الفرنسيين في لبنان، لكنهم لم يكونوا أصحاب القرار. واستطعنا، بفضل مساندتهم، تحرير الزوجين فالنت في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وجيرون ليرو في آب/أغسطس ١٩٩١». وخلص الجنرال روندو إلى القول: «إلا أن رصد مصادر الإزعاج المحتملة كان أمراً مهماً لنا، ولاسيما من خلال هذه الاتصالات، بغية

تفادي الأعمال الخطيرة، وهو أمرٌ ينبغي الاعتراف أننا لم نتمكن دوماً من تحقيقه».

بالرغم من هذه التحفظات أعطى التعاون مع باريس ثماره في سياق العقد الأخير. وأكّد برنار سكارسيني[1]: «استطعنا إحباط عدد من الاعتداءات التي تستهدف فرنسا، ليس في لبنان وحسب بل على الأراضي الفرنسية أيضاً. كان السوريون يزوّدوننا بمعلومات تتعلّق بتحديد هوية المشتبه بهم في فرنسا، وكانوا كل مرّة يعتقلون فيها الشبكات عندهم يرسلون لنا معلومات عن المتواطئين معهم في فرنسا، وهو ما مكّننا من ملاحقتهم. ولم يكونوا [السوريون] مجبرين على عمل ذلك».

كُشف في ٢٠٠٩ النقاب عن خلايا، مثل خلية ليون، بفضل المعلومات التي وفّرها السوريون. ويتابع الرئيس السابق للمديرية المركزية للاستخبارات الداخلية قائلاً إنهم «رصدوا في دمشق شباناً متحدّرين من ضاحية ليون وعلى اتصال بشبان آخرين في فرنسا. أوقفوهم، وحذّرونا، بعد ذلك بقليل، من أن هؤلاء الفتيان على اتصال بأصدقائهم في منطقة ليون. زوّدونا بمعطيات عملانية. لم ينتقل هؤلاء الشبان إلى مرحلة التنفيذ قط، لكن ذلك شكّل، من جانب الأجهزة السورية، عربوناً قويّاً للتعاون معنا».

عَبَر في الواقع الكثيرون من الشبان الفرنسيين سورية، منذ ٢٠٠٣، قبل المضي إلى الجهاد ضد قوات الاحتلال الأميركية في العراق، ولتحديد هوياتهم كانت فرنسا بحاجة إلى تعاون سورية التي تراقبهم.

تطول لائحة الجهاديين الأغرار الذين عاودت دمشق تسليمهم إلى مكتب الاتصال التابع للمديرية العامة للأمن الداخلي في سورية الذي قام بدوره بإعادتهم إلى باريس حيث أُحيلوا حال وصولهم إلى القضاء. وقد أوقف سعيد عارف في ٢٠٠٤، وبوبكر الحكيم في ٢٠٠٥ [2]، ومن ثم توما بارنوين في ٢٠٠٧ وقد اعتُقل

(١) مقابلة مع المؤلفَين في ٤ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

(٢) هارب في تونس حيث اتُّهم بالمشاركة في اغتيال المعارض شكري بلعيد في ٢٠١٢. وتساءل أحد كوادر أجهزة الاستخبارات السورية: «لماذا أطلقه الفرنسيون؟ فهو من أخطر الجهاديين في تونس. رأيته عندما كان في دمشق، وكان يحمل جواز سفر فرنسياً، وقد جاءت والدته لمقابلته».

وسلاحه بيده في مخبئه في حماة وهو يستعد للعبور إلى العراق برفقة صبري السيد صَديق محمد مراح. وأعيد الجهاديون، الواحد تلو الآخر، إلى فرنسا بأقصى قدر من السرية على متن طائرات عسكرية هبطت في أغلب الأحيان في مطار فيلاكوبلاي في ضاحية باريس.

لم يدقّق الفرنسيون في تلك الفترة في الوسائل التي تعتمدها المخابرات السورية للحصول على الاعترافات. وكشف سعيد عارف[1] في المحكمة: «تعرّضتُ للتعذيب. أُجبرت على الموافقة على ما يرد في التقارير المعروضة عليّ. احتُجزت في فرع فلسطين، في سورية. سمعت العويل. أجلسوني في دولاب وضربوا باطن قدميّ بكابل تلفاز، وهذا مؤلم جدّاً ولا يخلّف أثراً. وُضعت في قبو حيث يُصاب المرء بالجرب، على الأرض مع الجرذان والصراصير. استُجوبت على مدى سنة، ودائماً بالطريقة نفسها، وأنا في الدولاب». واتّهم سعيد عارف في المحكمة القضاء الفرنسي بالتواطؤ مع العسكريين السوريين الذين «قاموا بالعمل القذر بالنيابة عن فرنسا التي نقلت مكان التحقيق إلى سورية»، بحسب ما فضح ذلك محاميه السيد سيباستيان بونو.

بقي التعاون بين الأجهزة الأمنية يسير بشكل جيّد حتى عندما تدهورت العلاقات السياسية بين باريس ودمشق، كما بعد اغتيال رفيق الحريري، ويشهد على ذلك أحد عملاء المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية: «واصلنا ممارسة السياسة من خلال الأجهزة، وهذا عملها، وليس فقط الكفاح ضد الجهاديين. قال لنا السوريون: 'لا مشكلة لدينا. عندما ترغبون في العودة إلى طاولة النقاش، سنكون حاضرين'».

أعطى هذا التعاون «صدقية للسوريين وأظهر أن ليس بالإمكان تجاوزهم»، كما لاحظ لاعب آخر في هذه العلاقة الفريدة. أوقف السوريون، ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نحو ألفي غربي من جنسيات مختلفة قبل انتقالهم إلى العراق لخوض

(١) Patricia Tourancheau, "Selon Saïd Arif, Damas a fait le "sale boulot" pour Paris", *Libération*, 22 avril 2006.

الحرب المقدسة، أو قبل تحويلهم إلى راديكاليين في المدارس الدينية في دمشق أو حلب، المدينة الثانية في البلاد. وكانت مساعدتهم قيّمة بالتالي، لكنها لم تكن مجانية تماماً. أضاف هذا المراقب أنهم «أبلغوا من بعدها السعوديين: إن لدينا هذا العدد من الجهاديين من عندكم؛ وللتونسيين هذا العدد الآخر، والأمر نفسه للفرنسيين...» قايضت الأجهزة السورية مساعدتها في الغالب بإنهاء عزلتها السياسية بعد اغتيال الحريري.

في الجانب السوري لعب رجلان، سبق وذكرناهما، دوراً مهمّاً في هذه العلاقات مع فرنسا: في البداية آصف شوكت، صهر بشار الأسد، ومن بعده علي مملوك.

يذكر أحد المتصلين الفرنسيين بشوكت أن «علاقته معنا اتّصفت بالودّ الشديد. أذكر أنني التقيته بشكل متكرر، وزوجته كانت تزور باريس بشكل منتظم؛ كان يشعر أنه أقرب إلى الفرنسيين من غيره من القادة السوريين، رغم أن يديه ملطختان بالدماء، كما أن بنيته الجسدية مهيبة، ولم يكن يطيق أن يتعدى أحد على العلاقة مع باريس. وواصلنا توفير الحماية لزوجته لدى مجيئها إلى عاصمتنا حتى بعد تنحيته».

«كان آصف صلباً»، كما يقول عنه الجنرال فيليب روندو الذي عرفه جيّداً. «كان مغواراً حقيقياً في القوات الخاصة».

أما علي مملوك[1] فيرى ألان شوويه الذي يعرفه منذ ثلاثين عاماً أنه «داهية مخيف ليصل إلى حيث هو ويستمر. وهو يتحدّر من العائلة الثانية للرئيس السابق، فقد كانت لحافظ عائلتان، عائلته وسلاح الجو. تعرفتُ إلى مملوك عندما كان ضابطاً في جهاز استخبارات سلاح الجو وكبير المحققين في سجن المزّة». وزاد كلود غيّان على ذلك بالقول: «التقيتُ علي مملوك مرّات عدّة. وهو على درجة كافية من الانفتاح. كما أنه شخصياً فاتح للمسارات، ويلعب بذلك دوراً دبلوماسياً مهمّاً»[2].

(١) المسؤول عن قمع المتظاهرين، وهو على اللائحة السوداء للمسؤولين السوريين الذين فُرضت عليهم العقوبات من قِبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

(٢) مقابلة مع أحد المؤلفَين، في ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٤.

هل استئناف هذا التعاون ممكن اليوم؟ كلا على المدى القصير، لكنه وارد على المدى المتوسّط، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الضغط الذي يمارسه على البلدان الغربية التدفّق الكبير للجهاديين الشبان من سورية والعراق، حيث تزايد التهديد أيضاً بعد سيطرة متطرفي «الدولة الإسلامية» على أجزاء كاملة من «بلاد السنّة». وقد أثار السفير الأميركي السابق في سورية، ريان كراكر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (١)، مثل هذا الاحتمال في حديث إلى «نيويورك تايمز»: «ربّما علينا في النهاية، بغضّ النظر عن مدى سوء بشار الأسد، التفكير في استئناف التعاون مع أجهزته الأمنية إذا أردنا أن نكون فاعلين في مكافحة الإرهاب الجهادي». وفي هذا الإطار أيّد الجنرال مايكل هايدن، المدير السابق للسي. آي. إيه.، الفكرة نفسها. وقد عزّزت وجهة النظر هذه الضربات التي شنّتها الولايات المتحدة بدءاً من الثامن من آب/أغسطس ٢٠١٤ على مواقع الدولة الإسلامية في العراق، وربما قريباً في سورية(٢). لذا يجب على المرء أن ينتبه دائماً إلى عدم استخدام كلمة «أبداً» في بلاد المشرق...

تعقّب الإسلاميين

حدّد بشار الأسد، في المقابلة التي منحها لأحد المؤلّفَين والتي نُشرت في «لو فيغارو»(٣)، إطار العلاقات المقبلة بين بلاده وفرنسا قائلاً: «يحتاج أي نوع من التعاون، أمنياً كان أم عسكرياً أم حتى اقتصادياً، إلى اتفاق سياسي. لا يمكننا الحصول على تعاون أمني مع أي دولة بوجود تناقض في المصالح السياسية». باختصار، استبعد الرئيس السوري أي استئناف للاتصالات بين عملاء استخباراته ونظرائهم الفرنسيين طالما لم تغيّر باريس سياستها حياله. لم تطالب فرنسا في تلك المرحلة بذلك، لكن الوضع تغيّر سريعاً مع التدفّق المتزايد للجهاديين الشبان صوب شمال سورية.

بعد ذلك بشهر أوفدت المديرية العامة للأمن الخارجي على عجل مدير

(١) "Assad est la moins mauvaise option en Syrie", *New York times*, 21 décembre 2013

(٢) نُشر الكتاب قبل بدء الغارات الأميركية على مواقع داعش في سورية ـ المترجم.

(٣) "Assad menace la France", art. cit

استخباراتها فرانسوا سينيمو، الدبلوماسي المطّلع على شؤون لبنان، ليقابل في بيروت المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم القريب من السوريين ويلعب دور الارتباط بين دمشق والأجهزة الغربية التي عاودت سلوك طريق دمشق. ولم يكن الفرنسيون وحدهم في ذلك، فقد سبقتهم أجهزة الاستخبارات الألمانية ومن ثم الأجهزة الإسبانية إضافةً إلى مبعوث بريطاني سرّي ذهب لمقابلة اللواء علي مملوك.

وأخيراً تعاقبت بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بعثتان، واحدة من المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية ثم أخرى من المديرية العامة للأمن الخارجي، على المكتب الفخم لرئيس مكتب الأمن القومي في حي المزّة بدمشق. قاد البعثة الأولى عميل للمديرية المركزية للاستخبارات الداخلية ومركزه في الشرق الأوسط. أما بعثة المديرية العامة للأمن الخارجي فقادها أحد رجالها ومركزه هو الآخر الأردن. وأحيط اللقاءان بأكبر قدر من السرّية.

«فقدنا كرامتنا عندما أرسلنا بعثة لرؤية المملوك»، لاحظ كادر سابق في المديرية العامة للأمن الخارجي قام في الماضي بزيارات منتظمة إلى دمشق، وتساءل: «كيف أمكن الاعتقاد بأن مملوك سيستجيب لمطالبنا؟» يتطلّب الأمر في الواقع جرعة كبرى من السذاجة للتفكير بإمكان انتزاع أي تنازل مهما صغر من المملوك، فيما تقف فرنسا منذ عامين في خط المواجهة الأول في الحرب التي تُخاض ضد بشار الأسد. وتابع: «توجّهوا إلى هناك قائلين: 'سنعمل على الأمور التقنية' أي التعاون المتعلّق بالجهاديين، وبعدها نتحدّث في السياسة. ولم يمكن لذلك أن ينجح، فالاتصالات مع الأجهزة الأجنبية تتعلّق، لدى السوريين، بالسياسة».

خيّم جو من البرودة على هذين اللقاءين، وأعرب مملوك عن أسفه في الحديث الذي منحنا إياه لأن «الذين جاءوا لم يكونوا يمتلكون أي فكرة عما فعلته سورية سابقاً في إطار تعاوننا مع فرنسا. كنّا نفضّل لو أُرسل إلينا عملاء ذوو خبرة مثل أولئك الذين عملنا معهم في الماضي. كان من شأن ذلك أن يزيد من فرصهم في النجاح»[1].

(١) حديث مع أحد المؤلفَين أجري في دمشق في ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

اتّسمت الرسالة الموجهة إلى الفرنسيين بالوضوح: «لا مشكلة لدينا في استئناف الاتصال معكم، إنما عليكم إعادة فتح سفارتكم واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع سورية»، طالب علي مملوك الذي طرح شرطاً آخراً: «يجب على فرنسا أن تعمل مع شريكتها السعودية لتتوقف هذه الأخيرة عن التمويل وإرسال السلاح والجهاديين إلى سورية». كانت هذه شروط كثيرة لا يمكن لفرنسا أن تنصاع لها. باختصار، كان المطلوب من الفرنسيين الخضوع لمن يعتبرونه عدواً[1].

السوريون على قناعة، اليوم كما بالأمس، بأن أجهزة الاستخبارات الغربية ستلتقيهم عاجلاً أو آجلاً بسبب التهديد الجهادي الكبير في أوروبا والعراق وفي أمكنة أخرى في الشرق الأوسط؛ وأن العلاقات الأمنية ستترافق مع تجديد العلاقات السياسية. باختصار، سيتم، عاجلاً أو آجلاً، كسر طوق العزلة حول سورية. يصرّ علي مملوك على أن «التعاون الأمني يجري في الخفاء، لكنه في الواقع أساس العلاقة السياسية، فأجهزة الأمن تضع القطار على السكّة ومن ثم يصعد السياسيون إلى القطار». وليست هناك، في الوقت الراهن، الكثير من الحظوظ في تحقيق هذه الآمال. لكن «لدينا الوقت»، يقول رئيس الاستخبارات السورية مبتسماً.

مارست دمشق منذ سنوات كثيرة هذه الدبلوماسية الأمنية، بما في ذلك حيال الولايات المتحدة التي تميّزت، مع ذلك، العلاقات معها بالتوتّر في أغلب الأحيان. وتسمح برقية دبلوماسية أميركية، كشفت عنها ويكيليكس، بفهم جيّد لما تسعى إليه دمشق[2].

في الثامن عشر من شباط/فبراير ٢٠١٠، وبطلب من بشار الأسد، دخل علي مملوك فجأةً على لقاء بين نائب وزير الخارجية فيصل المقداد والمنسق الأميركي لمكافحة الإرهاب دانيال بنجامين الذي كان يزور العاصمة السورية. أشار عماد مصطفى، سفير سورية في الولايات المتحدة الذي تولّى ترجمة الحوار، إلى أن

(١) رفض لوران فابيوس التعليق على هذا اللقاء عندما طرح عليه أحد المؤلفَين السؤال على هامش الاحتفال بعيد الصحافيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(٢) نص البرقية في الملحق.

حضور رئيس الاستخبارات السورية كان «استثنائياً» وأن «ذلك لا يحدث حتى مع البلدان الصديقة مثل فرنسا وبريطانيا العظمى»، وأضاف أن الأمر كان عبارة عن بادرة شخصية من بشار الأسد بعد اللقاء الذي عقده قبل ذلك بيوم مع وليام بيرنز نائب وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

واصل الأميركيون، الذين كانوا لا يزالون منتشرين في العراق، الإعلان عن الأولوية نفسها: أن تساعدهم سورية في الحد من تدفّق المقاتلين الأجانب الذين يعبرون أراضيها لقتال الجنود الأميركيين. وبذلت سورية جهوداً في هذا الشأن بعدما مارست لعبة مزدوجة بدءاً من ٢٠٠٣ (١). وانخفض عدد الجهاديين الذين يعبرون من سورية إلى العراق من المئات شهرياً في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ إلى مجرّد عشرات، بيد أن ذلك بقي يشكّل عدداً كبيراً.

اعتبر علي مملوك أمام ضيفه أن الأمن عند الحدود السورية ـ العراقية يشكّل مجالاً ممكناً للتعاون ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى التعاون في مسائل أخرى. بيد أن فيصل المقداد، بوصفه نائب وزير الخارجية، وضع لذلك ثلاثة شروط مسبقة: «نظراً إلى كمية المعلومات التي جمعتها سورية في حربها على المجموعات التكفيرية، يجب أن نبذل هذه الجهود على المستوى الإقليمي»، وأضاف: «تشكّل السياسة جزءاً لا يتجزّأ من مكافحة الإرهاب. ومن شأن وضع سورية على لائحة الدول الأربع عشرة التي تفرض عليها وزارة التجارة الأميركية عقوبات أن يخلق تناقضاً. فنحن في حاجة إلى مظلّة سياسية لتحسين العلاقات في مجال الأمن». وخلص فيصل المقداد إلى القول: «كي نتمكن من إقناع الشعب بشرعية التعاون الأمني، على بلادنا أن تشهد تخفيفاً في العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وبخاصة على تزويدها بقطع الغيار لطائراتها، وللطائرة الشخصية للرئيس الأسد».

خلاصة القول إن السوريين أرادوا «تسريع هذه الجهود»، بل إن المقداد طالب أيضاً أن تتصل السلطات الأميركية بشركة «لوفتهانزا لطمأنتها بأنها لن تتعرض لأي

(١) سمحت الأجهزة السورية، في سنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، للجهاديين بالعبور إلى العراق، على أن يتم توقيف من يعودون منه، ما يسمح لدمشق بأن تظهر للسي. آي. إيه. أن سورية تكافح الإرهابيين.

إجراء انتقامي إذا ما اشترى منها السوريون قطع الغيار» التي تحتاج إليها طائرات الخطوط الجوية السورية أشد الحاجة. باختصار، نبّه نائب وزير الخارجية إلى أن «الرئيس يريد التعاون، ويجب أن نسلك هذا الاتجاه، لذا كفّوا عن وضع بلدنا على لوائحكم [للبلدان المساندة للإرهاب]».

وزايد علي مملوك على ذلك بالقول: «إذا كانت سورية أكثر فاعليةً من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان في مكافحة الإرهاب فلأننا عمليّون لا نظريون. ومردّ نجاحنا يعود إلى اختراقنا تلك المجموعات. إننا، من حيث المبدأ، لا نهاجمهم أو نقتلهم على الفور، بل نخترقهم ولا نتصرّف إلا في الوقت المناسب».

عملية الاختراق هذه «معقّدة» لكنها سمحت «باعتقال عدد كبير من الإرهابيين، وتفكيك الخلايا، وتوقيف المئات الآخرين المتوجهين إلى العراق». وأضاف كبير القادة الأمنيين السوريين أن «سورية اعتقلت عدداً كبيراً من المقاتلين الأجانب الآتين من بلدان عربية وإسلامية إضافةً إلى الوسطاء المحليين». وشرح علي مملوك في ٢٠٠٩ لمحاوريه الأميركيين أنه سلّم، في بادرة حسن نية، ٢٣ سعوديّاً إلى الأمير مقرن، الأخ غير الشقيق للملك عبد اللّه والمسؤول عن جهاز الاستخبارات.

أجاب دانيال بنجامين أنه «بالرغم من الاختلافات بيننا حول المساندة السورية لحماس وحزب اللّه، على الولايات المتحدة وسورية التعاون، على المدى القصير، في مواجهة 'التهديدات المباشرة' التي تجابه البلدين». واعتنى المسؤول الأميركي بإضافة أن سورية ليست في منأى عن الإرهابيين كما أثبت ذلك الاعتداء الذي استهدف في أيلول/سبتمبر أحد مباني أجهزة الأمن.

وأكّد المملوك، مذكّراً بالمطالب الأميركية السابقة، أنه «لا يمكن حصر التعاون الأميركي ـ السوري في مجال الاستخبارات بلوائح أسماء مشبوهين ترسلونها إلينا للتثبّت من وجودهم عندنا»، لكنه قال إنه مستعد، كبادرة حسن نيّة، «للتحقق من مكان وجود عدد من الأشخاص بناءً على ما تمّت مناقشته في اللقاءات السابقة مع

مسؤولين أميركيين»، وكرّر في النهاية أن حضوره لا يعني استئناف التعاون الأمني، لكنه يمكن أن يشكّل «نقطة انطلاق» لمثل هذا المشروع.

اقترح عندها دانيال بنجامين أن يقوم مسؤولان أميركيان كبيران بزيارة إلى دمشق بعد ثلاثة أسابيع هما جيفري فلتمان، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ودانيال شابيرو عضو مجلس الأمن القومي، ودعا نائبَ وزير الخارجية السوري إلى زيارة واشنطن في نيسان/أبريل ليعلن من بعدها أنه شخصيّاً على استعداد للعودة إلى دمشق «في الوقت المناسب»، أي بعد تحقيق تقدّم في النقاط التي نوقشت خلال لقائهما.

وهكذا ستكثّف دمشق في سياق سنة ٢٠١٠ تلك دبلوماسيتها الأمنية للخروج من عزلتها، وستتوسّع الاتصالات أكثر ما يكون مع بريطانيا العظمى. يذكر علي مملوك: «كنت عندما أتحدّث إلى نظرائي البريطانيين في استخبارات 'إم آي ٦' وأنصحهم بالمجيء لتلقّي الدروس عن مختلف الفصائل الإسلامية ـ الوهابية، السلفية، الصوفية... فالأوروبيون لا يعرفونها جيّداً، ومن المهم فهم هذه المدارس المختلفة جيداً. ولا تعرف الحكومات في أوروبا، لدى تعيينها إماماً في جامع، ماهية توجّهه الديني. قدّمنا النصح للفرنسيين في هذا الموضوع، واستمعوا ودوّنوا الملاحظات، لكننا لم نذهب إلى الحد الأبعد إلا مع 'إم آي ٦'». وتوجّه وزير الأوقاف السورية إلى لندن وكذلك المفتي، وشرحا الوضع للبريطانيين. وافتُرض بـ'إم آي ٦' أن تُرسل بدورها إلى دمشق مجموعة لمتابعة دورة توجيهية.

تقرّر في الواقع، قبل بضعة أسابيع على بدء التمرّد، حضور نحو عشرة من عملاء «إم آي ٦» دورة تدريبية لدى نظرائهم السوريين. وتسلّمت «إم آي ٦»، خلال الزيارة التي قام بها علي مملوك إلى لندن من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لائحة بالناشطين البريطانيين الذين درسوا في المعاهد الإسلامية. وقد حاول بعض الناشطين الذين وردت أسماؤهم، ومعظمهم من أصل باكستاني، التسلّل إلى العراق، وعاد آخرون إلى المملكة المتحدة. طلب السوريون في المقابل المساعدة من لندن

للحصول على معدّات تنصّت متطوّرة. وأحاطت حكومة ديفيد كاميرون زيارة البعثة السورية بالسرّية المطلقة.

جاء علي مملوك قبل ذلك بشهر، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، إلى روما للتوقيع على اتفاقية تعاون لمكافحة الإرهاب. ولم يُسقط مملوك باريس من حسابه وحلّ في فرنسا بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للتحضير لزيارة الرئيس بشّار الأسد، فيما النار تستعر تحت الرماد في دمشق. وتباحث رئيس الأجهزة السورية حول موعد الزيارة مع الأمين العام للإليزيه كلود غِيّان الذي كان يتولّى التواصل بين باريس ودمشق(١).

جاءت جولة علي مملوك إلى أوروبا تماماً بعد زيارة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي جون كيري إلى سورية في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر(٢).

قال برنار سكارسيني محلّلاً إن «الدبلوماسية السرّية أو الأمنية هي التي تصلح مع بلد مثل سورية، وهو ما لا يعجب بالطبع وزارة الخارجية والدبلوماسيين في الساحة، وغالباً ما كان السفير ميشال دوكلو يقف ضدّنا، وكذلك الأمر حتى بالنسبة إلى جان دافيد ليفيت المستشار الدبلوماسي لنيكولا ساركوزي. وكذلك إريك شوفالييه(٣)، مع أنني كنت، كل مرّة أذهب فيها للقاء علي مملوك، أحيطه علماً بما دار بيننا من حديث، حتى لا يكتشفه من مصدر آخر».

أحصى النظام السوري في حزيران/يونيو ٢٠١٤ ستين جهاديّاً أوروبيّاً قُتلوا في الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. وشرح علي مملوك أن «كثيرين آخرين دُفنوا في مناطق التمرّد وليس في مقدورنا إحصاؤهم. هناك من ثم المئات الذين لا يزالون

(١) أكّد سفير فرنسا في سورية، إريك شوفالييه، للمؤلفَين أنه لم يُبلَّغ بزيارة علي مملوك إلى فرنسا.

(٢) أعادت الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٠ إرسال سفير لها إلى دمشق، هو روبرت فورد، وذلك بعد خمسة أعوام على مغادرة سلفه.

(٣) اعتبر السفير أنه «لم ينتج عن التعاون الأمني الكثير من النتائج». «لا أشعر أبداً أن التأثير على الأمن الداخلي كان على مستوى الوعود. شكّل التعاون الأمني واحداً من عناصر التقارب الفرنسي السوري، لكن التقييم الذي يمكننا إجراؤه يتمثّل في أنه كان أقل بكثير من المتوخّى».

أحياء ومنخرطين في التمرّد. ورئيس وزرائكم مانويل فالز محق في قوله إن الأمر يشكّل التهديد الأكبر الذي يرخي بثقله على فرنسا، وعليه أن يثابر في منطقه، فالتنظيمات الجهادية أشبه بالسرطان: تنتشر، ولا تعرف حدوداً، إن في أوروبا أو في غيرها. وعلى فالز مواصلة التفكير على هذا النحو. يكفي وجود ثلاثة أو أربعة من هؤلاء الجهاديين في باريس لنشر الخوف. لم يكن في لندن في ٢٠٠٥ سوى أربعة منهم، ومحمد مراح في تولوز كان يعمل وحده. كن متأكداً من أن جميع هؤلاء الجهاديين الشبان قد تلقّوا تدريباً جيّداً».

جنوب لبنان: الرهان الأمني الفرنسي - السوري

شكّل جنوب لبنان دوماً، كما سبق ورأينا، ميداناً للاحتكاكات الممكنة بين الفرنسيين والسوريين من خلال حليفهم المحلّي حزب اللّه. وقد نشرت فرنسا فيه ألف جندي في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)[1]. وهؤلاء كانوا يتحرّكون في محيط معادٍ في الغالب، وبالإمكان، في هذه الظروف، أن تنتج عن أي قرارات سياسية أو عسكريّة متسرّعة عواقب مأسوية. وقد ارتُكبت في العقد الماضي مثل هذه الحماقات. وإذا أمكن تفادي إلحاق الضرر بحياة جنودنا فيعود الفضل الكبير في ذلك إلى التعاون الأمني الفرنسي ـ السوري الذي سمح بتحاشيه.

لم يصدّق الجنرال ألان بيلليغريني أذنيه عندما سمع في نهاية صيف ٢٠٠٦ وزيرة الدفاع ميشال إليوت ماري تعلن عبر أثير راديو فرنسا الدولي أن فرنسا ستنشر دبابات «لوكليرك» لمصلحة اليونيفيل الذي يتولّى هو قيادتها، وفوجئ أكثر لأنه كان يجهل كل شيء عن هذا المشروع الذي يعتبره خطيراً للغاية.

لقد كان النزاع الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوماً بين الجيش الإسرائيلي وحزب

(١) وصلت «القبعات الزرق» إلى جنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨ في إطار قرار الأمم المتحدة الذي جرى تبنّيه بعد بضعة أسابيع على الغزو الإسرائيلي للبنان، وقضت مهمة هذه القوة «التأكد من انسحاب الجيش الإسرائيلي، وإقرار الأمن والسلام، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة».

اللّه قد انتهى للتو[1]. ولم ينجح الجيش الإسرائيلي في القضاء على الميليشيا الشيعية اللبنانية التي، على العكس من ذلك، ألحقت إلى حدّ ما الهزيمة بالدولة العبرية بفضل المساعدة الإيرانية.

دفعت باريس في اتجاه تعزيز انتداب اليونيفيل، التي هي مجرّد قوة فصل، لتتمكن من اللجوء إلى استخدام القوة عند الضرورة، وهذا الاحتمال منصوص عنه في القرار ١٧٠١ الذي تبنّاه مجلس الأمن في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وحضّرت فرنسا لإرسال كتيبة مؤلّلة إلى مقر اليونيفيل في الناقورة، لكن باريس أرادت المضي إلى ما هو أبعد، وستخاطر فرنسا بالتصرّف بمفردها دون إعلام الأمم المتحدة في نيويورك أو قيادة اليونيفيل الموجودة في جنوب لبنان؛ مع أن هذه المنطقة هي معقل حزب اللّه.

ثارت ثائرة الجنرال بيلليغريني لوضعه أمام الأمر الواقع واتصل على الفور برئيس أركان الجيوش الجنرال هنري بنتيجا الذي ردّ عليه بأن «السياسيين فرضوا علينا ذلك، فأرجو عدم تعكير صفو الأمور».

علم قائد اليونيفيل أن رئيس الجمهورية جاك شيراك وميشال أليوت ماري هما أساس هذا القرار، وأن بعض التأثيرات لعبت دورها بالتوازي مع ذلك، وبخاصة تأثير المستشار العسكري لمندوب فرنسا في الأمم المتحدة وبعض ذوي الرتب الرفيعة في باريس الذين سُرّوا كثيراً لنشر آلية لم تُستخدم إلا قليلاً جدّاً حتى الآن.

وهكذا تلقّت اليونيفيل، في أيلول/سبتمبر، ١٢ دبابة لولكيرك كاكيّة أعيد طلاؤها باللون الأبيض. وهذه الدبابة تُعتبر آلية ثقيلة، غير متوافقة كلّياً مع طبيعة الأرض، وتكلّف صيانتها الكثير من المال.

استقبل السكان الدبابات بما هو أكثر من التحفّظ. سار كل شيء على ما يرام

(١) على أثر اختطاف كوماندوس من حزب اللّه جنديين إسرائيليين شنّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية على مواقع الميليشيا الشيعية قبل أن يوسّعها لتشمل جزءاً كبيراً من لبنان. وسقط ١١٨ قتيلاً و٢٥٤ جريحاً في صفوف جنود الدولة العبرية و٤٨ قتيلاً مدنيّاً. ومن الناحية اللبنانية: سقط لحزب اللّه ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ قتيل، لكنه لم يعلِن قط عن عدد ضحاياه. يُضاف إلى ذلك نحو ثلاثين قتيلاً من منظمات أخرى، وبالأخص ١٢٠٠ قتيل مدني ثلثهم من الأطفال، وأربعة آلاف جريح.

في الأسبوع الأول، إلى أن راقب رجال ميليشيا حزب اللّه، المختلطين بالسكان، هذا الانتشار بارتياب. وشرع القرويون في الأسبوع التالي برفع شكاوى لدى اليونيفيل تفيد بأن إحدى الدبابات حطّمت مجرى ماء في قريتهم أو زعزعت جسراً. ثم جاء رئيس بلديّة ليقول إن دبابات لوكليرك خرّبت رصيفاً في قريته الصغيرة ويجب إعادة بنائه من جديد. وطالب آخرون صراحةً بوقف الدوريات بحجة ما تصدره من ضجيج يوقظ الأطفال! باختصار، تلقّى الجنرال بيلليغريني سلسلة طويلة من الشكاوى، لم تكن على هذا القدر الكبير من العفوية لكنها كانت حقيقية فعلاً. لم يُدهش هذا الأمر قط العسكري الذي كانت هذه إقامته الثالثة في لبنان، ورأى أنّ من المناسب التحرّك لتفادي تعكير صفو الأمور.

يستذكر بيلليغريني قائلاً: «لقد اختصرنا إلى الحد الأقصى خط سير دبابات لوكليرك». لكن لوكليرك بقيت تعمل بعد مغادرته مركزه في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

كانت كلفة استخدام دبابات لوكليرك باهظة (الصيانة، قطع الغيار، مصروف المحروقات...). أضاف الجنرال بيلليغريني: «وقد طرح ذلك مشكلةً حقيقية للجيش الفرنسي. والواقع أن الدولة التي تزوّد المعدّات المخصّصة لإحدى مهمات الأمم المتحدة تتقاضى تعويضاً عن ذلك. لكن عندما رأت الأمم المتحدة فاتورة لوكليرك رفضت أن تدفع وأبلغت الفرنسيين أنها جاهزة للدفع على أساس الكتيبة الواحدة المؤللة وليس على أساس ١٢ دبابة لوكليرك استقدمتها فرنسا بمبادرة منها وحدها».

استتبعت الحماقات الفرنسية عواقب أخرى: ثارت ثائرة حزب اللّه وسورية، واضطرت باريس، لاحتواء غضبهما، إلى أن توفد سرّاً مبعوثين إلى بيروت ودمشق وحتى إلى طهران.

وإلى هناك (طهران) أُوفد في كانون الثاني/يناير جان كلود كوسران، الرئيس السابق للمديرية العامة للأمن الخارجي وأحد أفضل العارفين بشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. واحتوت الرسالة التي حملها من شيراك بضع كلمات: «إنكم تتمتعون بنفوذ كبير على حزب اللّه، ساعدونا». «بالتأكيد»، أجابه جوهريّاً الإيرانيون، «لدينا بعض النفوذ لدى حزب اللّه، فهم أصدقاؤنا، لكن ليس في وسعنا منع التعبير

العفوي عن الاستياء الشعبي». مختصر القول إن المبعوث الفرنسي جوبه بالرفض. وسيقوم آخرون، بعد ذلك بقليل، بإيصال رسالة أقل دبلوماسية تجاهلها الإيرانيون هي الأخرى.

في الإليزيه، حيث خلف نيكولا ساركوزي جاك شيراك في أيار/مايو ٢٠٠٧، أدرك السكرتير العام كلود غيّان ورئيس أركان ساركوزي الخاص الجنرال بينوا بوغا المخاطر التي تخيّم على أمن جنودنا المنتشرين ضمن اليونيفيل جراء مثل هذا الانتشار.

أُوفد، عند ذلك، مبعوثان إلى المنطقة من أجل تهدئة اللعبة وتفادي اعتداء مناهض لفرنسا: ألان شوِيه إلى حزب اللّه، ورئيس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية برنار سكارسيني إلى المسؤولين السوريين. التقى سكارسيني في دمشق علي مملوك إضافةً إلى مسؤول في حزب اللّه، وطالبه الرجلان «بضرورة نزع جنازير دبابات لوكليرك ووضع إطارات مكانها»، فاتصل رئيس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية ببنوا بوغا الذي منحه موافقته. وبعد ذلك بأربعة أيام حصلت المديرية العامة للاستخبارات الداخلية على التأكيد بأن «رؤساء القرى المئة والثمانين في جنوب لبنان مرروا الرسالة بعدم مهاجمة الفرنسيين»، وتصرّف حزب اللّه، بالطبع، على هذا الأساس. وبعث رئيس الأجهزة السورية برسالة أخرى إلى رئيس المديرية العامة للاستخبارات الداخلية: «كفّوا عن العمل لصالح الموساد والإسرائيليين في جنوب لبنان». وسوف نرى لماذا.

توجّه ألان شوويه، من جانبه، إلى بيروت للقاء السيّد نصر اللّه، الرئيس القوي لحزب اللّه الذي يرفض لقاء دبلوماسيين من السفارة الفرنسية باعتبارهم منحازين إلى مناوئيه على الساحة السياسية اللبنانية.

بقيت العلاقات بين حزب اللّه وباريس، بعد عامين على اغتيال الحريري، متوتّرة جدّاً بالفعل. وتوجّب تدخّل قطر، وكانت يومها صديقاً مشتركاً بين حزب اللّه وفرنسا، ليوافق السيّد نصر اللّه على رؤية الرجل الذي عزّاه بوفاة ابنه قبل ذلك بعشرة أعوام.

روى ألان شوويه: «جئت في ١٩٩٨ للشروع في اتصالات من أجل استعادة

رفات ميشال سورا، أحد رهائننا في لبنان الذي مات وهو في الأسر. وقد سبق ذلك تماماً زيارة حافظ الأسد إلى باريس. وكان الرئيس السوري قد وعد الحريري ببذل أقصى ما في وسعه لتسوية هذه المسألة المؤلمة. ذهبت إلى بيروت لمقابلة نصر اللّه، ووصلت في اليوم الذي قتل فيه الجنود الإسرائيليون نجله في جنوب لبنان. أخبرني مساعده وهو يستقبلني في المطار بما جرى للتو وأنه غير متيقّن من انضمام نصر اللّه إليّ. وقيل لي إن أفضل ما يمكن عمله هو أن أذهب للانتظار مع الجميع. وبعد انتظار دام ساعات طويلة في غرفة كبيرة انتهى بي الأمر بلقاء نصر اللّه في ظروف غريبة بعض الشيء. وهو لا يزال يتذكّر ذلك رغم انقضاء عشر سنوات عليه. وفي النهاية، وبعدما ناقشت قضية لوكليرك مع كلود غيّان، اتفقنا على إقامة اتصال مأمون مع نصر اللّه في حال نشوب مشكلات كبرى. وسار الأمر في مجمله على ما يرام، ولم نواجه حتى الآن مصاعب مع حزب اللّه في جنوب لبنان».

أطلع ألان شوويه رئيس الموساد، مائير داغان، على فحوى اللقاء مع زعيم حزب اللّه. «أخبرته بالأسباب الدقيقة لخطوتي. ولو لم أفعل ذلك لعلم الإسرائيليون به، ولكشفت الصحافة بعد ذلك بأيام عن زيارتي. كما أنني أخبرت السوريين ليتم إحكام إقفال القضية وحتى لا يُفاجأ أحد هناك أيضاً بذلك».

علّق برنار سكارسيني على ذلك بالقول: «هذا مثال على التدخل الطارئ الذي يسمح بتفادي الأسوأ. ولاستحال ذلك لو لم نكن نمتلك هذا النوع من العلاقات الشخصية مع أجهزة الاستخبارات السورية».

استطاعت مبادرة فرنسية أخرى جاءت إلى حدّ كبير في غير محلّها أن تثبت أنها على الدرجة نفسها من الخطورة على مصالحنا سواء في لبنان أم في سورية.

حرصت اليونيفيل على مراقبة انتشار عناصر حزب اللّه، فطلبت إلى الأمم المتحدة رسميّاً تزويدها بطائرات بلا طيّار. وهنا أيضاً أرسلت فرنسا، بمبادرتها الخاصة ودون الرجوع إلى أحد، نحو ١٢ منها إلى لبنان. اكتشف الجنرال بيلليغريني هذا القرار لدى قراءة برقية دبلوماسية مُرسلة من باريس تشير إلى وجود طائرات استطلاع على متن سفينة انطلقت من مرسيليا متوجّهة إلى لبنان.

أثارت القضية احتجاجاً فوريّاً في نيويورك حيث لام المسؤولون في الأمم المتحدة باريس على تصرّفها دون أي إشعار مسبق. كذلك شهدت بيروت موجة استنكار واستبدّ الغضب بسفير فرنسا برنار إيميه ولام وزارة الخارجية قائلاً: «ستحملون حزب اللّه على استعدائنا».

ما العمل؟ طُرحت ثلاثة حلول: إما أن تستدير السفينة ويُعاد إفراغ الطائرات في مرسيليا، وإما أن يُسمح للباخرة بمتابعة طريقها وترك الطائرات في مرفأ بيروت، وإما أن يتم إيصالها إلى اليونيفيل في جنوب لبنان. اختير في النهاية الخيار الثالث.

يتذكّر الجنرال بيلليغريني: «خزنّاها في إحدى الزوايا وموّهناها ولم نستخدمها قط».

مرّة أخرى تميّز فرنسا نفسها بعملية محض إيمائية. وتابع قائد القبعات الزرق السابق قائلاً: «عندما كانت الصحافة اللبنانية تسألني عن فرضية الطائرات بلا طيار لدى اليونيفيل، كنت أجيب أننا لم نتلقّ أيّاً منها قط، وأننا، على أي حال، لا نريدها».

وهناك قضية من النوع نفسه كان بإمكانها أن توقع ضرراً بجنودنا لو ذاع خبرها. فقد سلّمت فرنسا في ٢٠٠٨، دون تقدير للعواقب، كتيبتها العاملة في نطاق اليونيفيل طلقات رصاص إسرائيلية الصنع.

وشهد مسؤول عسكري قائلاً «لم يعد لدينا، في وقت من الأوقات، كمية كافية من الذخيرة، فطلبنا من قاعدتنا الخلفية في فرنسا تزويدنا بها. وكانت باريس قد اشترت رصاصات إسرائيلية من عيار ٥,٥٦ لبنادق 'فاماس' فسُلّمت إلينا كما لو أننا منتشرون في أفريقيا».

استبدّ الغضب الشديد ببعض الضباط الفرنسيين في اليونيفيل: «لو عثر حزب اللّه على فوارغ الرصاصات الإسرائيلية التي أطلقناها فستكون كلفة ذلك كبيرة على كتيبتنا»، فالزخارف على صناديق التوضيب كانت مكتوبة بالعبرية! لم ينتبه أحد في باريس إلى هذا التفصيل. وجالت رواية المسألة على أجهزة الاستخبارات، ولحسن الحظ أنها بقيت محصورة في هذا الإطار.

تثبت هذه الحماقات كلها نوعاً من الانجراف الفرنسي في إدارة ملف اليونيفيل

بعد ٢٠٠٦. ويجب أن نتذكّر تحذير علي مملوك لبرنار سكارسيني لدى لومه فرنسا «بالعمل» لصالح الموساد في جنوب لبنان.

«الحقيقة أن ضباطاً شباناً ذهبوا في أحيان كثيرة إلى إسرائيل في تلك السنوات الأخيرة»، قال عسكري سابق في اليونيفيل آسفاً. وعلم حزب اللّه، الذي اخترق اليونيفيل، بذلك، ومعه علم عرّابوه السوريون. كما يُفترض أيضاً ذكر الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني التي أغفلت قيادة اليونيفيل بعد ٢٠٠٧ رفع تقارير بها إلى الأمم المتحدة في نيويورك. ناهيك أيضاً باندفاعة بعض العسكريين الفرنسيين الذين استحوذت عليهم فكرة التهديد الذي يشكّله حزب اللّه. واضطر المبعوثون في كل مرة إلى تصحيح هذه الأخطاء لدى حزب اللّه والسوريين، من وراء الكواليس.

الانطلاقة الجديدة

«سيّد ماريني، لدينا مشكلة كبيرة جدّاً! ما إن علم جاك شيراك بنيّتك الذهاب إلى دمشق حتى اتصل بنيكولا ساركوزي. من غير الوارد ذهابك إلى سورية! سيقلب شيراك الدنيا علينا، الأمر الذي قد يضرّ كثيراً بمرشحنا!» تلقى السيناتور ماريني هذا الاتصال الهاتفي ذي النبرة التحذيرية وهو ينتظر رحلته في مطار شارل ديغول. أصابته الدهشة لأنه تعوّد، بحكم مهامه، التوجّه إلى سورية دون طلب ضوء أخضر من وزارة الخارجية أو الإليزيه. أما محدّثه على الطرف الآخر من الخط فيُدعى دافيد مارتينون، وهو عضو في فريق حملة المرشّح ساركوزي. إننا في آذار/مارس ٢٠٠٧، قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية.

يتذكّر فيليب ماريني: «تناقشنا واتفقنا في النهاية على الردّ الذي يتوجّب توجيهه إلى جاك شيراك. إذ سيتركّز تحرّكي على استقبال اللاجئين العراقيين في سورية وعلى الاقتصاد والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. إلا أنني شدّدت على أنه إذا صادف وطلب مني الرئيس الأسد الذهاب للقائه فلن أتمكّن من الرفض». نقل دافيد مارتينون وعد السيناتور إلى المرشح ساركوزي الذي أعطاه الضوء الأخضر. مرّة أخرى تعكس هذه السالفة الحقد الكبير الذي لا يخبو الذي يكنّه جاك شيراك للنظام السوري، وهي ضغينة سيرعاها حتى آخر يوم من عهده.

لم يمرّ وصول السيناتور مرور الكرام في دمشق، وفرك السوريون أيديهم لأنه، منذ اغتيال الحريري، لم تقم أي شخصية فرنسية بزيارة رسمية للبلاد بعدما أمر شيراك بوضع سورية في الحجر السياسي. ولم تفوّت المستشارة السياسية في الرئاسة السورية، بثينة شعبان، بالتأكيد فرصة تنظيم لقاء مع بشار الأسد.

انهمر الأخير، في اللقاء، على ضيفه بالأسئلة حول موضوع وحيد: «أخبرني عن نيكولا ساركوزي... من هو؟ وكيف يفكّر؟» سأل الرئيس السوري، اللجوج والفضولي. ويتذكّر فيليب ماريني: «رسمت له عندها صورة رئيس الدولة الفرنسية المقبل، وشرحت له أن نيكولا ساركوزي رجل منفتح الذهن، واقعي، وسيريد ولا شك لعب دور على مسرح الشرق الأوسط. وأضفت أن ساركوزي، على عكس سلفه جاك شيراك، ليست لديه أفكار مسبقة».

وباح بشار الأسد لمحاوره وقد بدا عليه الاطمئنان: «توجد بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي الجديد، إذا انتُخب ساركوزي، ورقة حقيقية يلعبها لأننا آخر دولة لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل والأخيرة التي ستقيم السلام معها. فالاتفاق مع الإسرائيليين مهم بالنسبة لنا لأنه سيسمح بتسريع انفتاح سورية ونهضتها الاقتصادية». ونقل السيناتور، لدى عودته إلى فرنسا، هذا التلميح إلى المرشح ساركوزي الذي سيصبح بعد ذلك ببضعة أسابيع الرئيس الجديد للجمهورية الفرنسية.

عرّف جاك شيراك في قصر الإليزيه، في الفترة الانتقالية القصيرة التي سبقت انتهاء ولايته، نيكولا ساركوزي إلى سعد الحريري نجل رئيس الحكومة اللبنانية، وأصرّ الرئيس المغادر على خلفه، من باب الوفاء لذكرى صديقه الذي تعرّض للاغتيال، برسالة واحدة: يجب عدم تغيير السياسة في لبنان ويجب خصوصاً مواصلة الضغط على سورية من خلال دعم المحكمة الدولية على الأخص. كان هذا آخر عمل دبلوماسي يقوم به جاك شيراك بعدما قضى ١٢ عاماً في السلطة. وحين غادر كان بشار الأسد لا يزال ممسكاً بمقاليد السلطة في دمشق.

بيد أن نيكولا ساركوزي لم ينوِ ترك توصيات سلفه تلجمه، خصوصاً وأن «مسار عمله بعد انتخابه تمثّل في اعتماد سياسة مناقضة لسياسة شيراك»، كما لاحظ أحد كوادر وزارة الخارجية، وبالتالي فقد بنى حملته لاحتلال الإليزيه كلّها حول مفهوم واحد: القطيعة. فالرئيس الجديد لا يعاني المرارة التي ابتُلي بها من لم يكفّ عن محاولة جعل سورية تدفع الثمن، دون أن يتوصّل إلى ذلك. أراد ساركوزي أن يحدّد اتجاهه بطريقة مختلفة، ولم يكن حسّاساً إلا حيال أمر واحد: أي قيمة مضافة سيتمكّن

من جلبها إلى ساحة الشرق الأوسط الشديدة التعقيد هذه، وبخاصة إلى عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية والسورية ـ الإسرائيلية؟

اعتبر نيكولا ساركوزي أنه قادر على أن يكون محاوراً ذا صدقية كونه يمتلك علاقات قويّة في الساحة السياسية الإسرائيلية وبخاصة مع بنيامين نتنياهو الذي تعرّف إليه عندما كان في وزارة الموازنة، وهو ما سيفتح أمامه مجالاً جديداً في الجانب العربي. فإسرائيل، التي وقّعت معاهدتي سلام مع مصر والأردن، لا تزال رسميّاً في حالة حرب مع سورية. واعتقد نيكولا ساركوزي أن في وسعه ترك بصمته، وعليه لذلك صبّ اهتمامه على سورية ورئيسها الشاب، بشار الأسد، الذي هو من أبناء جيله.

لم تكن دمشق تجهل أمر صداقات نيكولا ساركوزي المؤيّدة لإسرائيل، لكنها قالت لنفسها أيضاً إنه لن يكون أسوأ من جاك شيراك الذي أصبح بعبع النظام السوري والعكس صحيح. ونيكولا ساركوزي يعرف سورية التي زارها في سياق عبوره الصحراء السياسية، فقد جاء إليها في عام ١٩٩٩ برفقة زوجته السابقة سيسيليا في سياق رحلة خاصة نظّمها سفير سورية في فرنسا إلياس نجمة. ذُهل نيكولا ساركوزي طيلة أسبوع أمام الروعة التاريخية لدمشق القديمة والتقاليد المحلّية والودّ السائد بين الطوائف الدينية التي تُشكّل الفسيفساء السورية، وزار تدمر، مدينة الملكة زنوبيا القديمة، وحلب، المدينة الشمالية الكبرى التي تشتهر بأسواقها وقلعتها وجامعها الأموي الكبير.

لاحظ نيكولا ساركوزي حينها أن «كل شيء هنا يتنفّس من التاريخ وله وبحسبه، ويعي كل شخص أنه يعيش في الموقع الجغرافي الذي شهد ولادة الحضارة والدين [...] ويعبّر الفخر بكون المرء عربيّاً وسورياً عن نفسه في خصوصية النظام السلطوي العلماني»[١]. ولم يلتقِ في رحلته أيّاً من حافظ الأسد أو نجله بشّار الذي سيرثه، لكنه حلّ ضيفاً لأكثر من أربع ساعات على السكرتير الأول لحزب البعث الذي دافع عن عدالة القضية العربية والسورية في مواجهة الإسرائيلي المحتل، ودعاه وزير التعليم العالي إلى العشاء وحدّثه، أثناء وجبة الطعام، عن ابنته التي تعرّضت لتسمّم حاد بعد

(١) يروي نيكولا ساركوزي زيارته إلى سورية في كتابه: *Libre*, Robert Laffon, 2001.

ابتلاعها مادة منظّفة، فتولّى ساركوزي نفسه أمر مساعدته على علاجها في فرنسا، وتابع ملفّها شخصيّاً.

استرخى نيكولا ساركوزي خلال عشاء آخر مع مسؤولين سوريين وأشعل سيجاراً ضخماً، وقد أُخذ، بعيداً عن إثارة الحياة السياسية الباريسية، بسحر مدينة دمشق القديمة وبواقع أن «الطوائف تتجاور فيها في تناغم سلس: الحي المسيحي يحاذي الحي المسلم، والجامع يجانب الكنيسة»(١). ووصلته خلال وجبة الطعام دعوة إلى لقاء في الغد مع رئيس الدبلوماسية السورية فاروق الشرع. تذمّر ساركوزي وأجاب أنه يُفترض به زيارة قصر العظم الذي يستضيف متحف التقاليد الشعبية، فأُفهم أن فاروق الشرع يريد ولا شك إبلاغ الإليزيه رسالة. تعنّت ساركوزي ولم يشأ تغيير برنامج زيارته، إلى أن تدخّلت سيسيليا وحسمت الموقف: «عليك أن تذهب...» واقتنع نيكولا ساركوزي في النهاية بكلام زوجته... وأُعطيت الأولوية للدبلوماسية، فبإمكان قصر العظم أن ينتظر!

قال دبلوماسي سوري محلّلاً إن «نيكولا ساركوزي أُعجب بالذكاء الأمني للنظام وأدرك أنّ عليه التعامل معه». كما أن ازدراءه العلني للجسم الدبلوماسي يعود، هو الآخر، إلى هذه الزيارة لسورية في ١٩٩٩. وقد سوّى، في تلك المناسبة، حسابه مع سفير فرنسا في دمشق، شارل هنري داراغون، مع أنه من صفوة الدبلوماسيين المستشرقين في وزارة الخارجية. «لم تخبرني الزيارة السريعة لسفيرنا هنا أكثر مما سبق وأُخبرتُ به. والحقيقة أن الأخير لا يتكلّم العربية ويقتصر على قراءة الترجمات والحصيلة الشاملة للصحافة السورية التي تُرفع إليه كل يوم فيحاول أن يضفي تفسيراً غربيّاً على جزء من العالم الشرقي! إلى درجة أنه يمكن القول إنه لم يعرف في ثلاثة أعوام أكثر بكثير مما عرفناه بعد ثمانية أيام...»(٢)

لا يزال شارل هنري داراغون، المستعرب والخبير العارف بشؤون المنطقة التي

(١) *Libre*, op. cit

(٢) المصدر نفسه.

بنى فيها معظم حياته المهنية[1]، يشعر بالدهشة لهذه الحملة المجحفة والمفرطة في حقه: «ما زلت لا أعرف السبب في تحامل ساركوزي عليّ. فقد رافقته في لقائه مع فاروق الشرع، واستقبلته في السفارة وشربنا كأساً معاً. فهل كان ينتظر منّي أن ألقي عليه محاضرة عن سورية؟ لقد ارتأيتُ على أي حال أن لا فائدة من الردّ على الآراء التي يحتويها كتاب نيكولا ساركوزي».

ما إن استقرّ الرئيس الجديد في الإليزيه في أيار/مايو ٢٠٠٧ حتى عاودت مسألةٌ دبلوماسية طرح نفسها عليه: كيف يمكن استعادة السياق الطبيعي للعلاقات الفرنسية ـ السورية فيما إرث سنوات شيراك يلقي بثقله الكبير عليها؟ يصعب، بضربة واحدة، الانعطاف ١٨٠ درجة بالسياسة الفرنسية، وقرر ساركوزي الشروع في انفتاح دبلوماسي حذر ومتدرّج ومشروط حيال دمشق.

أصبحت فرنسا أول بلد يخطو صوب سورية بعدما ساهمت مباشرةً في تهميشها. شرح بوريس بوايون، المسؤول يومها عن الشرق الأوسط في خلية الإليزيه الدبلوماسية، أن «الفكرة الأساسية تمثّلت في التوصل إلى إبعاد سورية عن إيران عبر محاولة تقريب النظام السوري من المجتمع الدولي. وارتكز هذا التقارب على أربعة معايير دقيقة للغاية: حقوق الإنسان، عملية السلام السورية ـ الإسرائيلية، العلاقات الدبلوماسية مع لبنان، ومسألة إيران»[2].

كان الاختبار الأول لهذه الاستراتيجية الفرنسية الجديدة يتعلّق بلبنان. فقد عاشت بلاد الأرز، ربيع ٢٠٠٧، أزمة سياسية كبرى، وبلغ التوتّر أشدّه بين المعسكر الموالي للغرب والآخر الموالي لسورية، أي بين المعسكرين اللذين يتصارعان بحدّة منذ الحرب بين حزب اللّه وإسرائيل في صيف ٢٠٠٦. أوصد الوزراء الموالون لسورية باب الحكومة بعد الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية يمتلكون فيها الثلث المعطّل، وانتقلت الأزمة إلى الشارع، وشرع ناشطو حزب اللّه الشيعة ومؤيدو

(١) عمل شارل هنري داراغون سفيراً في الكويت قبل انتقاله إلى سورية، وعُيّن بعد سورية سفيراً في المملكة العربية السعودية.

(٢) مقابلة مع أحد المؤلفَين، ٦ آذار/مارس ٢٠١٢.

الجنرال المسيحي ميشال عون[1] في الاعتصام حول السراي الكبير، مقر حكومة فؤاد السنيورة المؤيد للغرب، وطالبوا باستقالته. ولم يتعرّض وسط بيروت وحده للشلل جراء قرية من الخيام التي نُصبت بطريقة ارتجالية، بل تعطّلت كل المؤسسات اللبنانية أيضاً.

توجّه وزير الخارجية الجديد برنار كوشنير على عجل إلى بيروت في أيار/مايو ٢٠٠٧ ليعيد تأكيد التزام فرنسا باستقلال لبنان وسيادته، وشجّع الأطراف على التحاور. سعت فرنسا إلى نزع فتيل الأزمة التي تزداد سوءاً فنظمت في المعمعة مؤتمراً لبنانياً ـ لبنانياً في تموز/يوليو ٢٠٠٧ في سِل سانت كلود، وشكّل ذلك نجاحاً لبرنار كوشنير الذي تمكن من أن يجمع حول الطاولة الأطرافَ اللبنانية جميعها، بما فيها حزب اللّه[2].

بيد أن حفظ استقرار لبنان دون دعم من سورية وهمٌ لأن نظام دمشق بقي متمتعاً بالنفوذ في لبنان بالرغم من اضطراره إلى سحب جيشه عام ٢٠٠٥. فأوفد نيكولا ساركوزي عندها إلى دمشق مبعوثيه الخاصين كلود غيّان، السكرتير العام للإليزيه، وجان دافيد لوفيت، مستشاره الدبلوماسي، لاستطلاع نوايا بشار الأسد وليعرفا خصوصاً كيف يمكنه المساعدة على حلحلة الوضع في لبنان. وهكذا سيّرت الدبلوماسية الفرنسية خطين أثارا بعضاً من التنافر بين وزارة الخارجية والثنائي غيّان ـ لوفيت في الإليزيه.

تولّى برنار كوشنير الملف اللبناني، ولم يكن مقتنعاً شخصيّاً بجدوى محور باريس ـ دمشق ولا بضرورة الصداقة السورية ـ الفرنسية بالتحديد، فقد ركّز عدسته في الأساس على لبنان وإسرائيل وحقوق الإنسان. أما كلود غيّان فسلك هو الآخر

(١) وقّع الجنرال ميشال عون في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ «وثيقة تفاهم» مع حزب اللّه. وبرّر يومها الجنرال عون هذا التحالف الغريب بقوله: «لطالما قلت، منذ ١٩٨٩، إنه ما إن تخرج سورية من لبنان حتى نتمكن من إقامة أفضل العلاقات مع دمشق. فسورية بوابتنا الوحيدة على الشرق الأوسط، ولدينا الكثير من المصالح المشتركة، أقله على الصعيد الاقتصادي. فلبنان لا يُحكم إلا من بيروت، لكنه لا يمكن أن يحكم أبداً ضد دمشق».

(٢) "Kouchner: le dialogue inter-libanais est relancé", *Le Nouvel Obs*, 16 juillet 2007

خطّاً براغماتيّاً وواقعياً. ورأى أحد قدامى موظفي السفارة الفرنسية في دمشق أن «كوشنير ذهب إلى بيروت ليشرح أن فرنسا جاهزة لمساعدة لبنان، لكن ساركوزي أوفد، في اللحظة نفسها، كلّاً من لوفيت وغيّان إلى دمشق، أي إنه تمّ بعث رسالة مضادة إلى اللبنانيين. ومن يومها لم يعد صوت كوشنير يُسمع». كذلك تجاوزت مكّوكات الإليزيه ممثّل فرنسا في دمشق ميشال دوكلو هو الآخر، إذ عولج الملف السوري مباشرةً في «القصر» وليس في أي مكان آخر.

سرعان ما أدرك بشار الأسد أن ساركوزي يريد أن يبني لنفسه دوراً في المنطقة، وتبيّن خاصةً أن الرئيس الفرنسي رجل مستعجل. يؤكد آلان شوويه، الذي أُرسل في عام ٢٠٠٨ لاستكشاف الأوضاع في دمشق: «قرعتُ مراراً جرس الإنذار. دعونا لا نتسرّع! وكُنت أُجاوَب بأن عودتنا إلى دمشق قريبة قلت: لا تنخدعوا، فالوقت لعبة السوريين، ولسوف ننتظر طويلاً». وأضاف دبلوماسي فرنسي أن المقاربة الأميركية تميّزت ولا شك بواقعية أكبر: «مرّر أوباما لبشار الأسد رسالة مفادها: أنا موافق على فتح صفحة جديدة، ولكن لكل شيء مقابل، وعليك أنت المبادرة بالعطاء!»

بدلاً من الانصياع لمساعي نيكولا ساركوزي الملحّة ضيّع بشار الوقت بهدف ترك الفرنسيين مُعلَّقين[1]. ولم يحرز الملف اللبناني أي تقدّم بل، على العكس من ذلك، انتهى عهد الرئيس لحود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تاركاً مركزه شاغراً في قصر بعبدا. ولم ينجح النواب اللبنانيون، الذين كانوا لا يزالون مُستقطَبين في معسكرين متعاديين، في الاتفاق على اسم الخلف. وجاء الاغتيال الغامض للواء فرانسوا الحاج، المرشّح المتوقع لقيادة الجيش، ليساهم في توتير المناخ الأمني. وفي باريس تزايد الغضب من النظام السوري بشدّة، واتُّهمت دمشق بعرقلة العملية الدستورية من خلال حلفائها اللبنانيين في حزب اللّه وحركة أمل. عيل صبر نيكولا ساركوزي وصفق بشدّة، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، باب الحوار مع بشار الأسد.

عبّر الرئيس الفرنسي علناً، إبان زيارته القاهرة، عن مزاجه العكر حيال دمشق في مؤتمر صحافي مشترك مع حسني مبارك: «على سورية الكفّ عن الكلام والبرهان

(١) لم يشأ رئيس الجمهورية السابق الرد على ما طرحه عليه المؤلفان من أسئلة.

على أقوالها بالأفعال. هذا هو الشيء الأهم، ولن أعاود أبداً ـ وكذلك مجمل معاونيّ ـ الاتصال بالسوريين طالما لم نحصل على إثبات على إرادة سورية بترك اللبنانيين يختارون رئيساً توافقياً. وستُفرج فرنسا، مجدداً، عن الاعتمادات اللازمة لتسريع إنشاء المحكمة الدولية».

لكن الجسور لم تُقطع فعلاً مع دمشق بالرغم من تصريحات نيكولا ساركوزي النارية، حيث نشط كلود غيّان من وراء الكواليس، واتصل بعد ذلك بقليل بوليد المعلّم، رئيس الدبلوماسية السورية، لإبقاء الباب مفتوحاً. فقد كان نيكولا ساركوزي يحتفظ في ذهنه بمشروعه المتمثّل في إقامة الاتحاد من أجل المتوسط الذي أراد إطلاقه في ٢٠٠٨، وكان لذلك بحاجة إلى سورية وإلى بشار الأسد.

قطر تقدّم الشانزيليزيه لبشّار

ارتبط بشّار الأسد وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بأفضل صداقة قبل أن ينخرطا في الحقد المتبادل بدءاً من ٢٠١١ وبدايات الثورة السورية. طلب منه بشار يوماً أثناء حديث بينهما: «أودّ تحسين علاقتي بساركوزي...» فأجابه أمير قطر دون تردّد: «لك ذلك!» ذلك كان زمن التفاهم والتآلف، حيث لم يكن هناك افتراق بين آل الأسد وآل ثاني، وكانت أسماء هي «السيّدة الأولى» الوحيدة التي دُعيت في ٢٠١٠ إلى حفل زفاف الشيخة هند ابنة الأمير وزوجته الثانية الشيخة موزة[١].

كان أمير قطر يحب المجيء إلى دمشق للهروب من حرّ بلاده، وقد شيّد لنفسه قصراً رائعاً على مقربة من دمشق، في موقع استراتيجي تمركز فيه سابقاً الجيش السوري ويشرف على الطريق السريع الذي يربط سورية بلبنان، وبُني قصران آخران للشيخة موزة وحمد بن جاسم، الرجل الذي تولّى رئاسة الحكومة وقاد أوركسترا الدبلوماسية القطرية حتى عام ٢٠١٣.

إنها الحقبة التي استثمرت فيها قطر كثيراً في سورية، وقد احتلّت في عام ٢٠٠٧

(١) Christian Chesnot et Geroges Malbrunot, *Qatar, les secrets du coffre-fort*, Michel Lafon, 2013

رأس قائمة المستثمرين الأجانب في سورية، إذ بلغ مجمل ما استثمرته ٢,٤ مليار دولار، ووقّع وزير المالية السوري ونظيره القطري في أيار/مايو ٢٠٠٧ اتفاقاً أُنشئ بموجبه صندوق للاستثمار العام برأسمال قدره خمسة مليارات دولار لتمويل الخدمات المصرفية (البنك الإسلامي) ودعم النشاطات الاقتصادية الرئيسية: السياحة، الصناعة الثقيلة (مصافي النفط) والزراعية. كذلك استثمرت قطر، من خلال «الديار القطرية»، الذراع العقارية للإمارة، في «حلم حمص» وهو مشروع تأهيل عمراني مُستنسَخ عن نموذج إعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت.

كان الأمير حمد، في العام ٢٠٠٨، عرّاب استعادة بشار الأسد حظوته على الساحة الدبلوماسية ولعب دور الوسيط بينه وبين نيكولا ساركوزي. واستوجب ذلك إيجاد تسوية للأزمة اللبنانية، الشرط المسبق الذي وضعته فرنسا. وستحقق الدوحة من خلال «دبلوماسية دفتر الشيكات» نجاحاً باهراً. فقد استُدعي في الربيع جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى أحد الفنادق الكبرى في العاصمة القطرية لتسوية خلافاتهم، وغادروا جميعهم راضين بعد توقيعهم في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ على ما يُعرَف باتفاق الدوحة. وعرف القطريون كيف يضعون الأسعار لذلك... وحُلّت الأزمة اللبنانية كما بسحر ساحر واستقر الرئيس اللبناني الجديد ميشال سليمان في قصر بعبدا. وأكّد مصدر سوري أنه «منذ اللحظة التي وافق فيها حزب اللّه على هذه العملية وافقنا نحن أيضاً».

عندها باتت الطريق مفتوحة أمام بشار الأسد للطيران إلى باريس. وقد قدّم له أمير قطر في غضون ذلك هديّة جميلة: طائرة «إيرباص ٣٤٠» جديدة تماماً لتنقّلاته! بيد أن الدوحة أبلغت إدارة أوباما الجديدة، التي بدأت مهامها للتو، بالأمر بسبب العقوبات الأميركية التي تطال صناعة الطيران بنوع خاص. وعندها أعلم الأميركيون السوريين أنهم مستعدّون للتوقيع على استثناء هذه الطائرة الرئاسية في حال عمدت دمشق في المقابل إلى إقفال حلقة عراقية معادية للأميركيين متمركزة في سورية. لكن النظام السوري رفض الصفقة، وأوضح مصدر قريب من الرئاسة السورية أن «الإيرباص بقيت مركونة في مطار الدوحة، على أن تُجلب إلى دمشق في كل مرّة

يريد بشار استخدامها، فيقوم الرئيس برحلته الرسمية ويعود إلى دمشق وتعود الطائرة خالية إلى محطتها في الدوحة».

على متن هذه «الإيرباص ٣٤٠» البيضاء الخالية من أي إشارة مميّزة وصل بشار الأسد إلى باريس لحضور قمة الاتحاد من أجل المتوسط التي نُظمّت بكثيرٍ من الأبهة في ١٣ و١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨ تحت القبة الزجاجية للقصر الكبير. واكتفى ربان الطائرة، بعد الهبوط، بوضع علم سورية على نافذة مقصورة القيادة. بُذلت كل الجهود الممكنة لتوفير الأمن للرئيس الشاب، ويذكر شرطي من جهاز حماية كبار الشخصيات أنه «سُمح للأمن السوري بسبعين رخصة لحمل السلاح، أي ما يوازي تقريباً تلك التي تُمنح لزيارة الرئيس الأميركي». وأكّد مسؤول أمني فرنسي أنه «توجّب الاحتراس من جميع الذين قد ينوون له شرّاً». وأُنزل الوفد السوري بأكمله في البريستول، الفندق الفخم الذي يقع على مسافة خطوتين من الإليزيه، وجاء بشار سيراً للقاء نيكولا ساركوزي في القصر الرئاسي، وكانت تلك المرّة الأولى التي يلتقي فيها الرئيسان وجهاً لوجه.

كانت تلك، بالنسبة إلى بشار، ساعة الثأر بعدما قاطعته فرنسا شيراك، فهو لم يكن مهتماً البتّة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي تصوّره نيكولا ساركوزي. كان المهم أن تُفرش له السجادة الحمراء، وأن يكفّ عن كونه منبوذاً[١]. وأصرّ ساركوزي في المقابل على إقامة علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان، أي على فتح سفارتين في بيروت ودمشق[٢]. وأكد أحد أعضاء الوفد السوري في قمة الاتحاد من أجل المتوسط أن «ساركوزي استحوذت عليه فكرة وجود سفارة لسورية في لبنان. وقضت الصفقة بالتالي: افتحوا سفارة في بيروت فنستأنف العلاقات الطبيعية. وقد نظّم أمير قطر كل شيء من وراء الكواليس».

(١) أسرّ لنا وزير رافق بشار الأسد في زيارته أنه «عندما دعاه ساركوزي لمناسبة ١٤ تموز/يوليو ركبه الغرور وراوده حلم وظنّ نفسه إلهاً، ولم يعد في وسعي بعد ذلك التكلّم إليه أبداً».

(٢) جاء تبادل السفيرين بين سورية ولبنان بناءً على مرسوم أصدره بشار الأسد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ودخل حيّز التنفيذ في آذار/مارس ٢٠٠٩.

من غير المفاجئ إذاً أن يحتل الشيخ حمد مكاناً مرموقاً في صورة العائلة على منصة الشانزيليزيه في استعراض الرابع عشر من تموز/يوليو، فهو الذي دفع ـ من خلال مدير مكتبه الملكي الذي أقام في فندق كرِيّون ـ فاتورة قمة الاتحاد من أجل المتوسط. ونجح ساركوزي من جهته في رهانه على جمع العرب والإسرائيليين معاً. لكن عندما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلقاء التحية على بشار الأسد من منصة الشرف، أشاح الأخير بوجهه. فقد بقي الارتياب تاماً في الجانب السوري الذي لا يستسيغ أبداً «دبلوماسية الصورة الفوتوغرافية» العزيزة جدّاً على الإسرائيليين.

تملّق ساركوزي الأسد لحمله على المجيء إلى باريس فلوّح له كذلك ببيع طائرات إيرباص لشركة الخطوط الجوية السورية التي كانت تعاني نقصاً حاداً في الطائرات التجارية. فقد كان ممنوعاً بفعل الحظر الأميركي توقيع أي عقد لأن طائرات شركة صناعة الطائرات الأوروبية تضم أكثر من عشرة بالمئة من القطع الأميركية. كان الرئيس الفرنسي يعلم أنه يلعب على حبل دقيق حيال السوريين، فهذه تشكّل بالنسبة إلى دمشق أولوية مطلقة في أجندتها الدبلوماسية. ووعد نيكولا ساركوزي، بما عُرف عنه من ثقة بالنفس، ببيع سورية ١٤ طائرة إيرباص ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، و٣٦ طائرة إضافية ما بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٨.

أقنع الرئيسُ الفرنسي بشار الأسد بأنه قادر على حمل الأميركيين على رفع الحظر عن عملية البيع المذكورة والسماح بها، وكان ذلك في مكتب كلود غيّان في الإليزيه. وشرح له زائر عائد من دمشق أن السوريين عاودوا إخباره بأن الحظر الأميركي يشكّل مشكلة. وعلى هذا دخل نيكولا ساركوزي مسرعاً إلى المكتب وسأل مدهوشاً: «ماذا، أهناك مشكلة؟». «أجل»، أجابه كلود غيّان، «وسببها القطع الأميركية المنشأ المُستَخدمة في الإيرباص». عندها صاح ساركوزي: «سأتصل بأوباما!» لكن البيت الأبيض لم يمرّر له أوباما بل مسؤولاً في الإدارة الأميركية أكّد له على نظام العمل بالحظر. كان في ذلك خيبة لنيكولا ساركوزي الذي فكّر في «القيام بعمل مثير». أما في الجانب السوري فقد أُدرك مدى تهافت وعود الرئيس الفرنسي...

ومع ذلك ستستغرق النقاشات المتعلّقة بتسليم الإيرباص أشهراً، وستتواصل في معرض «لوبورجيه» في ٢٠٠٩. وقد التقى وزير النقل السوري يعرب بدر رئيس شركة تصنيع الإيرباص لوي غالوا وقال له: «تلقّيت، يا سيدي، تعليمات من رئيسي بالمجيء إليك للتوصّل إلى عقد». وأجابه لوي غالوا: «تقضي تعليمات رئيسي بالمضي إلى واشنطن، إذا استوجب الأمر، لتوقيع العقد!»

رفعت إيرباص، بعد هذا اللقاء، طلباً إلى السلطات الأميركية التي وافقت على تسلّمه؛ بل إنها ذهبت إلى حد طلب معلومات إضافية. وفسّر صانع الطائرات الأوروبي ذلك على أنه مؤشّر جيّد لأنه لم يواجه برفض تام وقاطع. ولن يأتي الفيتو النهائي إلا في حزيران/يونيو ٢٠١٠. لكن الإيرباص لم تعترف مع ذلك بالهزيمة وثابرت على فكرة اقتراح حلّ آخر على السوريين. واستنفر الإليزيه هو الآخر، وكلّف نيكولا ساركوزي مستشاره الدبلوماسي لشؤون الشرق الأوسط نيكولا غالِيْ بمواكبة النقاشات، فتوجّه الأخير إلى دمشق للقاء مسؤولين سوريين سعياً إلى التفاوض على التفاصيل المالية للعقد. وكان في ذلك إصرار فاجأ الكثيرين.

أوفدت إيرباص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مروان لحود، أحد كوادرها القيادية، إلى العاصمة السورية. وأقيمت مأدبة غداء في سفارة فرنسا حضرها وزير النقل يعرب بدر. أكّد مبعوث إيرباص الخاص الفيتو الأميركي واقترح على السوريين نظام الشراء التأجيري للطائرات التجارية، وطرح أن تلعب قطر دور الوسيط. وجاء الردّ بعد بعض الوقت من وزير الخارجية السورية وليد المعلّم: «موافقون، لكن لماذا قطر؟ فإذا تأكدت قدرتنا على استئجار الطائرات، فلنقم بذلك إذاً مع الخطوط الجوية الفرنسية!»

شكّلت شركة الطيران الفرنسية، في غضون ذلك، لجنة من القانونيين كُلّفت بدراسة المسألة. وشهدت الأراضي السورية في هذه الأثناء بداية التمرّد في آذار/ مارس ٢٠١١، ولن يتم بيع سورية أي طائرة إيرباص أو توقيع عقد شراء تأجيري، وذلك بالرغم من وعود نيكولا ساركوزي المتكررة. وستحاول دمشق، بعد ذلك الفشل،

الحصول على طائرات توبوليف الروسية لكن دون تحقيق أي نجاح. وأدرك بشار الأسد حدود نيكولا ساركوزي.

لنعد إلى قمة الاتحاد من أجل المتوسط في تموز/يوليو ٢٠٠٨. فقد أسدلت الستارة على الاحتفال الساركوزي الكبير الذي دُعي إليه الرئيس السابق شيراك، لكنه رفض، بالطبع، المشاركة فيه. وتثبّتت بعد ذلك في العلن العودة الكبيرة لبشار الأسد، ولو أن وجوده في الشانزيليزيه لمناسبة استعراض الرابع عشر من تموز/يوليو أدّى إلى صرير الكثير من الأسنان. وندّد السكرتير الأول للحزب الاشتراكي فرانسوا هولاند بـ «المؤشر غير المريح». كما لم يخفِ وزير الخارجية برنار كوشنير انزعاجه: «هذا لا يسلّيني البتّة [...] ولا يملأني بالراحة...»

لم يعد بشار الأسد فور انتهاء استعراض الرابع عشر من تموز/يوليو إلى دمشق مع وفده، بل توجّه خفيةً مع أمير قطر إلى «كوت دازور» حيث يملك الشيخ حمد فيلا رائعة على مرتفعات كان، وتمكّن الاثنان من الاستمتاع بالنجاح الدبلوماسي لكلّ منهما. فقد وفى الأمير بوعده بالإتيان ببشار إلى باريس بفضل علاقاته الممتازة مع نيكولا ساركوزي، أما بشّار فقد أصبح هو الآخر قابلاً للعشرة.

وفي فصل جديد من شهر العسل هذا بين باريس والدوحة ودمشق استضاف بشار الأسد في بداية أيلول/سبتمبر في دمشق صديقيه ساركوزي والشيخ حمد في قمة رباعية مع رئيس الوزراء التركي أردوغان. وتضمّن جدول الأعمال استئناف محادثات السلام السورية ـ الإسرائيلية التي تنافست فيها فرنسا وتركيا على نيل الحظوة لدى السوريين. كما وكانت هناك أيضاً مسألة جلعاد شاليط، هذا الجندي الفرنسي ـ الإسرائيلي الذي خطفه كوماندوس من حماس في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ عند تخوم قطاع غزة. وجاء نيكولا ساركوزي حاملاً رسالة من والد الجندي المخطوف رغب في تسليمها شخصيّاً إلى بشار الأسد كون سورية تؤوي المكتب السياسي لحماس في المنفى. لم يفقد الأسد رباطة جأشه وفضّل، وقد شعر بوجود فخّ، تمرير «الجمرة الحارقة» إلى الشيخ حمد صديق خالد مشعل، أحد قادة حماس الرئيسيين، وممونه. كذلك تطرّق الحديث، في سياق القمة، إلى إيران ومشاريعها

النووية التي تثير قلق إسرائيل والبلدان الغربية[1]. راهن نيكولا ساركوزي على قدرة الأسد على تمرير رسائل اعتدال إلى حليف دمشق الرئيس محمود أحمدي نجاد، وأراد، وفق حساباته، محاولة فصل سورية عن طهران من أجل تفادي حرب بين إيران وإسرائيل. بل إنه وجّه تحذيراً إلى المشاركين الثلاثة الآخرين في القمة، فيما افتُرض بميكروفونات المراسلين أن تكون مقطوعة[2]. وشرح الرئيس، دون اتخاذ الحيطة الخطابية، أنه «يمكن أن نجد أنفسنا في صبيحة يوم من الأيام وقد ضربت إسرائيل ضربتها. لا يتعلّق الأمر بمعرفة ما إن كان ذلك أمر مشروع أم لا أو إن كان عملاً ذكياً أم لا؟ بل بما سنفعله عندها؟ ستحصل كارثة! ويجب تفادي هذه الكارثة. كيف يمكن تفاديها؟ يقضي الموقف الدولي بالقول: على إيران وقف عمليات التخصيب».

لاحظ أحد الدبلوماسيين الفرنسيين بطريقة استدلالية أن «ما يثير الاهتمام هو أن الثلاثة جميعهم ـ الفرنسي والتركي والقطري ـ أصبحوا بعد ٢٠١١ ألدّ أعداء بشار. اعتقدوا أن لهم تأثيراً على بشار وأنه ملك أيديهم. لقد أفرطنا ولا شك في المراهنة عليه من خلال أوهامنا ومصالحنا الخاصة». والواقع أن كلّاً منهم حاول استخدام بشار لمشروعه الخاص: رغب ساركوزي في أن يصبح عرّاب مفاوضات السلام السورية ـ الإسرائيلية وفصل سورية عن إيران، وأمل أردوغان، من جانبه، في استعادة الزعامة الإقليمية لتركيا، فيما تمكنت قطر، بدعوة نفسها إلى طاولة الكبار، من مضايقة السعودية.

لكن زيارة نيكولا ساركوزي في ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أدّت بنوع خاص، في

(١) اعتبر كلود غيّان أنه «لو توفّر لنا المزيد من الوقت لأمكننا ربما فصل سورية عن إيران وإقامة توازن إقليمي جديد». جاء ذلك في حديث إلى «بوليتيك انترناسيونال»، العدد ١٤٠، صيف ٢٠١٣. لكن آخرين أكّدوا، بخلاف ذلك، أن من الوهم التفكير في فصل دمشق عن طهران، كما ستثبت ذلك الثورة التي ستندلع بعد ذلك بثلاثة أشهر.

(٢) كان أحد المؤلّفَين حاضراً في القمة الرباعية التي عُقدت في قصر الشعب. وسُمح للصحافيين تسجيل وتصوير الملاحظات الافتتاحية للمشاركين الأربعة. وسواء تعلّق الأمر بخطأ تقني أم لا، فإن الصورة قُطعت بالفعل عن صالة الصحافة، لكن الصوت لم يُقطَع. وهكذا تمكن أحد المؤلفَين، وعلى مدى بضع دقائق، من سماع مداخلة نيكولا ساركوزي عن إيران وتسجيلها.

ما هو أبعد من الرهانات الدبلوماسية الإقليمية، إلى ترسيخ عودة فرنسا إلى سورية. أما الرمز الأبرز لهذا التطبيع فهو افتتاح ليسيه شارل ديغول الفرنسي الجديد. وكان السفير جان فرانسوا جيرو، المعجب بقائد فرنسا الحرّة وصاحب المبادرة بالمشروع، هو الذي اقترح تسمية المؤسسة بالرغم من أنه هُمس في أذنه باسمي فرانسوا ميتران ولامارتين. وسُرّ السوريون على أي حال بهذا الاختيار لأنهم لم ينسوا أن الجنرال ديغول قد أقام بضعة أشهر في دمشق إبان الحرب العالمية الثانية وأنه قدّر هذا «الشرق المعقّد» حق قدره.

كان حافظ الأسد هو الذي قدّم الأرض لفرنسا لبناء الليسيه. واتّصفت قصة تشييده بالتقلّب وهي تخبر بالكثير عن العلاقات الفرنسية ـ السورية وكذلك بمنظومة الفساد القائمة في سورية. والأمر الأكثر شذوذاً في هذه القصة يكمن في أن الأهالي هم الذين دفعوا في النهاية القيمة الكبرى من الفاتورة! بدأت ورشة الليسيه، التي صمّمها المهندس المعماري إيف ليون، في تموز/يوليو ٢٠٠٦، في أوج الحرب بين حزب اللّه وإسرائيل، وارتفعت كلفة المشروع إلى خمسة ملايين يورو، وفازت مجموعة تقلا، بعد استدراج العروض، بعقد بناء الليسيه.

سرعان ما بدأت الأعمال تستهلك الكثير من الوقت، ودُهش الفرنسيون لطلب مجموعة تقلا علاوة مالية. كان الأمر يتعلّق في الواقع بتضخيم الموازنة لمصلحة رامي مخلوف، ابن خال بشار، كبير المنتفعين من النظام! وتبلغ «تعرفته» العادية عشرة بالمئة عمولة على قيمة العقد الإجمالية، وسينتهي به الأمر في حالة ليسيه شارل ديغول بالحصول على الخمسمئة ألف يورو خاصته من البقشيش... وكانت المواد المُستخدمة أقلّ جودةً، فقد افتُرض تلبيس كل شيء بالحجر الحلبي... لكن ذلك لم يحدث إلا في المبنى الرئيسي، أما البقية فطُليت بالكلس.

تعهّدت وزارة الخارجية الفرنسية في البداية بتمويل كلفة المهندس والأعمال، لكنها لم تدفع في النهاية إلا فاتورة إيف ليون (٨٠٠ ألف يورو) ولم تدفع يورو واحداً للبناء! انتاب الغضب الشديد عناصر السفارة الفرنسية حيال هذا الانقلاب في الموقف وتضاعفت الاجتماعات بحثاً عن حلّ بعد قرار باريس المحيّر هذا.

ساد السفارةَ ذعرٌ جديد عندما تبيّن أنّ الخارجية الفرنسية لم تضع في تصوّرها أيضاً موازنة لتجهيز الليسيه بالطاولات والمقاعد والحواسيب، والمكتبة بالكتب، إلخ. ويجب القول إن سورية كانت، لدى انطلاق المشروع، بين البلدان التي تتمتع بالأولوية وتدعمها فرنسا في المجال الثقافي والفرانكوفوني. إلا أن الأولويات تغيّرت بعد اغتيال رفيق الحريري، ولم تعد لدمشق حصّة في باريس، وسيتآكل مشروع الليسيه الفرنسي في دمشق.

لتحقيق التوازن في الميزانية ضوعفت في النهاية الأقساط المدرسية وموّل أهالي التلاميذ المشروع بما يصل إلى مليونين يورو ونصف المليون، ودفعت «توتال» مليون يورو مربوطة بما يوازي قيمتها من المنح المدرسية، واستُكمل الباقي بتبرّعات ومساهمات مختلفة من رجال أعمال سوريين أو شخصيات فرنسية مثل السيناتور فيليب ماريني الذي غرف من احتياطه البرلماني. وهكذا أصبح ليسيه شارل ديغول أول مؤسسة [فرنسية] في الخارج لا تموّلها فرنسا!

وفي تطوّر مفاجئ أخير رمى نيكولا ساركوزي، لدى تدشينه الليسيه في الثالث من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، «بقنبلة» هي في الواقع واحدة من وعود حملته الانتخابية، وأعلن أمام جالية من المهاجرين عن مجانية التعليم للأولاد الفرنسيين. إلا أن تمويل الليسيه استند إلى قرض بقيمة ٢,٥ مليون يورو يُدفع على مدى ١٥ سنة. وقد بدّل إعلان الرئيس جدول الاستحقاق كلّه لأن العائلات (من ذوي الجنسية المزدوجة والمهاجرين العاملين في الشركات الكبرى) التي افتُرض بها المساهمة لم تعد تدفع. بيد أنه توجّب تسديد ٢٥٠ ألف يورو في السنة! وهو ما سيؤدي إلى إصدار قرار عاجل في عام ٢٠١٢ بتأجيل الدفع.

تخلّت فرنسا، بعد بدء الثورة في آذار/مارس ٢٠١١، عن ليسيه شارل ديغول عند بدء السنة الدارسية وتوقفت عن دفع أي مساعدة مالية[١]، فاضطر أهالي التلاميذ إلى تولّي أمور الإدارة بأنفسهم ووظفوا مديراً متقاعداً لإدارة المؤسسة التي هبط عدد

(١) عُلّقت الاتفاقية التي تربط ليسيه شارل ديغول بوزارة التعليم الفرنسي في الخارج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على أثر قرار وزارة الخارجية الفرنسية إقفال سفارة فرنسا في دمشق.

تلامذتها من ٩٠٠ إلى حوالى ٢٠٠. قال لنا فيليب ماريني شارحاً: «رجوت أن تدفع لهم البعثة العلمانية الفرنسية أو أي مؤسسة أخرى، في غياب الدولة، ما يطلبونه، أي نحو مئة ألف يورو سنوياً بما يسمح لهم بموازنة الأعباء وتشغيل الليسيه، واقترحت، مع زميلي جان بيار فيال، سحب قسم من المبلغ من الاحتياطي البرلماني لكلّ منّا، غير أننا لم نحصل إلا على فيتو مطلق من الخارجية الفرنسية التي تذرّعت بوجوب قطع كل العلاقات المالية بين الدولة الفرنسية والمؤسسات السورية، بما فيها تلك التعاونية أو التعليمية!»

أطلقتْ إذاً زيارة نيكولا ساركوزي في ٢٠٠٨ دينامية جديدة، وأعيد إحياء كل ملفات التعاون المحفوظة في الأدراج منذ اغتيال رفيق الحريري، ووقّع رئيس الوكالة الفرنسية للتنمية جان ميشال سيفيرينو ونائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية عبد اللّه الدردري اتفاقاً يسمح بفتح مكتب للوكالة في دمشق. ومن الأحداث الصغيرة أن ترجمة الاتفاق لم تكن جاهزة عند التوقيع، وتمّ، أمام أعين الصحافيين، التوقيع بالأحرف الأولى على نسخة عنه؛ ليتم بعد ذلك بفترة وجيزة التوقيع على الاتفاق النهائي. وانبهر الجميع بجو النشوة السائد. وسافر أيضاً بعض أرباب الأعمال الكبار، مثل مدير توتال كريستوف دو مارجوري الذي استعاد حقول نفط تدمر التي شكّلت واحدة من أسباب سوء التفاهم في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ بين شيراك وبشار، ووُقّع اتفاق مع شركة النفط الفرنسية.

عاد سيلفي ستورِل إلى الملحق الاقتصادي في السفارة الفرنسية من جديد لتنسيق تجديد التعاون. ولا يعرف أحد مثلما تعرف هذه الموظفة الكبيرة، ابنة منطقة بيرسي، الآليات الاقتصادية للدولة السورية كونها تولّت المنصب نفسه قبل ذلك بعام. كذلك فإن مستشار الدولة، برنار بيشور، الذي جاء بمهمّة في ٢٠٠٤ لدعم إصلاح وزارة المال، عاود الخدمة هو الآخر بطلب من نيكولا ساركوزي للمساعدة مرّة أخرى في الإصلاح والتحديث في البلاد.

ختم بشار الأسد هذا التلاقي من جديد على مائدة الطعام فدعا نيكولا ساركوزي

والوفد الفرنسي إلى «النارنج»، مطعم الرئيس السوري المفضّل، وصعد الرئيسان إلى السطح لتأمّل دمشق القديمة، وتأثّر الرئيس الفرنسي بمجاملات بشّار.

من يومها سيدافع نيكولا ساركوزي في كل مكان، حتى في واشنطن، عن قضية الرئيس السوري. بيد أن الأميركيين ـ ومن ورائهم الإسرائيليون ـ ارتابوا كثيراً في شهر العسل الجديد هذا بين باريس ودمشق. وقد أدخلَنا أحد الشهود في كواليس البيت الأبيض وأعاد سرد الحوار شبه السريالي بين نيكولا ساركوزي وباراك أوباما.

أراد الرئيس الفرنسي قطعاً، بحماسته وبالطاقة المعروفة عنه، أن يقنع نظيره الأميركي بأن بشار الأسد شخص جيّد. «يمكننا الوثوق به!» أكّد الرئيس الفرنسي لباراك أوباما الذي انتابته الدهشة حيال حماسة نيكولا ساركوزي. «إنه شاب، وغربي الطابع! انظر إلى زوجته وإلى ساعتها!» لم يقتنع أوباما، المرتاب، بذلك بتاتاً وأجابه بكثيرٍ من الدبلوماسية: «ما تقوله لي، يا نيكولا، مثير للاهتمام، لكنني لا أشاركك أبداً الرؤية ذاتها!» وغادر ساركوزي البيت الأبيض حانقاً: «لماذا يتردّد؟ يا له من أحمق!».

إريك شوفالييه، سفير متمرّد في دمشق

ليس إريك شوفالييه، سفير فرنسا الجديد الذي هبط في العاصمة السورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، من النوع الذي يراوغ أو الذي يعاني تقلبات في المزاج. إنه ذو مزاج مندفع ودموي، وهو مقدام يشتهر بفورات غضبه، كما أنه رياضي مخضرم يحافظ على لياقته البدنية بممارسته المكثّفة للسباحة وكرة القدم. ولا يمكن اتخاذ موقف اللامبالي حيال شخصية من سيجسّد حتى ربيع ٢٠١٤ الدبلوماسية الفرنسية في الملف السوري، فإما أن تعشقه وإما أن تكرهه. ويشكّل إريك شوفالييه، الذي يصعب سبر غوره، تجسيداً للدبلوماسية الساركوزية: سريع ولكنه مفرط، وقادر على كل التحولات الممكنة فيما يشرح لك بأكبر قدر من الجدّية أنه لم يبدّل مساره

قط! أهو صادق؟ وهل يصدّق ذلك هو نفسه؟ لقد بذل، على أي حال وفي كل مرّة التقيناه، الجهد نفسه في محاولة إقناعنا.

تميّزت خارطة طريقه لدى سفره إلى دمشق بالوضوح والدقة. شرح إريك شوفالييه لدى استقباله المؤلفَين في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية أنّ «أحد العناصر الأساسية في خطاب تكليفي كان المساعدة على تطوير العلاقات الاقتصادية بين بلدينا. وسورية في ذاتها ليست بالسوق الكبيرة، لكن موقعها الجغرافي مثير للاهتمام، فهي تقع على تقاطع طرق إقليمي للشمال ـ الجنوب وشرق المتوسط في آن». لقد تعلّق الأمر، باختصار، بأن ينظّم شوفالييه سياسة التقارب في كل الاتجاهات التي قررها نيكولا ساركوزي مع سورية.

لا يتحدّر إريك شوفالييه، بخلاف سلفه ميشال دوكلو، من السراي الدبلوماسية، وهو ما يشكّل ورقة رابحة في «الساركوزية» الظافرة التي تعتبر الدبلوماسيين، في الغالب، حمقى أو محافظين منتهي الصلاحية، أو في أحسن الأحوال طبقة منغلقة على نفسها بعيدة عن الوقائع المحلّية. أما إريك شوفالييه فهو، أولاً وقبل كل شيء، «فتى كوشنير»، الذي أمضى حياته المهنية كلّها على خطى الوزير. فقد تبعه، وهو الطبيب مثله، إلى وزارة الصحة ومن ثمّ إلى كوسوفو وأخيراً إلى وزارة الخارجية حيث أصبح المتحدّث باسمه ومستشاره حول الأزمات والنزاعات.

أزعج صعود إريك شوفالييه الخاطف على أثر أشهر «الأطباء الفرنسيين» بعضهم وأثار الكثير من العداوات في قلب وزارة الخارجية الفرنسية. فقد رُقّي إلى مرتبة وزير مفوّض، وهي المرتبة الأرفع في تراتبية الخارجية الفرنسية، وذلك دون المرور بالمراحل الإجبارية كما تقضي العادة بالنسبة إلى الدبلوماسيين. وصل السفير شوفالييه إلى سورية تتملكه حماسة شديدة للشروع في مهام منصبه الأول كرئيس لبعثة دبلوماسية في الخارج.

ليس شوفالييه، وهو النشيط والمتّقد ولكن النرجسي والوصولي كما يقول عنه منتقدوه، بالرجل الذي يجلس ساكناً وراء مكتبه، بل هو دبلوماسي ميداني يهوى

الحركة، «زوبعة حقيقية» بتعبير أحد موظفي السفارة، وجاب منذ وصوله المحافظات السورية وضاعف الزيارات إلى المستشفيات والجامعات، وأقام علاقات متواصلة مع المجتمع المدني.

كان السفير يثير جنون سائقه خلال جولاته على المحافظات بالطلب منه القيادة بأقصى سرعة. واستُغني في النهاية عن خدمات هذا السائق الذي يعمل منذ زمنٍ طويل جدّاً مع السفارة وأحيل على التقاعد، واستعيض عنه بشاب من أصل فلسطيني[1]. وقرر إريك شوفالييه أيضاً ركن سيارة البيجو ٦٠٧ القديمة المصفّحة في المرآب، واشترى من السوق المحليّة «مورانو» رباعية الدفع أغفل تصفيحها، وهو ما أثار بشدة قلق المسؤولين عن الأمن في السفارة. وستُدمّر السيارة خلال هجوم على السفارة في تموز/يوليو ٢٠١١، وهو هجوم سنقوم بتفصيله فيما بعد.

أفاد إريك شوفالييه، شأنه شأن جميع السفراء في الخارج، عن تحليلاته ومحادثاته ومشاعره حول سورية في البرقيات الدبلوماسية التي أرسلها إلى باريس، علماً أنه لم يكن يكتب هذه البرقيات بنفسه إلا في ما ندر، والدبلوماسية منها كانت في أغلب الأحيان توليفة «جماعية» من تحرير مستشاريه، تحمل لمساته النهائية وتوقيعه. وفي أروقة وزارة الخارجية دُعيت برقياته بسخرية «أغطية سرير السفير» لأنها كانت طويلة (بين ثلاث صفحات وأربع) وملتبسة ووصفية. وعلى أي حال فقد اعتبرتها باريس أحياناً بأنها «مؤيدّة بطريقة لا تُعقل لبشّار»[2].

لم يتردد إريك شوفالييه، خلال إقامته في دمشق، في توزيع خدماته على أهم رجالات النظام. وهكذا سهّل حصول فارس كلاس، رئيس مكتب أسماء، زوجة بشار، على الجنسية الفرنسية رغم أن الأخير لا يعرف كلمة واحدة من لغة موليير. وسيذهب السفير في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في أوج الثورة، إلى حد دعم طلب التسجيل في

(١) نُقل هذا السائق الفلسطيني إلى فرنسا مع إقفال السفارة أبوابها في آذار/مارس ٢٠١٢.

(٢) Alexandre Duyck, "Eric Chevalier, ambassadeur de guerre", *Le Journal du Dimanche*, 22 septembre 2012.

ليسيه شارل ديغول لابن رستم غزالة، أحد الشخصيات الرئيسية في الجهاز الأمني وأحد الأعداء اللدودين للمتمردين.

حرص إريك شوفالييه رغم كل شيء على المحافظة على الروابط مع المتمردين، بالرغم من أن وضع حقوق الإنسان لم يكن يشكّل إحدى أولوياته. وأوضح لنا أنه «كلّما تم إطلاق سراح أحد المعارضين، مثل رياض سيف في ٢٠١٠، دعوته فوراً إلى الغداء في المقر. لقد التقيت بشكل منتظم ميشال كيلو في شقته الصغيرة، وكذلك هيثم المالح لدى خروجه من السجن، وحرصت مع دبلوماسيي السفارة على أن نكون موجودين في كل محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان».

اعتمد إريك شوفالييه في دمشق دبلوماسية خالية من التعقيد حيال النظام السوري، وتوجب على حركته الدبلوماسية أن تتوافق بالتأكيد مع رؤية نيكولا ساركوزي. لكن هل تمّ الأمر بمبادرة شخصية منه أم بطلب من الإليزيه عندما التقى سرّاً في سفارة فرنسا رامي مخلوف على الغداء في خريف ٢٠٠٩؟ لقد شكّل، على أي حال، مجيء ابن خال بشّار، الذي يُعتبر تجسيداً للفساد في سورية، قطيعة حقيقيّة مع ما تعوّد أسلافه القيام به، كما سنرى لاحقاً.

كادت الأمور في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أثناء زيارة لوك شاتيل، وزير الدولة لشؤون الصناعة والاستهلاك، إلى دمشق أن تشكّل أزمة دبلوماسية. فقد خُصّص مكان لرامي مخلوف، في حفل العشاء الذي أقيم لرجال الأعمال السوريين في فندق «فور سيزونز»، إلى يمين لوك شاتيل تماماً على طاولة الشرف. تنبهّت أجهزة السفارة، وكانت يومها بقيادة ميشال دوكلو، إلى الأمر قبل فوات الأوان، فنُقل اسم ابن خال بشار إلى مكان آخر أقل ظهوراً وتمّ بذلك تحاشي صورة قد تُحرج الوزير.

ورامي مخلوف وحده دولة ضمن الدولة، ولديه إمبراطورية اقتصادية ومالية حقيقية، وهو أكبر مستثمر وصاحب أضخم ثروة في سورية، وقد وضعه الأميركيون منذ ٢٠٠٦ في مرماهم، كما يُقال، وجمّدوا أملاكه كلها على الأراضي الأميركية. وقد تعززت سلطة مخلوف في ظل بشار الأسد الذي أطلق يده في مجالات واسعة

من الاقتصاد السوري. وأكّد دبلوماسي فرنسي أنه «كان هناك نوع من إعادة توزيع الثروة في ظل حافظ. أما في ظل بشار فتم الانتقال مباشرةً إلى افتراس الاقتصاد السوري».

ولرامي مخلوف حضوره في الهاتف الجوال (سيرياتيل)، والتجارة والسوق الحرّة (راماك)، والبنى التحتية (راماك للبناء)، والمصارف (بنك بيبلوس)، وخدمات التعاونيات المحلية لإدارة المياه والكهرباء والنفايات (عقارات بنا)، والنقل الجوي («إير تاكسي» و«لؤلؤة الشام»)، والعقارات، إلخ. هذه هي النشاطات التي يسيطر عليها بنفسه فضلاً عن تلك التي يديرها عبر واجهات. مختصر القول، إن رامي مخلوف يتصرّف بوصفه «المضخة المالية» الحقيقية للنظام.

بيد أن النظام، لتوسيع قاعدة دعمه، عمد إلى إنشاء بنيتين لتوزيع العقود المرتبطة بالخصخصة في ما هو أبعد من العشيرة العائلية وحدها: فشركة «شام القابضة»، التي يسيطر عليها رامي مخلوف، تضمّ سبعين رجل أعمال، في حين تشمل «سورية القابضة» نحو ثلاثين. ويتعلّق الأمر في الواقع بأبناء هذه الشريحة. وقد دشّن بشار الأسد نفسه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في تدمر، تجمعي المقاولين هذين المؤلّفَين من شخصيات فائقة الأهمية. ولا بدّ بالطبع من دفع حصّة للانتساب إلى هذين الناديين الحصريين جدّاً، ومن ثمّ الحصول على العقود. وكان بعض رجال الأعمال هؤلاء مضطرين إلى الانتساب إليهما إذا أرادوا الاستمرار اقتصاديّاً. وقيام النظام كيفما شاء بتوزيع مناجم ذهب التخصيص هو ولا شكّ وسيلة لرعاية الولاءات وبخاصة لدى المسيحيين وغيرهم من الأقليّات.

تألّق إريك شوفالييه خلال حفل الاستقبال في مناسبة الرابع عشر من تموز/يوليو، وتهافتت دمشق كلها على حدائق مقر إقامته للمشاركة في حفلته الأولى في الهواء الطلق بوصفه سفيراً. لم يرد اسم رامي مخلوف على لائحة المدعوين، وأوضح أحد الدبلوماسيين «إنه (مخلوف) لم يُدعَ إلى أي مناسبة علنية للسفارة». وقد رعى السهرة رجال أعمال فرنسيون وسوريون. وأمكنت مصادفة بوريس بوايون، وكان

آنذاك سفير فرنسا في بغداد، باللباس غير الرسمي وهو عبارة عن قميص قطني «لاكوست» أبيض يبرز عضلاته التي اعتنى برعايتها. ولم يتردّد إريك شوفالييه، الذي لا يمكن التكهن بأعماله والمتصنّع، في الغطس بكامل ثيابه في حوض سباحة المقر ما أثار دهشة آخر الموجودين من ضيوفه! وها هو يكسر مرّةً أخرى، على طريقته، القواعد الدبلوماسية.

أخبر السفير أصدقاء في اليوم التالي عن هذه الوليمة وعن المرح الذي تخلّلها في برقية أضحكت الدبلوماسيين في باريس، وقال أحدهم هازئاً: «بعث بهذه البرقية السخيفة التي حُرّرت لتمجيده وشرح فيها أن السهرة نجحت بشكل رائع وقد حضرها عددٌ هائل من الناس...»

كان رجل الأعمال فراس طلاس قد أعدّ في اليوم السابق أمسية على شرف الصداقة الفرنسية ـ السورية في قلعة دمشق[1]، وهو الذي موّل كل شيء. وروى أحد الحاضرين: «كانت الأمسية عبارة عن مهرجان شعبي كبير قُدّمت فيه حلوى 'غزْل البنات'[2]، وكان الجميع يرتدون قمصاناً قطنية كُتب عليها 'أحب باريس' و'أحب دمشق'». بدت الصداقة بين الفرنسيين والسوريين صادقة، بالرغم من المخاطر الدبلوماسية، وقد برهن هذان الاحتفالان في الرابع عشر من تموز/يوليو على ذلك، فالعيد الوطني الفرنسي أكثر شيوعاً في دمشق من العيد الوطني الأميركي.

وبالتالي، كانت دمشق في ذلك الوقت هي المكان الذي ينبغي العمل فيه، وخصوصاً بالنسبة إلى المؤسسات الفرنسية التي عادت إليها بقوة.

الشركات الفرنسية تتوخّى مشاريع بشّار الكبرى

«نحتاج إلى استثمارات بقيمة خمسين مليار دولار لإعادة تأهيل البنى التحتية

(١) فراس طلاس هو ابن وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، رفيق درب حافظ الأسد، وشقيق مناف طلاس الذي انشقّ في تموز/يوليو ٢٠١٢. كما أن فراس طلاس أيضاً انشقّ عن نظام بشار الأسد.

(٢) حلوى تُصنع من الماء والسكر، ولها تسميات مختلفة في البلدان العربية، مثل: شعر البنات (العراق)، لحية بابا أو لحية الشايب (الخليج)، حلوى القطن (ليبيا)... المترجم.

لمطاراتنا ومرافئنا وطرقنا وكهربائنا ومياهنا»، هذا هو التقييم الذي أجراه يومها عبد اللّه الدردري، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. وأملت فرنسا، بالطبع، في الحصول على الجزء الأفضل من هذه الكعكة الشهية نظراً إلى العلاقات الجيدة بين نيكولا ساركوزي وبشار الأسد.

كان أول عقد يدخل في تموز/يوليو ٢٠٠٩ إلى المحفظة هو محطة مرفأ اللاذقية الذي أنيطت إدارته وتوسيعه بالمجموعة المرسيليّة «سي أم إيه ـ سي جي أم»، وكان ذلك ثأراً جميلاً لرئيسها التنفيذي جاك سعادة المتحدّر من هذه المدينة الواقعة على الساحل المتوسطي والذي صادرت الثورة البعثية ممتلكات والده. تميّز المشروع بالطموح: توجّبت إقامة مراسٍ جديدة وتجديد رصيف المسافرين. ونصّ العقد على وجوب أن تضاعف «سي أم إيه ـ سي جي أم» طاقة استيعاب مرفأ اللاذقية من ستمئة ألف حاوية في السنة إلى مليون[1].

يدخل تحدي هذا المرفأ في إطار خطة واسعة للنقل الإقليمي تهدف إلى استثمار موقع سورية الجغرافي إلى أقصى حدّ. وقال يعرب بدر، وزير النقل السوري السابق الذي تلقّى تدريبه في فرنسا: «امتلكنا مشاريع مشتركة كبرى مع العراق، ولا بدّ من معرفة أن 'سي أم إيه ـ سي جي أم' كانت تستثمر بالفعل أحد أرصفة ميناء البصرة في جنوب العراق، وأردنا بالتالي ربط مرفأينا ـ اللاذقية والبصرة ـ عبر خط لسكة الحديد بما يسمح بالالتفاف على قناة السويس. وافترض بالخط الحديدي المرور بدير الزور والقامشلي لينزل من ثم إلى العراق، وهو ما لم يعجب بالطبع جيراننا والأميركيين».

حاولت «سي أم إيه ـ سي جي أم» في غضون ذلك الفوز بمشروع بناء «الحوض الجاف» للمستوعبات في حمص على أن يربطه بميناء اللاذقية خط للقطار يُنجز بالشراكة مع الشركة الوطنية للسكك الحديدية. وافتُرض بهذه المنصّة الاستراتيجية القائمة في وسط سورية، حيث أنشئت بالفعل إدارة للجمارك والاستيراد والتصدير،

(١) لسورية ثلاث بنى تحتية مرفئية على ساحل المتوسط: مرفأ الشحنات غير المعبأة في طرطوس، المرفأ النفطي في بانياس، ومرفأ المستوعبات في اللاذقية.

أن تُربط بالحدود العراقية من خلال طريق سريع شرقي ـ غربي جديد تبنيه مجموعة «بُويْغ». وبهذا تجتذب سورية جزءاً كبيراً من التجارة العراقية وتصبح بذلك المنفذ الأساسي للعراق على المتوسط.

عملياً، لم تتمكن «سي أم إيه ـ سي جي أم» من إنجاز توسيع مرفأ اللاذقية لأن ذلك أزعج بعض نشاطات التهريب. فمن شأن سلطة جديدة أن تكشف ولا شك عن عمليات التهريب غير المشروعة القائمة. وهكذا، وفي آخر لحظة، عرقلت شبكات رامي مخلوف المافيوية التي لا ترغب في الشفافية تفعيل برنامج إدارة الحقوق الجمركية المرفئية الذي وضعته شركة «مارساي جيتِس إنترناشونال». كما عمل ابن خال بشار الأسد كل ما في وسعه لمنع إسناد العقد إلى مجموعة «سي أم إيه ـ سي جي أم» باستقدامه عرضاً مضاداً عبر الشركة الإماراتية «موانئ دبي العالمية» (دبي بورتس وورلد).

تجدر معرفة أن شركة راماك، التابعة لرامي مخلوف، تدير متاجر السوق الحرّة في المراكز الحدودية البرّية (الأردن، لبنان، العراق، تركيا) والمرفئية (طرطوس، اللاذقية) وفي المطارين الدوليين (دمشق وحلب). ويتعلّق الأمر بنقطة أساسية للتهريب لا تُستخدَم لإدخال العطور والسجائر وزجاجات الكحول وحسب، بل تشكّل أيضاً ممراً للمنتجات الحساسة أو المحظورة التي يمكن نقلها سرّاً إلى الجيش وأجهزة الأمن.

يسيطر رامي مخلوف كلّياً على هذه الشبكة، ويمتلك، إضافةً إلى متاجر السوق الحرة، شبكة «شيبكو»، وهي شركة تدير تفريغ الحاويات في المرافئ السورية، وكانت هذه الشركة تمتلك حتى ٢٠٠٩ حقّاً حصريّاً: فعلى كل حاوية تصل اللاذقية أن تُفرغ بواسطة رافعات «شيبكو». وهكذا كان من الممكن أن تُفرّغ شحنة غير مشروعة سرّاً على الأراضي السورية دون صعوبة تذكر.

لا تزال «سي أم إيه ـ سي جي أم» تؤمّن حتى الآن إدارة مرفأ اللاذقية، وشهد تنفيذ العقد حالات من المد والجزر. أراد جاك سعادة، بوصفه رجل أعمال محنّكاً، القيام بمناورة رافعاً إلى السوريين طلباً مفاجئاً؛ فقد قال لوزير النقل يعرب بدر،

بحضور رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيّون الذي قام في شباط/فبراير ٢٠١٠ بزيارة رسمية إلى دمشق: «لتنفيذ العقد يجب أن تزيدوا في عمق أحواض المرفأ!» فأجابه الوزير بدر دون أن يفقد رباطة جأشه: «وقّعتَ، يا سيّد سعادة، على العقد وأنت تدرك كل الشروط التقنية التي لن نقوم الآن، بحضور رئيس الحكومة، بتغييرها. لكننا على استعداد، في المقابل، لدراسة المسألة إذا وجدنا في ذلك مصلحة مشتركة!»

توجّب، بعد اندلاع ثورة آذار/مارس ٢٠١١، إعادة النظر في عقد «سي أم إيه ـ سي جي أم» بسبب فقرة تتعلق بعدد الحاويات التي تتوجّب إدارتها، على أن تُفرض على المجموعة غرامات في حال عدم احترام ذلك. وأثارت الاضطرابات والعنف في البلاد بالطبع حالة من الظروف القاهرة، وتوجّب الوصول إلى تسوية بين الحكومة السورية والشركة المرسيليّة. ومع ذلك لم يتم إلى الآن فسخ العقد رسميّاً.

تزايدت الاتصالات الاقتصادية بين فرنسا وسورية إثر استئناف العلاقات السياسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ورافقت قرابة ٢٥ شركة الوفود الوزارية الكثيرة إلى دمشق. وهناك مؤشّر إلى الانفراج مفاده أنه أنشئ في أيار/مايو ٢٠٠٩ نادٍ للأعمال اشترك في رئاسته بسام الغراوي، صانع الشوكولاته الشهير في دمشق، وبيار سيمون، الذي كان يرأس يومها غرفة التجارة والصناعة في باريس. وتكاثرت الندوات والصالونات والمعارض.

زُرعت لافتات فرنسية جديدة في سورية في قطاع التوزيع، مثل «مونوبري» و«كارفور» و«مورغان»، وفي القطاع السياحي مع «إيبيس» و«نوفوتيل» التابعة لمجموعة «أكّور» التي فازت بعقود للإدارة. وازدادت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في سورية: ٤٨٠ مليون يورو لشركة الإسمنت «لافارج»، و٣٠ مليوناً لشركة الغاز السائل (Air Liquide) أعقبت ١٣ مليوناً لشركة الأجبان «بل» وجبنتها الشهيرة «البقرة الضاحكة» (Vache qui rit)، ما حقق نجاحاً كبيراً لدى المستهلك السوري... عدد كبير من الإشارات الإيجابية؛ لولا أن فرنسا ستُفوّت الورشتين الأساسيتين لبشار والموضوعين اللذين يتكرّر ذكرهما: مطار دمشق الدولي ومترو العاصمة السورية.

أجرت مجموعة «فينتشي» في ١٩٩٨ دراسة جدوى للمشروع الأول رفعتها في ٢٠٠٣، وقد موّلت فرنسا ٥٠ بالمئة منها. كما أن شركة مطار باريس وضعت مخططات مبنى المطار المستقبلي لبشار الأسد. بيد أن السلطات السورية اعتبرت في النهاية أنه لا يمكن منح العقد لـ «فينتشي» بما أن المجموعة الفرنسية هي التي قامت بإجراء الدراسات الأولية. كما لم يعد هناك من مجال لاتفاق بالتراضي. وبدّلت سورية طريقة الدفع التي ارتكزت في الأساس على القروض، وباتت السلطات تريد شراكة بين القطاعين العام والخاص تستبعد قرضاً من باريس وتعمل بمبدأ المنافسة. وقد فوجئ الفرنسيون بمثل هذا التحوّل. فهل شعر رامي مخلوف، اللاعب الذي لا يمكن تجاوزه في هذا النوع من العقود الكبرى، أنه مستبعد لأنه لم يتمكن من الحصول على حصّته؟ وعلى أي حال فقد تكرّر السيناريو نفسه في مشروع مترو دمشق.

كان المفروض في الجزء الأول الذي يبلغ طوله نحو ١٥ كيلومتراً، وأُطلق عليه اسم «الخط الأخضر»، أن يربط حي الوزارات في وسط العاصمة بمنطقة القابون في الضاحية مروراً بمحطة الحجاز، وهو يضم ٢٢ محطة توقّف. كما افتُرض بمحطة الحجاز أن تشكّل قلب العملية وتربط بين المترو والقطار مثل محطة مونبارناس في باريس وهي النموذج الذي تصوّره السوريون. وأوضح وزير النقل السابق يعرب بدر: «كان لدينا أيضاً مشروع لتحسين خدمة السكة الحديدية بين دمشق وحلب، وأردنا زيادة سرعة القطارات من ٨٠ كيلومتراً في الساعة إلى ١٦٠ كيلومتراً، فينخفض زمن الرحلة بين المدينتين من أربع أو خمس ساعات إلى ساعتين ونصف الساعة».

وهنا أيضاً احتلّت الشركات الفرنسية موقعاً جيّداً لتنفيذ المشروع، وعُهد بدراسة الجدوى إلى «سيسترا»، مكتب المستشارين المرتبط بالخطوط الوطنية للسكة الحديد، وقد موّلتها صناديق فرنسية ومن ثم أوروبية. وتوجب على «بُويغ» و«ألستوم» إنجاز الورشة والتجهيزات وتسليمها. وارتكز المخطط المالي إلى قرض مزدوج: قرض بقيمة ٤٠٠ مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار، والثاني بقيمة ٢٥٠ مليون يورو من فرنسا. وافتُرض بتوقيع مشروع مترو دمشق مترافقاً مع تمويله أن يتوّجا زيارة فرانسوا فيّون في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٩ جاءت وزيرة الاقتصاد، كريستين لاغارد، خصيصاً إلى دمشق لتحضير الساحة. وتمّ، في هذه المناسبة، التوصّل إلى اتفاق مبدئي.

ثمّ سُجّل انقلابٌ مفاجىء في الموقف: فقد أعلنت السلطات السورية، قبل يومين من زيارة فرانسوا فيّون الرسمية، أنها لن توقّع على المشروع! وأدخلت هذه الاستدارة الوجوم إلى نفوس الجميع في السفارة الفرنسية التي عُبّئت تحضيراً لزيارة رئيس الوزراء. فقد جُهّز النموذج المصغّر للمترو بالفعل، وعملت أجهزة البعثة الدبلوماسية على التجهيز لتدشين المشروع في محطة الحجاز.

استبدّت بالسفير شوفالييه فورة من الغضب في مكتب وزير النقل يعرب بدر وأصرّ على الحصول على تفسير مشدّداً على ذلك بالقول: «لا يمكنكم عمل ذلك! فرئيس الوزراء يصل بعد يومين، ويجب قطعاً التوقيع على قرض المئتين والخمسين مليون يورو!» فشرح له الوزير، مرتبكاً، أنه تلقى التعليمات بإنجاز مترو دمشق عبر مخطط من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وليس عبر قرضي البنك الأوروبي للاستثمار وفرنسا. وأكّدت السلطات السورية، رسميّاً، أن السياسة الجديدة باتت تقضي بتخفيف القروض إلى أقصى حدّ، إلا في القطاعات الحيوية للسكان (المياه، الريّ، الطاقة)، التي لا يشكّل النقل أحدها.

لكن ما تفسير مثل هذا التحوّل؟ لا شك في أن كلفة المترو، التي تبلغ مليار يورو، مرتفعة جدّاً بالنسبة للموازنة السورية التي كانت تواجه يومها ضغوطاً مالية خطيرة بفعل الجفاف التاريخي الذي أصاب البلاد. وتمّ في أماكن متفرّقة قمع بعض انتفاضات الفلاحين. كما تذرّع السوريون أيضاً بالطابع غير الجمالي للمترو الذي يسير جزءٌ منه فوق الأرض في جادة المزّة، وبالتالي يكفي في هذه الحالة استخدام ترام أيام زمان. ورغم ذلك، أصرّ الفرنسيون على المحاولة عبر موافقتهم على دراسة إمكانية تمويل نصف «الخط الأخضر» في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلا أن انطلاق الثورة في آذار/مارس ٢٠١١ سيطيح بالجهود المبذولة.

الواقع أن «قوى الظلام» التابعة للنظام هي التي نشطت من وراء الكواليس ضد فرنسا، بدءاً برئيس الحكومة ناجي العطري الذي نسف في آخر لحظة عقود المطار

ومترو دمشق بإصراره على تغيير طرق التمويل. وهو رجل يفتقر إلى الكاريزما لكنه يمتلك نفوذاً في دوائر القرار الاقتصادي وينتمي إلى جماعة رجال الأعمال في حلب، كما أنه ابن عم والدة أسماء، زوجة بشار الأسد، وقريب من المصالح البريطانية.

لا شك أن الفرنسيين استخفّوا بقدرته على إلحاق الضرر، فناجي العطري يرمز إلى سورية «الأب»، وهو نوع من حارس المعبد المتهالك إلى حدّ ما، وشعر، وهو الفرانكوفوني الذي يدّعي محبّة فرنسا، أن سفارة فرنسا تعامله بازدراء، ولم يُشرَك في مشاريع البنى التحتية الكبرى التي تسعى وراءها الشركات الفرنسية. كان ناجي العطري في لقاءاته النادرة مع بعثتنا الدبلوماسية يكرّر كلازمة: «تحصلون على الأسواق عندما أحصل على طائراتي الإيرباص!» أيضاً ودائماً هذه الإيرباص الشهيرة...

طفت إلى السطح أيضاً قضية قديمة لم تُسَوَّ قط: قاطرات ألستوم. فقد وقّعت شركة ألستوم، في أعقاب زيارة جاك شيراك إلى دمشق في ١٩٩٦، عقداً لتسليم ثلاثين قاطرة من آخر جيل. وقد تمثّلت المشكلة، بحسب السوريين، في أنها لم تعمل كما يجب! ذلك أنها بحاجة إلى محرّك متطوّر يعمل على الديزل (المازوت)، والديزل المحلّي لم يكن يناسبها. ولما فشل الطرفان في الوصول إلى ترتيب بينهما أُطلقت عملية طويلة من التحكيم الدولي.

ناشد نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية عبد اللّه الدردري نظيرته كريستين لاغارد العمل للتوصّل إلى تسوية، إلا أن مدير مؤسسة سكة الحديد تدخّل، بمساندة من رئيس الوزراء ناجي العطري، ليقول: «لا مصلحة لنا في التوقيع على تسوية لأننا متأكدون من فوزنا بالتحكيم الدولي!» وخاب أمل الفرنسيين مرةً أخرى... وقد عجزوا عن فرض خياراتهم.

حلّ إريك شوفالييه الأحجية بالقول: «يوجد في قلب النظام أناس ينظرون بعين الريبة إلى التقارب السوري مع الغرب بشكل عام، وآخرون بالريبة نفسها إلى التقارب مع فرنسا بشكل خاص. وأدرك الجميع الرهان الآخذ في الارتسام: لا مصلحة لبعض الدوائر بارتباط سورية أكثر فأكثر مع الغرب لتنفصل بالتالي شيئاً فشيئاً عن إيران. إنهم يرفضون هذه الدينامية».

لمّا وصل فرانسوا فيّون إلى دمشق في شباط/فبراير ٢٠١٠، في ما افتُرض أن يكرّس شهر العسل الاقتصادي الفرنسي ـ السوري، كان حصاد العقود هزيلاً جدّاً: طائرتا نقل إقليميتان بيعتا إلى شركة الخطوط السورية بـ٢٧ مليون يورو، وحفنة من العقود التي وُقّعت في المجالات الثقافية والجامعية والزراعية، وأخيراً تأجيل إضافة ملحق إلى عقد الإيرباص. أما مشاريع بشار الكبرى ـ مترو دمشق ومطارها ـ فقد بقيت في الأدراج. لم تتمكن الشركات الفرنسية من تثمير المحاولة. وسيتذكّر نيكولا ساركوزي الأمر بعد ذلك بسنة.

لاحظ أحد الدبلوماسيين الفرنسيين أن «سنة ٢٠١٠ كادت تكون غير مثمرة على الصعيد الاقتصادي مع سورية الحريصة على استقلالها ولكن أيضاً على الاحتفاظ بالسيطرة على حلقات فسادها». واختار بشار الأسد في تلك اللحظة أيضاً مشروع خطوط الغاز الروسي بدلاً من القطري الأمر الذي أدّى إلى استياء كبير لدى أصدقائه في الدوحة الذين سيتذكّرون ذلك أيضاً.

أسماء الأسد، أو سورية الفاتنة

وقعت النائبة إليزابيت غيغو تحت تأثير سحر أسماء الأسد، زوجة بشار، عندما التقتها وجهاً لوجه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مكتبها في قصر الشعب.[١] «عصرية، حادة الذكاء، مرهفة، ذات أناقة غير متصنّعة» هي النعوت التي تتذكّرها اليوم في وصفها للسيدة السورية الأولى. وأضافت: «تمكنت أسماء الأسد، بحذائها الخفيف من ماركة 'لوبوتان'، من أن تكون باريسيّة حقيقية!».

وتتذكّر إليزابيت غيغو: «سألتُها عن مكانة النساء في سورية فقالت: 'صحيح أنني ألبس على الطريقة الغربية وأخرج مكشوفة الذراعين، لكن عليّ الانتباه إلى أن المجتمع يتغيّر ولا أريد صدم الناس'. أخبرتني أنها عثرت على صورة قديمة لها تظهر فيها مرتديةً تنورة قصيرة في الجامع الأموي، وقالت لي إن ذلك يستحيل

(١) تحدثت إليزابيت غيغو إلى أسماء الأسد في إطار مهمة للجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية التي ترأسها حول مكانة سورية في المجتمع الدولي.

اليوم، وقد بدا عليها القلق من هذا التطوّر المحافظ وهذا التأثير الديني المتزايد في بلادها».

شكّلت أسماء يومها ورقة النظام الفاتنة الرابحة، كما أمكن لرانية أن تكون بالنسبة إلى زوجها الملك الأردني عبدالله الثاني. حتى إن مجلة «فوغ» الأميركية المرموقة خصّتها، تماماً قبل ثورة آذار/مارس ٢٠١١، بمقالة إطرائية وصفتها فيها بـ«وردة الصحراء»، قبل أن تسحبها من موقعها على الإنترنت بعد قمع المتظاهرين. ووُصفت بأنها «السيّدة الأولى الأكثر سحراً» في الشرق الأوسط.

وُلدت أسماء في لندن في ١٩٧٥ وتنحدر من عائلة برجوازية سنّية ـ والدها فواز الأخرس طبيب قلب[١]، وعملت والدتها سحر العطري في سفارة سورية في لندن، وعاشت طفولتها في حي إيلينغ. درست المعلوماتية قبل أن يوظّفها بنك الأعمال الكبير «جي بي مورغان»، وهي تتقن العربية والإنكليزية، وكانت تمضي عطلتها كل صيف في سورية.

احتفظت أسماء من ماضيها في القطاع المصرفي بالقدرة التحليلية، كما شرحت لنا ذلك النائبة ماري فرانسواز بشتل التي التقتها في دمشق في مطلع سنة ٢٠٠٠: «إنها نموذج الشخص الذي تلقّى تدريبه في بريطانيا العظمى. فكرها مرتّب ومنهجي ومنظّم جداً. لكن يتملكك أحياناً انطباع بأنها تطوف فوق الوقائع. قالت لي على سبيل المثال: 'يجب الاعتماد على النساء إن أردنا اجتثاث الفساد لأن ليس بالإمكان إفسادهن! فالمسألة بالنسبة إليهن مسألة شرف، لأنهن يفكّرن كثيراً في ما قد يُقال عنهن!'».

رافقت أسماء زوجها بشار الأسد في حزيران/يونيو ٢٠٠١ في أول زيارة رسمية له إلى فرنسا، وكانت تلك أول إطلالة عامة كبيرة لها في الخارج، إذ لم يكن يعرفها أحد حقّاً، وتم تنظيم لقاء لها مع برناديت شيراك التي استقبلتها برفقة أفضل صديقاتها نازك الحريري زوجة رئيس الوزراء اللبناني. وقد حضّر لها البروتوكول عرض أزياء

(١) لا يكتفي الدكتور الأخرس بممارسة الطب بل يتمتع بنفوذ في عالم الاقتصاد ويشارك في رئاسة الجمعية البريطانية السورية التي تشجّع الأعمال بين لندن ودمشق، كما أنه يشارك في مشاريع عقارية في سورية.

لأحد كبار الخياطين، لكن أسماء رفضت الدعوة بتهذيب، مفضّلةً، بوصفها خبيرة مالية سابقة، التوجّه إلى حرم كليّة الدراسات التجارية العليا.

وجدت أسماء صعوبة في إيجاد مكانها في المنظومة السورية لأن حماتها أنيسة عاشت قبلها في ظل زوجها ولم تمتلك أي دور عام. والعلاقة بين المرأتين معقّدة وصعبة أحياناً. ويخال المرء أن أسماء مصابة بحالة من مرض فقدان الشهية لشدّة هزالها الصادم لجميع زائريها. تنخرط أسماء في الأعمال الاجتماعية والإنسانية لمصلحة الشبان والنساء والمعوقين، آخذة على نفسها عدم التعدّي على العمل الحكومي. أكّدت إليزابيت غيغو أنها «تنظر إلى نفسها، في أفضل الحالات، على أنها تكملة لزوجها».

لم تتحمّل أسماء عزلة بلادها بعد اغتيال رفيق الحريري في ٢٠٠٥ والحجر الذي فُرض على سورية، ولم تسافر إلا في ما ندر، مخصّصةً وقتها لأولادها الثلاثة، زين وكريم وحافظ، الذين سُجّلوا في مدرسة مونتيسوري. ذكر وزير الثقافة السابق فريديريك ميتران: «أخبرتني أنها تبذل كل ما في وسعها كي لا يشاهد أولادها البرامج العنيفة على التلفاز، وذلك حمايةً لهم، وأنها تحثّهم على مشاهدة البرامج الوثائقية عن الحيوانات».

والواقع أن أسماء ستخرج من الظل وتلمع في عهد رئاسة نيكولا ساركوزي، وسيؤدي مشروعها القاضي بالتعاون مع «اللوفر» إلى تسليط أضواء الإعلام عليها. فقد أُعجبت لدى زيارتها المتحف في باريس بحداثة وجمال عرض القطع الأثرية وروائع الأعمال، وأرادت الأمر نفسه لسورية وبخاصة للمتحف الوطني في دمشق الممتلئ بالتأكيد بالكنوز الأثرية ولكنه في حالة مأسوية. وقد كُلّف مدير «اللوفر» هنري لواريت بتصوّر منظومة المتاحف السورية المستقبلية وتنفيذها.

يذكر أحد علماء الآثار السوريين «إنه فعلاً مشروع السيّدة الأولى. أرادت أسماء إنشاء متاحف عصرية، لكننا لم نكن نمتلك أي كادر محترف متدرّب على ذلك. فإدارة المتاحف كانت فاسدة بالكامل، ومعظم المسؤولين تولّوا مناصبهم بالوساطة. كانت جردة المجموعات كارثية، حتى إنها لم تكن ممكنة! أرادت أسماء، بشكل

من الأشكال، منافسة الشيخة القطرية موزة التي تمتلك ثروة طائلة، وهذه ليست حال أسماء».

انغمست أسماء، الجدّية، كلّياً في هذا المشروع الذي استهواها. تألّقت وجسّدت سورية «الفاتنة» التي تبدو زائفة بعض الشيء لدى النظر إليها من باريس. لم يكن يُردّ لها أي طلب، فاستضافت سفارة فرنسا في ٢٠١٠ حفل عشاء يعود ريعه للأعمال الخيرية، وبلغ سعر العشاء نحو ٢٠٠ يورو للشخص الواحد، وجاء رئيس طهاة فندق «البريستول»، إريك فريشون، خصيصاً من باريس لتحضير الوليمة للمدعوين.

عشقت أسماء هذا الفندق الواقع على بعد خطوتين من الإليزيه، فقد نزل الزوجان الأسد في هذا المرفق الرائع أثناء زيارتهما الأخيرة إلى فرنسا في ٩ و١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في «مغامرة غرامية في أكثر العواصم رومانسية» كما كتبت «باري ماتش» التي صوّرت أسماء الأسد وهي تتناول الطعام في مطعم «لا كوبول» الشهير في مونبارناس. لم تتضمن هذه الإقامة القصيرة أي أجندة سياسية إلا التحضير للزيارة الرسمية التي سيقوم بها الرئيس السوري إلى فرنسا في ٢٠١١.

وفي واقعة نادرة تشهد على مستوى التفاهم الضمني بين الطرفين استقبلت كارلا ونيكولا ساركوزي الزوجين الأسد على غداء خاص في الإليزيه. كذلك دُعي كلود غيّان؛ الرجل الذي كان يقوم برحلات مكوكية بين باريس ودمشق. سألناه عن هذه اللحظة الفريدة في العلاقة بين فرنسا وسورية فقال: «كان لهذا الغداء بعد شخصي كبير ولم يحصل عمليّاً أي غداء من هذا النوع طوال سنوات نيكولا ساركوزي الخمس، وشكّل، بالنسبة إلي، تجسيداً للآمال التي وضعناها في بشار. انتابني شعور أنّ هذين الزوجين، اللذين لا يزالان شابين وتربّيا على الطريقة الغربية، لم تعد لديهما رغبة في أن يُعاملا كمنبوذين فقد أرادا أن يُعترف بهما وأن يُسافرا معاً باستمرار باختصار، رغبا في التردّد على أنحاء العالم».

تميّز الجو حول الطاولة بصداقة حقيقية. لم تتم دعوة المستشارين إلى هذه اللحظة من الألفة الرئاسية، وجلس السفير في سورية إريك شوفالييه ومستشار شؤون الشرق الأوسط في القصر نيكولا غالي والمتحدثة باسم الرئاسة السورية بثينة شعبان

في غرفة منفصلة. وقدّم بشار قطع فسيفساء إلى نيكولا ساركوزي الذي قدّم إليه كتباً في المقابل، وبدا المشهد، في نظرة إلى الوراء، سريالياً لاسيما أنّ بائع الفاكهة والخضر التونسي الشاب محمد بوعزيزي أحرق نفسه بعد ذلك بأيام مطلقاً بذلك موجة الثورات العربية.

اقتنع نيكولا ساركوزي يومها أنه محق في الرهان على بشار وأنه مدّ له يده: «لم يعد شيراك يريد الحديث إلى بشار الأسد. يا له من خطأ! أما أنا فقد أعدتُ المياه إلى مجاريها والأمور تسير جيّداً في ما بيننا. فهذا الفتى ليس مصاباً بالطاعون رغم كل شيء، ولا يمكننا القيام بأي شيء من دون سورية»[1]. وسيرى نيكولا ساركوزي، إلى حين انطلاق الثورة، في بشار الأسد قائداً مهدئاً للنزاع. وهكذا، في ذروة عملية «الرصاص المسكوب» الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سينزل الرئيس الفرنسي في دمشق ليلاً للقائه وليعُدّا معاً وقفاً لإطلاق النار. قال له بشار: «إنني مصغ أيها السيّد الرئيس...» وأقرّ نيكولا ساركوزي أنه لا يمتلك خطة للخروج من الأزمة وأنه جاء بصفة خاصة ليستمع إلى الاقتراحات الممكنة من نظيره السوري. وأجابه بشار: «اضغط إذاً على الإسرائيليين!».

التقى كلود غيّان، بعد حَدَث الغداء الخاص في الإليزيه، بشار الأسد في البريستول. وأسرّ لنا السكرتير العام للقصر في استرجاع للماضي: «شعرت بنوع من الانزعاج. تحدّثنا عن التعاون، وبخاصة عن مشروع اللوفر في دمشق وفكرة إطلاق برنامج تنقيب أثري واسع النطاق في سورية حيث لا يزال هناك الكثير من الكنوز التي يتوجب اكتشافها، وتطرّقنا أيضاً إلى الملاحة الجوية، لكني شعرت أنه ليس على سجيته تماماً ومتوتّر بعض الشيء. لم يكن مرتاحاً في التواصل. فما الذي حدث؟ لم أجد تفسيراً لذلك».

اتّصلت أسماء الأسد، قبل عودتها إلى دمشق، بوزير الثقافة فريديريك ميتران معربةً عن رغبتها في زيارة معرض مونيه في القصر الكبير. قال الوزير متذكّراً وهو لا يزال غير مصدّق: «قالت لي إننا سنذهب كلينا لمشاهدته. تولّد لدي انطباع

(١) استشهاد بنيكولا ساركوزي من كتاب: Frédéric Mitterrand, *La Récréation*, Robert Laffont, 2013

بأن الأمر أشبه بموعد غرامي! وقالت لي قبل أن تقفل الخط: 'مرّ لاصطحابي من البريستول في الساعة التاسعة'! وبوصولي أعلنت لي بابتسامة عريضة: 'أقنعتُ زوجي بمرافقتنا!'»

عاشت الأجهزة الأمنية ما يشبه الاستعداد للمعركة، واحتجّ ما يقارب الثلاثمئة من الزوّار أمام القصر الكبير بعد أن طُلب منهم الانتظار قبل الدخول، وتصاعد صفير الاحتجاج العام لدى وصول الرئيس بشار وزوجته أمام المبنى برفقة فريديريك ميتران. ويتذكّر وزير الثقافة: «سألني بشار عندها: 'ما الذي يحدث؟' فشرحت له أن هذا النوع من السلوك شائع وطبيعي في فرنسا. الواقع أن الناس في بلاده يصفقون دوماً لدى مروره وتقدّم له الفتيات الصغيرات الزهور...».

وهكذا ظهر أن العلاقات الفرنسية ـ السورية في ٢٠١١ مبشّرة جدّاً، وبدا كل شيء على خير ما يرام. وجاء، في كانون الثاني/يناير، رئيس الاستخبارات السورية علي مملوك إلى باريس، كما سبق وذكرنا، تحضيراً للزيارة الرسمية المقبلة لبشار الأسد إلى فرنسا. وتطرّقت الأوساط الرسمية والاقتصادية إلى إعادة إطلاق مشروع مترو دمشق. وستشرع قريباً شركات فرنسية، في خطوة فيها الكثير من الرمزية، في مشروع جرّ المياه إلى القرداحة، مسقط رأس آل الأسد في قلب المنطقة العلوية، حيث دُفن حافظ. ولم يستطع أحد أن يتخيّل أن النظام السوري سيضطر بعد ذلك بثلاثة أشهر إلى مواجهة أسوأ أزمة في تاريخه، وهي أزمة ستذكّر العالم، وفرنسا، بوجهه الحقيقي.

صِبية الساحر

من النادر أن تثير أزمة دولية مثل هذا التنافر بين توصيات الدبلوماسيين وأجهزة الاستخبارات الموجودة في دمشق وبين التحليلات التي يستخرجها منها لاحقاً المسؤولون السياسيون والوزاريّون في باريس.

لاحظ خبير قديم في الشرق الأوسط أنّ «من التقليدي إلى حدّ كبير ألّا يُستمَع إلينا، لكن الأقل كلاسيكيةً أن تأخذ السياسة موقفاً مناقضاً إلى هذا الحد لتوصياتنا. وقد شكّلت الأزمة السورية، من وجهة النظر هذه، درساً تعلّمتُ منه الكثير».

أدّى ذلك في الواقع إلى تضاربات خطيرة في سير عمل جهاز الدولة سُعي إلى تمويهها أطول فترة ممكنة. وكان تشخيص الوضع، منذ البداية، موضوع جدالٍ مرير بين المسؤولين الفرنسيين.

تساءل إريك شوفالييه في برقية دبلوماسية حرّرها في آخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد أسبوعين على سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، «هل يمكن أن تحصل ثورة ورود في دمشق؟»[١]

أحصى الدبلوماسي، بعد مشاورات مع فريقه، أوجه التشابه بين الوضع في البلدين ـ الفساد، نفعية الحاشية الرئاسية، التوق إلى المزيد من الحريات ـ كما تطرّق أيضاً إلى الخصائص التي تتفرّد بها سورية، وبخاصة خوف الأقليات من التغيير. وخلص السفير، في حذر، إلى «عدم إمكانية قيام حركة احتجاجية ضخمة على المدى القصير، لكن لا يمكن استبعاد موجة ضخمة آخذة في النمو».

بيد أن النظام السوري التزم الحذر في تلك الحقبة ـ في كانون الثاني/يناير،

(١) حديث مع إريك شوفالييه في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٥ في باريس.

شباط/فبراير ٢٠١١ ـ بالرغم من عدم ظهور أي غليان في أنحاء سورية. وسعى بشار الأسد إلى تهدئة شعبه فحلّ عقدة صرّته مانحاً مواطنيه زيادة في «معونة المازوت» وأنشأ، على عجل، صندوقاً للضمان الاجتماعي تستفيد منه أكثر من أربعمئة ألف أسرة. إلا أنه كانت هناك أيضاً تلك الاجتماعات المتكررة بين الرئيس السوري ورؤساء أجهزته الأمنية الذين انهمر عليهم بالرسالة نفسها: «لا مجال لترك الوضع يفلت من أيدينا. احتلوا الساحة. لا يمكن للسوريين أن يتخيلوا أن في وسعهم القيام بأي شيء». وأراد الأسد الاستمرار في الإحاطة القوية بالمجتمع المدني فاستقبل أيضاً كبار علماء البلاد وجميع من يعتبرهم النظام البعثي قادة نقابيين أو طلابيين أو في المهن الحرّة.

لاحظت أجهزة الاستخبارات الفرنسية في شباط/فبراير، بعد أن أطيح أيضاً الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، أولى الدعوات إلى التظاهر، لكنها كانت دعوات صادرة من السويد التي لجأ إليها الإخوان المسلمون السوريون، ولم يكن قد نزل أحد بعد إلى الشارع في سورية.

في النهاية حصلت أولى المظاهرات في ١٥ آذار/مارس في دمشق، ولكن مظاهرة من نوع خاص نُظّمت في درعا، المدينة الجنوبية المحاذية للحدود مع الأردن، وقد قُمعت بقسوة وبشكل أخرق.

وفيما نددت محطات التلفزة الأجنبية الموجودة خارج سورية بالمجازر، اتّخذ الدبلوماسيون الفرنسيون موقفاً أكثر حذراً بكثير بعد أن عاينوا الساحة. وكتب أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في دمشق في رسالة إلكترونية إلى أحد زملائه الباريسيين: «لا تصدّق كل ما تقوله محطات التلفزة». واستغلّ إريك شوفالييه، من جهته، مروره بباريس لتوبيخ إدارة محطة «فرانس ٢٤». «أنّبنا جميعنا»، قالت المديرة المساعدة في رئاسة تحرير المحطة ناهدة نكد متذكّرة، وصاح سفير فرنسا في دمشق: «إنكم لا تفقهون شيئاً مما يحدث في سورية، فأنتم تمارسون التضليل الإعلامي، ومراسلتكم هناك عديمة الجدوى!»

كانت غالبية احتجاجات الشبان تلقائية، لكن الدبلوماسيين هناك لاحظوا وجود بعض الإسلاميين من ذوي التنظيم الجيد ممن لديهم علاقات خارج سورية ولم تنتبه باريس إلى حد كبير إلى مدى تأثيرهم.

يتذكّر عميل لأحد أجهزة الاستخبارات الفرنسية ما رآه بعدما شاهد مظاهرة درعا في منتصف آذار/مارس ٢٠١١: «أخذ المتظاهرون في التوافد من الجامع العمري من جهة اليسار، وكان رجال الشرطة يقفون في الجهة المقابلة وذعر أحدهم فأطلق النار وسقط بعض القتلى، وانطلقت الأمور في اليوم التالي. لكن ما الذي قاله المتظاهرون في درعا؟ توقّفوا عن القول 'سلميّة، سلميّة'، وأخذوا يهتفون بدلاً من ذلك 'يسقط بشّار'. هنا تكمن الحقيقة. فقد عُرف منذ أمد طويل أن الإسلاميين الذي ذهبوا إلى السعودية أو الكويت طلباً للرزق كانوا يشتغلون منذ وقت طويل على درعا والقرى المجاورة. أضف إلى ذلك أن سكان هذه المحافظة عانوا من الإصلاحات الزراعية التي قام بها النظام. أحسستُ بانقلاب الوضع عندما أوقع المتظاهرون تمثال حافظ الأسد أمام منزل المحافظ. كنا لا نزال في آذار/مارس، وعندها قلت في نفسي: انتهى الأمر. لأنه يجب أن يتمتع هؤلاء المتظاهرون بدعم خارجي ليسمحوا لأنفسهم بإسقاط تمثال حافظ. ومنذ تلك اللحظة انحرفت الحركة نحو أمر لا علاقة له البتة بالمزيد من الديمقراطية، فقد أراد السنّة إسقاط النظام العلوي، بل إن بعضهم ذهب سريعاً إلى حد إعلان الخلافة في درعا. وفي الجهة المقابلة ثارت ثائرة الأجهزة الأمنية السورية التي تكنّ العداء للإسلاميين. كتبتُ ذلك كلّه. كما كتبت عن أولى المجازر، التي لم يكثر أيضاً الحديث عنها، والتي تعرّض لها العلويّون، مثل تلك التي جرت في جسر الشغور في شمال غرب سورية»[1].

في الخامس عشر من نيسان/أبريل، بعد شهر على نشوب الثورة وبعد أن أغلق بشار الأسد الباب في وجه الإصلاحات في خطابه في ٣٠ آذار/مارس أمام البرلمان، قوّم السفير شوفالييه الوضع في برقية تحليلية جديدة قائلاً: «تحوّلت تطلعات السكان

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في باريس.

صوب تونس والقاهرة، لكن قلق الناس تطلّع صوب بغداد وبيروت زمن الحرب الأهلية»[1].

بكلام أوضح، أبرز إريك شوفالييه مرة أخرى حركة حقيقية تتطلع إلى المزيد من الديمقراطية وإلى فساد أقل، ولكن ليس بالضرورة إلى تغيير النظام، على الأقل ليس على الفور. وحذّر من تفاقم قسوة النزاع. وعندما أحصت أجهزة السفارة عدد المتظاهرين في يوم الجمعة وصل الرقم إلى نحو أربعمئة ألف شخص، فكتبت أنه ليس بالرقم الضخم في بلد يبلغ عدد سكانه عشرين مليون نسمة.

في الوقت نفسه، وبالضبط في ١٣ نيسان/أبريل، أكّد إريك شوفالييه خلال مؤتمر عن المياه والطاقة في أحد فنادق دمشق أن وسائل الإعلام الأجنبية ضخّمت على الفور الأحداث في سورية. وبعد ذلك بثلاثة أيام أظهرت صحيفتان يوميتان عربيتان، «القدس العربي» و«الحياة» الصادرتان في لندن بتمويل من السعودية، أنه على حق، بتحدثهما عن «آلاف المتظاهرين وعدد كبير من القتلى في دمشق»، في حين أن المظاهرة لم تكن تجمع في الحقيقة سوى بضعة أشخاص.

مرّر إريك شوفالييه، مع زميليه البريطاني والأميركي، رسالة إلى وزير الخارجية وليد المعلّم مفادها أنّ «من الأفضل» بعد عملية القمع في درعا التي قام بها ابن خالة بشار الأسد، عاطف نجيب، «إظهاره على التلفزيون مكبّل اليدين، فتنتهي المسألة بهذه الطريقة!» لكن هذه النداءات لاقت أذناً صماء لدى النظام السوري.

تفوّق المتشدّدون المحيطون ببشار الأسد. قالوا: «لا مجال للتراجع وإلا قُضي علينا»، وأظهروا له الصفحات الأولى للصحف العربية التي تُثبت نظريتهم عن وجود مؤامرة تُحاك من الخارج. واتصل الوسيط اللبناني ميشال سماحة بكلود غيّان في باريس قبل ساعات من مداخلة الأخير أمام البرلمان ليؤكّد له أن الرئيس السوري استوعب نداءات التغيير وسيعلن عن الإصلاحات[2].

لكن الأمنيين عمدوا، بدلاً من ذلك، إلى التشدد في قمع المتظاهرين، وأُحصي

(١) مقابلة مع المؤلفَين في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

(٢) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٩ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

في كل يوم جمعة عشرات القتلى في مختلف أنحاء البلاد. وأكّد أحد الدبلوماسيين الفرنسيين العاملين في سورية في ذلك الوقت أنّ «عندما رأى علي مملوك وجميل الحسن وماهر الأسد يد الإخوان المسلمين وراء التمرّد أدركوا على الفور أنهم في خطر، وردّوا على طريقة أي نظام أقلوي: باستخدام القوة المفرطة للبقاء». ويعترف إريك شوفالييه اليوم، وتميّز تحليله بالصفاء في الأشهر الأولى للثورة، أن «ليس هناك ما يثير الدهشة في أن يفكّر الإخوان المسلمون في تلك الفترة بمحاولة ركوب الموجة ومصادرة حركة الاحتجاج هذه».

التعاون بين بشار والإخوان المسلمين

تلاقت بالفعل، في بداية هذه الثورة، مصالح النظام، الذي كثّف عملية قمع السلميين ليجد نفسه في النهاية في مواجهة «الإسلاميين الخطرين»، مع مصالح الإخوان المسلمين السوريين الأقوياء في الخارج ولكن الضعفاء في بلادهم. حينها عمد الأصوليون، الذين لم يناوئوا الثورة السلمية إلا لضعف شعبيتهم في الداخل، إلى تهيئة الساحة لعسكرة التمرّد اقتناعاً منهم بأن الغرب، الذي أسقط القذافي في ليبيا، سيأتي مرة أخرى لمساندتهم.

أكّد لنا عبد اللّه الدردري الذي يقيم الآن شبه منشق في بيروت: «استمعت بأذني في بداية الثورة إلى اعتراضات لمكالمات هاتفية مصدرها السعودية تقول لوكلائها في سورية 'نريد دماً'[1]. وفي درعا، بعث رجال دين سعوديون في البداية بالأموال واستخدموا شبكة أئمة المساجد التابعين لهم في مختلف أنحاء البلاد. واكتشف النظام في عام ٢٠٠٩ أن السعوديين اخترقوا هذه الشبكة فعمدت الحكومة إلى تغيير ألف وأربعمئة منهم ولكن بعد فوات الأوان[2]. وأذكر أيضاً دراسة اطّلعتُ عليها وضعها الأمن القومي قبل الثورة يخلص فيها إلى أن الأصولية الإسلامية باتت قانون الإيمان الوحيد للكثيرين من الشبان السوريين المستائين، في المقابل، من

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في بيروت.

(٢) أودى اعتداء إرهابي في دمشق في حزيران/يونيو ٢٠١٠ بحياة ١٧ شخصاً وأوقع عدداً كبيراً من الجرحى.

الأيديولوجية البعثية ومن القومية العربية ومن كل شيء آخر. أما الخلاصة الثانية فتمثّلت في أن التجمّع الأكبر للسلفيين موجود في درعا».

وجد النظام نفسه وقد علق في الفخ الذي نصبه. فبعد غزو الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣ جعل زعيم القاعدة أسامة بن لادن من سورية «معبراً» إلى الجهاد العراقي ولكن ليس «أرضاً» لشنّ الحرب المقدسة. لم تنتبه أجهزة الاستخبارات السورية، الواثقة من قدرتها، إلى أن الأمر سينتهي ببعض العابرين من سورية من المرشّحين للجهاد إلى الانقلاب على مضيفيهم. يستذكر أحد المعارضين محادثة في هذا الموضوع مع هشام بختيار[1]، أحد المسؤولين الأمنيين، في تموز/يوليو ٢٠١٠ في دمشق. «قال لي: اقتفينا منذ شهر مجموعة من الأئمة السلفيين الذين يجولون على المطاعم بين دمشق والزبداني، على بعد نحو عشرين كيلومتراً غرب العاصمة. وقالوا لكل واحد من أصحابها: 'نعرف أنكم تبيعون الخمور لكسب عيشكم. أعطونا تقديراً لمدخولكم ونعطيكم ما يعادله على أن تتوقفوا عن بيعها'. جاءت الأموال من صناديق الدعم في السعودية».

بيد أن المملكة السعودية ـ المنشغلة كثيراً بتفادي انتقال العدوى الثورية إليها ـ لم تكن، في البداية، هي التي تقود المعركة ضد بشار الأسد، بل حليفة هذا الأخير القديمة، قطر، من خلال الإخوان المسلمين، الذراع القوية التي سبق أن استخدمتها الدوحة في مصر وتونس وليبيا للإطاحة بالسلطات القائمة. وستنشط قطر، معتمدةً على قيادة الحزب الأصولي خارج سورية، في إنشاء مجلس انتقالي على طراز ذلك الذي أُسّس في ليبيا، وهو المجلس الذي سيعترف به الغرب محاوراً وحيداً له. ولن تتسبّب هذه المناورة بالكثير من المشكلات إذ تعتبر بلدان الغرب الرئيسية نفسها حليفة لقطر، وبخاصة فرنسا التي ستعهد إلى شريكها القطري بجزء من الملف السوري قبل أن ينتهي بها الأمر إلى الندم على ذلك.

سعى القادة الإسلاميون أو المقربون إليهم، في سياق لقاءات عدة عُقدت ما بين

(١) قُتل، إلى جانب ثلاثة آخرين من كبار المسؤولين السوريين، في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢ في تفجير مركز الأمن القومي في دمشق.

نيسان/أبريل وحزيران/يونيو ٢٠١١ في بروكسل واسطنبول، إلى أن يجتذبوا إلى الهيئة الانتقالية المستقبلية علمانيين أمثال الأكاديميَّين الفرنسيين ـ السوريين برهان غليون وبسمة قضماني، إضافةً إلى المعارض والمدافع عن حقوق الإنسان هيثم المنّاع اللاجئ هو الآخر إلى فرنسا منذ زمن طويل.

يستذكر المنّاع واحداً من هذه اللقاءات في تركيا. «طلب مني غزوان المصري، رجل الأعمال المقرّب إلى الإسلاميين، المشاركة في ندوة تحضيرية للمجلس الانتقالي، فقلت له إنني أودّ الاطّلاع على البرنامج، وعندما فتح حاسوبه ورأيت أسماء ١٦ مشاركاً وهي تتوالى، ١٤ من الإسلاميين أو أمثالهم وعلمانيان فقط، أجبته أن سورية ليست مؤلفة من ٨٠ بالمئة من الإسلاميين و٢٠ بالمئة من العلمانيين. هذا غير منطقي»[1].

عُقد في بداية حزيران/يونيو اجتماع آخر، وهذه المرة في بروكسل.

تابع هيثم المناع: «جاءني إسلاميّان يقيمان في الخارج ينحدران من جسر الشغور، وذكّراني بالقمع الذي تعرّضت له المدينة في الثمانينيات ولم يتحدّث عنه أحد. قالا لي: انسَ أمر الثورة السلمية لأننا إذا واصلنا هذه الطريق فسنتعرّض جميعاً للذبح. لقد شرعنا في تنظيم مجموعات في الداخل ونحتاج إلى علمانيين مثلك لمساندتنا في المسعى إلى العسكرة.

سألتهما: هل أنتما قادران على الفوز في مباراة بالملاكمة ضد محمد علي كلاي؟

أجابني أحدهما: لم نمارس يوماً رياضة الملاكمة.

تلك هي المشكلة. لأن النظام لم ينجح في أربعين عاماً إلا في أمر واحد: بناء أجهزة أمنية متينة، وأنت تريد مواجهتهم في ملعبهم؟» ردّ عندها هيثم المناع الذي لم يؤمن قط بحظوظ الثورة المسلحة.

تشدّد النظام في هذا الوقت بالفعل في حربه الشرسة ضد المعارضين السلميين. وشكّل شهر آب/أغسطس منعطفاً، إذ تمّ في أسبوع واحد، من الأول إلى الثامن

(١) مقابلة مع هيثم المنّاع في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ في باريس.

منه، اغتيال عدة شخصيات من المعارضة السلمية: جهاد شلهوب في دوما، معن العودات في درعا، مجموعة من ثلاثة أشخاص في الحجر الأسود، مجموعة أخرى في حمص، ناهيك عن اعتقال الكثير من الشخصيات المعتدلة.

وجد الإخوان المسلمون في ذلك ما يؤكّد تحليلهم. وفي العاشر من آب/أغسطس أطلق ابن عبد اللّه الحسني، وهو من الأصوليين أصحاب المقامات الرفيعة، نداءً على أحد مواقعهم: «إن نصرَ الثورة لا يتحقق إلا بثلاث: تبدأ كما لعبة الصبيان، وتتبادل المدن والمواقع، ولا تكون لها قيادة متفق عليها ولا جماعة واحدة ولا يعرف أحد أصولها وأهدافها. لكننا تجاوزنا اليوم هذه المرحلة. يجب الآن وضع هذه الثورة في إطار الجهاد السنّي، وليتضح جيّداً أنها معركة طائفية محض ضد النصارى والشيعة والعلويّين».

وأضاف الواعظ الأصولي: «دخلنا بعد ليبيا مرحلة التحالف بين الإسلام المجاهد والغرب. يجب أن نطلب المساعدة من الغرب»، قال موصياً قبل أن يخلص إلى «إننا بغير الجهاد لن نتمكن من الانتصار على هذا النظام». لقد استبق ابن عبد اللّه الحسني، وأيّد، الوصول المقبل لأوائل المجاهدين الأجانب إلى الأراضي السورية.

نُشرت هذه المقالة على الإنترنت بعد شهرين ونصف الشهر على إطلاق السجناء الإسلاميين من سجن صيدنايا غرب دمشق. وأتى العفو الذي أصدره بشار الأسد بفائدة خاصة على أصوليين أمثال حسن عبّود وزهران علوش وعيسى الشيخ الذين سينشئون بعد ذلك ببضعة أشهر مجموعات سلفية في شمال البلاد وشرقها. هذا دون أن ننسى السوريين الذين جاهدوا في أفغانستان أمثال أبو خالد السوري وأبو بصير الطرطوسي. وسيتمكن النظام بفضل هؤلاء من اختبار نظرية المؤامرة وتبريرها. لكن تحرير هؤلاء الأصوليين لا يكفي وحده لتأييد نظرية الخارجية الفرنسية ومفادها أن بشار الأسد مسؤول عن تصاعد الجهاد في سورية.

الروّاد الفرنسيون - السوريون في قلب المناورات

أرادت فرنسا أن يكون لها وزنها في سورية الغد فراهنت على اثنين من

المعارضين الذين تؤويهم منذ زمنٍ طويل، برهان غليون وبسمة قضماني، وقد سبق وتحدثنا عنهما. الأول أكاديمي علماني غير معروف كثيراً في سورية خارج مدينته حمص، وتنحدر الثانية من عائلة دبلوماسيين وهي أكاديمية مشهورة متخصصة بمصر والشرق الأوسط لكنها لا تتمتع بأي تأثير أو جذور في دمشق. وسيستخدم الإخوان المسلمون، الذين يجيدون الانتهازية، امرأة للترويج لمجلسهم الانتقالي.

عملت بسمة قضماني، صيف ٢٠١١، ضمن مجموعة من ستة أشخاص كُلّفوا بتشكيل هذا الجهاز إلى جانب ثلاثة إسلاميين أو إسلاميين جدد، هم أحمد رمضان وعبيدة النحاس وعماد الدين رشيد، وكردي هو عبد الباسط سيدا.

أرادت قطر الحدّ من نفوذ هؤلاء الممثلين الخارجيين فأضافت إليهم معارضين من الداخل خلال لقاء عُقد أوائل آب/أغسطس في الدوحة. وأكّد لهم عزمي بشارة، المستشار الدبلوماسي للأمير حمد، أن «الدعم الإقليمي والدولي على الطريق، لكن لن يساندكم أحد في غياب ممثل وحيد للمعارضة. ويجب بالتالي القيام بشيء ما».

طُرحت عندها فكرة الائتلاف الوطني المستقل المؤلف أساساً من مندوبين من الداخل، وأصرّ عزمي بشارة على المشاركين: «محتوم علينا النجاح في تشكيل هذا المجلس. وما إن يتم تشكيله حتى تصبح اللقاءات مع الدبلوماسيين الأجانب أو حتى مع الوزراء، العرب منهم والغربيين، من اختصاصنا. لقد تمّ تجهيز كل شيء لذلك». لكن الإخوان المسلمين وممثليهم الحاضرين رفضوا هذا الخيار الذي يتطلّب استمرار سيطرة الخارج وصفقوا الباب مستائين.

في النهاية، مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وبعد الكثير من الجدل، شُكّل المجلس الوطني السوري الأقل تمثيلاً للداخل لكنه تحت سيطرة الإخوان المسلمين مع أنهم اضطروا إلى القبول بالتخلي عن رئاسته، وهذا غير مهم لأن عرّابيهم في قطر وتركيا فرضوا وجهات نظرهم. ووافق برهان غليون[1]، بعد تردد، على أن يصبح رئيسه الأول، فيما أصبحت بسمة قضماني الناطقة باسمه. وفكّرت باريس، بفضل هذا الثنائي، في أن يكون لها ثقلها في سورية ما بعد بشار، ومنح آلان جوبيه، منذ

(١) أصرّ على أن يدعوه محدّثوه «السيّد الرئيس».

الأسبوع التالي، الشرعية للمجلس الوطني السوري باستقباله برهان غليون وبسمة قضماني[1] في مسرح الأوديون في باريس خلال اجتماع عام مدعوم من شخصيات سياسية وثقافية كثيرة. «أنا هنا بمبادرة من رئيس المجلس (برهان غليون) ومن بسمة قضماني للتعبير عن دعم فرنسا للشعب السوري الذي يقاتل من أجل حرّيته وحقوقه الأساسية وهو أعزل وبشكل سلمي»، ناسياً أنه قد تمّ بالفعل الانتقال من المرحلة السلمية للثورة إلى استخدام السلاح عبر الكمائن التي ينصبها الإسلاميون.

طُلب إلى المعارضين العلمانيين الآخرين الانضمام إلى القافلة السائرة، وجرى تهميش مَن رفض منهم الصعود أمثال هيثم المنّاع الذي اعتُبر موالياً للروس. أما ميشيل كيلو، المستقل والباقي في دمشق، فقد رفض مركز استضافة الصحافة الأجنبية التابع للخارجية الفرنسية رفضاً قاطعاً منحه قاعة لمؤتمره الصحافي لدى مجيئه إلى باريس في خريف ٢٠١١، بل ذهب إلى حد ممارسة ضغوط شريرة على محيطه العائلي... وفي غضون ذلك حرد إريك شوفالييه من المعارضين المناوئين للمجلس الوطني مثل لؤي حسين...[2] إلى أن عاد لرؤيته بعد ذلك ببضعة أشهر يرجوه الانضمام إلى المجلس الوطني السوري للحدّ من نفوذ الإخوان المسلمين فيه.

لم يتأخر، في الواقع، الشعور بقوة قبضة الإخوان المسلمين بعدما أخذت الثورة تنتظم عسكريّاً منذ خريف ٢٠١١ ضد قوات الأسد.

وافق أحد قادة الائتلاف الوطني (الذي خلف المجلس الوطني في ٢٠١٢) على إخبارنا بالمزيد حول هذا الموضوع شرط عدم البوح باسمه: «كان الإخوان المسلمون الوحيدين الذين يمتلكون القدرة المالية للوقوف في وجه الأسد. وتكمن المشكلة في أنك ما إن تبدأ في طلب المال حتى تبدأ بالاعتماد على مانحيك. وقد تعرّضنا في البداية لانتقاد القائلين أن المجموعات المسلحة تحمل أسماء إسلامية.

(١) قال أحد قادة المعارضة السورية إن الإخوان المسلمين استبعدوا في ٢٠١٢ بسمة قضماني عن المجلس الوطني السوري. وتذرّع الأصوليون بمداخلات قديمة لها أمام منظمات موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة أكّدت خلالها أن «إسرائيل بلد مهم لاستقرار المنطقة».

(٢) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ في دمشق.

لكن ما الذي كان بإمكاننا عمله؟ كنا نحصل على مغلفات من المال تحتوي ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف دولار في الغالب؛ وفي المغلّف رسالة تتضمن طلباً مزدوجاً: أن تحمل المجموعة المسلحة اسماً إسلامياً من نوع 'جند الإسلام' و'صقور الإسلام'، وعلى أن يكون شعار المتظاهرين كل يوم جمعة ذا دلالة إسلامية. وماذا يحصل عندها؟ يتم تصوير المظاهرات التي يُهتف فيها: 'اللّه أكبر'، كما يتم أيضاً تصوير الهجمات على قوافل الجيش وعمليات التخريب، ثم تُرسل أشرطة الفيديو إلى كويتيين وسعوديين وقطريين طالبين منهم أن يساعدونا لنتمكّن من مواصلة كفاحنا ضد الطاغية الأسد. لم نكن نمتلك، في غياب الإمكانات الأخرى، أي خيار. كان ذلك كلّه يُقال للفرنسيين، ولم يكونوا يجهلونه. طلبنا إليهم مساعدتنا لكنهم أجابونا: 'لا يمكننا القيام بذلك! إننا في فرنسا، والخروج بالمال بهذه الطريقة أمر معقّد!' وقد قلت في أحد الأيام لإريك شوفالييه إنني رأيته مع ذلك يحمل حقائب. هاكم كيف تأسلمت الثورة وكيف استخدمتها بلدان الخليج[١] بموافقة من فرنسا وبلدان غربية أخرى».

باختصار، على حد اعتراف قائد آخر في المعارضة هو منذر ماخوس، وُلد المجلس الوطني السوري مصاباً «بعيب خلقيٍ». وأكّد كادر آخر في المجلس الوطني أن «السعودية وقطر أفسدتا الوضع. قطر أولاً ومن ثمّ السعودية. فقد شكّل الإخوان المسلمون في البداية خمسين بالمئة من المجلس الوطني السوري، وارتفعت نسبتهم بعدها، إثر إعادة الهيكلة، إلى سبعين بالمئة. ولا يزالون اليوم، بعد إعادة التوازن الجديدة في قلب المجلس، يملكون الغالبية الكبرى، لكن يوجد أيضاً بين قادتهم سلفيون يدعمون جهاديي 'الدولة الإسلامية'[٢]. أما نحن، المعتدلون الليبراليون والعلمانيون في قلب الائتلاف، فقد أخذَنا هؤلاء الناس رهائن لديهم»[٣].

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في اسطنبول.

(٢) أنشأت الدولة الإسلامية، وهي التنظيم الجهادي الفائق التطرّف، «الخلافة» في حزيران/يونيو ٢٠١٤ في شرق وشمال شرق سورية، وكذلك في غرب وشمال غرب العراق المجاور، فخيّم بذلك «التهديد الأكبر» على الشرق الأوسط وأوروبا.

(٣) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤ في باريس.

نظرية الدومينو في الإليزيه والكي دورسيه

لذلك حاول إريك شوفالييه في دمشق، بداية صيف ٢٠١١، أن يقنع علمانيي الداخل بالانضمام إلى البنية المستقبلية التي تمثّل المعارضة للأسد، واستمرّ في الوقت نفسه في تقديم مساعدته الإنسانية إلى آلاف الشبان الذين يتظاهرون ضد النظام. لكن لم يكتب أيٌّ من الدبلوماسيين أو من أجهزة الاستخبارات في ذلك الوقت أن سلطة بشار الأسد في خطر، على عكس ما شرع مسؤولون في باريس في التلميح إليه.

لم يعد كلام الدبلوماسيين في الميدان يلقى آذاناً صاغية في الكي دورسيه والإليزيه. وردّ إريك شوفالييه على ذلك بالقول: «إن كنتم تطلبون مني أن أكتب ما تريدونه من باريس فلا فائدة عندها من وجود السفارة!»[1] بيد أن الاتصالات الهاتفية من باريس أصبحت تلحّ أكثر فأكثر: «لا نستطيع أن نفهم برقياتك جيداً، فهي لا تتناسب حقّاً مع تحليلنا».

ويجيب السفير: «هناك أمران مختلفان وهما وصف الوضع والتعليق عليه».

اعتنق الكي دورسيه والإليزيه نظرية الدومينو ومفادها أن سورية لا يمكن إلا أن تسقط بدورها بعد تونس ومصر. بيد أن توافقاً جمع بين السفير الموجود في الميدان وكذلك المديرية العامة للأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن الخارجي، مع بعض الفوارق الدقيقة، لناحية القول إنه توجد، على العكس من ذلك، «الكثير من العناصر التي تدعو إلى الاعتقاد بأن الأمر سيكون طويلاً وعنيفاً وصعباً».

أخبرنا دبلوماسي عاش في قلب التوترات التي هزّت يومها الكي دورسيه أن «إريك شوفالييه كان يأتي في بداية الثورة إلى باريس مردّداً: 'انتبهوا، لا تكونوا حمقى! فالأسد سيصمد'. لكن السفير الفرنسي في مصر، جان فليكس باغانون، كان قبل ذلك ببضعة أشهر يقول الأمر نفسه في برقياته: 'لا تدعوا قناة الجزيرة تخدعكم، لا يوجد مليون شخص في ميدان التحرير للتظاهر ضد مبارك الذي لن يسقط على الفور!'».

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

قال هذا الدبلوماسي شارحاً: «شعرنا بالذنب بعد فشل التوقّع الفرنسي بشأن تونس، واعتقدنا بوجود موجة مماثلة من التغيير المحتوم هو الآخر، ولم نرَ لماذا سيتمكّن بشار من الإفلات منها. بات من المناسب محو الذكرى الكارثية لملاحظة ميشال أليوت ماري، وزيرة الخارجية المقرّبة إلى الدكتاتور التونسي، التي نصحت أن تُرسل له معدات مكافحة الشغب لوضع حدّ للاضطرابات. فقد أكّد لها أحد مدراء الكي دورسيه في اجتماع في الخامس من كانون الثاني/يناير قائلاً: 'لقد عدتُ، يا سيدتي الوزيرة، من تونس للتو وكنا نسمع في الشارع: ارحل يا بن علي'، فأجابته إليوت ماري: 'اكتب لي مذكّرة في هذا الشأن'. وإثر ذلك حاول باتريس باولي، رئيس مديرية شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تلطيف الجو فأضاف: 'سنفعل ذلك معاً'. والنتيجة: أعدنا تأطير الأمور في مذكّرة مشتركة تستحضر ثلاثة سيناريوهات نصّ آخرها على أن بن علي غارق حتى أذنيه، لكنه لن يرحل وسيمكنه احتواء الثورة». وتابع محدّثنا: «أُصبنا، نظراً إلى هذا الخطأ في التحليل، بالصدمة التونسية التامة. وهو ما يشرح إلى حد كبير أساس قراءتنا للثورة السورية. وأردنا، لنُدخل أخطاءنا السابقة طيّ النسيان، أن نستبق الأمور هذه المرة كراكب الأمواج الذي يستبق الموجة ليواكبها بطريقة أفضل».

وسيكون نهج الدبلوماسية الفرنسية كالآتي: الاعتقاد الجازم بأن الأسد سيسقط؛ تأييد مواقف وزير الخارجية آلان جوبيه، خليفة ميشال إليوت ماري، الذي أراد، على غرار الإنتليجنسيا والصحافة الباريسية، الوقوف إلى «الجانب الصحيح من التاريخ».

سرعان ما توسّعت النظرية الطائفية في مديرية شمال إفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية، وهي على تماس مباشر بالأحداث السورية وترتكز على نموذج الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠. أضاف الدبلوماسي: «ساد الاعتقاد بأن الجنود السوريين سيتفرّقون كما حدث في لبنان عام ١٩٧٦ عندما تفكّك الجيش وانضمّ كل جندي إلى طائفته. واعتقدنا أن العلويين، بتفكك الجيش السوري، سيذهبون إلى العلويين والسنّة إلى المعارضة ذات الغالبية السنية».

لن يحدث شيء من هذا كما سنرى لاحقاً. كان مؤيدو هذه النظرية مقتنعين

بأن الطائفة العلوية ستدرك أن لها كل المصلحة في التخلي عن بشار الأسد. ويتذكّر الشاهد نفسه أيضاً: «تلك هي التحليلات التي وجدناها في الصحافة ولدى بعض الباحثين وقد استندنا إليها وتسلّحنا بها لوضع تقديرنا الخاص في الكي دورسيه».

خالف البعض ـ ولكنهم لم يكونوا كثراً ولم يستمع إليهم أحد ـ هذه التوقعات إلى حدّ ما، معتبرين أن النموذج اللبناني ليس المرجع الصالح، وتمثّل رأيهم في أن بشار الأسد نجح في بناء منظومة لا تُشبه النظام الطائفي اللبناني وتمتلك جيشاً وإدارة فوق الأحزاب، على عكس الأحزاب اللبنانية التي حوّلت الإدارة إلى «محسوبيات». مختصر القول، أضافت القلّة النادرة من الواقعيين في الكي دورسيه أن الجيش السوري بني وفق الولاءات الطائفية بالتأكيد ولكن ليس حصراً. وذكّروا أيضاً بالانخراط القوي لجزء مهم من البرجوازية السنّية في الأعمال، وهي برجوازية لا تتمنى رؤية النظام يسقط.

وستبصر، في وقت لاحق، نظرية أخرى النور في الخارجية الفرنسية، وكانت هي الصحيحة هذه المرة، ومفادها أنّ لتطوّر الأزمة بُعداً يختلف عن كل ثورات العالم العربي الأخرى. فالتمرّد السوري يشكّل خطراً على التحالفات، بمعنى أن سقوط النظام سيجرّ في أعقابه انهياراً لمحور بغداد ـ طهران ـ دمشق ـ بيروت. واعترف هذا الدبلوماسي «لم نقدّر عواقب تلك المسألة على الفور».

لم يفكّر أحد بذلك في البداية، وعلى أي حال لم يتم الإعلان عن أي تحفّظ في العلن. وأكّد آلان جوبيه في وقت مبكر جدّاً، وقد تشجّع بآراء الصحافة، أن «أيام النظام باتت معدودة». ويتذكّر سامي كاتز، صحافي وكالة الصحافة الفرنسية المخضرم في الشرق الأوسط، ذلك السفير الذي سنمتنع عن ذكر اسمه وقد أشار له بأصابع يده اليمنى الثلاث إلى أن بشار سيسقط في غضون ثلاثة أشهر.

من المفيد تتبع موقف آلان جوبيه؛ الذي كان السبّاق بين وزراء الخارجية الأوروبيين، منذ تموز/يوليو ٢٠١١، في إعلان أن بشار الأسد قد «فقد شرعيته»[١].

(١) ستلوم وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون آلان جوبيه على ذهابه سريعاً جدّاً وبعيداً جدّاً في نبذ نظام دمشق.

وأسباب هذا التصعيد في الموقف متعددة. يذكر برنار سكارسيني أن «جوبيه لم يشأ أن يسمع بشبكة غيّان وبالدبلوماسية المتوازية التي مورست في عهد نيكولا ساركوزي»[1]. ويضاف إلى ذلك أنه توجّب عليه أن يأخذ على عاتقه الإرث الشيراكي الموالي للحريري والمعادي بالتالي للسوريين. «كان آلان جوبيه يمتلك منطقاً دعائياً وكذلك قناعة داخلية بأن فرنسا تسير في اتجاه التاريخ»، كما يتذكّر أحد مساعديه في تلك الفترة.

أقنعه، كما سبق ورأينا، بعض الدبلوماسيين المحيطين به، ومن بينهم رئيس قسم الشرق الأوسط باتريس باولي، بمنح فرصة للإسلام السياسي ولمن يجسّدونه، أي للإخوان المسلمين في تونس ومصر خاصة، وفي سورية من وراء الكواليس. وهكذا، وفي منتصف نيسان/أبريل وخلال مؤتمر كبير في معهد العالم العربي في باريس جمع سفراء وشخصيات من المجتمع المدني التونسي والمصري وغيرهما، قال ألان جوبيه للإسلاميين: «فاجئونا!».

قال سفير حضر الاجتماع إن «باتريس باولي لعب دور المنشد الأول لهذا الإسلام السياسي الذي رعته حينها قطر حليفتنا الرئيسية في الشرق الأوسط»[2]. فقد ذهب باتريس باولي ولودوفيك بُوْيْ، الدبلوماسي اللامع الشاب، مرات عدة إلى جنيف للتحدث سرّاً إلى قادة إسلاميين من بلدان عربية عدّة في إطار اللقاءات التي تجريها منظمة «الحوار الإنساني» (Human Dialogue) السويسرية غير الحكومية.

كان يجب بالتأكيد التحاور معهم لكن ليس إلى حدّ الأخذ بوعودهم. كما أن هذا الرهان في الخارجية الفرنسية على الإسلام السياسي كان أبعد من أن يحظى بالإجماع. وقد أبدى عدد من السفراء في الخليج تحفّظهم، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية، وأشاروا إلى «أن المشكلة ليست في الرجال وإنما في سياساتهم. لقد أخطأنا، إذ ليس هناك إسلاميون معتدلون. وهو بالضبط ما قاله ملك الأردن عبد اللّه سرّاً لنيكولا ساركوزي وما يعتقده القادة الأمراء أيضاً. فالمسألة تتعلق بالنظرة

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في باريس.

(٢) مقابلة أحد من المؤلفَين في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في باريس.

إلى المجتمع وما هو موقع الإسلام فيه؟ ويعتقد الإسلاميون أن هذا الموقع يجب أن يكون أساسياً. وكان باولي، مدعوماً من باحث أو اثنين، سلبياً للغاية في هذه النقطة. فقد بات المقاتلون يُعتبرون مناضلين من أجل الحرية حتى لو كانوا من الإخوان المسلمين. وقد رأينا ما نتج عن ذلك في مصر».

لم يرغب آلان جوبيه كثيراً، بعد ذلك بثلاث سنوات، في إعادة النظر في تقديره الخاطئ للثورة السورية، وردّ بإيجاز على طلب أحد المؤلفَين التحدث إليه في سياق التحقيق: «هذا مصدر أسفي الكبير. لقد قلّلنا من شأن صلابة نظام بشار الأسد، وأخطأنا كذلك في شأن المعارضة التي نشهد اليوم انقسامات في صفوفها».

في ربيع ٢٠١١ بات نيكولا ساركوزي يضع نصب عينيه في الإليزيه الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في السنة التالية. قال برنار سكارسيني شارحاً: «لم تعد الإشكاليات الدولية تعنيه كثيراً. لم يعد يريد تكدير الرأي العام المؤيّد بالطبع للمتظاهرين الشغوفين بالحريّة في مواجهة دكتاتور دموي».

يضيف كلود غيّان: «قد يكون بشار الأسد خيّب ظنه بعض الشيء، لكن نيكولا ساركوزي لم يفعل في الأساس سوى التعبير علناً في ٢٠١١ عمّا قاله لبشار وجهاً لوجه قبل ذلك ببضع سنوات: 'إنني أثق بك، ونحن نحاول إعادة دمجك في هيئة الأمم، وفي ذلك مصلحة لنا، ولك أيضاً، وهو في مآل الأمر في مصلحة السلام في المنطقة. لكنك إذا نكثت بوعدك فسينتهي كل شيء'».

تعرّض كلود غيّان للانتقاد عندما اقترح أن يُعهد إلى حلفاء سورية الروس بجزء من المسؤولية عن الملف، وهو يحاجج اليوم قائلاً: «لقد أخطأنا كثيراً بعدم القيام بذلك». واصطدم وزير الداخلية مع آلان جوبيه ومع ما يعتبره «أطلسية» الكي دورسيه، وقال قاصداً بكلامه رئيس بلدية بوردو: «إنه لأمر مثير للسخرية خصوصاً وأنه يدّعي خلافة الديغولية والشيراكية»[1]. وعلى أي حال فقد نُقل الملف السوري، منذ رحيل كلود غيّان، من الأمانة العامة للإليزيه إلى أيدي الكي دورسيه الذي، كما سبق ورأينا، لم يعد يميل كثيراً إلى أي تسامح حيال النظام في دمشق.

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في باريس.

مختصر القول أنّ نيكولا ساركوزي سرعان ما تبنّى قضية الشارع، على طريقته، أي دون أي ضوابط. أضف إلى ذلك أن الإنتليجنسيا الباريسية كانت تطالب برأس بشار الأسد، رغم أن برنار هنري ليفي، الكثير الصراخ، سيكون في هذه المرة أكثر تحفّظاً على عكس المواقف التي اتّخذها في الشأن الليبي.

ولاحظ آلان شوويه أن «مشكلة هذه الإنتليجنسيا تكمن في أنها تركت نفسها تنقاد من قبل أشخاص مثل بسمة قضماني وبرهان غليون وجان بيار فيليو وبضعة أشخاص آخرين غيرهم، وهم عبارة عن حلقة صغيرة أُطلقُ عليها تسمية 'دمشق على السين'، لأن أقدامهم، مع بعض الاستثناءات، لم تطأ أرض سورية قط، وقالوا في أنفسهم: 'لقد حانت ساعتنا. ففرنسا العضو في مجلس الأمن الدولي معنا، والأميركيون اكتووا من جهتهم من تجاربهم في العراق وأفغانستان. أما الإنكليز فسيفعلون ما يطلب منهم الأميركيون. هيا بنا! غداً سنصبح ملوك العالم'». وأكّد شوويه أن «الجميع سقطوا في الحفرة»[1].

سرعان ما خاب، مع ذلك، أمل دبلوماسيي الكي دورسيه، لكنهم لم يتفوهوا بأي كلمة بعدما أصبحوا أسرى استراتيجيتهم. أدركوا أنّ معارضي الخارج ليس لهم وزن كبير في الميدان. ويتذكّر أحد كوادر وزارة الخارجية أن «مديرية الشرق الأوسط في الكي دورسيه استقبلت في البداية برهان غليون وسهير الأتاسي ونذير الحكيم وملحم دروبي وبسام القوتلي وغيرهم. وأخذنا نهزأ في ما بيننا لدى سماعنا هؤلاء المعارضين الذين لهم أعمال في السعودية ومنازل في باريس ولم يطأ معظمهم الأرض السورية منذ سنوات. لم نعتقد بالضرورة أننا نتعامل مع المحاورين المناسبين، لكننا لعبنا هذه الورقة لأنها الوحيدة التي أمكننا الاعتماد عليها. اعتقدنا أنّ في إمكاننا مع الوقت تشكيل نواة من حولهم، ولعبتْ بسمة قضماني، التي حازت أُذُن الكي دورسيه الصاغية، دوراً مهماً في هذا الإطار. لكنها ضلّلتنا بعض الشيء، فقد كانت تأتي هي وأصدقاؤها ليحدثونا عن نسيب يستعد للتخلي عن النظام، وعن عمّ سيفرّ من الخدمة. وأصبح في النهاية استخلاص المعلومات عملية غير معقولة. ومع ذلك

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤ في كوري.

اعتقدنا بذلك. فقد كانت تلك، بالنسبة إلينا، الثورة المدنية الثالثة بعد تونس ومصر. ووعدناهم بالتالي بقصور في الهواء، لكنهم هم الذين قاموا في البداية بتضليلنا»، كما يؤكد هذا الدبلوماسي.

بعد ذلك بسنة كان المحضر الذي وضعه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مسؤول كبير في الخارجية مبرماً: «أخذنا ما توافر تحت أيدينا. لقد كان أداء الليبيين أفضل، فقد نجحوا على الأقل في الاجتماع في المجلس الانتقالي. أما السوريون فقد أصابونا بالخيبة»[١].

إلا أن بعضاً من هؤلاء المعارضين سيساعدون الأوروبيين على وضع قائمة بالمسؤولين السوريين الذين يتوجّب فرض عقوبات عليهم بدءاً من صيف ٢٠١١. فقد وضع الأوروبيون، اقتناعاً منهم بأن أموال النظام ستنضب قريباً الأمر الذي سيؤدّي إلى سقوطه، نظاماً للعقوبات على دمشق بشكل يزيد من حدّة الضغوط على عشيرة الأسد. ولكن هنا أيضاً ستثبت التوقعات أنها مغلوطة جدّاً.

مآدب السفير «البغيضة»

لم يسبق أبداً لسفير فرنسي أن تجرّأ على القيام بما يلي: أن يدعو إلى الغداء في مقر إقامته ابن خال بشار الأسد، رامي مخلوف، الرجل الأكثر فساداً في النظام والذي تعيب عليه الغالبية العظمى من السوريين دوره المحوري في النظام القائم. ولم يتردد إريك شوفالييه في خريف ٢٠٠٩ في أخذ المبادرة بعد بضعة أشهر وحسب من وصوله إلى دمشق.

ستثير المسألة فضيحة صغيرة في كواليس السلطة في باريس، ولكن بعد ذلك بسنة ونصف السنة، حسب ما نشرت الصحافة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، أي بعد شهر تماماً على بدء المظاهرات ضد آل الأسد[٢]. وسيستغلّ محقّرو السفير ذلك للتذكير بغيرته في الدفاع عن حليف فرنسا ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١١.

(١) مقابلة مع أحد المؤلفَين في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في باريس.

(٢) مدونة جورج مالبرونو: «عندما كان سفير فرنسا يتناول الغداء مع بعبع المتظاهرين».

استشاط السفير غضباً لدى اطّلاعه على المعلومة التي كشف عنها أحد مؤلّفَي هذا الكتاب. ويتذكّر أحد معاونيه أن «إريك ركض في أروقة السفارة صارخاً أنّ من الخبل أن ينشر سلفه الأقاويل عنه». لقد ظنّ، خطأً، أن السفير ميشال دوكلو هو مصدر هذه التسريبات.

وإذا جنّ جنون السفير غضباً فلأنه تكوّن لديه انطباع بأنه يدفع الثمن عن جميع الذين تركوه يتصرّف. يوضّح إريك شوفالييه بعد ذلك بثلاث سنوات: «كان ذلك أقصى درجات الفسق. فقد تكوّن انطباع بأن الجميع كانوا معارضين، وهذا غير صحيح. فأنا تصرّفت وحسب ضمن إطار التعليمات التي تلقيتها. كما أنّ أحداً لم يقل لي إنّ من غير الوارد استقبال هذا السيّد! كما أنني، كتبت برقيات بمحاضر الجلسات، ولم أتلقَّ أي اتصال هاتفي أو مذكرات خطية تلومني على أي شيء».

الحقيقة أن خارطة الطريق التي كلّفت السلطة الفرنسية ممثلها في دمشق بها تنصّ بوضوح على «تشجيع العلاقات الاقتصادية» مع بلد يتجه إلى أن يصبح نقطة تقاطع للتجارة في المشرق.

تابع إريك شوفالييه: «ورامي مخلوف في هذا السياق لاعب حاسم تماماً، ويصعب كثيراً تجاهله، خصوصاً وأنك تتلقّى بشكل شبه منتظم في دمشق رسائل مفادها أنّ 'عليك أن تدرك تماماً أن هناك لاعباً مهماً، وأنّ من الجيّد، للحصول على العقود، أن تلتقيه وأن تجري معه حواراً على الأقل...»

يتذكّر إريك شوفالييه تناوله الطعام مرتين وحده مع رامي مخلوف، وسيضع السفير محضراً بعد كلّ منهما في برقية لم تُرسل إلى الكي دورسيه وحسب بل أيضاً إلى الإليزيه وبرسي. ويصرّ الدبلوماسي على «إنني لم أتلقَّ عندها قط أي تعليق سلبي من أحد، ولم أتلقّ من أحد تعليمات يبلغني فيها أن ذلك ليس بالأمر الجيّد ويجب التوقف عنه».

وما إن تمّ تلقي البرقية حتى أضحت مبادرته مدار سخرية في أروقة الكي دورسيه أو برسي. فإريك شوفالييه، وبخلاف أقواله، ليس الوحيد الذي شارك رامي مخلوف

مآدب الغداء. فقد شرح لنا دبلوماسي آخر، كان مركزه في ذلك الوقت في باريس، أن «بعض المدعوين لم يريدوا مرافقته. كانت لديهم قاعدة تقضي بإخراج ذلك الشخص من دائرتهم، متبعين بذلك التعليمات التي أعطاها بشار نفسه للفرنسيين قبل ذلك ببضع سنوات عندما طلب منهم المساعدة في مكافحة الفساد».

أراد إريك شوفالييه، باستقباله هذه الشخصية المحرِجة، أن يجسّد القطيعة الغالية على قلب نيكولا ساركوزي[1] والذي ما إن عُيّن في دمشق حتى تعهّد له بالولاء مع أنه كان قريباً من وزير الخارجية في تلك الحقبة برنار كوشنير الذي لا يكنّ الكثير من المودّة للنظام السوري.

كان رامي مخلوف في مآدب الغداء هذه يتحدّث بالإنكليزية مع أنه يجيد بعض الفرنسية. وبدا الأمر أشبه قليلاً بتكريس هذا الذي تهرب منه الدوائر الدبلوماسية كالطاعون. وكان ابن خال بشار يسأل مدعويّه الفرنسيين بغطرسة: «ماذا يعني لكم امتلاك الحق في رؤيتي؟»

يتذكّر إريك شوفالييه: «لم نكن نتحدث، في النقاشات مع مخلوف، في الأمور الاقتصادية وحدها، بل أيضاً في التحديات الإقليمية. وقد كتبتُ في محاضري أن الرسالة تميّزت من طرفه بوضوح شديد: سيصبح إنجاز الأعمال في سورية كثير التعقيد ما لم يتلقّ هو حصته».

لكن الإشارة التي بعثت بها مآدب الغداء هذه جاءت، في عالم دمشق الصغير، كارثية في الأساس بالنسبة إلى بعض المسؤولين السوريين الأكثر نزاهة، من وزراء أو رؤساء مصالح يسعون رسمياً إلى الكفاح ضد الفساد، أو أقله إلى الحدّ منه. وقد مرّر ممثل فرنسا بذلك رسالة مفادها أن رامي مخلوف محاور مشروع وأن ابن خال بشار وسيط لا يمكن تجاوزه في القضايا الاقتصادية وفي توقيع العقود الكبرى. وهكذا صادقت فرنسا بشكل غير مباشر على منظومة الفساد. وقد لاقت هذه الرسالة صدىً سيّئاً لدى المؤسسات الفرنسية في سورية المضطرة إلى الكفاح اليومي ضد شبكات

(١) القطيعة مع عهد سلفه جاك شيراك ـ المترجم.

رامي مخلوف المافيوية. فكيف يمكن لرجال الأعمال هؤلاء أن يفهموا، بل وأن يقبلوا، أن تخصّ سفارتنا العنصر الأساسي في هذه المنظومة بمثل هذا الاستقبال والتكريم؟

سيستفيد جميع خصوم إريك شوفالييه في باريس من نشر أخبار «مآدب الغداء» هذه لتشويه سمعة هذا السفير الذي سبق، كما رأينا، أن أثارت برقياته استياءً شديداً.

بعد ساعات على نشر المقالة تلقّى أحد المؤلفَين اتصالاً هاتفياً من مسؤول رفيع المستوى في الكي دورسيه: «أحذّرك من أن إريك شوفالييه ساخط، ولسوف سيتصل بك ويؤنّبك بعنف. أتعرف ماذا عليك أن تفعل؟ سجّل المكالمة وأرسلها إلى موقع الشارع ٨٩ على الإنترنت[١]، وهكذا نتخلّص من شوفالييه لأننا لم تعد لدينا طاقة على تحمّله!» كانت تلك دعوة سريالية إلى الوشاية ستلقى بطبيعة الحال الرفض من متلقّيها لكنها تشكّل مثالاً على «مناخ الحقد» السائد بين سفير فرنسا في دمشق وهرميته الباريسية. ولم تكن تلك سوى البداية كما سنرى ذلك لاحقاً.

وتابع المسؤول في الكي دورسيه عبر الهاتف: «حدّد شوفالييه أربعة مصادر محتملة للتسريب في الوزارة. وهو لا ينوي التوقف عند هذا الحد بل سيسعى إلى تحديد هوياتهم لجرّهم إلى المحكمة. أما أنت فسيُطْبِق عليك يوم السبت».

بعد ذلك بيومين استدعى آلان جوبيه في الواقع سفراءه إلى الاجتماع الذي سبق ذكره لاستعراض نتائج الأشهر الأولى للثورتين العربيتين في تونس ومصر. وكان أن جاء إريك شوفالييه في هذه المناسبة إلى كاتب المقال متأبطاً كومةً من البرقيات، وتوجّه إلينا السفير، ولم يكن على درجة الغضب التي أعلن عنها «زملاؤه»، ليدافع عن نفسه في مواجهة رؤسائه: «راجعوا برقياتي، فأنا لم أقل أن النظام سيسقط»، وهذا صحيح...

خلص أحد المطّلعين جدّاً على العلاقات الفرنسية السورية إلى أن «إريك

(١) قبل ذلك بشهرين أهان بوريس بويون، سفير فرنسا في تونس، إحدى الصحافيات خلال غداء في المقر. وقد صُوّر المشهد ثم عُرض على الإنترنت. وجاء هذا الانفلات في الكلام بمثابة توقيع على «حكم بالموت» على الدبلوماسي الشاب في عيني آلان جوبيه.

شوفالييه أراد تحطيم الآلة الدبلوماسية الكلاسيكية. ومن المؤكد أن أسلافه كانوا لينصحوه بعدم لقاء مخلوف. أما هو فرغب في لقاء الجميع. سوى أنه لا يمكن، في الدبلوماسية، القيام بهذا»، رغم أن الدبلوماسية تبقى في سورية فنّاً بعيد الاحتمال...

زيارة معقل الإخوان المسلمين

كانت زيارة إريك شوفالييه، المُحاطة بالبهرجة، إلى حماه في ٧ و٨ تموز/يوليو ٢٠١١ انقلاباً في الأزمة بين باريس ودمشق. فالمدينة الكبيرة في وسط سورية كانت في تلك الفترة في قلب المظاهرات ضد النظام، لكن حماه هي أيضاً المعقل التاريخي لمعارضيه التاريخيين، الإخوان المسلمين، الذي تعرّضوا لمذبحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ويعني التوجه إليها، بالنسبة إلى سفير ما، إعطاء إشارة بأن بلاده تدعم الإسلاميين، ولو أن معارضين آخرين نزلوا إلى الشارع في ذلك اليوم.

أخذ إريك شوفالييه هذه المخاطرة وهو يعلم، هنا أيضاً، أن مبادرته أبعد من أن تلقى استحسان الجميع في الكي دورسيه. وبعث السفير قرابة ظهر يوم الخميس ٧ تموز/يوليو برسالة إلكترونية، ليس إلى مكتب الوزير آلان جوبيه بل إلى المحرر الشاب في قسم «سورية» في مديرية شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولم يخبره فيها أنه ينوي التوجه بعد ساعات قليلة إلى حماه، بل إلى «مكان سيشهد غداً (الجمعة) مظاهرة كبرى في وسط البلاد»[1]. "Be safe" (توخّ الحذر) أجابه الدبلوماسي الشاب في باريس في رسالة إلكترونية اعتنى السفير بالحفاظ عليها.

وقد برّر السفير نفسه الأمر بعد ذلك بثلاث سنوات بالقول: «اخترت عدم إبلاغ من هو أعلى مني رتبةً لأنني كنت أعلم، وقد اكتويت بسابقة جسر الشغور، أنه سيُطلب مني عدم الذهاب».

وكان السفير سبق له أن توجّه، قبل ذلك بنحو عشرة أيام، يرافقه فريقه الأمني،

(١) مقابلة مع المؤلفَين في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

إلى هذه المدينة [جسر الشغور] الواقعة في شمال غرب سورية حيث شنّ الجيش عملية عسكرية انتقامية بعد هجوم للإسلاميين على الجنود أوقع ١٢٤ قتيلاً في صفوفهم، وهي حادثة لم يُحكَ عنها كثيراً في فترة وُصفت فيها المظاهرات بالسلمية. وكانت الرحلة، يومها، شديدة الخطورة بالنسبة إلى هذا السفير.

خالف إريك شوفالييه رأي فريقه ونزل عند أحد الحواجز ليوبّخ العسكري الذي قطع عليه الطريق. وكان أول دبلوماسي غربي يتوجّه إلى جسر الشغور، وعاين بوصوله «منطقة مهجورة، وأناساً يتألمون وقد أضنتهم الهموم»، وعاد بعيد ذلك إلى دمشق ليكتب محضره. لكن باريس حذّرته في المقابل طالبةً منه «التوقف عن تنقلاته لأسباب أمنية».

تلقّى بعد ذلك ببضعة أيام تهنئة من زملائه الإيطاليين والأميركيين الذي اضطروا من جهتهم إلى الاكتفاء بزيارة نظمتها وزارة الخارجية.

وعلى هذا، قرّر إريك شوفالييه مع السفير الأميركي روبرت فورد الذهاب إلى حماه حيث يتواجه المتظاهرون مع قوات الأمن. أبلغ روبرت فورد، المستعرب جدّاً، بعكس زميله الفرنسي، والخبير القديم في الشرق الأوسط، وزارة خارجيته، إلا أن الاثنين تفاهما على الذهاب كلاً على حدة حتى لا يغذّيا نظرية المؤامرة الفرنسية ـ الأميركية التي ينشرها النظام.

وقد شرح إريك شوفالييه الأمر قائلاً: «ما فكرّنا فيه، روبرت فورد وأنا، هو أنّ مظاهرة كبرى ستُنظّم، ولن تكون بمبادرة من الإخوان المسلمين وحدهم لأنها ستضم في ذلك اليوم مئات الآلاف من الناس. وسمعنا من جهة أخرى، عبر اتصالاتنا، أن النظام سيشنّ عملية واسعة على حماه. والذهاب لرؤية ما يحصل بوصفك سفيراً يشكّل طريقة لإظهار إرادتنا في الاستماع إلى الشعب الذي يتظاهر؛ واعتقدنا أننا سنتمكّن بذلك، لمدة وجيزة على الأقل، من حماية الشعب من هجوم عسكري».

سيلعب إريك شوفالييه، خلال الساعات الأربع والعشرين التي أمضاها في مرجل حماه، دور الدبلوماسي والمراسل الكبير والعامل الإنساني في آن. وقد اتّصل فور وصوله بالكي دورسيه، وتضاربت ردود الفعل. فقد وجد البعض زيارته «رائعة

وتتناسق مع الدبلوماسية النشطة»، فيما اعتبرها آخرون «رحلة فيها مخاطرة»، ومن بينهم مدير مكتب آلان جوبيه، هرفيه لادسوس، الذي قال له ذلك صراحة.

لكن ذلك لا يهم، لأن السفير المضطرم قرر أن يقضي الليلة في حماه لزيارة جرحى المظاهرة الذين يتلقون العلاج في مستشفى فداء الحوراني في المدينة. وشاهد بوصوله إلى غرفة العناية الفائقة فتىً في الخامسة عشرة أصيب برصاصة في الرأس، ثم شاهد فتىً آخر... وقال لنا فيما بعد: «كان من المهم وجودي هناك للشهادة، لأن هذين الاثنين ليسا إرهابيين».

بخروجه هتف مئتا شخص: «تحيا فرنسا، تحيا فرنسا»، وتوجهت قافلته إلى الفندق يواكبها سرب من الدراجات النارية التي يركبها متظاهرون سلكوا خطاً متعرّجاً بين الحواجز، وقاموا عند كل حاجز بإزالة الإطارات المشتعلة وهم يهتفون دون توقّف «تحيا فرنسا». وهكذا ظهر السفير في الخطوط الأولى إلى جانب الشعب المتمرّد في مواجهة دكتاتورية لا تعرف الرحمة؛ الدكتاتورية نفسها التي كان يساندها قبل ذلك بستة أشهر...

يؤكّد إريك شوفالييه اليوم أن زيارته «كانت متوافقة مع تصريحاتنا السياسية. فقد قيل رسمياً في فرنسا إنّ على بشار الرحيل وإن النظام سيسقط. واختارت فرنسا الوقوف مع المعارضة». إلا أن فرنسا في تلك اللحظة لم تكن قد قالت رسميّاً بعد إنّ على بشار الأسد الرحيل مع أنها كانت تفكّر في ذلك بقوة. ولم يستطع السفير، بذهابه إلى حماه، إلا أن يثير غضب رؤسائه الباريسيين، ناهيك بأصدقائه السوريين القدامى.

تمثّل ردّ فعل الحكومة السورية في التنديد «بالسلوك غير المسؤول» لسفير واشنطن بنوع خاص. وأكّد بيان لوزارة الخارجية أنّ «وجود السفير الأميركي في حماه دون إذنٍ مسبق دليلٌ ساطع على تورّط الولايات المتحدة في الأحداث الجارية ومحاولتها التحريض على تصعيد [التوتّر]، الأمر الذي يضرّ بأمن سورية واستقرارها».

وهو ما غذّى، على أي حال، الخطاب الرسمي حول المؤامرة. بل وحتى في

السفارة الفرنسية نفسها ندّد بعض الموظفين بهذا «الخطأ»، وأكّد دبلوماسي فرنسي كان يخدم في دمشق في تلك الفترة: «إن الذهاب إلى حماه، المعقل القديم للإخوان المسلمين، برفقة السفير الأميركي شكّل بالنسبة إلى النظام توقيعاً على بياض لمصلحة الإسلاميين، وخطأً، وخطّاً أحمر تم تجاوزه هو خط النار»، وأضاف أن إريك شوفالييه أراد مرّةً أخرى «القيام بعمل مثير». لكن لهذا العمل المثير عواقب خطيرة.

لم يتأخر الردّ السوري. فبعد ذلك بثلاثة أيام، في يوم الاثنين ١١ تموز/يوليو، تمكن متظاهرون من اقتحام السفارة الأميركية الكائنة في حي أبو رمّانة وانتزاع العلم المرفرف فوق المبنى. وعلى بعد خمسمئة متر تحرّك آخرون، بعد ذلك بلحظات، في اتجاه السفارة الفرنسية القائمة عند زاوية أحد شوارع حي العفيف. وهناك باتت الحال على شفير أحداث أكثر خطورة.

اخترق المتظاهرون حاجز المدخل المشبّك ووصلوا إلى داخل مبنى السفارة، وتسلّق اثنان منهم الجدار لانتزاع العلم الثلاثي الألوان. أصيب شرطي فرنسي بالذعر وارتكب خطأ إطلاق ثماني رصاصات في الهواء، فاعتقد المتظاهرون في الخارج أن أحد أصدقائهم قد سقط برصاص الفرنسيين، فتصاعد التوتّر بشكل خطير، واستمرت محاولة الاقتحام نحو ساعتين. وبعد بعض الوقت تلقّى المهاجمون العزّل من السلاح والذين كانوا يستخدمون الحجارة تعزيزات من النساء والأولاد الذي تظاهروا، هم أيضاً، على مقربة من السفارة أمام عدسات كاميرات التلفزيون الرسمي.

وكما في ٢٠٠٦، إثر قضية الرسوم المسيئة إلى النبي محمّد التي نُشرت على الصفحة الأولى لصحيفة «شارلي إيبدو»، فإن أجهزة الاستخبارات السورية هي التي نظّمت هذا الاحتجاج الجماعي «لمعاقبة» إريك شوفالييه على زيارته حماه. ولكن على عكس ٢٠٠٦، حين كان كافياً إجراء اتصال هاتفي أو اثنين مع «أصدقاء» فرنسا لإعادة الهدوء، فإن هذه الحادثة أنجزت القطيعة بين باريس ودمشق.

ومن سخرية التاريخ أن السفير وحرسه كانوا غائبين في بداية الهجوم، لكن ذلك لن يمنعه من الظهور على الهواء مباشرةً في أخبار الساعة العاشرة على قناة فرنسا الثانية. ولحسن الحظ أن ممثل المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، وهو مفوّض

سابق في الشرطة، عرف كيف يدير الأزمة بكثير من الدم البارد مستنداً إلى حفنة من رجال الشرطة المتبقّين. لكن ثارت ثائرة إريك شوفالييه بعودته إلى السفارة، ولام عميله على إطلاقه مهاجمين اعتقلهم الحراس الفرنسيون إبان أعمال الشغب. كان ذلك شرط وقف التظاهرة حسب ما اتفق عليه عميل المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية مع الأجهزة السورية. طلب السفير «رأسه»، وتعالت نبرة الغضب، فاتصل إريك شوفالييه برئيس العميل في باريس، رئيس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية، برنار سكارسيني، فأجابه الأخير قائلاً: «أذكّرك يا حضرة السفير أن عميلي ليس من مسؤوليتك»، لكنه سيضطر مع ذلك إلى الطلب من كلود غيّان مساعدته على إطفاء الحريق. وقال وزير الخارجية بشكل قاطع: «اطمئن، فعميلك سيبقى في مركزه في دمشق».

يذكر دبلوماسي شهد تلك الأحداث قائلاً: «لقد نجونا بأعجوبة. كنّا على وشك التعرّض لمجزرة».

في المساء نفسه استقبل فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية، إريك شوفالييه، وسرعان ما أخذ السفير يصرخ في وجه محدّثه بعدما قال له الأخير: «لقد جعلتهم، يا حضرة السفير، يطلقون النار على الجمهور السوري وعلى متظاهرين مسالمين!» مشيراً بذلك إلى نصف الدزينة من العيارات النارية التي أطلقها الشرطي الفرنسي في الهواء لتفرقة المهاجمين.

فقَدَ السفير السيطرة على أعصابه. قال إريك شوفالييه معترفاً: «الحقيقة أنني شتمته واستخدمت عبارات ليس فيها الكثير من الدبلوماسية عندما طلبت منه أن يصمت ويستمع إلى الرواية الحقيقية». وعندها أجابه فيصل المقداد برباطة جأش: «إنك تنسى أنك في مجمّع وزارة الخارجية». مختصر القول أن الاجتماع باء بالفشل، مغذّياً بشكل أكبر مناخَ الريبة بين المسؤولين السوريين والفرنسيين.

أدرك إريك شوفالييه ذلك بعد بضعة أسابيع في أعقاب زيارته بطريرك اللاتين لحّام التي تعمّد أن يقول له فيها: «يجب على المسيحيين عدم مساندة النظام لأنهم سيدفعون ثمن ذلك عاجلاً أو آجلاً». ولدى خروجه كان في انتظاره نحو خمسين

«شبّيحاً» انهالوا عليه بالبيض ثم بالحجارة قبل أن يهدّدوه بقضبان الحديد، فلم يعد أمام فريق الحماية من مناص سوى رمي قنابل صوتية على المتظاهرين.

باختصار، سيرحّب السفير ببضعة أيام من العطلة. لكن باريس ستستفيد من مبادراته المشؤومة، التي أقل ما يقال فيها أنها كانت خطيرة، لإعادته إلى الطريق الصحيح؛ وهذه المرّة إلى عمق الملف...

أوقفوا النار!

ضايقت تجاوزات إريك شوفالييه الإليزيه أكثر فأكثر، خصوصاً وأن السفير استمر في التأكيد، في البرقيات الكثيرة جدّاً التي يكتبها أو يستكتبها، أن النظام قد لا يسقط في سياق الأشهر المقبلة. بيد أن العقيدة الفرنسية سلكت طريق التحوّل. ففي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ طالب نيكولا ساركوزي للمرّة الأولى بشار الأسد «بالتخلي عن السلطة وبوضع حد لكل أعمال العنف»، مقتفياً بذلك خطى الرئيس الأميركي. وقد أطلق هذا النداء بالاشتراك مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وتمّ بذلك دخول مرحلة جديدة في الأزمة بين سورية والغرب.

عُقد قبل ذلك ببضعة أسابيع اجتماع صاخب في مكتب هيرفي لادسوس، مدير مكتب آلان جوبيه، بهدف حمل سفير فرنسا في سورية على الإصغاء إلى صوت العقل، وأوفد الإليزيه لهذه الغاية نيكولا غالي مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الشرق الأوسط، وحضر أيضاً مدير قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، باتريس باولي، ومدير التوقعات والشؤون الاستراتيجية جوزف مايلا، ودبلوماسيون مسؤولون عن الشؤون السورية، إضافةً بالطبع إلى إريك شوفالييه الذي جاء خصيصاً من دمشق. شعر الأخير ربما بسخونة الموقف فخاطب أحد زملائه: «أنت أيضاً من الدبلوماسيين الذين يعتقدون أن النظام لن يسقط، فبشار في وضع متين. عليك تهدئة روع جماعة الوزارة».

بيد أن نيكولا غالي كان قد جاء في مهمة محددة جدّاً: الفرض النهائي للخط

القاضي بأن سقوط بشار الأسد حتمي، وللإبلاغ بأنه لن يتم التسامح بعد الآن مع أي معارضة في التعبير عن الدبلوماسية الفرنسية.

وصل مبعوث الإليزيه تعلو وجهه ابتسامة ساخرة، وترك الحديث لإريك شوفالييه الذي قال بصوت متقطّع أمام أقرانه: «أنا السفير في الميدان، وقد جبت كل أنحاء سورية، ولم أشعر أن النظام على وشك الخسارة».

«توقف عن التفوّه بالتفاهات»، قاطعه نيكولا غالي الذي، بحسب أحد الموجودين، باغته بنبرة عدائية غير مسبوقة. «يجب التوقف عن التمسك بالوقائع والنظر إلى ما هو أبعد من أنفك».

كان هيرفي لادسوس، الدبلوماسي المخضرم والرصين، أول المتفاجئين بعنف غالي الذي لم يحضر لتبادل التحليلات بل لتحديد الوجهة مرّة أولى وأخيرة.

فتّش إريك شوفالييه، وقد فقد توازنه، عمّن يسانده لكنه لم يوفّق في العثور على أحد، رغم أن خصمه لم يطرح أي حجة تشير إلى السقوط السريع لبشار الأسد. يذكر أحد الشهود على الحادثة قائلاً: «كان الأمر، على العكس من ذلك، إملاءً سياسياً آتياً من فوق، مترافقاً مع عنف وردود تجلجل الواحدة تلو الأخرى بين إريك شوفالييه ونيكولا غالي».

«كلا، لا ينبغي مراجعة تحليلنا. فقد سبق لنا أن أخطأنا!» سلّم نيكولا غالي، وكان يعني ضمناً الخطأ في تونس وبدرجة أقل في مصر.

أجابه شوفالييه: «اسمع، لديّ معلومات تقول شيئاً آخر. إنني لا أخجل مطلقاً من العلاقة مع المعارضة وكذلك مما أفعله في السرّ أو في العلن، ولا أحتاج إلى من يعلّمني الدروس، وسأواصل القيام بما أفعله مع المعارضة، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المادية التي أتعرّض لها لتسليم المعونة الإنسانية والطبية للمعارضة المعتدلة، كما سأستمر أيضاً في نقل الوقائع كما نراها، فريقي وأنا».

وشرع سفير فرنسا في وصف رحلاته الكثيرة في سورية الثائرة أو في رواية لقاءاته التي لا تُحصى مع «فلان الذي التقى فلاناً الذي التقى أحد المقرّبين إلى بشار الأسد».

ولاحظ أحد زملائه أن «مشكلة إريك تكمن في أنه مكروه في الكي دورسيه جراء برقياته الدبلوماسية التي تكرّر دائماً: 'رأيتُ. قلتُ. أنا الوحيد الذي قال'. فيما يستخدم السفراء في العادة نبرة أكثر خفوتاً وتحفظّاً من قبيل 'يتبيّن من التحليل أن...'»، ثم تابع هذا الزميل: «لقد أوقع شوفالييه نفسه في فخ نوع من الكلام الطنّان الذي يتداخل فيه التحليل مع عبارة 'يجب أن تصدّقوني، فأنا أعطيكم المعلومات الصحيحة لأنني شاهدت ما يحدث، كنت هناك'».

بيد أن نيكولا غالي لم يتأثّر مطلقاً بهذا الخطاب وضاعف تشدّده: «معلوماتك لا تعنينا. أين مصالح فرنسا؟ إنها ليست بالتأكيد في مساندة دكتاتور!»

شيئاً فشيئاً وجد المشاركون في هذا الاجتماع العاصف إريك شوفالييه الذاهل وهو ينظر إليهم مواصلاً طلب النجدة. وتذكّر أحدهم قائلاً: «امتقعت وجوهنا».

لكن العامل السابق في المجال الإنساني رجل شجاع وكرّر وجهة نظره دون خوف: «يُعرف عني في دمشق أنني الشخص الذي يلتقي المعارضين في أكثر الأحيان. ولا أزال أشعر بقدرات النظام القوية وبمرونته، وفي مآل الأمر بالدعم الذي يمتلكه في الخارج. وهذه ليست، على أي حال، الفكرة التي كوّنتها من خلال عملي كسفير. تريدون مني أن أكتب ما هو مختلف، لكنني أعتبر أن من واجبي الاستمرار في كتابة ما أكتب. أي، بتعبير آخر، في رواية ما يحدث!»

ردّ عليه نيكولا غالي بدوره: «لكن لا تجرّ الكي دورسيه وفرنسا في هذه المغامرة».

«إنك تتحدث كيفما كان»، قال شوفالييه بصورة غير ودّية.

«لا نبالي بمعلوماتك. على بشار الأسد أن يسقط، وسيسقط»، خلص ممثل الإليزيه إلى القول.

تصاعدت النبرة إلى درجة أن هيرفي لادسوس[1] المتكتّم جدّاً اضطر إلى الصراخ مرتين «أوقفوا النار» لوضع حدّ للشجار. حدّق الجميع من حول الطاولة في السقف وقد بدا عليهم الانزعاج.

(١) لم يشأ المدير السابق لمكتب آلان جوبيه الردّ على أسئلتنا عندما طلبنا منه ذلك.

انتهى الاجتماع، وأدرك إريك شوفالييه أن عليه الالتزام بتعليمات السلطة إذا أراد الاستمرار في ممارسة مهامه، وأنه لم يعد من المسموح لأحد في الكي دورسيه إصدار صوت نشاز.

لماذا مثل هذا الفرمان الإمبراطوري في هذه اللحظة بالذات؟ لم يتمكن أحد من إجابتنا عن هذا السؤال، لكن غالباً ما أثيرت فرضية تمثّلت في وجوب ألّا تحدث في أي حال من الأحوال، مضايقة حليف فرنسا القَطَري الذي أنيط به الاعتناء بتسوية المشكلة كلّياً أو جزئياً، كما سنرى لاحقاً. وهو حليف يقف، هو الآخر، عند خط رفض أي تسوية مع آل الأسد.

إديت بوفييه، المرتزقة والسفارة التي تُقفل أبوابها

تسارع كل شيء مع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢؛ ومرّة أخرى طغى التسرع والانفعال الفوري على جزء كبير من التحرك الفرنسي في سورية. في ٢٢ من ذلك الشهر أصيبت إديت بوفييه، الصحافية الحرّة في «الفيغارو»، بجرح بالغ في ساقها في حمص في القصف الذي أودى بحياة ماري كولفن من «الصنداي تايمز» والمصوّر الفرنسي ريمي أوشليك.

لم تكن السلطات السورية تمنح في ذلك الوقت تأشيرات دخول إلا بالقطّارة، فكان الصحافيون يدخلون من لبنان أو تركيا، القاعدتين الخلفيتين للتمرّد.

وكان الجيش النظامي قد استهدف حمص قبل بضعة أيام بقصفٍ كثيف. فقد نوى المتمردون جعل المدينة الثالثة في سورية «عاصمةً» لثورتهم، وحوصروا في حي بابا عمرو.

كانت إديت بوفييه والمصور دانيال وليامز إلى جانب الفريق الإعلامي التابع للجيش السوري الحر. وأثارت عملية ترحيلهما، كما هي الحال في الغالب في حالات مماثلة، تنافساً بين الأجهزة في الجانب الفرنسي. فقد سعت المديرية العامة للأمن الخارجي إلى تهريبهما عبر لبنان الذي لا يبعد عن حمص إلا نحو خمسين كيلومتراً. وعارض «مقر الاستخبارات الخارجية»، بالتعاون مع شعبته في بيروت التي

تتمتع بدعم قوى الأمن الداخلي اللبنانية المقربة من المتمردين، المرور عبر دمشق خشية الاضطرار إلى «شكر» السلطات السورية على أي شيء. وفي المقابل أرادت المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية في باريس ودمشق الاستفادة من العلاقات القديمة مع أجهزة الاستخبارات السورية لحل المسألة. وعزف السفير شوفالييه بين الاثنين لحنه الخاص مضاعفاً الاتصالات الهاتفية بأصدقاء قدامى لإيصال الرسائل إلى سلطة تم قطع كل الجسور معها.

قال إريك شوفالييه، الذي عاد على عجل من عطلته في «لا بول»، إنه أراد «تكرار محاولة جيل جاكييه»، ذلك الصحافي في قناة فرنسا الثانية الذي قتله المتمردون عن طريق الخطأ قبل ذلك بأربعة أشهر في حمص، وتمكّن السفير من نقل جثمانه إلى دمشق مساء يوم المأساة نفسه. لكن السلطات السورية، التي تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن مقتل ريمي أوشليك، لن تلعب اللعبة بالطريقة نفسها هذه المرة.

أبلغ إريك شوفالييه هذه السلطات بواسطة الفاكس برغبته في التوجّه إلى حمص، وتلقّى بعد ذلك ببضع ساعات ردّاً سلبياً من وزارة الخارجية. قال السفير في قرارة نفسه أنْ لا مجال للعب بالنار وخشي أن يتعرّض لفخ إذا تجاهل الفيتو السوري؛ خصوصاً وأن الأصدقاء القدامى الذين طلب منهم إقناع وزير الخارجية وليد المعلم بالسماح له بالذهاب إلى حمص أكّدوا له أن لا مجال لذلك، فلجأ عندها إلى مساعدة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي لجلب المراسلين من حمص وتسليمهما إلى سفارة فرنسا التي ستتولّى إيصالهما إلى باريس.

اتّصل إريك شوفالييه بإدارة الشرق الأوسط في الكي دورسيه بينما كان المسؤولون عنها مجتمعين عند جيروم بونّافون المدير الجديد لمكتب آلان جوبيه. وقد استُخدم مكبّر الصوت. أسرّ لنا السفير: «طرحت عليهم فكرتي لاستعادة الصحافيين قائلاً إنني لا أريد معرفة إن كان هناك أناس غيري في الدولة يعملون على مسارات أخرى، وقلت لهم إنني أبذل قصارى جهدي مضيفاً أنْ ليس عليّ لعب دور الحكم بين هذه الخيارات المختلفة».

تحدّث إريك شوفالييه في الأمر أيضاً مع ممثل المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية في الميدان، كما تحدّث هاتفياً مع رئيسه في باريس برنار سكارسيني. «لكلّ دوره»، قال له الدبلوماسي. وسارت الأمور بشكل مشجّع، خصوصاً وأن السفير كان قد تلقّى للتو ردّاً إيجابياً من موفد قريب من النظام أوحى إليه أنه سيُسمح له باستعادة الصحافيين لدى وصولهما إلى دمشق. واعتقد إريك شوفالييه أنّ ذلك سيتم وفق شروط الصليب الأحمر الدولي ودون موافقة رسمية من السلطات السورية.

لكن برنار سكارسيني عمد في غضون ذلك إلى إجراء اتصالاته، وهي أرفع مستوى بكثير من اتصالات إريك شوفالييه. قال لنا: «اتصلتُ خلال أزمة بوفييه مرات عدة بعلي مملوك الذي تربطني به علاقة وثيقة. استطاع علي مملوك، في ثلاث مرات ودون معرفة بشار الأسد، وقف القصف على حمص للذهاب مع ممثلي الموجود في دمشق وسيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر واسترجاع الصحافيين. لكن بعض المتمردين المقربين إلى الصحافيين المحتجزين أبلغاهما أن في الأمر فخاً ولا ينبغي لهما الذهاب. واتصلت بإتيان موجوت (مدير تحرير الفيغارو) وسألته أن يطلب من إديت بوفييه، إذا أمكنه الاتصال بها، الموافقة على الخروج مع الهلال الأحمر. لكن المديرية العامة للأمن الخارجي وغيرها كانتا تعملان من وراء ظهرنا مع لبنان!» والواقع أنه تم تحريك مسار ثالث سيكون هو المسار الجيد.

لكن لنعد إلى إريك شوفالييه الذي نجح، بعد صعوبات جمة، في الاتصال بالصحافيين بواسطة «سكايب». «تمكنت من أن أقول لهما إن خياري للخروج ليس سهلاً لكنه ممكن، وشجعتهما على الصعود في سيارة الصليب الأحمر التي تنتظرهما، لكنهما كانا، حيث هما، محقين في الخوف، فأجاباني أنهما لا يستأمنان ذلك، فقلت لهما إن في مقدوري أن أتّخذ هذا القرار بالنيابة عنهما، فالأمر يتعلق بحياتهما وليس بحياتي. كنت أجهل في تلك اللحظة كل نشاطات الشبكة الأخرى».

الواقع أن الصحافيين لم يريدا الخروج لأنهما لم يكونا وحدهما. فقد كانت هناك، تحت القنابل في حمص، مجموعة صغيرة من المرتزقة الفرنسيين إلى جانب المتمردين في مجموعة أبو بكر، وقد أكّدت لنا المديرية المركزية للاستخبارات

الداخلية والاستخبارات السورية هذه المعلومات. أما المديرية العامة للأمن الخارجي فنفت ذلك بشكل ضعيف وباقتضاب: «لم نكن على علم بذلك». وأجاب إريك شوفالييه من جهته: «لم أطلب مطلقاً معرفة تفاصيل العملية».

وسيغادر الصحافيان والمرتزقة حمص، كلٌّ على حدة، عبر القصيْر ولبنان حيث ستستلمهم أجهزة الاستخبارات[1]. وبحسب برنار سكارسيني، فإن المديرية العامة للأمن الخارجي ووسطاء لبنانيين فاوضوا على خروجهم بمساعدة من الجيش السوري الحر. كان أي خروج عبر دمشق مستحيلاً مع الوجود المزعج للمرتزقة، إلا إذا تُركوا لمصيرهم[2].

أكّد لنا علي مملوك: «لم نكن نعلم إن كان الأمر يتعلّق بمدنيين أم بعسكريين، ولم نعقد أي اتفاق في ما خصّهم مع فرنسا، بل تمّ الترتيب بين المديرية العامة للأمن الخارجي واللبنانيين الذين ساعدوا على إخراج كل هؤلاء الناس من بابا عمرو. ولم يأتِ أحد على ذكر ذلك، لأن المسألة في النهاية مسألة فرنسية ـ لبنانية. وقد استخدموا الأنفاق لمغادرة حمص».

في باريس، استفاد نيكولا ساركوزي، في غضون ذلك، من قضية بوفييه للإعلان عن إقفال سفارة فرنسا في سورية. وتعلّق الأمر، رسمياً، بالتنديد «بفضيحة» القمع الذي يمارسه نظام بشار الأسد ضد شعبه.

أصرّ رئيس الدولة، فيما كانت طائرة طبية تعيد الصحافيين إلى فرنسا، على أنّ «هناك ثمانية آلاف قتيل [من بينهم] مئات الأطفال، إضافةً إلى التهديد بمحو مدينة حمص عن الخارطة، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق».

جاء الإعلان في أعقاب القمة الأوروبية في بروكسل حيث وضع الرئيس الفرنسي شركاءه أمام الأمر الواقع. والحقيقة أن الإليزيه كان يبحث منذ أشهر كثيرة عن ذريعة لإقفال سفارته. وقد وجدها أخيراً!

---

(١) أعلنت إديت بوفييه، حين سألها أحد المؤلفَين، أنها «لم تكن تعلم» بوجود هؤلاء المرتزقة.

(٢) لن يتحدث أحد في فرنسا، باستثناء بعض مواقع الإنترنت، عن هؤلاء الرجال المنخرطين إلى جانب المتمردين.

ذكر أنيس نقرور، الدبلوماسي لدى الاتحاد الأوروبي، أنّ «آلان جوبيه سبق أن حاول إقناع البلدان الأوروبية الأخرى بإقفال سفاراتها لكنه لم ينجح. وبالغ نيكولا ساركوزي في الإلحاح لكن البلدان الأخرى لم تتبعه. وأخيراً خرج 'ساركو' قبل انتهاء القمة ليعلن عن إقفال سفارته في دمشق. وكانت تلك واحدة من آخر خطواته القوية بشأن سورية قبل رحيله. شعرت بعض البلدان أنها مضطرة لحذو حذو فرنسا وبريطانيا العظمى، لكنها، ولعدم اقتناعها بصواب هذا القرار الذي فُرض عليها، سألتنا إن كان يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي في دمشق أن تؤوي واحداً من دبلوماسييها. وقد استضفنا عدداً كبيراً منهم قبل رحيلنا في نهاية ٢٠١٢».

لكن إريك شوفالييه لم يكن، في مقرّه بدمشق، على علم بالأمر. وقد صاح في أحد المقربين إليه: «الذين في باريس مجانين». وقال السفير: «أعترفُ أن الذهول انتابني للحظة».

بيد أنّ موضوع إقفال السفارة كان سبق أن طُرح منذ بعض الوقت. ورغم أن ظروف العمل كانت قد أضحت أكثر فأكثر خطورة إلا أن السفير، الذي يحميه فريق من نخبة مكافحة الإرهاب ومن مجموعة التدخل التابعة للشرطة الوطنية، رغب في البقاء ولو عنى ذلك تخفيف الإجراءات [الأمنية]. ففي النهاية تواجه سفارات أخرى في بغداد أو في كابول ظروفاً أكثر صعوبة. ثم إن المغادرة تعني الانقطاع عن كل مصادر المعلومات المحلية. وكان الكي دورسيه في باريس على خط التفكير نفسه، ولكن ليس الإليزيه.

زاد في غضب السفير واقع أنه تلقّى، قبل أيام من إعلان ساركوزي، تجهيزات لتعزيز حماية السفارة. وأصرّ إريك شوفالييه لدى وزارة الخارجية السورية التي جعلته ينتظر على أنه: «إذا لم تمنحوني الحق في الحصول على جدران الحماية هذه فستقرر باريس إقفال السفارة». كان السفير يأمل، بفضل جدران الإسمنت هذه، إرجاء موعد مغادرته. لكن باريس لم تبالِ.

تسارعت الأحداث مع صدور فرمان الإليزيه. توجّب القيام على عجل بإتلاف البرقيات الدبلوماسية وإنجاز الإقفال لدى السلطات وانتزاع الإذن باسترداد جثمان

المصور ريمي أوشليك من إحدى مشارح دمشق. كان الوضع بالغ التعقيد. ويتذكّر إريك شوفالييه: «اضطررنا إلى إحراق كل الوثائق في الحديقة وتمزيق ما تبقّى وإتلاف كل الحواسيب».

كان على السفير من ثم أن يكتب مذكّرةً إلى وزارة الخارجية السورية قبل أن يمرّ ليعلن عن مغادرته ويفاوض على استعادة رفات المصور الشاب. وسيتمكّن إريك شوفالييه من إعادة جثمان ريمي أوشليك إلى فرنسا بعدما أعطى رئيس الهلال الأحمر السوري، الصناعي عبد الرحمن العطار، الذي بقي على اتصال به، موافقته على عملية الاستعادة.

جمع السفير المعادي للتقاليد بعض الأصدقاء السوريين ليعمد من بعدها إلى ترك زجاجة من الشمبانيا في ثلاجة السفارة مرفقة بالعبارة التالية: «آمل أن يتمكن أحد من إعادة فتح السفارة في ظروف مؤاتية في بلد عاد إليه الهدوء»، بما يعني ضمناً قيادة جديدة. وكتب برقية نهائية ليقول كم إن «إقفال السفارة مؤلم لأنه يعني التخلي عن الموظفين المحليين والتخلي أيضاً عن كل العمل السرّي المتمثل بالروابط مع المعارضين، وأخيراً حرمان النفس من مصدر للمعلومات».

وهو بالتحديد ما سيأخذه على فرنسا جميع الذين عارضوا هذا الإقفال في سورية. وحلّل، لاحقاً، أحد المسؤولين السوريين الذي ما لبث أن انشقّ: «كان ذلك خطأً كبيراً، وقراراً أملاه، مرة أخرى، الانفعال. فالفرنسيون، برحيلهم، تركونا للروس والإيرانيين». لكن هذا القرار لاقى ترحيب المجلس الوطني السوري الموجود في الخارج وهو الذي لم يكفّ عن المطالبة به.

المديرية العامة للأمن الخارجي - المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية: حرب الأجهزة

«المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية؟ إنها لا تمتلك أي تقييم صحيح عن سورية»، صدر هذا الانتقاد عن أحد قادة المديرية العامة للأمن الخارجي.

ولطالما وجد جهاز الاستخبارات الخارجية صعوبة في قبول الدور الريادي الذي لعبه منافسه في العلاقة مع دمشق. فالأزمة السورية سمّمت مرّة أخرى الحرب الصغيرة بين الجهازين.

أضاف كادر المديرية العامة للأمن الخارجي: «لم نؤخذ قط بسحر النظام السوري. لا تمتلك المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية سوى قلّة قليلة من العملاء المنتشرين خارج فرنسا، ويقضي عملهم بمصادقة الأنظمة في الدول التي يوجدون فيها، والقيام بما يُسمّى الارتباط مع الأجهزة المحلّية». ثم تابع بشيء من الاستعلاء: «أما نحن فعلى العكس من ذلك، جهاز هجومي، وبالتالي فإن وضعنا ليس نفسه. وجهة نظرهم منحازة. إننا لا نلعب في الملعب نفسه».

ارتفعت حدة التوتّر مع نقل الجهازين في ربيع ٢٠١٢ إلى عمّان إثر إقفال السفارة. يذكر أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في الأردن أن «المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية قدّرت أن بشار الأسد لا يزال يتمتع بدعم ما هو أبعد من العائلة والعشيرة والطائفة العلوية والأقليات ورجال الأعمال السنّة. وشددت المديرية العامة للأمن الخارجي من جهتها على واقع أن السلطة السورية لم تعد تسيطر إلا على أجزاء صغيرة من الأرض. أي إن المديرية بقيت، بشكل عام، في خط اتّخاذ الموقف السياسي الصائب حيال سورية».

استحالت المساكنة في الطابق الثالث من السفارة، ويروي أحد العسكريين أنّ «الأبواب صُفقت، وتفادى هؤلاء وأولئك التلاقي في الأروقة. ولعبت بينهما قيادة العمليات الخاصة، القوات الخاصة، دور الحكم».

تمّ تعزيز فريق المديرية العامة للأمن الخارجي ـ نحو نصف دزينة من العملاء ـ في الأردن، بعد مغادرته سورية، على أن يهتم بعضٌ منهم بالمساعدة العسكرية التي تقدمها فرنسا للجيش السوري الحر في إطار الاجتماعات مع حلفائها الآخرين الغربيين والعرب، التي كانت تُعقد في «غرفة الحرب» (war room) التي أقيمت في فندق «فور سيزونز» في عمّان.

بيد أن تحليلات هؤلاء وأولئك، لدى بداية الأزمة في ربيع ٢٠١١، كانت تلتقي

في العمق. فالاستخبارات الخارجية أو الداخلية، بحسب ما كتبه عملاء كلّ منهما في دمشق، لم تكن ترى أن بشار الأسد سيسقط سريعاً. إلا أن في الإمكان ملاحظة فارق واضح في الشكل وفي النبرة المستخدمة، كما يتذكّر دبلوماسي كان على اتصال يومها بالجهازين. «لاحظت الاستخبارات الداخلية سريعاً أيدي السلفيين والجهاديين في التمرّد والتزمت الحذر بالنسبة إلى طبيعته، فيما تبنّت الاستخبارات الخارجية الاتجاه الذي اعتمدته السلطات في باريس وأبْلست نظام بشار الأسد».

وافق عميل للمديرية العامة للأمن الخارجي على الإدلاء بشهادته حول هذه الفترة الحاسمة: «كتب فتياننا في الميدان في ٢٠١١ في مذكراتهم أن النظام قوي ولا بديل معقول له، والتقطوا منذ البداية أيضاً أن الأمر كناية عن تدهور لن ينتهي. لكن إدارتنا تلقّت، في موازاة ذلك في باريس، تعليمات من الحكومة بضرورة التحرّك. وتوجّب علينا أن نقدّم خطتنا لإسقاط بشار وأن نسهّل في الوقت عينه وصول معارضة ذات صدقية، وعدم ترك البلاد تسقط في الفوضى. وفي ذلك تناقض. تعلّق الأمر، باختصار، بمهمة بغيضة إلى حد بعيد لأننا كنا في مجال التحليل أكثر من أن نكون في مجال التصرّف نظراً إلى هامش المناورة الضيّق المتوفر لنا. وكان قادتنا يعملون على أساس الأمنيات غير الواقعية. وقد شكّل ذلك توجّهاً كبيراً في عهد ساركوزي تمثّل في إظهار أننا نقوم بأمور وأننا نمتلك القدرة على عمل كل شيء. وذلك سخف، لأن جميع الذين اهتموا عن كثب بشؤون سورية يعرفون أن البلاد بيد نظام بوليسي حديدي وأنه إذا رُفع الغطاء عن القدر فستحصل فوضى مطلقة. والمديرية العامة للأمن الخارجي، مثلها مثل مجمل الإدارة الفرنسية، كانت فوق ذلك معادية كثيراً لسورية».

راهنت المديرية العامة للأمن الخارجي منذ سنوات على الإطاحة بالنظام، وأكّد أحد كوادر المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية: «لقد سمعنا كثيراً من فتياننا في الشرق الأوسط أنهم يتوقعون سقوطه بعد اغتيال رفيق الحريري». واعتقدت مديرية الاستخبارات الخارجية مع انطلاق الثورة في ٢٠١١ أنها قد حظيت أخيراً بفرصة التخلّص من النظام البغيض.

بيد أن المديرية العامة للأمن الخارجي اعتقدت قبل ذلك ببضع سنوات أنها قد ثأرت لنفسها من المديرية المركزية للأمن الداخلي عندما حصلت لعبة كراسٍ موسيقية في إدارة الأجهزة الأمنية السورية. فقد أُبعد آصف شوكت، صلة الوصل مع فرنسا عن رأس الاستخبارات العسكرية، ليحل محلّه علي مملوك الذي يقود الأمن العام، وهو الذي تتعامل معه المديرية العامة للأمن الخارجي التي اعتقدت أن ساعتها قد حانت. لكن لسوء حظ إدارة الاستخبارات الخارجية أن برنار سكارسيني، كما سبق أن رأينا، سار على خطى نيكولا ساركوزي الذي عاود الاتصال بدمشق واستردّ لمصلحته العلاقة مع المملوك. وبذلك سبق رئيس المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية منافسيه في جادة مورتييه، حيث مقرّ المديرية العامة للأمن الخارجي في باريس، الذين اضطروا مرّة أخرى إلى كبح جماح أنفسهم حتى ذلك اليوم من آذار/ مارس الذي نزل فيه السوريون إلى الشارع ضد بشار الأسد.

بدأت قيادة الاستخبارات الخارجية سريعاً في إخراج ملفّاتها المتعلّقة، بدايةً، بالجنرالات الذين يُحتمل أن ينشقّوا. وأخذت المديرية العامة للأمن الخارجي تبحث عن «السنّي الصالح» الذي يمكن لفرنسا أن تعتمد عليه وقد اقتنعت ـ أو تظاهرت بذلك ـ أن الجيش المؤلف بغالبيته من السنّة سيتفكّك. وفي غياب العثور على الطائر النادر، وبخاصة في جيش لا يزال يدور إلى حد بعيد في الفلك الروسي، ستبحث المديرية العامة للأمن الخارجي بمساعدة من كوادر سابقة في الجهاز ـ وخصوصاً الجنرال فيليب روندو ـ عن الجنرال العلوي الصالح من طائفة الأسد ـ ذاك الذي سيتمكن من الإبقاء على منظومة الدولة بعد سقوط النظام، لأنه لا ينبغي مطلقاً تكرار الخطأ الذي ارتكبه الأميركيون في ٢٠٠٣ في العراق عندما قضوا على كل ما كان قائماً سابقاً خالقين بذلك فوضى ضخمة لا يزالون إلى اليوم يدفعون ثمنها. وللبحث عن العلوي الصالح لازمةٌ منطقية ـ التخلّص من بشار الأسد ـ، لكن لن يتم أبداً الخوض في هذه المرحلة الشديدة الخطورة. وركّزت مديرية الاستخبارات الخارجية انتباهها بعد ذلك في البيانات الشخصية للجهاديين الذين يتسللون إلى

سورية عبر تركيا، ومن ثمّ على نوع السلاح الذي يصل إلى المتمردين. يتذكّر أحد الدبلوماسيين: «أخذنا نحصل على إيضاحات مفصّلة جدّاً. ما مصدر هذه الأسلحة؟ من يموّلها؟ كانت المديرية العامة للأمن الخارجي ومديرية الاستخبارات العسكرية ضليعتين جداً في هاتين النقطتين».

مع أسلمة الثورة سعت المديرية العامة للأمن الخارجي إلى تحديد المقاتلين «ذوي اللون الرمادي الفاتح» الذين يمكن لفرنسا في النهاية الاعتماد عليهم لإسقاط النظام. إسلاميون، ولكن ليس كثيراً! ولن تتوصّل إلى ذلك. وهي الفجوة التي توضح النقص في المصادر على الأرض وغياب القادة المعتدلين الجديرين بالثقة في قلب الثورة. باختصار، سيتوجّب على المديرية العامة للأمن الخارجي أن تقرّر، على غرار السياسيين، الاعتراف بفشلها.

سكوت في الصفوف!

«خائن»، «موالٍ لبشار». إذ ليس من الجيّد، في أروقة السلطة، انتقاد أو حتى إبداء التحفظات على السياسة الفرنسية المبنية كلّياً على سقوط بشار الأسد.

قال لنا دبلوماسي يعرف سورية تمام المعرفة: «عندما قلت في بداية الأزمة إن ما يجري لن يؤدي إلى انهيار النظام اعتبروني في أفضل الحالات طائر شؤم، وفي أسوأها خائناً».

أضاف أن الكي دورسيه «بيت صعب، لم يشأ أحد فيه نقل الأخبار السيئة إلى الوزير. وبات الشجعان قلّة. فمن الأسهل أن يكون المرء على خطأ مع الكثرة على أن يكون على صواب وحده»[1].

بعد انتخاب فرانسوا هولاند كان بعض الدبلوماسيين المحيطين بلوران فابيوس الأمور يفهمون بشكل سليم لكنهم لم يمتلكوا شجاعة قول ذلك بصوتٍ عالٍ مفضّلين

(١) بعدما منح أسقف حلب، المونسنيور جانبار، مقابلة للفيغارو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ خلال مروره بباريس اعتبر فيها أن النظام لا يزال يحظى بتأييد ٣٠ أو ٤٠ بالمئة من السكان، جاء أحد المقربين إلى آلان جوبيه لرؤيته ليقول له: «كان يجب عدم الإعلان عن ذلك».

عدم المخاطرة بحياتهم المهنية، وأشاروا إلى أنه «لا يمكن مع ذلك دعم بشار». لم يكن أحد على استعداد للاتّشاح برداء الاعتراض.

بيد أن «إقناع الذات» لم يكن حكراً على الكي دورسيه وحده، بل اجتاح أيضاً المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية والمديرية العامة للأمن الخارجي ووزارة الدفاع بشكل أعم. في تلك الفترة، لم يقبل إلا عدد قليل جداً من المسؤولين الكلام. أما اليوم فإن الذين نُدّد بهم لأنهم فهموا الأمور بشكل سليم أصبحوا ثرثارين أكثر.

رفض المستشارون السياسيون في وزارة الداخلية وفي الإليزيه أن يأخذوا في الاعتبار تقارير المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية لدى تأكيدها أن النظام لن يسقط.

أما وزارة الدفاع فقد بقيت بدورها وفيّة لشهرتها بأنها «الصامت الأكبر»، وقد أسرّ لنا جنرال رفيع المستوى في هيئة الأركان: «لم نحظَ بأذن صاغية عندما قلنا للوزير (جان إيف لو دريان) إن الإسلاميين يتغلّبون على المتمردين المعتدلين»، فالأولوية أُعطيت للحصول على رأس بشار الأسد بغضّ النظر عن المخاطر.

ومع ذلك حذّرت مديرية الاستخبارات العسكرية هي الأخرى بوضوح، منذ بداية الأزمة، من أنّ «السلطة تتمتع بقدرة خارجة على المألوف على مقاومة الضغوط»، بتعبير أحد الجنرالات الضالعين في شؤون سورية. «لكن هذا ليس بالبلاغ الذي يُنقل إلى جماعة الوزارة وإلى الوزير. وجاوبنا مركز التخطيط وقيادة العمليات[1] أنه لا يريد معرفة إن كان النظام سيصمد أم لا بل كيف سيسقط. وقد تمّ هنا أيضاً التحسّب لاتّخاذ الموقف السياسي الصائب».

ستتم المخاطرة بعدم الاستماع إليهم في حال النطق بالحقيقة المزعجة. وقد أدرك العسكريون وغيرهم من عملاء الاستخبارات هذه المخاطرة فعمدوا إلى تمويه السيناريو المفضّل لديهم ضمن فرضيات عدّة حول كيفية الخروج من الأزمة. وقد شرح لنا أحد الجنرالات الحيلة: «قلنا في مديرية الاستخبارات العسكرية، منذ

(١) كُلّف مركز التخطيط وقيادة العمليات منذ الشهر الأول للأزمة بوضع «بنك للأهداف»: الأهداف العسكرية خاصة، وبالأخص القواعد الجوية، وأن تُنتقى بطريقة يتم معها تحاشي الأخطاء المؤسفة.

البداية، إنه يجب عدم تصديق وسائل الإعلام. وشرح لنا ـ أي الوزير ـ أن المديرية لم تفهم ذلك جيّداً. فالنظام سيسقط، وقد فات الأوان على أي حال. ولعبت مديرية الاستخبارات العسكرية اللعبة بكثير من الذكاء وقالت في نفسها: إذا تمّ السير بشكل منهجي بعكس ما يرغب فيه الناس الذي يقرأوننا فلن يقرأنا أحد، وإذا أردنا الاحتفاظ بالحد الأدنى من التأثير فيجب أن نعمد، كما يُقال، إلى تجميل مذكّراتنا لمواصلة قراءتها. لكن مديرية الاستخبارات العسكرية اعتمدت دوماً القدر الأقصى من الحذر. أما المديرية العامة للأمن الخارجي فقد فعلت العكس ولعبت اللعبة التي طُلب منها لعبها، للأسباب التي يمكن للمرء تصوّرها».

يعرف برنار باجوليه، رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي وصديق فرانسوا هولاند، سورية معرفةً وثيقة[1]، لكن الطريق كان قد رُسم عندما تولى قيادة المديرية في صيف ٢٠١٢ ولم يعد يستطيع أن يحيد عنه حتى ولو حثّته مذكرات عملائه على الحذر.

وأكّد جنرال في هيئة أركان الجيوش أن «المديرية العامة للأمن الخارجي كيّفت خطابها، الذي تميّز في البداية بالحذر، تبعاً للضغوط التي مارسها السياسيون عليها، فأصبح أقل دقّة».

وتابع كادر في مقر المديرية الشرح بأن «خطط إسقاط بشار الأسد حمّست، بالحرف الواحد، عملاءنا الذين شاركوا في الاجتماعات الوزارية مع الكي دورسيه أو وزارة الدفاع. ونسي هؤلاء واقع الأمور على الأرض وقدرة النظام على التحمّل التي أشار إليها مع ذلك رجالنا الموجودون في الميدان في مذكّراتهم». وقد شدّد هذا الكادر على ذلك مشيراً إلى الدور الكبير الذي لعبه محلّلون شبّان يفتقرون إلى الخبرة الميدانية.

كذلك يُعتبر أن هناك فائدة، في صيف ٢٠١٣، في مقاربة الصحافي الفرنسي الوحيد الذي التقى بشار الأسد منذ بداية النزاع، والذي صادف أنه أحد واضعَي

(١) كان برنار باجوليه، عندما كان في مركزه في دمشق في أواخر الثمانينيات، يمارس رياضة البولو مع باسل، شقيق بشار، الذي توفي في ١٩٩٤.

هذا الكتاب[1]. وفي اليوم الذي نُشر فيه الحديث مع الرئيس السوري في «الفيغارو» اقترح كادر في المديرية العامة للأمن الخارجي في اجتماع الصباح استجواب الصحافي المذكور، لكن اقتراحه لم يُحدث الوقع المطلوب. تساءل هذا الكادر التابع لمقر الاستخبارات قائلاً: «لم يلحّ أحد؛ فلماذا الإصغاء إلى صوت جرس لا نحب سماعه؟»

وكذلك دور روسيا في الأزمة، حيث لم تستطع إلا أصوات قليلة ناشزة التعبير عن نفسها. ويذكّر دبلوماسي غادر قسم الشرق الأوسط بذلك قائلاً: «ساد لوقت طويل اعتقاد بإمكان إقناع الروس بالتصويت على قرار ضد سورية في مجلس الأمن الدولي دون رؤية حقيقة الموقف الروسي. وهنا أيضاً مورست عملية إقناع الذات». كان يكفي الاستماع إلى بعض القادة السوريين الذين تباعدوا سريعاً عن دمشق، مثل نائب الوزير السابق عبد اللّه الدردري، الذي حدثنا عن زياراته الثلاث التي سبقت الثورة لفلاديمير بوتين برفقة بشار الأسد، فقال: «لا يزال صوت بوتين يرنّ في أذني وهو يبدأ الحديث في كل مرة بقوله لبشار إن أمن سورية من أمن روسيا، وإن مستودعات السلاح الروسية هي مستودعات سلاحكم. فكيف أمكنكم أن تخطئوا إلى هذا الحد؟»[2]

أثار إصرار موسكو على مساندة بشار الأسد أزمة صغيرة فرنسية ـ روسية عندما تحدّث آلان جوبيه عن «الوصمة التي لا تُمحى» على سمعة روسيا. ورفض رئيس الدبلوماسية الروسية سيرغي لافروف، ردّاً على ذلك، تلقّي مكالمة نظيره الفرنسي الهاتفية خلال الأسابيع الأخيرة لرئاسة ساركوزي.

قال كلود غيّان محلّلاً إن «الطريقة التي عامل بها آلان جوبيه الروس في الأزمة السورية كانت خطأ فادحاً. ما توجّب تهميشهم بهذه الطريقة بينما كان من الممكن استخدامهم إلى حد بعيد. وأنا على قناعة بأن الروس، لو تخلينا في تلك الفترة عن مسائل الأنا والمكانة والزعامة وقلنا لهم: «اسمعوا، أنتم في الموقع الأفضل»، لسُرّوا

(١) "Assad Menace la France", art. cit

(٢) حديث أحد المؤلفَين في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في لندن.

ولا شك كثيراً بالانخراط بشكل إيجابي، فهم الوحيدون الذين كان في إمكانهم عمل ذلك».

كذلك تعذّر فهم الرفض الفرنسي للتسليم بأي دور لإيران في تسوية الأزمة. فقد كرّر دبلوماسي فرنسي خلال عشاء أقيم في بيروت على شرف مبعوث الأمم المتحدة في سورية مختار لماني: «لن تتم دعوة إيران أبداً إلى مؤتمر دولي». وردّ عليه لماني بجفاء مماثل: «تعلم أن ما من حل للحرب في سورية من دون إيران؛ لكن يمكن أن يحصل حلّ من دون فرنسا»[1].

لم يتم الشروع قط، في سياق أكثر من ثلاثة أعوام على الأزمة، في تقويم نقدي للسياسة الفرنسية. كما لم تطلب السلطات مطلقاً رأي الخبراء في الشؤون السورية والسفراء القدامى في دمشق والعسكريين واختصاصيي الاستخبارات الذين يعرفون هذا البلد منذ أربعين عاماً. ومن سخرية القدر أن خليفة نيكولا ساركوزي لم يستمع إلى دبلوماسيين من طينة جان كلود كوسران[2] الذي يحظى باحترام الجميع على أهليته المزدوجة كدبلوماسي وكرئيس سابق للمديرية العامة للأمن الخارجي، والاشتراكي علاوةً على ذلك، ولا إلى الجنرال فيليب روندو وآلان شوويه والكثيرين غيرهم الذين كان يمكن لنصائحهم أن تحول دون انخراط فرنسا في مأزق مأسوي.

(١) مقابلة مع واحد من المؤلفَين في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في دمشق.

(٢) مقابلة مع واحد من المؤلفَين في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٤ في باريس.

الكراهية

«علينا أن نروي ذات يوم ما جرى فعلاً في مؤتمر جنيف الأول...» هذه الجملة التي تحمل في طيّاتها لغزاً، وقد أسرّ لنا بها دبلوماسي رفيع المستوى خلال تحقيقنا، تروي الكثير عن المرارة التي لا تزال إلى اليوم تراود الذين عملوا بصدق على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وسنكتشف، ما بين الخطابات الرسمية وكواليس هذا الاجتماع الذي عُقد على ضفاف بحيرة ليمان، أن الأمور لم تحدث تماماً كما تزعم الخارجية الفرنسية اليوم حدوثها. الحقيقة أن فرنسا لعبت لعبة مزدوجة.

إننا في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في جنيف. حلّ فرانسوا هولاند منذ بضعة أسابيع في الإليزيه خلفاً لنيكولا ساركوزي وأصبح لوران فابيوس الوزير الجديد للخارجية. مضى عام على المأساة السورية، وأدّى العنف إلى مقتل نحو ١٦ ألف شخص. وحاول المجتمع الدولي للمرة الأولى إيجاد مخرج للأزمة السياسية يوافق عليه كلٌّ من المعارضين السوريين ونظام بشار الأسد.

قضت مهمّة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان بجمع القوى الكبرى في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا العظمى) وبعض الدول الإقليمية مثل تركيا والعراق والكويت وقطر، إضافةً إلى الاتحاد الأوروبي. سبق للدبلوماسية الأممية أن طرحت، قبل ذلك ببضعة أسابيع، خطة من ست نقاط لن تعرف طريقها أبداً إلى التطبيق[1]، وكان هدف الاجتماع في سويسرا هو إحياء هذه الخطة.

(١) تتضمن خطة النقاط الست هذه الشروع في «عملية سياسية يقودها السوريون»، ووقف الاعتقالات التعسفية، وضمان حرية إدخال المساعدات الإنسانية، وضمان حرّية الصحافيين في تغطية الأزمة، وحرّية السوريين في التظاهر السلمي.

وضع النصّ الذي صدر في ختام الاجتماع، ودُعي «بيان جنيف الأول»، أطر العملية السياسية لانتقال السلطة. ونصّت النقطة الأساسية على «إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلّها العملية الانتقالية؛ وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تتشكّل على أساس التوافق»[1].

خضعت كلّ كلمة، حتى آخر فاصلة، في هذا البيان لنقاش مرير، وتميّز النص بالدقة وبما يكفي من الغموض في الوقت نفسه ليسمح لكل واحد بالحصول على مراده. وافتُرض، ضمناً، ببشار الأسد التخلّي عن السلطة، لكن لم تتم الإشارة رسميّاً إلى رحيله. تمثّل كل الإبداع الدبلوماسي في هذا الغموض الذي أمل كوفي أنان أن يكون بنّاءً، وعقد المشاركون في اللحظة الأخيرة، التي سبقت نشر بيان «جنيف ١» بشكل رسمي، اجتماعاً لوضع اللمسات الأخيرة عليه. وقد كشف لنا دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي، كان موجوداً في الصالة لكنه فضّل عدم الكشف عن هويته، ما قيل فعلاً في الاجتماع المغلق للمتفاوضين.

قبل أن يرفع الجلسة سأل كوفي أنان جميع المشاركين إن كانوا موافقين فعلاً على نص البيان الذي يوشك على إعلانه. أصرّ الرئيس السابق للأمم المتحدة، ذو الباع الطويل في الدبلوماسية الدولية، على ذلك لأنه كان يدرك حراجة اللحظة، وأن الأوان سيكون قد فات من بعدها على الانطلاق من جديد على قواعد أخرى. أوضح كوفي أنان: «إذا كنتُ قد أنشأتُ مجموعة الاتصال هذه بشأن سورية فلكي أحظى بدعم الجميع وليتعهّد كلّ واحد بمساندة هذا البيان».

طلب عندها رئيس الدبلوماسية الروسية، سيرغي لافروف، أن يبدأ الكلام من بعده مباشرةً، وأعلن: «لأجل انطلاقة جيدة ولنُظهر أننا على وفاق من المفيد القيام بأمرين يبدوان لي أساسيين. ولأننا سنترجم اتفاقنا في قرار صادر عن الأمم المتحدة

(١) يمكن مراجعة النص الكامل لبيان «جنيف ١» على موقع الأمم المتحدة www.un.org

فإنني لا أريد في البداية أي إشارة إلى الفصل السابع[1]، لأني لا أستطيع مجاراتكم في ذلك كونه يشكّل، بالنسبة إليّ، خطّاً أحمر»، قال ذلك وهو يحدّق إلى الغربيين، أي الأميركية هيلاري كلينتون والفرنسي لوران فابيوس والبريطاني وليام هيغ.

ثم استدار سيرغي لافروف صوب لوران فابيوس وتوجّه إليه بشكل صريح ومباشر: «أعتقد، يا لوران، أنّ من المقرر أن تجمع في باريس، في غضون أسبوع من الآن، مجموعة 'أصدقاء سورية'، وأظن أن من المفيد تأجيل هذا الاجتماع ليتوفّر بعض الوقت لرؤية كيف ستتجه عملية جنيف».

لم ينفعل رئيس الدبلوماسية الفرنسية والتزم الصمت ولم يردّ على الروسي، بل إنه غادر قبل نهاية المؤتمر ليسافر في الليلة نفسها بطائرته. وأفادنا أحد الشهود بقوله: «أول ما فعله فابيوس وهو يغادر كان إصدار التعليمات التالية: واصلوا العمل على مجموعة أصدقاء سورية، ولنهدّد بقرار [في مجلس الأمن] يتضمّن اللجوء إلى القوّة». واصل لافروف وكلينتون في غضون ذلك جولاتهما المكوكية على المشاركين. وأكّد لنا لاحقاً أحد أعضاء الوفد الفرنسي: «صحيح أن لوران فابيوس غادر قبل نهاية جنيف ١، لكنه كان يعلم بالفعل ما سيحصل، وقال لنا وهو يغادر: 'سترون أنه سيصدر نص غامض وسنخرج عندها نحن لنقول شيئاً، فيما يقول الروس شيئاً آخر'».

لم يدعم لوران فابيوس بيان «جنيف ١» لأنه، في عمقه، لم يثق به. ويُقال لنا اليوم في مكتب فابيوس أن «الفصل السابع لم يكن هو المشكلة بالنسبة إلى الروس، فقد سبق أن استخدمت روسيا حق الفيتو على مشروعي قرار سابقين لم يردا تحت الفصل السابع». كذلك لم تكن الخارجية الفرنسية واهمة في شأن آفاق الخروج من الأزمة بالتفاوض، واعترف دبلوماسي فرنسي شاء عدم الكشف عن هويته قائلاً: «أذكر أنني سمعت في الكي دورسيه آراء قاسية جدّاً ضد جنيف ١».

لم يكن الفرنسيون وحدهم يعتقدون أن بيان «جنيف ١» مجرّد إنشاء دبلوماسي

(١) ينصّ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن يمكنه أن «يستخدم القوات الجوية والبحرية والبرية لاتخاذ ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه».

مصيره البقاء حبراً على ورق، فقد تناغمت لندن مع باريس. فبعد ذلك بأيام قال جون ويلكس، المسؤول عن الملف السوري في وزارة الخارجية، للمعارض هيثم المنّاع، الناطق بلسان لجنة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سورية، في اجتماع في السفارة البريطانية في باريس: «جنيف ١؟ إنه لوسائل الإعلام!».

سمحت الظروف للوران فابيوس، من جهته، أن يعلن بسوء نيّة ظاهر، في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني حول سورية الذي عُقد هذه المرّة في مونترو: «كنت موجوداً لحظة انعقاد مؤتمر جنيف ١، بل إنني أنا من كتب محضره...»! لكن لوران فابيوس سيعمد، بما هو أبعد من كتابة المحضر، إلى استهداف روسيا بقيامه تماماً بعكس ما طلبه لافروف من زملائه. وسيشرح إريك شوفالييه لاحقاً أنه «يجب على المرء، لدى التفاوض خصوصاً مع الروس، ألّا يكون الطرف الضعيف على طاولة النقاش».

أبقى لوران فابيوس إذاً، خلافاً للرأي الروسي، على اجتماع أصدقاء سورية الذي انعقد في باريس بعد أسبوع على «جنيف ١». ولم يصدّق دبلوماسيُّنا الأوروبي أذنيه عندما دخل قاعة المؤتمرات. قال متذكّراً: «وجدتُ نفسي، وقد وصلت متأخراً بعض الشيء، في قاعة يُحضّر فيها الناس خلاصة ما توصّل إليه الاجتماع. وتبيّنتُ عندها أن ما يتم الحديث عنه هو النقيض تماماً لبيان جنيف ١».

في الخلاصات التي تبنّتها نحو مئة دولة ورد أن «المشاركين أكّدوا بوضوح على ضرورة استبعاد من يعرّض العملية الانتقالية للخطر، واختاروا أن يشدّدوا في هذا الصدد على وجوب تنحّي بشار الأسد عن السلطة». وفي ترجمة لذلك: يجب ألّا يشارك بشار في العملية الانتقالية، وأن يعلن أنه خارج اللعبة. كذلك حثّ الإعلان النهائي مجلس الأمن على أن يتبنّى بشكل طارئ قراراً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي تهديد دمشق بعقوبات مشدّدة وباستخدام القوة في حال عرقلت تطبيق خطة أنان ذات النقاط الست. بدا كما لو أن بيان «جنيف ١»، الأقل راديكاليةً وحسماً، لم يبصر النور قط...

عندها توجّه دبلوماسينا الأوروبي بالكلام إلى الحضور: «هناك ما لا أفقهه

لأنكم كنتم جميعكم في جنيف، وهذا ليس أبداً ما اتفقنا عليه...» عند هذا الحدّ نهره مندوب تركيا بقسوة، واتفق جميع المشاركين على ضرورة عدم أخذ ملاحظاته في الاعتبار.

وفي إحدى المرات التي رُفعت فيها الجلسات تحدّث الدبلوماسي المذكور على انفراد إلى إريك شوفالييه الذي بات يدير الملف السوري في الكي دورسيه، حيث سأله وهو غير مصدّق: «لكن لمَ تفعلون ذلك؟»

أجابه السفير السابق في دمشق: «لأن جنيف ١ كارثة. وقد أبلغَنا أصدقاؤنا في المعارضة أنه مرفوض. واعتبرنا بالتالي أن الأمور لا تسير في الطريق الصحيح».

ردّ ممثل الاتحاد الأوروبي العاجز ولكن الرؤيوي: «إنكم في صدد اتّخاذ قرار كبير ستندمون عليه لأن ليس في وسعكم أن تكتفوا بممارسة سياسة المعارضة!».

وخلص إريك شوفالييه إلى القول بثقة: «إننا نعلم ما الذي علينا القيام به!».

عقد المعارضون التابعون للمجلس الوطني السوري الذي تدعمه باريس اجتماعاً بعد ذلك في القاهرة هشّموا فيه بيان جنيف الذي اعتبره الرئيس السابق للمجلس برهان غليون «مسخرة» وكناية عن اتفاق وجد أنه «يوازي الطلب من السوريين التفاوض مع الجزّار الذي لم يتوقّف عن القتل أو التعذيب [...] أو عن اغتصاب النساء». وأجمعت الدبلوماسية الفرنسية والمعارضون الذين ترعاهم على أنهم لا يريدون أن يسمعوا بعد الآن بجنيف ١. وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظام السوري الذي واصل عمليات القمع الوحشية على الأرض.

نقل مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، جيرار أرو، في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٢، أي بعد أكثر من أسبوعين على «جنيف ١»، هذا الموقف المتطرف بما يتوافق مع الخط الذي اعتمده لوران فابيوس: «سنقترح في الساعات المقبلة، مع شركائنا، مشروع قرار يمنح المجلس وسائل التأثير على الوضع في الميدان، مع فتح المجال أمام إمكان تبنّي فرض عقوبات، تحت الفصل السابع، لتطبيق بيان جنيف وخطة النقاط الست التي طرحها السيّد أنان»[1].

(١) يمكن الاطلاع على تصريحات مندوب فرنسا في الأمم المتحدة، جيرار أرو، للصحافة في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٢ على موقع www.franceonu.org

غنيٌّ عن القول إن نص مشروع القرار الذي حضّرته فرنسا كان فشلاً مدوياً! إذ واجه الروس والصينيون الغربيين، كما كان متوقّعاً، بالفيتو الثالث. فكيف يمكن شرح موقف فرنسا التي تدأب على سلوك مسار تعرف أنه مسدود؟ فقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن فرض نص في مجلس الأمن، وبخاصة في مواجهة الأعضاء الدائمي العضوية، مثل الصين وروسيا اللتين سبق أن اكتوتا بالقضية الليبية[1].

وإذا لم تعتقد فرنسا، في الواقع، بحل دبلوماسي عن طريق التفاوض، فلأنها اعتقدت دوماً أنها اكتشفت في الميدان علامات ملموسة على انهيار النظام السوري. لم يتغيّر شيء من نيكولا ساركوزي إلى فرانسوا هولاند، وبدا منهج التفكير منطقيّاً: لماذا هدر الوقت في التفاوض على نقل السلطة ما دام سقوط بشار الأسد وشيكاً؟ واعتبر الكي دورسيه أن النظام يتهاوى مثل قصر من ورق.

شكّل انشقاق العميد مناف طلاس في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٢ نذيراً بذلك. فمناف، ابن مصطفى طلاس وزير الدفاع السابق ورفيق سلاح حافظ الأسد، صديق طفولة باسل الذي قُتل كما هو معروف في حادث سير في ١٩٩٤ والذي كان يُفترض به أن يصبح رئيساً. ومناف طلاس، الذي احترف الحياة العسكرية، يُعتبر بالأخص جنرال استعراض تعوّد على النوادي الليلية أكثر منها على ساحات القتال، وهو يستسيغ السيجار الضخم وجولات الويسكي التي يتذوّقها مع الشبيبة الذهبية في الأماكن الرائجة في دمشق.

لم يكن لمناف طلاس وزن كبير في الجهاز الأمني العسكري بالرغم من قيادته اللواء ١٠٤ التابع للحرس الجمهوري، وهي وحدة النخبة في النظام. ولم يمتلك إريك شوفالييه نفسه، وهو يعرفه منذ عمله في دمشق، إلا أن يتنهّد بامتعاض عندما يستحضر الكي دورسيه أمامه شخصية مناف طلاس. وقد قرّر هذا العميد السنّي، المعارض

(١) اعتبرت روسيا والصين أن الغربيين خدعوهما باستخدامهم قراراً يهدف إلى «حماية السكان المدنيين الليبيين» ليعمدوا في نهاية المطاف إلى قلب نظام شرعي ومعترف به. والواقع أن القرار ١٩٧٣، الذي سمحت بكين وموسكو بتمريره دون فيتو، لم يسمح بأي حال من الأحوال بتسليح المتمردين أو بشنّ عملية عسكرية بقيادة حلف شمال الأطلسي تهدف إلى إسقاط العقيد القذافي.

لقمع المتظاهرين، الانشقاق في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ولجأ إلى باريس مع بداية تموز/ يوليو بفضل المساعدة التي تلقاها من المديرية العامة للأمن الخارجي التي هرّبته عبر إحدى السفن من بيروت إلى قبرص حيث كانت في انتظاره طائرة استأجرتها شقيقته الفاحشة الثراء ناهد العجّة المقيمة منذ زمن طويل في باريس.

أحدث وصول العميد طلاس إلى العاصمة الفرنسية دويّاً كبيراً. فقد حيّت السلطات الفرنسية والصحافة(١) بصوتٍ واحد غنيمة الحرب الكبرى للمعارضة بوصفها الإشارة الأوضح إلى أن النظام يتفكّك من الداخل، وأعلن لوران فابيوس رسميّاً أمام المشاركين في مؤتمر أصدقاء سورية المنعقد في الوقت ذاته: «لدينا هنا الرئيس الجديد للجمهورية السورية!» وذلك دون أن يسأل مناف طلاس، الذي لم يرغب في الظهور، أي شيء!

أكّد لنا أحد رجال الظلّ الفرنسيين: «تركه النظام السوري يرحل دون أن يمنعه»، وشدّد أحد المقرّبين إلى بشار الأسد على أن «من الأفضل وجود أناس مثل طلاس في الخارج منه في سورية». لكن تم تنسيق كلّ شيء في فرنسا لإضفاء صدقية على نظرية «الصيد الكبير» الذي تمكّن من التسلّل عبر فتحة في الشبكة. وبخلاف ما أكّدته الصحافة يومها(٢) لم يحمل طلاس معه أي أسرار. ففي أفضل الأحوال شكّل اسم عائلته المعتبَر تصريح مرور إلى المنفى. وكان بشار قد أهداه، قبل بضعة أشهر من رحيله، سيارة مصفحة.

جمع مناف طلاس وزوجته تالا، قبل عدّة أيام من «هروبه»، جميع أصدقائهما لتوديعهم وليوزّعا عليهم مخزونهما من زجاجات الويسكي والسجاد الشرقي. وفوجئ المقرّبون إليهما بذلك بعض الشيء، فقال الزوجان: «نريد إفراغ علّيتنا». وأسرّ لنا أحد أصدقائهما الذي روى لنا حكاية هذا الوداع أن «مناف أصيب قبل ذلك ببضعة أشهر بالاكتئاب ولم يكن يخرج من منزله إلا في ما ندر»، فقد بات خارج اللعبة

(١) "La défection du général Manaf Tlass, un coup dur pour le régime syrien", *Le Monde*, 7 juillet 2012.

(٢) "Les lourds secrets du transfuge de Damas", *Le Nouvel Observateur*, 1er novembre 2012

ومضى عليه أكثر من عام لم يعد فيه يقود لواءه. بات في حالة من التقاعد الجبري.

يذكّر انشقاقه «المذهل» بانشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام في ٢٠٠٥. يومها اعتقدت فرنسا جاك شيراك، كما في ٢٠١٢، أن النظام على وشك الانهيار. ويقبع خدام اليوم ضجراً في منزل يخصّ آل الحريري في جادة فوش في باريس وقد تخلّى عنه الجميع، فيما كان سابقاً واحداً من أقوى الرجال في الشرق الأوسط.

اعتقد مناف طلاس هو الآخر، على غرار خدام، أنه سيلعب دوراً في المعارضة، لكن المعارضين رفضوه. وأكّد أحد أعضاء المجلس الوطني السوري: «بل إن الفرنسيين أجبرونا على لقائه! وقالوا لنا لإقناعنا بذلك: 'عليكم أن تلتقوا مناف، فلديه أمور مهمّة يقولها، ويجب أن تناقشوا ذلك معه'. كان ذلك مجرّد مفهوم خيالي».

وها هو مناف طلاس يجرّ اليوم ضجره في حي سان جيرمان دي بريه في باريس حيث يقيم مع عائلته. وقد صادر النظام منزله في دمشق، لكنه لم يصادر منزل والده، مصطفى، الذي لا يزال تحت حراسة اثنين من رجال الشرطة في انتظار عودته المحتملة للموت على الأرض السورية.

وجاء، في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٢، دور سفير سورية في العراق، نواف الفارس، هو الآخر في الانشقاق، وهو أول دبلوماسي من هذا المستوى ينضم إلى صفوف المعارضة. وهنا أيضاً رأت السلطات الفرنسية أن الأمر يتعلّق بمؤشّر جديد على الانهيار الوشيك للنظام[1]، وحاولت باريس استثارة انشقاق دبلوماسيين آخرين، فعلاوة على مندوب سورية في الأمم المتحدة في نيويورك، بشار الجعفري، اقترب أحد كوادر الكي دورسيه من السفير السوري في الجزائر نمير غانم وطرح عليه خلال مأدبة إفطار القطيعة مع النظام، لكن هذا الفرانكوفوني، وهو رئيس سابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب السوري، رفض مشيراً إلى أنه في خدمة الدولة في بلاده.

حاول القطريون من جهتهم، بفضل ثروتهم الضخمة، إقناع دبلوماسيين آخرين

(١) قال المتحدّث باسم الخارجية الفرنسية في المؤتمر الصحافي الذي عُقد في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢ حول انشقاق سفير سورية في بغداد نواف الفارس: «نلحظ أن الانشقاقات تتزايد، وهذا دليل على العزلة المتزايدة لنظام دمشق الذي فقد شرعيته».

بالقفز من السفينة عارضين خمسة ملايين دولار على كل سفير ومليون دولار للدبلوماسيين الأقل مرتبةً إضافةً إلى جواز سفر دبلوماسي جديد برّاق، وحاول سفير قطر في لندن فعلاً شراء نظيره السوري سامي خيامي بهذه الطريقة، لكن الأخير لم يتأثّر بهذه الإغراءات.

تعزّزت قناعات باريس أيضاً بهروب رئيس الوزراء رياض حجاب إلى الخارج في بداية آب/أغسطس[1]. بيد أن هذه الانشقاقات، مثلها مثل انشقاق مناف طلاس أو نواف الفارس، لم تكن مؤلمة للنظام الذي انكفأ على نواته المتشددة، فمعظم المغادرين من السنّة الذين يحتلون مناصب غير أساسية. ولاحظ مصدر في الاستخبارات الفرنسية أن «أغلب الانشقاقات توقّفت في ٢٠١٢، ومن يومها لم يحدث شيء. بل إننا نلحظ حتى بعض حالات العودة».

ارتكبت باريس، هنا أيضاً، خطأ جسيماً في التحليل، ولاحظ أحد رجال الاستخبارات الفرنسية أن «كبار الموظفين في فرنسا يميلون دوماً إلى التفكير القياسي، وتتم مقارنة المؤسسات السورية بالفرنسية. فبالنسبة إلى هؤلاء يعادل رئيس الوزراء عندهم رئيس الوزراء عندنا، والأمر نفسه ينطبق على الوزير أو السفير. بيد أن هذا النوع من الوظيفة لا يعني الكثير في سورية، إذ لا يملك الوزير أو رئيس الوزراء أي سلطة، ولهذا فإن انشقاقه لا يحدث أي وقع».

يجب القول بالتالي إن النظام السوري أقام نظام مراقبة فاعلاً جدّاً لآلياته الأساسية. فلا يمكن لمن يلعبون دوراً حقيقياً مغادرة السفينة بسهولة إلا محمّلين في نعوش. وينطبق الأمر بصفة خاصة على العسكريين. وقد نقل إلينا مختار لماني، ممثل الأمم المتحدة في دمشق ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٤، الحوار الذي أجراه مرّة مع عميد فار من الجيش السوري:

(١) على أثر انشقاق العميد مناف طلاس والسفير السوري في بغداد نواف الفارس ورئيس الوزراء رياض حجاب، أعلن لوران فابيوس في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ من بهو قصر الصنوبر في بيروت أمام عدد من الصحافيين، من بينهم أحد المؤلفَين، قائلاً: «ستحدث عمليات انشقاق مذهلة أخرى في الأيام المقبلة»!

«سألته: لماذا لا تحدث انشقاقات على مستوى الضباط الكبار، ولماذا تحدث هذه الانشقاقات دوماً على صعيد فردي؟ لماذا لا تنتقل وحدات بكاملها إلى التمرّد؟

أجابني مقهقهاً: إنك، يا عزيزي، لا تعرف الجيش السوري معرفةً جيّدة. صحيح أنني كنت قائداً لوحدة، لكنني كنت محاطاً بثلاثة عقداء علويين. كانوا من الناحية النظرية تحت إمرتي، لكن ليس بالنسبة إلى بعض القرارات التي يمكنني اتّخاذها، ومن بينها تحريك وحدتي للفرار معها، فلديهم، في مثل هذه الحالة، أوامر بقتلي! وبالتالي فإن السيطرة على الجيش عملية معقّدة جدّاً».

يمكن تفسير تفجير ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٢، الذي دمّر مقر الأمن القومي لدى اجتماع المسؤولين الأمنيين الكبار ومن بينهم آصف شوكت صهر الرئيس، بأنه ضربة خطيرة للنظام. وقد اختفى بشار الأسد يوماً كاملاً بعيداً عن الأنظار قبل أن يعاود الظهور على شاشات التلفزة للإعلان عن اسم وزير الدفاع الجديد.

يقول أحد كوادر الكي دورسيه: «قلنا في أنفسنا، مع مقتل آصف شوكت، إن النظام أخذ بالفعل في التفكك. وكان ذلك، في نظرة إلى الوراء، خطأ في التفسير. لكنني، في تلك اللحظة، اعتقدتُ ذلك فعلاً». هذا ناهيك بأن المتمرّدين شنّوا قبل ذلك ببضعة أيام هجوماً على دمشق، كما أنهم سيفتحون جبهة حلب في نهاية تموز/ يوليو. كذلك فإن وزير الخارجية الجديد، لوران فابيوس، الذي لم يكن ملمّاً جيداً بشؤون الشرق الأوسط، سيقع هو الآخر في المصيدة.

هواجس لوران فابيوس

«هذا نتن وفاسد كبول القطط!»، فعلى غرار بطل مجلة الرسوم الكاريكاتورية «كي دورسيه» الذي يلعب فيه ألكسندر تايار دي ورمس دور وزير الخارجية، امتلك لوران فابيوس[1] هو الآخر تعابيره الخاصة كلّما صبّ جام غضبه على مستشاريه. وعندما توجّب على الوزير الجديد إلقاء واحدة من أولى خطبه في كليّة العلوم السياسية في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ عن موضوع الثورات العربية طلب مرات كثيرة

(١) امتنع لوران فابيوس عن تلبية طلبنا الذي تقدمنا به لإجراء حوار معه.

إعادة كتابة النص وهو يعيده مطعّماً بجملته المفضّلة السالفة الذكر أو بـ «هذا هراء!» وهي ليست مطلقاً أكثر دبلوماسية. كان مستشاروه يشدّون شعر رؤوسهم، خصوصاً وأنهم لاحظوا بالفعل أن ليس لدى وزيرهم أي أفكار لامعة حول المسألة.

لم يكن لوران فابيوس، عندما خلف آلان جوبيه في الكي دورسيه في أيار/مايو ٢٠١٢، يمتلك معرفة معمّقة بالملفات الدولية. فقد تركّز اختصاصه، طوال مسيرته كلّها، على السياسة المحلية. وفي الأيام الأولى لمجيئه، وقيامه باستشراف القضايا العالمية أمام دبلوماسيي الوزارة، تحدّث بطيب خاطر عن التحدّي الذي تشكّله الدول الجديدة الآخذة في النشوء، و«تعمّد عدم ذكر سورية». وقال لنا دبلوماسي فوجئ بعض الشيء بأولويات وزيره: «لم يتطرّق إلى هذا الملف. لم يكن مستعدّاً لذلك».

إن وجهة نظر لوران فابيوس في الملف الفلسطيني أقرب إلى النظريات الإسرائيلية، وبخاصة في ما يتعلّق بالدفاع عن أمن الدولة العبرية. وقد صاح بعد قليل على وصوله إلى الكي دورسيه: «بئس هذه الوزارة المؤيدة للفلسطينيين!» وسبق أن قام، إبان الحملة الانتخابية الرئاسية في ربيع ٢٠١٢، بجولة على الشرق الأوسط كمبعوث للمرشح الاشتراكي فرانسوا هولاند. وسيفيدنا دبلوماسي من المنطقة أن لوران فابيوس اعتراه القلق في تلك الزيارة من أن الإخوان المسلمين الذين وصلوا إلى السلطة في مصر قد يخلّون بمعاهدة السلام مع إسرائيل. كان ذلك انشغاله الوحيد. وقد طمأن دبلوماسيُّنا وزير الخارجية المقبل إلى براغماتية الإخوان المسلمين.

قبل أيام من الاعتراف بفلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة أُوفِد لوران فابيوس على عجل إلى رام اللّه للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس. صرف فابيوس الجزء الأكبر من الحوار على سؤال وحيد: «هل سيخدم هذا الاعتراف فعلاً المصالح الفلسطينية؟» وفي النهاية سيعطي فرانسوا هولاند الضوء الأخضر لتصوت فرنسا لصالح المقعد الفلسطيني في الأمم المتحدة. وعلى مقربة أكثر منّا، إبان عملية «الجرف الصامد» التي شنّها الجيش الإسرائيلي صيف ٢٠١٤ على قطاع غزّة، «لم يصدر [عن الوزير] أي كلمة لمنكوبي

حي الشجاعية الذي حوّله الجيش الإسرائيلي إلى رماد»[1]، ولن يعمد وزير الخارجية إلى تصحيح الرماية إلا في ٤ آب/أغسطس، أي بعد بضعة أيام على أول هدنة جدّية، بإعلانه: «إن التقليد القائم على الصداقة بين إسرائيل وفرنسا قديم، كما أن لإسرائيل كامل الحق في الأمن، لكن هذا الحق لا يبرّر قتل الأطفال وذبح المدنيين».

وتتذكّر النائبة عن منطقة الواز، ماري فرانسواز بشتل، استجوابها للوران فابيوس على أثر الهجوم الكيميائي على إحدى ضواحي دمشق نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣، وردّ الأخير عليها الذي يكشف فعلاً عن آرائه المسبقة: «لا أزال أسمعه يقول لنا، أمام مجموعة من النواب الاشتراكيين في الجمعية الوطنية: 'علينا، في شأن سورية، أن نكون ارتكاسيين على غرار ساركوزي حيال ليبيا، إذ ماذا ستقول الأجيال المقبلة عن عملنا؟' قاطعتُه عندها أمام زملائي: 'ماذا ستقول الأجيال المقبلة، يا حضرة الوزير، عمّا فعلناه في فلسطين، أو بالأحرى عمّا سمحنا بحدوثه في فلسطين؟ إنه منطق التفكير نفسه!' لم يردّ لوران فابيوس متفادياً الإجابة...»

طرح لوران فابيوس في الكي دورسيه قراءته للعالم المستوحاة من قراءة المحافظين الجدد الأميركيين. قال وزير سابق للخارجية محلّلاً: «شكّل وصول لوران فابيوس مفاجأة إلهية للدبلوماسيين المحافظين الجدد في الكي دورسيه، مع أنهم سُحروا من قبل بخط نيكولا ساركوزي. وهم من ذوي النزعة الغربية، ويعتبرون أن الغرب مُهدَّد من موجات من الإسلاميين ويجب على الأخص عدم وجود سياسة خارجية فرنسية جديدة لأن من شأن ذلك الإخلال بكل شيء». ولا يزال اليوم أنصار سياسة التدخل المطلقة العنان هؤلاء، الذين يتبعون النظام الأميركي، يؤثرون بقوة في رؤية الكي دورسيه للعالم، وقد انضم إليهم أولئك الذين يعتبرون أن الحياة لا تزال تدبّ في الدبلوماسية الغالّية ـ المتوسطية (gaullo-romaine).

تولّدت لدى لوران فابيوس، عند إمساكه بالملف السوري، ثلاثة هواجس قال لنا كثيرٌ من الدبلوماسيين إنهم تمكنوا من ملاحظتها خلال الاجتماعات وهي: روسيا وبشار الأسد وإيران. ويحتل نظام الملالي رأس قائمة «محور الشرّ» الفابيوسي هذا.

(١) "Israël-Palestine: le renoncement diplomatique français", *Le Monde*, 23 juillet 2014

إنها حالة انغلاق تام، تجاور اللاعقلانية. روى لنا أحد الدبلوماسيين أنّ فابيوس «أخذ يعبّر عن نفسه، لدى نقاشاته مع نظرائه الأوروبيين، كما لو أن الحرب ستُشنّ على إيران، وكان يرغب في توجيه ضربات اقتصادية لا تستهدف القطاع النفطي وحسب بل الاقتصاد بكامله أيضاً! وقد جرت محاولة لتحويل مساره لأن الجميع هالهم مثل هذا الموقف».

كيف يمكن تفسير كراهيته المتأصلة لإيران؟ لا بدّ وأن ذكريات الاعتداءات في أواسط الثمانينيات في باريس وأزمة الرهائن في لبنان، بينما كان رئيساً للحكومة، تلقي بثقلها الشديد على حكمه على الأمور. وقد أكّد أحد مساعديه قائلاً: «نعم، أصيب لوران فابيوس في ذلك الوقت بصدمة من الإيرانيين».

ويلعب موقفه الحقوقي ـ الإنساني دوره هو الآخر. يقول أحد المقرّبين إليه: «إنه يفضّل بالطبع الديمقراطيات على الدكتاتوريات». كما أن لقضية الدم الملوّث، التي اتُّهم بها ظلماً، تفرعاتها الإيرانية: فقد أودى تصدير أدوات ملوثة لنقل الدم أنتجها مختبر «ميريو» بحياة آلاف الإيرانيين. ولم تنسَ طهران الحادثة: فلدى كل انتخابات رئاسية إيرانية تُهدّد الجمهورية الإسلامية برفع دعوى أمام القضاء. مختصر القول، أنّ الإيرانيين أخذوا على فابيوس ذلك، ولأمدٍ طويل، بالرغم من أنه لا يتحمّل مسؤولية هذه المأساة، ومن هنا جاء الحذر المتبادل.

طوّر فابيوس، المتأثّر بالخطاب الأمني الإسرائيلي، رؤية مانويّة لإيران التي يعتبرها بمثابة قوّة إقليمية مزعزعة للاستقرار ومؤذية. كما أن الكي دورسيه نظر بارتياب إلى انتخاب الرئيس حسن روحاني في حزيران/يونيو ٢٠١٣، إلى حد أنّ أحد المحيطين به أسرّ لنا أنه توجّب إقناع لوران فابيوس بمصافحة الرئيس الإيراني الجديد خلال اجتماع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣!

أما المفاوضات النووية فقد أبقى سيّد الكي دورسيه بشأنها قدمه بشكل دائم على المكابح، مغذّياً لدى الصحافيين الرؤية المناهضة لإيران. وأخذت بعض كوادر الوزارة تعمّم بحذر معلومات على الصحافة إثر الاجتماع اليومي لرؤساء الأجهزة.

وقد أخبرنا أحد الشهود باللعبة الصغيرة التي مارسها جاك أوديبير، المدير السياسي المسؤول عن المفاوضات النوويّة حول إيران[1]، فقد كان يهمس ويده على فمه في أذن المدير العام للوزارة بيار سِلاّل: «ماذا نعطي نوغا اليوم؟» (يقصد ناتالي نوغايريد؛ مراسلة الشؤون الدبلوماسية لصحيفة «لوموند»). وأفاد هذا الشاهد: «كانت نوغايريد[2] أحياناً حسنة الاطّلاع، لكن الكي دورسيه كان يستغلّها في الغالب، وبخاصة في ما يتعلّق بإيران حيث كانت تنقل مواقف الوزارة المتشدّدة».

عندما وُقّع الاتفاق المرحلي بين إيران والدول الكبرى، في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف، خرج لوران فابيوس في منتصف الليل تعلو وجهه ابتسامة متشنّجة وفضّل العودة مباشرةً إلى باريس بدلاً من الإجابة عن أسئلة نحو ٥٠٠ صحافي كانوا في انتظاره على غرار ما فعل بطيب خاطر نظراؤه، الأميركي والإنكليزي والإيراني، جون كيري ووليام هيغ ومحمّد جواد ظريف.

شرح لوران فابيوس لأحد المؤلّفَين خلال جولة قام بها في الشرق الأوسط في آب/أغسطس ٢٠١٢ أن «لا أساس لما يقوم به الإيرانيون في المجال النووي إن لم يكونوا مصمّمين على إنتاج السلاح الذرّي. إيران خطيرة!»

لكن هل تستطيع إيران، مع ذلك، أن تلعب دوراً في إطار المؤتمر الدولي حول سورية؟ يستحيل ذلك من وجهة نظر لوران فابيوس لأن «لا يمكن إغراق المسألة النووية في الأزمة السورية».

وسيعمد لوران فابيوس، في المعادلة السورية، إلى معاملة الإيرانيين والروس بازدراء، بل إلى استفزازهم، كما سبق أن رأينا. ونعلم، بالطبع، أن الروس والإيرانيين ليسوا بملائكة وأن التعامل معهم مسألة شديدة التعقيد. لكن كيف نأمل في إيجاد حلّ للمأساة السورية دون إشراكهم في التسوية وهم الذين يشكّلون الدعم الذي لولاه لما تمكّن نظام دمشق من الصمود لهذه الفترة الطويلة؟ كذلك فإن لوران فابيوس لا يكنّ أي مودّة للسوريين منذ وقت طويل، وقد قال في أحد أيام ٢٠٠٨ لموظف كبير

(١) أصبح منذ صيف ٢٠١٤ المستشار الدبلوماسي لفرانسوا هولاند.

(٢) أُبعدت في ربيع ٢٠١٤ عن إدارة «لوموند».

في طريقه إلى مهمّة تعاون مع دمشق حين التقاه في الشارع: «لكن ما عساك تفعل عند هؤلاء الكريهين؟»

تُحرّك فابيوس كراهية لا تعرف حدوداً لبشار الأسد. وعندما قابل في أواسط آب/أغسطس ٢٠١٢ ممثلي بلدة إعزاز عند الحدود السورية ـ التركية، الذين وصفوا له آخر غارات سلاح طيران النظام، أطلق جام غضبه أمام بعض الصحافيين، ومن بينهم أحد المؤلفَين: «بعد سماع الشهادات المؤثّرة جدّاً للأشخاص الموجودين هنا، عندما نسمع ذلك وإني أدرك خطورة ما أنا في صدد قوله، فإن السيّد بشار الأسد لا يستحق أن يوجد على وجه هذه الأرض!» مخاطراً بذلك بتشجيع الشبان الفرنسيين على الذهاب لمحاربة «الطاغية» السوري.

أحاط لوران فابيوس، لدى عودته إلى باريس، الكي دورسيه علماً بهذه الواقعة. وحسب ما يتذكّر أحد المشاركين فإن «لوران فابيوس صُدم بما رآه، وترك الكلام لعاطفته وهو الذي يسيطر في العادة على نفسه». سوى أنه لم يعد هناك، بعد مثل هذا القول الحاسم، «مكان للدبلوماسية، وباتت الحرب هي الخيار الوحيد المتبقّي»، حسب ملاحظة وزير الخارجية السابق هيرفيه دو شاريت. بيد أنّ فرنسا لا قدرة لها على خوض الحرب... وهذه مسألة أخرى سنفصّلها لاحقاً.

اصطفّت باريس شيئاً فشيئاً، بدفع من فرانسوا هولاند، الذي عهد بدبلوماسيته إلى حدّ بعيد لوزير خارجيته، مع معسكر «المتشددين»، ومن ضمنه السعودية، الذي تعهّد بالقضاء على بشار ونظامه، وأخذ يدعم مالياً وعسكرياً مجموعات من المتمرّدين السوريين ليست بالضرورة أهلاً للاحترام. فبعد قطر في عهد نيكولا ساركوزي، جعلت فرنسا من السعودية «الشريك الذي تستند إليه» في الشرق الأوسط. ولا يهمّ إن كانت أيام الجمعة في السعودية تشهد عمليات قطع الرؤوس بالسيف في الساحات العامة في حق المحكوم عليهم بالإعدام، ولا إن كان لا يحق للنساء قيادة السيارات، فهذه أمور يمكن لفرنسا فرانسوا هولاند الاشتراكية أن تتكيّف معها؛ لأن ما هو مهمّ شيء آخر.

انتظرت فرنسا من شهر العسل هذا شلالاً من العقود، كما يظهر من البرقية المدهشة

لسفيرنا في الرياض التي ننشرها في الملحق، وهي عبارة عن كتالوج مطوّل للأعمال الجارية والمتوقّعة: مترو الرياض لشركة «ألستوم»؛ سفن حربية لـ«دي. سي. أن. أس.» (DCNS)؛ قمر عربسات الصناعي لـ«إيدس/تالس» (EADS/Thales)، وعلى الأخص مشروع «م ك٣» (MK3) للدفاع الجوّي الذي أمل فرانسوا هولاند التوقيع عليه لدى زيارته المملكة في أواخر ٢٠١٣ [١]، بل إن حديثاً دار بين باريس والرياض عن التعاون في المجال النووي المدني كما حدث سابقاً مع صدام حسين والعقيد القذافي.

قُدّمت هديّة أخيرة للحليف الفرنسي: منح السعوديون لبنان ثلاثة مليارات دولار لتجهيز جيشه بمعدات «من صنع فرنسا». واحتدم التنافس في عهد فرانسوا هولاند بين لوران فابيوس، قائد جوقة الدبلوماسية الاقتصادية، وأرنو مونتيبور، وزير الاقتصاد، على إدارة دفّة الوعود السعودية بالاستثمار في فرنسا (نحو ١٥ مليار يورو)، تمّ فيه التراشق بالكلمات الحانقة.

اختارت فرنسا، في الشرق الأوسط الطافح بالاضطرابات، أن تحصر سياستها الإقليمية بين إسرائيل والسعودية، في عملية تموضع لا تترك الكثير من المجال للدبلوماسية المبدعة والخلاقة. فباريس التي كانت تتحدّث في الماضي إلى الجميع باتت تمتلك الآن رؤية جزئية ومنحازة للوضع ومخاطره. فقد نُحّي الدبلوماسيون المستعربون في الكي دورسيه جانباً منذ سنوات، وهي ظاهرة تشبه تلك التي عرفتها وزارة الخارجية الأميركية قبل ذلك بعشرة أعوام في عهد جورج بوش وإدارته المحافظة الجديدة. بل إن بعض الشهود تحدثوا عن «محو الطابع العربي» عن وزارة الخارجية.

أهملت باريس في السنوات الأخيرة العراق الذي كان من مدة ليست بعيدة حكراً على فرنسا، وباتت العلاقة الفرنسية ـ العراقية أشبه بالأرض البور. ولم تكن فرنسا، حتى ٢٠١٤، قد أعادت بعض أموال صدّام حسين التي صودرت في ٢٠٠٣ وتبلغ نحو ٢٤ مليون يورو. وفي دلالة على فقدان المودّة هذا لم يحظَ سفيرنا خلال

(١) وجّه فرانسوا هولاند، قبل ذلك بعشرة أيام، رسالة إلى الملك عبد الله (راجع الملحق).

المدة التي قضاها هناك، ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤، بأي موعد مع رئيس الوزراء نوري المالكي!

سعدت فرنسا بشدة برحيل المالكي في صيف ٢٠١٤، رغم أن فرنسا نيكولا ساركوزي أرادت قبل ذلك بسنوات أن تجعل منه، هو أيضاً، «شريكاً استراتيجيّاً». ولم يتردّد سفير فرنسا في بغداد، بوريس بوايون، في تجميل الواقع في برقية مؤرّخة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بعنوان «العراق، ديمقراطية تعمل». وهذه البرقية تحتل مكاناً مرموقاً في لائحة الأخطاء الدبلوماسية المربكة، وما عليكم إلا الحكم بأنفسكم على ذلك: «تعدّى العراق المرحلة الصعبة. تتوفّر للبلاد إمكانية أن تصبح نموذجاً للتنوّع الديمقراطي وقطباً للاستقرار في المنطقة، وهي تمتلك أوراقاً رابحة كثيرة: ثالث أكبر احتياط من النفط في العالم، سكّان متعلّمون، مصادر حقيقية للديمقراطية. ولا تمنع ندوب الحرب الأهلية والجمود السياسي البلاد من التقدّم. وتنشر الصحافة العالمية قصداً اللازمات التالية: ثمة فراغ سياسي خطير من شأنه أن يفاقم انعدام الأمن».

وقد أسف، في السرّ، بعض الدبلوماسيين والسفراء السابقين المتقاعدين ممن التقيناهم لهذا «الفصام» في التحليل الفرنسي للشرق الأوسط الذي كان يشكّل سابقاً واحدة من العلامات المسجّلة للخارجية الفرنسية. هذه الدبلوماسية الملتوية في الغالب تربك شركاءنا الأوروبيين والعرب[1]. أضف إلى ذلك أن ثمة احتمالات كثيرة أن تصطدم الدبلوماسية بالحائط عندما تتدخل السياسة الضيقة الأفق في الأمر، كما سنتبيّن ذلك في الأزمة السورية في أوج صيف ٢٠١٢.

مبارزة من بعيد بين ساركوزي وهولاند على الكوت دازور

أمضى نيكولا ساركوزي أول عطلة له كرئيس مهزوم في الفيلّا الرائعة التي تخصّ زوجته كارلا والتي تقع في رأس «نيغر» على الكوت دازور، وراح يجترّ على شواطئ البحر الأزرق الكبير هزيمته في الربيع أمام فرانسوا هولاند. وستشكّل الأزمة

(١) رفضت فرنسا تزويد المتمردين السوريين بالأسلحة المتطورة، لتعلن بعد ذلك، في آب/أغسطس ٢٠١٤، أنها زوّدت بها المقاتلين الأكراد العراقيين لصدّ تقدّم مقاتلي الدولة الإسلامية.

السورية الوسيلة التي سيعيد من خلالها تذكير خصمه به. هاتف الرئيس السابق، مساء السابع من آب/أغسطس ٢٠١٢، رئيس المجلس الوطني السوري، الكردي عبد الباسط سيدا، وتحدّث إليه مدة أربعين دقيقة. وصدر عن هذه المحادثة بيان مشترك فصّل فيه الرجلان «التطابق التام في تحليليهما لخطورة الأزمة السورية والحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بعمل سريع لتفادي المجازر».

كانت تلك المرّة الأولى التي يعبّر فيها نيكولا ساركوزي عن نفسه منذ مغادرته الإليزيه. وفي العمق، تميّزت الرسالة الموجّهة إلى الفرنسيين بالوضوح حول الموضوع الآتي: «لقد تحمّلت مسؤولياتي في ليبيا، أما فرانسوا هولاند فيتهرّب ولا يمتلك شجاعة القيام بما حققته في الأزمة الليبية». لم يتوقّع فرانسوا هولاند مثل هذا الهجوم الصيفي، لاسيما أنه يستهدف ملفّاً يتعلّق بالسياسة الخارجية. أضف إلى ذلك أن الأمور لا تصبّ في مصلحته في هذا الميدان.

لم يكن الرئيس الاشتراكي الجديد، الذي لم يسافر كثيراً إلى الخارج قبل انتخابه، مفتوناً بالمسائل الدولية قط، فهو على دراية أكبر «بالجغرافيا السياسية» لموازين القوى داخل المكتب الوطني للحزب الاشتراكي منه بالنزاعات التي تهزّ العالم. وقد علّق وزير سابق للخارجية على ذلك بالقول: «لم يولِ هولاند في البداية سورية أهمية، وكان يتابعها بعين شاردة من زاوية ارتداداتها على السياسة الداخلية الفرنسية». يكفي للاقتناع بذلك إلقاء نظرة على برنامج حملته الانتخابية الذي حمل عنوان «التزاماتي الستّون حيال فرنسا»، حيث تعهّدت النقاط الثلاث المتعلقة بالسياسة الدولية بالانسحاب الفوري للجنود الفرنسيين من أفغانستان، والقطيعة مع «فرانس ـ أفريك» (Françafrique)[1]، ودعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولم يأتِ، ولو بكلمة واحدة، على ذكر ثورات الربيع العربي التي اندلعت قبل حملته الانتخابية بعام، ولاسيما في سورية.

كان أنصار نيكولا ساركوزي في اليمين ينتظرون مجرد إشارة للبدء في الهجوم، فشمّروا عن سواعدهم على وقع بيان رئيسهم، وانهمر على الإليزيه فيض حقيقي

(١) مصطلح يشير إلى السياسة الفرنسية الاستعمارية الجديدة في إفريقيا ـ المترجم.

من الانتقادات! وغرّدت الساركوزية المتشدّدة نادين مورانو عبر عالم المدوّنات الإلكترونية قائلة: «هولاند في إجازة، وكذلك ساركوزي لكنه لا يزال يهتم بنشاط بالملف السوري كما فعل في ٢٠٠٨ في شأن جورجيا». وأطلق بريس أورتوفو، وزير داخليته السابق، هو الآخر، العنان لنفسه: قائلاً «مع نيكولا ساركوزي قامت فرنسا بعمل جبّار في ليبيا، وتمّ القيام بعمل متواصل قوّي الزخم بقيادة فرنسا. وها هي فرنسا تختفي اليوم». وفي ترداد لذلك ندّد جان فرانسوا كوبيه، رئيس الاتحاد من أجل حركة شعبية، «بصمت فرنسا المدوّي». يبقى أن الأشد حدّةً، في تلك السلسلة، كان فيليب جوفان، نائب الاتحاد من أجل حركة شعبية في البرلمان الأوروبي، الذي أطلق هذه الصيغة القاتلة: «عمليات القتل تجري في سورية والرئيس [...] يتشمّس بهدوء على شاطئ بريغانسون».

لم ينقص جوقة الانتقادات اللاذعة هذه إلا الكاتب الفيلسوف برنار هنري ليفي، محرّك نيكولا ساركوزي في الحرب في ليبيا. فقد خاطب ليفي فرانسوا هولاند في مقالة طويلة نُشرت في أحد أعمدة صحيفة «لوموند»[١] انتقده فيها بشكل لاذع قائلاً: «إن الدكتاتوريين أنفسهم لا يأخذون إجازات»! وأكّد أن «حلب اليوم هي بنغازي بالأمس. فالجرائم التي تُرتكب فيها هي نفسها التي هدّد القذافي عاصمة برقة بارتكابها قبل التدخل. ولن يفهم أحد، بعد أن قمنا هناك بالحؤول دون وقوع جريمة أُعلنت النية بارتكابها، سبب رفضنا القيام بذلك هنا، لا لمنع مثل هذه الجريمة بل لوقفها لأنها قد بدأت بالفعل... إنها مسألة ترابط منطقي».

أصبحت المأساة السورية، فجأةً، موضوعاً لتسوية الحسابات بين نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، شجاراً بين اليمين واليسار. ردّ فرانسوا هولاند، الذي أُخذ على حين غرّة، بإيفاد لوران فابيوس في جولة مصغّرة إلى المنطقة (الأردن ـ لبنان ـ تركيا) في محاولة تظهر أن الدبلوماسية الفرنسية ليست غائبة بالرغم من الانتقادات. وقرّر الرئيس كذلك إرسال مستشفى عسكري ميداني مخصص لمخيم الزعتري للاجئين

(١) "Des avions pour Alep", tribune de Bernard-Henri Lévy, *Le Monde*, 14 août 2012

السوريين في شمال الأردن. وتكشف ظروف إقامة هذه المنشأة الطبية التي شُيّدت على عجل كل الارتجال السائد يومها في الإليزيه.

لم تكن سفارة فرنسا هناك على علم بشيء، وكذلك السلطات الأردنية. لم يُبلّغ أحد بإقامة هذا المستشفى، وتمّ كل شيء بشكل مستعجل. اتّصلت باريس، صباح الإقلاع، بالملحق العسكري في عمّان لتبلغه بوصول طائرات هيركول وترانسال لتركيب مستشفى مخيّم الزعتري. متى؟ كانت الطائرات قد صارت في الواقع في الجو ومن المفترض أن تهبط في عمّان بعد أربع أو خمس ساعات... وساد الذعر في البعثة الدبلوماسية الفرنسية.

أجري اتصال، بشكل عاجل أيضاً، بمسؤولين أردنيين رغبوا في أن تهبط الطائرات العسكرية في مطار الملكة علياء الدولي، وأقنعهم الفرنسيون أن من الأفضل أن تهبط في مطار ماركا المدني ـ العسكري، وهو أقل لفتاً للانتباه في حال وجود كوماندوس من القوات الخاصة على متن الطائرات. وقد استخدم الأميركيون في آذار/مارس ٢٠٠٣ مدرجاته وحظائره كقاعدة خلفية في حربهم على صدّام حسين.

حطّت الطائرات الفرنسية في النهاية في ماركا وعلى متنها عدّة أطنان من المعدات الطبية و٨٠ عسكرياً. «تلقينا الأمر بالإقلاع بشكل طارئ»، اعترف رئيس المفرزة ببعض من الخجل للسفيرة كورين بروزيه التي تلقّت من ثمّ التهنئة من لوران فابيوس على الطريقة التي أدارت بها إقامة المستشفى. لكن الأردنيين لم يقدّروا كثيراً هذه الطريقة الفرنسية التي تفتقر إلى الفروسية. بيد أن كل شيء عاد إلى طبيعته وسيقدّر الملك عبد اللّه الثاني كل التقدير المساهمة الفرنسية المتمثلة بإقامة مستشفى فرنسي في مخيم الزعتري.

وفي باريس سيضاعف فرانسوا هولاند من دعمه للمعارضة بعدما حشره بيان نيكولا ساركوزي وما أعقبه من ردود أفعال في الزاوية. فاستقبل في ٢١ آب/أغسطس بعثة مؤلفة من خمسة أعضاء من المجلس الوطني السوري، وهو لقاء لم يكن في الأساس مجدولاً في البرنامج كما أوضح لنا أحد المعارضين الذين استقبلهم الرئيس:

«حدّد لنا إريك شوفالييه موعداً مع لوران فابيوس في الكي دورسيه، وأعلن لنا، بوصولنا، عن مفاجأة مفادها أن فرانسوا هولاند سيستقبلنا في الإليزيه».

وتابع هذا المعارض: «أجرينا مع الرئيس حديثاً صريحاً، بل إننا ناقشنا أيضاً عملية تسليم الأسلحة. لكن صحيح أيضاً أن مداخلة نيكولا ساركوزي في الجدل الفرنسي تسبّبت بإعطائنا دفعة. وحصلنا عندها على دعم قوي جدّاً من فرانسوا هولاند».

شكّل صيف ٢٠١٢ منعطفاً للدبلوماسية الفرنسية، أو بالأحرى تشدّداً في الخط الذي سبق لنيكولا ساركوزي أن رسمه. ولم تجرِ بين العهدين (وكل منهما يمتد خمس سنوات) إعادة نظر شاملة في الاستراتيجية المتّبعة في الملف السوري. وعبّر أحد الدبلوماسيين عن رؤيته قائلاً: «لم يُخصّص وقت لإجراء جردة عامة، وبالتالي إعادة رسم السياسة». واعترف الكي دورسيه أن من الصعب السير في سياسة تختلف كثيراً عن تلك التي شرع فيها الثنائي ساركوزي ـ جوبيه. وشرح دبلوماسي آخر أن «فرانسوا هولاند ولوران فابيوس وصلا إلى السلطة في وقت بلغ فيه الخط الفرنسي حالة من التشدّد المطلق ضد بشار الأسد. فقد سبق أن ساعد ساركوزي المتمرّدين الليبيين، واستحالت العودة إلى الوراء في شأن سورية وإعطاء الانطباع بمداراة بشار الأسد. تخيّل في تلك الحال ما يمكن أن تحمله الصفحة الأولى في لوموند!»

لم تجرِ جردة عامة أو حتى تعديلات مهما كانت صَغيرة، كما لم تحصل عودة إلى الوراء: شددت فرنسا إذاً من لهجتها الخطابية ضد النظام السوري وقد اقتنعت في نهاية صيف ٢٠١٢ أكثر من أي وقت مضى أن أيام هذا النظام باتت معدودة. وفي المؤتمر العشرين للسفراء، الذي عُقد في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، حذا فرانسوا هولاند حذو سلفه نيكولا ساركوزي: «المبدأ بسيط: على بشار الأسد أن يرحل، إذ لا حلّ سياسيّاً بوجوده، فهو يشكّل تهديداً، ويواصل بعنف غير معهود ذبح السكان وتدمير المدن ويتسبّب بمقتل النساء والأطفال [...] وهذا ما لا طاقة للضمير الإنساني على احتماله، كما أنه غير مقبول لأمن المنطقة واستقرارها».

طوى فرانسوا هولاند صفحة الحل السياسي دون أن يمتلك مع ذلك القدرة على

شنّ الحرب على سورية بشار الأسد، فدشّن في تلك المناسبة «دبلوماسية المناطق المحرّرة»، وباتت الفكرة، بالنسبة إلى باريس، تتمثل في مساندة المجالس المحلّية في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة المتمرّدين، وتعلّق الأمر بتمويل الحكومة الوليدة التي ستحلّ مكان الدولة البعثية. وقد شرح إريك شوفالييه للصحافيين[1] أن منطق الكي دورسيه تمثّل في تلك الفترة بتفادي «مخاطر الاضطرابات لحظة تغيّر النظام أو بعدها تماماً بأي ثمن».

في تلك الفترة بقي «السيّد سورية» في الكي دورسيه ممسكاً بالملف بالرغم من التغيير في السلطة، وظلّ يسلّم في السرّ معارضي الداخل حقائب الأوراق المالية، مشيراً في هذا السياق «المشكلات والحسد لدى أولئك الذين لا ينالون شيئاً»، كما لاحظ أحد مسؤولي الأمم المتحدة. لمن تمنح فرنسا المال؟ وهل هناك ما يؤكّد وجهة الاستخدام الصحيحة للأموال؟ أراد إريك شوفالييه أن يطمئن قائلاً: «إننا نمنح المال على أساس مشاريع مطروحة». كان الأمر يتعلّق بأحد المشاريع الأكثر رمزيّة الذي سلّط الكي دورسيه الضوء عليه حيث أُنفقت ستة آلاف يورو لإعادة تشغيل فرن آلي في مدينة معرّة النعمان في محافظة إدلب تضرّر جراء قصف الجيش النظامي السوري. وارتفع مجمل المساعدة المالية الفرنسية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ١,٥ مليون يورو وُزّعت في ثلاث دفعات على ١٥ مجلساً ثورياً مختلفاً.

نظّمت فرنسا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مؤتمراً دولياً في باريس لدعم المجالس الثورية المدنية اقتناعاً منها بوجوب توسيع التجربة واستنفار البلدان الأخرى. ودعت الخارجية الفرنسية في تلك الفترة إلى إقامة ممرات إنسانية لإيصال المساعدات إلى المناطق المحررة. ولم يتغيّر تحليل الوضع على الأرض من وجهة نظر وزارة الخارجية التي استمر دبلوماسيوها يكررون على مسامع الصحافيين «العناصر الأربعة لتدهور نظام بشار الأسد»: فقدان السيطرة على الأرض؛ تزايد عمليات الانشقاق؛ تضاؤل موارده المالية؛ عزلته الدولية المتزايدة.

(١) لقاء في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية بين إريك شوفالييه وصحافيين فرنسيين.

«لن يستمرّ النظام حتى عيد الميلاد!»

تلك كانت معركة دبلوماسية خاسرة لفرنسا مرّت دون أن يلحظها أحد في تلك الفترة، لكنها «شكّلت منعطفاً»، كما سيسرّ لنا بذلك لاحقاً أحد الشهود على تلك الواقعة، التي حدثت في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ في المنامة عاصمة البحرين وهي إحدى دول الخليج العربي. وقد دُعي ذلك الشاهد إلى اجتماع بين مسؤولين غربيين ومعارضين سوريين تحضيراً للاجتماع المقبل لمجموعة أصدقاء سورية الذي سيعقد بعد بضعة أيام في مراكش. وكشف الأميركيون في هذه المناسبة أنهم سيعترفون رسميّاً بالائتلاف الوطني السوري الذي تمّ توسيعه في الفترة الأخيرة، وبذلك انضمّت واشنطن، في الظاهر، إلى باريس التي سبق لها، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن منحت الائتلاف الوطني صفة الممثل الوحيد للشعب السوري.

لكن، وخلافاً للمظاهر، لم يعد الفرنسيون والأميركيون على الخط السياسي نفسه في دعمهم المعارضة. فقد دافعت باريس، كما سبق أن رأينا، عن دبلوماسيتها المتعلقة بالمناطق المحرّرة تحدوها فكرة إقامة حكومة مؤقتة فيها، وكان في ذهن الكي دورسيه نموذج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أو المثال الليبي الأقرب إلينا، حيث أقام الثوار سلطاتهم الجديدة في بنغازي قبل أن يحتلوا بالتدريج ما تبقّى من البلاد. واعتُمدت الحجّة نفسها بالنسبة إلى سورية: سيقيم المتمردون السوريون أيضاً مؤسساتهم انطلاقاً من المناطق المحررة، فتصبح حلب هي العاصمة المؤقتة قبل الانقضاض على دمشق. واعتمدت فرنسا بالطبع، وفق هذا المخطط، على إحلال رجالها في قلب هذه الحكومة السورية المستقبلية المؤقتة ليلعبوا فيما بعد دوراً مهمّاً في مرحلة ما بعد بشار.

اكتشف الوفد الفرنسي، في المناقشات التي دارت ضمن جدران مغلقة في البحرين، أن عليه أن يقفل على خططه السياسية المتعلقة بسورية وينسى أمرها! فقد أصيب المعسكر الفرنسي بصدمة عندما أعلنت ممثلة الوفد الأميركي، ويندي شيرمان، أنّ «الائتلاف الوطني السوري سيشكّل نواة حكومة الوحدة الوطنية السورية المقبلة». وترجمة ذلك: لا مجال لقبول حكومة مؤقتة على طراز الحكومة المؤقتة للجمهورية

الجزائرية كما اقترح الفرنسيون. وقد تمثّلت الفكرة الأميركية في إنشاء بنية تنفيذية تضمّ معارضين ولكن أيضاً أعضاء من النظام. كان هذا في الواقع عودة إلى «جنيف ١» التي لم يساندها الفرنسيون في الواقع. وشرع الأميركيون والروس في العمل سرّاً على وضع أسس مؤتمر «جنيف ٢» المقبل الذي سيُعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأخرجت هذه الإدارة الروسية ـ الأميركية للملف فرنسا بهدوء من اللعبة.

كيف يمكن تفسير هذا التحوّل الأميركي؟ فهمت واشنطن أن درب الفكرة الفرنسية لم تعد سالكة، إذ أدرك الأميركيون أن «المناطق المحررة» المزعومة لا تقع تحت سيطرة الائتلاف الوطني وذراعه العسكرية الجيش السوري الحر، بل إنها أخذت في الواقع تسقط في قبضة الجماعات الجهادية والسلفيين الأكثر تطرّفاً وهم في أوج توسّعهم. وأعرب يومها ممثل الأمم المتحدة في دمشق، مختار لماني، عن خوفه قائلاً «لو نزل رئيس أركان الجيش الحر، سليم إدريس، وحكومته إلى الشمال فسيتعرّضون جميعهم للذبح!» واعتبر أن الفكرة الفرنسية تفتقر كلّياً إلى الواقعية. وأن الإدارة الأميركية لم تقرّر من باب المصادفة في هذا الوقت وضع جبهة النصرة، وهي إحدى الجماعات الجهادية الأكثر نفوذاً، على لائحة المنظمات الإرهابية. ولم يخفِ المعارضون المعتدلون استياءهم من المبادرة الأميركية، وقال لنا يومها نزار الحكيم، عضو الائتلاف الوطني الذي استقبله فرانسوا هولاند قبل ذلك ببضعة أسابيع في الإليزيه: «كل الأسلحة للكفاح ضد بشار الأسد هي موضع ترحيب بما في ذلك أسلحة جبهة النصرة!».

طار لوران فابيوس، فجر الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى مراكش للمشاركة في مؤتمر أصدقاء سورية، وعرض في طائرة الفالكون الرسمية على الصحافيين الموجودين، ومن بينهم أحد المؤلفَين، تحليله للأزمة السورية. أراد لوران فابيوس أن يبدو متفائلاً في قوله: «يجب تعزيز أسس الائتلاف الوطني السوري وتسريع رحيل بشار الأسد دون إحداث فراغ في المؤسسات. ستكون سنة ٢٠١٣ سنة سورية الحرّة، فسقوط بشار الأسد بات مسألة أشهر». بل إن أحد أعضاء البعثة الفرنسية أضاف قبل الهبوط في مراكش: «بل إنها بالأحرى مسألة أسابيع. فبشار

بات يفتقر إلى المال، ولم يعد الإيرانيون على استعداد للدفع، وأخذ الموقف الروسي في التطوّر. لن يكون هناك ضعف، بل سقوط مباغت للنظام».

دعت فرنسا في اجتماع مراكش إلى إغلاق البعثة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، التي لا تزال تعمل، في دمشق. إذ لم يعد يمكن لبروكسل، ما دام الغرب قد اعترف رسميّاً بالائتلاف السوري، أن تحتفظ في الوقت نفسه ببعثة لها في العاصمة السورية. كما أن هذا الوجود الأوروبي كان يزعج باريس التي أقفلت سفارتها في آذار/مارس ولم يعد لديها بالتالي وصول مباشر إلى الميدان السوري. أمكن بالتالي لكاترين أشتون، مفوضة السياسة الخارجية للدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن تخالف الفرنسيين لدى طرحهم روايتهم للوضع وأن تقول للبعثات الفرنسية: «هذا ليس ما يُقال لي من الميدان. لم يعد لديكم أحد في دمشق، ومعلوماتكم تأتي من الخارج، فلا تحدّثوني عمّا يجري في العاصمة السورية، لأننا، نحن، موجودون فيها!».

وجدت بعض الدول نفسها، في ربيع ٢٠١٢، مضطرة إلى اللحاق بفرنسا وبريطانيا العظمى وأقفلت بدورها سفاراتها في دمشق، فيما لم تخفِ، سرّاً، سرورها باحتفاظ الاتحاد الأوروبي ببعثته هناك، والتي كانت تضم دبلوماسيين من بلجيكا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا. لم تقاوم إلا دولتان، وحدهما في مواجهة الجميع، الضغوط المتواصلة من فرنسا وبريطانيا، وهما رومانيا وجمهورية تشيكيا اللتان لا تزال كل منهما تحتفظ إلى اليوم بسفير لها في دمشق، وقد تعرّض هذان البلدان لانتقادات قاسية من باريس ولندن بسبب موقفهما المغاير.

كما أن دبلوماسياً اسكندينافيّاً سيؤكّد لنا تردّد بلاده في إقفال سفارتها: «الحضور الدبلوماسي مفيد دوماً لإبقاء أعيننا وآذاننا قريبة من الميدان والحفاظ على العلاقة مع المجتمع المدني. يجب التمييز بين العلاقة السياسية ـ إدانة النظام ـ والعلاقة الدبلوماسية التي تقع في مجال آخر. ويجب، من ثمّ، التحدّث إلى العدو وإلا ما الغرض من الدبلوماسية؟»

أطلق «السيد سورية» في الخارجية الأميركية، السفير روبرت فورد، شائعة في

كواليس مؤتمر مراكش بهدف التوصّل إلى إقناع بروكسل بالتسليم في شأن دمشق، ومفادها: «لن يستمر النظام السوري حتى عيد الميلاد!» ولم يعد أمام الاتحاد الأوروبي من خيار سوى الانسحاب من دمشق، لكنه لم يعترف مع ذلك بالائتلاف الوطني السوري بوصفه الممثل الوحيد للشعب السوري. وأعلن الأمين العام للحلف الأطلسي أندرز فوغ راسموسن للصحافة غداة مؤتمر مراكش: «أعتقد أن نظام دمشق قد شارف على الانهيار. أعتقد أن المسألة لم تعد إلا مسألة وقت». اللازمة نفسها دائماً!

عمّ الهرج والمرج السفارات الغربية في نهاية ٢٠١٢، واستعد الجميع لفتح زجاجات الشمبانيا احتفالاً بسقوط بشار الأسد. وتلقّى مندوب الأمم المتحدة في دمشق مختار لماني رسائل من المتمرّدين، وقال: «زعموا وجود عدد كبير من الخلايا السرّية النائمة في دمشق والجاهزة للتحرّك في اليوم المحدّد. بل وصل الأمر ببعض المجموعات التي كنتُ على تواصل معها عبر 'سكايب' إلى إعطائي موعداً لتناول فنجان من القهوة في الشيراتون!».

غذّت هذه التكهنات نوعاً من القلق لدى من تبقّى من الصحافيين والموظفين الدوليين في دمشق، وانتشرت شائعة سقوط النظام كالنار في الهشيم في الأوساط الإعلامية وقد ضخّمها الغربيون والمتمردون. وقبيل عيد الميلاد اتصلت إدارة وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) بمدير مكتبها في بيروت سامي كاتز، الذي يغطي سورية أيضاً، لتنصحه بعدم أخذ عطلة أعياد رأس السنة، إذ يمكن أن يسقط النظام في أي لحظة، وأن عليه أن يكون على أهبة الاستعداد للذهاب إلى دمشق. وقد أبلغه إريك شوفالييه بالرسالة نفسها.

مرّ عيد الميلاد ومعه رأس السنة وبشار الأسد لا يزال في السلطة مكذّباً بذلك كل التكهنات، بل إنه سمح لنفسه أن يسخر من خصومه في خطاب له في السادس من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ طرح فيه «خطة سياسية» تتضمّن بقاءه في السلطة! وثارت ثائرة المعارضة واعتبرت رحيله بمثابة شرط مسبق لأي حلّ. كان هذا الـ «كلّ شيء أو لا شيء» ترجمة لنوع من العجز، لأن الوضع في الميدان أخذ يتطوّر لمصلحة

النظام. وهنا أيضاً ارتكبت دبلوماسيات الغرب، بدءاً بفرنسا، خطأ تحليليّاً جديداً في شأن ميزان القوى.

يعترف اليوم أحد الدبلوماسيين بالقول: «لم نتبيّن الانقلاب في الوضع بعد مؤتمر مراكش، أي التزايد القوي للمساعدة العسكرية الروسية المُرسلة للنظام»، مع أنه لم يبدُ أن المتمرّدين يفتقرون، على الورق، إلى السلاح الآتي من الخليج. يقول أحد مستشاري لوران فابيوس: «تلقينا في تلك الفترة، وبشكل منتظم، ملاحظات مسطّرة باللون الأصفر من أجهزة الاستخبارات تشير إلى تسليم المتمردين كميات ضخمة من الأسلحة مصدرها السعودية وقطر. فأين ذهبت؟ وهل هي موجودة حقّاً أم أنها ليست إلا استعراضات سياسية من جانب كلا البلدين؟»

تمثّل عامل حاسم ثالث في التدخّل القوي لمقاتلي حزب اللّه، الذي كان محدوداً في البداية بحماية مقام السيّدة زينب وما لبث أن توسّع ليشمل القتال في الخطوط الأمامية في عمليات كوماندوس. كذلك قدّمت إيران دعمها المالي وأوفدت مستشارين عسكريين من الحرس الثوري لمؤازرة بشار الأسد. مختصر القول، كانت الريح في مطلع ٢٠١٣ في مصلحة النظام الذي سيستعيد في تلك السنة جزءاً من الأراضي التي خسرها.

تمسّكت الخارجية الفرنسية بعناد بسيناريو السقوط القريب للنظام، وأدرك رينو هلفر أوبراك، حفيد المقاومَين لوسي وريمون أوبراك، ذلك عندما طلب في شباط/ فبراير مساندة الكي دورسيه لمؤسسته الهادفة إلى تعزيز حرية الصحافة وصوت النساء في المناطق التي تخوض نزاعاً أو الخارجة من نزاع. أراد إنشاء إذاعة «إف إم» لسوريي الداخل، كما سبق أن فعل في أفغانستان ومالي.

أراد رينو هلفر أوبراك استخدام الحقيبة الدبلوماسية لإيصال جهاز الإرسال الذي يزن ١٥٠ كليوغراماً إلى أنقرة على أن يتم تهريبه من هناك إلى المناطق السورية التي يسيطر عليها المتمردون، وكان سبق له أن اتصل بالمديرية العامة للأمن الخارجي ليُدرج جهازه ضمن المعدات العسكرية غير القتالية التي تسلّمها فرنسا للمتمردين. وقد تلقّى رداً سلبياً من الأجهزة الفرنسية.

ردّ عليه مكتب لوران فابيوس: «مشروعك مثير للاهتمام، لكن عليك أن تعلم أنّ الحرب قد كُسبت! سيسقط بشار قريباً. ما هي إلا مسألة أسابيع!» وقد عامله الذين تحدّثوا إليه بازدراء وسألوه بارتياب: «هل جماعتك من المعارضين على هذا القدر من الاعتدال الذي تزعم؟» ولم تكن تلك آخر المفاجآت التي تلقّاها رينو هلفر أوبراك إذ قالوا له بشكل لاذع: «إذا حصل أمر للنساء العاملات في هذه الإذاعة فسنُحمِّل نحن المسؤولية. ثم إنك لا تستطيع توجيه المحتوى التحريري لإذاعة الإف. إم. هذه!».

وأخيراً فإن الكي دورسيه، الذي يتباهى في العلن بمساعدة المعارضين المعتدلين والمجتمع المدني السوري، لن يقدّم أي مساعدة لوجستية أو مالية لرينو هلفر أوبراك لإنشاء محطته الإذاعية في سورية. وقد دفعت له نجاة فالو بلقاسم ١٥ ألف يورو، أي ما يوازي ثلثي التمويل، وسيوافق له لاحقاً مكتب أوريلي فيليبيتي، وزيرة الثقافة، على مساهمة بقيمة سبعة آلاف يورو.

اضطر رينو هلفر أوبراك، وقد اشمأز، إلى أن يتدبّر بنفسه نقل جهاز الإرسال عبر طبيب تركي ـ سوري يعرف مدير الجمارك في اسطنبول. وقد شُحن الجهاز بالطائرة إلى غازي عنتاب وهُرّب من هناك برّاً إلى اللاذقية حيث يبثّ سرّاً باسم «هوا سمارت إف إم»، ويتم تغيير مكان الجهاز بشكل منتظم لتفادي قيام السلطات السورية بمصادرته.

«أهدر الكي دورسيه وقتي في ستة أشهر من المساعي»، قال رينو هلفر أوبراك الذي لا يزال يستبدّ به الغضب، لكنه وجد مع ذلك تفسيراً لسوء نيّة وزارة الخارجية. فقد أنشأ الكي دورسيه في غضون ذلك في باريس إذاعة عبر الإنترنت، «راديو روزانا»، بدأت بثّها منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. ومن الواضح أن لا مكان لراديو منافس لهذا المشروع الحكومي.

إصبع هولاند على الزناد

هل يجب تسليح المتمردين؟ عاد هذا السؤال في ربيع ٢٠١٣ ليُطرح بقوّة كلّما

تبيّن أن النظام السوري ليس فقط لا يسقط بل يتقدّم ميدانياً أيضاً. لكن، ألم يفت الأوان على ذلك؟ ففرنسا تسلّم حتى الآن معدّات خفيفة للمتمردين، وبخاصة مناظير الرؤية الليلية ووسائل الاتصال. كما أنّ الجيش الفرنسي يزوّدهم كذلك بصور جوّية ثمينة لمسارح العمليات ولتحركات الجيش النظامي السوري.

أحدثت مسألة تسليح المتمردين، منذ بداية الأزمة السورية، انقساماً في جهاز الدولة في فرنسا، وأبدت أجهزة الاستخبارات وكذلك العسكريون تحفّظاً شديداً على هذا الموضوع في الاجتماعات الأسبوعية حول سورية في الكي دورسيه. وانتهى الأمر بمندوب المديرية العامة للاستخبارات الخارجية، بعد نقاشات مملة طويلة وعندما أعيته الحيلة، وللتملّص من هذا الموقف الصعب، إلى القول: «لكن من سيدفع ثمن هذه الأسلحة؟» كذلك كانت وزارة الدفاع مترددة، وقام الاعتراض على أساس أن مخزون السلاح لا يسمح بتسليم الأسلحة إلى المتمرّدين السوريين، وأنه يُفترض تقديم طلب للصناعيين الخاصين مما سيتطلّب أشهراً طويلة قبل التمكن من تسليم الأسلحة.

فيما اتُّخذت القرارات بسرعة بالنسبة إلى الحرب في مالي وإلى عملية «سيرفال» التي بدأت في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، تباطأ كلّ شيء بالنسبة إلى سورية، حتى فيما يتعلّق بتوظيف خبير لوجستي يدير عملية توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق المحرّرة، وهذا عنصر هام في الدبلوماسية الفرنسية. وقد أعرب أحد الدبلوماسيين عن أسفه لأن «عرقلة إدارية استمرت أربعة أشهر ترتبط بصعوبة إيجاد خط اعتماد ستحول دون تعيين أي شخص في هذا الموقع الحساس الذي قد يمدّنا بفيض من المعلومات الصادرة من الميدان».

وُجد بين دبلوماسيي الخارجية من يؤيّد بقوة تزويد المتمردين بالأسلحة، بما في ذلك الصواريخ المضادة للطائرات، وكانت حجتهم في ذلك قويّة: «لا يمكننا ببساطة وضع المفتاح تحت الباب في سورية وإطفاء النور! فستستغرقنا العودة خمسين سنة! يا لها من خسارة للنفوذ!» وتم تبادل المذكرات الدبلوماسية بين الكي دورسيه والإليزيه حول فكرة مركزية: «من المؤكّد أنّ تزويد المتمردين بالسلاح لن يقلب الوضع رأساً على عقب، لكن يمكن على الأقل إقامة نوع من التوازن لإفهام بشار الأسد أن عليه

أن يفاوض». وأسرّ إلينا أحد الدبلوماسيين بخيبة أمل ومرارة: «كنا مخطئين تماماً، لكن هذا ما اعتقدناه».

أكّدت لنا شخصية سورية، قريبة من أوساط المعارضة وعلى اتصال بالسلطات الفرنسية، هذا الخيار بعد التقائه، في ربيع ٢٠١٣، مسؤولين في باريس: «سألتهم، هل تُرسلون السلاح لكسب الحرب؟ أجابوني بالنفي، بل لإعادة التوازن وحسب بين قوات المعارضة والنظام في الميدان. أدركتُ أن فرنسا تخطئ السبيل بتصرّفها بهذا الشكل».

تمثّلت المشكلة الأخرى التي طرحت نفسها في ذلك الوقت في معرفة من ستسلم باريس أسلحتها. أراد إريك شوفالييه أن يطمئن الصحافة فقال[1]: «إن فرنسا لا توصي بالحل العسكري، بل بالسياسي، ولكن لا يمكن الوصول إلى حل سياسي دون مواكبة عسكرية. والردّ الوحيد على جبهة النصرة هو في مساندة بديل عنها». ولما سئل إذا كانت الأسلحة التي ستسلمها فرنسا لن تسقط في الأيدي الخطأ، أجاب إريك شوفالييه دون تردّد: «لدينا خارطة جيّدة للمجموعات المسلحة، ونعرف على الأرض من يفعل ماذا وأين!»

كان هذا أيضاً وهماً كما سيشرح لنا لاحقاً مسؤول في الأمم المتحدة: «عرضنا في أحد اجتماعات جنيف حول سورية خرائط للمنطقة الشمالية وعليها كل الحواجز المنصوبة على الطرق وأسماء المجموعات التي تسيطر عليها. وكاد إريك شوفالييه عندها يختنق هولاً باكتشافه خرائط الأمم المتحدة هذه التي لم يكن يملكها في الواقع. فوضعها يتطلب وقتاً وموظفين ومالاً يُدفع للمخبرين، وفرنسا لم تخصص الموارد لذلك».

اعترف أحد رجال الظل أن المهمّة معقدّة: «وقعت فرنسا تحت سحر أنظمة الخليج الملكية التي موّلت المتمردين وسلّحتهم، ناسيةً أن تلك الأنظمة كانت المسؤول الرئيسي عن تمويل الإرهابيين في أفغانستان وغيرها. وتُعقد في تركيا بانتظام اجتماعات لأجهزة الاستخبارات. ولا يعرف أحد فعلاً، بعد الخروج منها، ما الذي يحدث فعلاً داخل سورية. هناك افتقار إلى المصادر».

(١) لقاء في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ في الخارجية الفرنسية بين إريك شوفالييه وصحافيين فرنسيين.

من يومها لم يعد من المستغرب أن يتحفّظ شركاء فرنسا وبريطانيا الأوربيون، حتى لا يقال أنهم يقفون موقفاً معادياً من مشاريع لندن وباريس عندما يسمعونهما يدافعان عن رفع حظر الأسلحة عن سورية. فالحجة الفرنسية ـ البريطانية تبدو لأول وهلة منطقية: ليس من الطبيعي أن يستمر بشار في التزوّد بالأسلحة عبر روسيا وإيران فيما يخضع المتمرّدون أنفسهم للحظر. وكرّر لوران فابيوس على مسامع نظرائه الأوروبيين: «لا يمكننا قبول هذا الاختلال الراهن في التوازن».

كان لا بدّ من الموافقة على هذه المسألة بإجماع الدول الثماني والعشرين. وإن لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق ـ نظراً للرفض الفرنسي ـ البريطاني لتمديد الحظر على السلاح ـ فقد ينتج عن ذلك رفع تلقائي، في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١٣، لمجمل العقوبات الأوروبية على النظام السوري. وعارضت فرنسا وبريطانيا في هذه الاجتماعات كلٌّ بلدان الاتحاد الأخرى، وبخاصة ذات الوزن الثقيل مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وأيضاً السويد، وهي التي تعتبر أن تدفّق الأسلحة إلى سورية لن يؤدي إلا إلى مفاقمة العنف وإضفاء المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، وأن الحرب الأهلية، بالنسبة إلى هذه البلدان، لا يمكن وقفها بإرسال المزيد من الأسلحة.

تطلّبت تسوية هذه المشكلة الشائكة قمة غير رسمية في دبلن أعقبتها قمة في بروكسل لاستيلاد قرار يسمح للجميع بحفظ ماء الوجه، وكانت النقاشات طويلة وعاصفة، وأبقي في النهاية على العقوبات الاقتصادية، أما الحظر على السلاح فرُفع جزئيّاً: لن يُسمح لفرنسا وبريطانيا «في الوقت الحاضر» بتزويد المتمردين بالسلاح، لكنهما ستتمكنان من ذلك بحذر بدءاً من الأول من آب/أغسطس ٢٠١٣، على أن تتفاديا سقوطها في الأيدي الخاطئة. وسيبرّر أحد كوادر الكي دورسيه الأمر لاحقاً: «القول إنّ في إمكاننا من الآن وصاعداً تزويد الائتلاف الوطني السوري بالسلاح يساهم أيضاً بإضفاء الشرعية عليه».

«أسوأ ما في الأمر»، كما يذكر أحد الدبلوماسيين، «هو أن رئيس الدبلوماسية البريطانية وليام هيغ، العائد منتصراً بهذا القرار، واجه مجلس العموم الذي أبلغه أن من غير الوارد أن تزوّد لندن المتمردين بالسلاح. أما الفرنسيون فكانوا يفتقرون إلى

وسائل القيام بذلك. وبالتالي قال لهم الجميع: ماذا أفادكم أن تضايقونا بقرار مبدئي ليس له أي مدى عملي!؟ إنها مجرّد بادرة جميلة تجاه المعارضة، لا أكثر...»

يمكن القول إن ذلك كلّه كان من أجل لا شيء... وأضاف دبلوماسي هولندي أن هذه القضية شهدت نوعاً من المنافسة الفرنسية ـ البريطانية كما في أيام الإمبراطوريات الاستعمارية: «لم يشأ الإنكليز ترك الملف السوري للفرنسيين وحدهم. ذلك كان واضحاً جدّاً. حدث الكثير من المنافسة بينهما». وأكمل دبلوماسي إسكندنافي ذلك بالقول: «كنا نعلم منذ البداية أن لا نية لدى البريطانيين لتزويد المعارضة بالسلاح». فما كانت إذاً لعبة فرنسا وبريطانيا العظمى؟ لا تزال الغالبية الساحقة من الدول الأوروبية لا تفهم هذا الخط الفرنسي ـ البريطاني الداعي إلى الحرب. أصبحت باريس ولندن أسيرتي سياستهما الداعمة للمتمردين فمارستا المزايدة المتواصلة، ولكن العقيمة تماماً، باتهامهما الدول الست والعشرين الأخرى كلها تقريباً بالجبن.

تصاعدت درجة هول النزاع في ربيع ٢٠١٣ عندما شُنّت أولى الهجمات بالغاز في مواقع عدة حدّدت بعثة تحقيق تابعة للأمم المتحدة أربعة منها على الأقل وأكّدتها: في خان العسل على مقربة من حلب في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي العتيبة قرب دمشق في اليوم نفسه، وفي حي الشيخ مقصود في حلب في ١٣ نيسان/أبريل، وفي مدينة سراقب في ٢٩ نيسان/أبريل.

لم يكن الأمر سرّاً، فالنظام السوري يمتلك مخزوناً من أكثر من ألف طن من العوامل والمركبات الطليعية الكيميائية (السارين، الخردل، غاز الأعصاب)، كما أنه يمتلك كل مجموعة الناقلات التي تسمح له باستخدام أسلحته الكيميائية. إلا أن ما حظي بقدر أقل من المعرفة هو أن الجهاديين كانوا يمتلكون بدورهم مواد كيميائية، كميتها أقل بالطبع من تلك التي يمتلكها النظام، وقد استخدموها في خان العسل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. أجرت الأمم المتحدة تحقيقاً وأكّد لنا مختار لماني، ممثل الأمم المتحدة في سورية، أن «مجموعة متمرّدة أدخلت مواد كيميائية عبر معبر إعزاز الحدودي. وقد تعرّض أحد المتمردين للمواد فسبّبت له على الفور تشنجات، ومات

في اليوم التالي. ولما عرفت جبهة النصرة (الفرع السوري للقاعدة) بالحادثة طوّقت البلدة وطالبت بتسليمها المواد المذكورة تحت طائلة شن هجوم عسكري لاستردادها. واستعاد الجهاديون هذه المواد. وقد اتصلنا برئيس المجموعة التي كانت تمتلك المواد في الأصل واعترف أنه سلّمها لجبهة النصرة».

وهكذا أصبحت الأخيرة المشتبه به الرئيسي في الهجوم الكيميائي الأول على خان العسل حيث تسكن الحي المستهدف غالبية من العلويين، أعداء النصرة، ومن بلطجية النظام (الشبيحة).

واصل الكي دورسيه إنكار الواقع، وأكّد لنا أحد مستشاري لوران فابيوس قائلاً: «لم يكن في حوزتنا أي معطى جدّي يسمح لنا بالتحقق من صحة نظرية استخدام المتمردين للأسلحة الكيمائية».

وأكّد كادر سابق في أجهزة الاستخبارات الفرنسية أنه «سبق أن أوقف الاتراك ثلاث مرات متمردين ينقلون غاز السارين في صناديق سياراتهم وهم يهمّون بالعبور إلى الأراضي السورية».

كما أن نظام بشار الأسد اعتُبر مسؤولاً، هو الآخر، عن الهجوم الكيميائي في ٢٩ نيسان/أبريل على بلدة سراقب في محافظة إدلب. فقد ألقت طائرة هليكوبتر تحلّق على علو منخفض قنابل صغيرة تنفث دخاناً أبيض أدّى إلى اختناق نحو عشرين شخصاً. كان الكي دورسيه، حتى قبل هجمات الربيع الكيميائية، يفكّر في الاستراتيجية الواجب تبنّيها في حال تأكيد البراهين على استخدام الغاز. يذكر أحد الدبلوماسيين قائلاً: «تمثّل سياق تفكيرنا في أنه يجب تحريك الأميركيين. فما الذي يمكن أن يحرّكهم؟ بالتأكيد ليس وجود مقاتلي حزب اللّه في سورية، بل الكيميائي. ويجب بالتالي أن ننخرط شخصيّاً في هذا الملف عندما يتوفّر لدينا الإثبات».

أُرسلت، بعد الهجمات الأربع في أيار/مايو ونيسان/أبريل، مذكّرات إلى لوران فابيوس تقول: «يتوجّب، بمقدار ما توضح الأدلّة، المضي في المسألة إلى النهاية وتحضير الرأي العام لفكرة وجوب إقرار القيام بضربة عسكرية نظراً إلى عدد القتلى وإلى ما يشكّله ذلك من تهديد للحدود ولواقع أن الأمر يتعلّق باستقرار المنطقة»،

وصادق لوران فابيوس على الاستراتيجية، وجاء ليشرحها في نشرة قناة فرنسا الثانية الإخبارية في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

أشار وزير الخارجية إلى «النظام والمتواطئين معه» ليؤكد أن «لا مجال لأي شكّ في أن الغازات قد استُخدمت مرات عدة بشكل موضعي [...] ولاسيما غاز السارين»، واستغل الفرصة ليهنّئ صحافيي صحيفة «لوموند» اليومية اللذين جلبا عيّنات فُحصت في مختبر «بوشيه» الوحيد المعتمد في فرنسا لهذا النوع من الاختصاص. ونشرت الصحيفة، بقلم جان فيليب ريمي، تحقيقاً من خمس حلقات بعنوان: «الحرب الكيميائية في سورية ـ على جبهة دمشق».

وفي مقالة أخرى بعنوان: «كيف جيء بعيّنات غاز السارين؟»[١] أوضح جان فيليب ريمي، برفقة المصوّر لوران فان در ستوكت، أن الجزء الأكبر منها مصدره منطقة جوبر، الحي الذي يسيطر عليه متمردو الجيش السوري الحرّ في دمشق. وكتب مراسل «لوموند» أن «أطباء الغوطة أرادوا تمرير العيّنات عبر خطوط الجبهة إلى بلد أجنبي لتحليلها، فاقترحنا أن نقوم نحن بنقلها».

وقال الصحافي إنه تلقّى العينات من مصادر متعدّدة: مستشفى زملكا، «الدكتور حسن» الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، ومن مراكز طبية أخرى في الغوطة. بيد أن جان فيليب ريمي يعترف مع ذلك، بالنسبة إلى بعض العينات، قائلاً: «لم تتوفّر لنا إمكانية تحديد مصدرها بسبب الطريقة المستعجلة التي عُهد بها إلينا».

قدّم لنا شاهد في الكي دورسيه رواية أخرى للوقائع بقوله: «إن طبيباً سورياً قريباً من الأجهزة الفرنسية هو الذي قال للصحافيَّين: 'خذا هذه العينات وسلّماها إلى سفارة فرنسا في عمّان'. كما أن المديرية العامة للأمن الخارجي ساعدت صحافيَّي «لوموند» في الخروج. ولما وصلا إلى الجانب الآخر من الحدود في الأردن لوّحا بالعيّنات. إلا أن العينات التي نقلها الصحافيان كانت تخصّ الأجهزة. لقد استُخدم الصحافيان كوسيلة نقل».

(١) *Le Monde*, 5 juin 2013

وتابع مصدرنا يقول إن هذه القضية ستُحرج الكي دورسيه: «تلقينا رسالة من نتالي نوغايريد، مديرة «لوموند» في ذلك الوقت، تخبرنا فيها أن اثنين من صحافييها جلبا عينات كيميائية سُلّمت إلى سفارة فرنسا في الأردن. وساد الذهول إذ يبدو، أن نتالي قد تلقت تعهداً بتحليل العينات في فرنسا، وتسألنا متى يمكنها الحصول على النتائج. ولم يكن أحد في الكي دورسيه على علم بذلك، فسفارة فرنسا في عمان لم تبلغنا به. وتمّ الاتصال على الفور ببرنار باجوليه، رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي، الذي قال لنا: 'سمعت مثلكم بالخبر، ولم يتم إعلامي!' وهذا جنون! وتبيّن بعد التدقيق أن السفارة أرسلت العينات مباشرةً إلى مختبر 'بوشيه'، وصار لزاماً إعطاء النتائج على الفور. ولو أننا لم نشأ، لسبب أو لآخر، أن نعلن النتائج، فلن يعود في استطاعتنا القيام بذلك!»

في باريس، باتت «لوموند» في وضع يسمح لها بإبراز هذه القضية في عناوينها العريضة، وقد نسبت إلى نفسها فخر إخراج عيّنات من القصف الكيميائي بوسائلها الخاصة[1]. واحتفظت السلطات الفرنسية بالصمت حيال هذه الواقعة لأن «عيّنات» «لوموند» تسير في النهاية في الاتجاه نفسه الذي سلكته العينات التي جمعتها المديرية العامة للأمن الخارجي.

لم يجرِ في هيئة تحرير «لوموند» نقاش رسمي حول هذه المسألة، غير أن البعض تساءلوا في أروقة الصحيفة عن هذا التصرّف وعن دور الصحافي: فهل تقضي مهمته بجلب عيّنات كيميائية، ولو من أجل قضية عادلة؟ والنقاش بين الصحافيين حول أدبيات المهنة قد لا ينضب ويمكن سماع الحجج من الجانبين.

أجابنا أحد المسؤولين في مقر الاستخبارات الخارجية عن هذا السؤال بصراحة أكبر، بالقول: «تسلّمنا ما جاء به صحافيّا لوموند، وهو يتقاطع مع ما كان في حوزتنا بالفعل. ومن المؤكد أن لوموند لم تكن الوحيدة التي لديها عيّنات. لكن بدا لي أن هذا التصرف، من وجهة نظر الصحافة، ذو مفعول عكسي للغاية. فقد بات ممكناً الآن اعتبار الصحافيين بمثابة جاسوسين، وهذا ليس عملاً ذكيّاً جدّاً».

(١) اتصل المؤلفان بجان فيليب ريمي بالهاتف وبالبريد الإلكتروني لكنه لم يجب عليهما.

تعرّضت الغوطة في ضاحية دمشق لهجوم كيميائي في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣. ولم يتعلّق الأمر هذه المرة بقصف على هدف مركز كما في الهجمات التي شنّها النظام ومتمردو جبهة النصرة في الربيع، بل اتّخذ حجماً مختلفاً تجاوز بالفعل «الخط الأحمر» الشهير الذي رسمه قبل ذلك بسنة الرئيس الأميركي باراك أوباما. واتُّهم النظام السوري على الفور بارتكابه.

أثار ما نُشر على الإنترنت من صور لا يمكن تبريرها لمدنيين يختنقون وهم يعانون آلاماً رهيبة، إضافةً إلى أجساد ممددة على الأرض في المراكز الطبية، استنكاراً عالمياً. فالحصيلة كانت رهيبة: ما بين ٣٥٥ و١٥٠٠ قتيل باختلاف المصادر. وفي افتتاحية عدوانية أغضبت الكثيرين في هيئة تحرير «لوموند»[١] دعت المديرة نتالي نوغايريد إلى التحرّك بقوة، حتى دون موافقة الأمم المتحدة، للانتقام لهذه «السربرنيتسا السورية» (Srebrenica syrien) لأن هذه «الجريمة التي زادت عن الحدّ تستدعي رداً واضحاً وحازماً»[٢].

أمسكت باريس أخيراً بالدليل القاطع (smoking gun) الذي سيسمح بتعبئة الغربيين وبخاصة إقناع الولايات المتحدة بالتدخل لضرب نظام بشار الأسد عسكريّاً. دبّ النشاط في مكتب لوران فابيوس للعمل على تبرير القصف لدى الرأي العام ولإقناع فرانسوا هولاند بضرورة التدخل العسكري. «كانت لدينا مسألتان للتفكير فيهما. هل يمكننا ترك نظام ما يقصف شعبه بالغاز دون ردّ؟ وأجبنا: لا. ولكن، أليس علينا توجيه طلقة تحذيرية تجبر النظام على التفاوض؟»

أعلن فرانسوا هولاند رسمياً في مؤتمر السفراء في ٢٧ آب/أغسطس قائلاً: «لا يمكن للمجزرة الكيميائية في دمشق أن تبقى دون ردّ، ولا يمكن ألّا يردّ المجتمع

(١) "Syrie: le crime de trop appelle une riposte", *Le Monde*, 26 août 2013

(٢) ردّ عليها جان فرانسوا في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في «ماريان» (Marianne) في مقالة بعنوان: «إليك، أيتها السيدة مديرة لوموند، لماذا صدمتني افتتاحيتك» ("Madame la directrice du Monde, voilà pour-quoi votre éditorial m'a scandalisé").

الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية. وفرنسا على استعداد لمعاقبة الذين اتّخذوا هذا القرار المهول بقصف الأبرياء بالغاز».

أثارت كلمة «معاقبة» الكثير من الانتقاد، لأنها تذكّر بسياسة مدافع الأسطول زمن المستعمرات الفرنسية والانتداب الفرنسي في سورية. «صدر هذا التعبير عن الإليزيه وخليته الدبلوماسية، وهو شنيع»، كما أوضح أحد دبلوماسيي الكي دورسيه الذي اعتبر أنه كانت لا تزال هناك إمكانية للتراجع في تلك اللحظة. لكن التراجع يعني فقدان ماء الوجه، ثم إن الآلية قد أُطلقت بالفعل.

في مكتب لوران فابيوس، حثّه مستشاروه على القيام بمداخلة تلفزيونية كما فعل في حزيران/يونيو إبان أولى الهجمات الكيميائية. وقضت الفكرة أن يشرح للفرنسيين أسس التدخل العسكري: لماذا يجب القيام بذلك؟ وماذا يعني؟ لكن لوران فابيوس سيختار في النهاية عدم الإدلاء برأيه من خلال التلفزيون. وغرق بعض مستشاريه عندها في حيرة موجعة. فماذا لو لم تحصل الضربات في النهاية؟ وقال لنا أحدهم: «عشنا حالة من انعدام المنطق». وسيذهب لوران فابيوس في نهاية المطاف للإدلاء برأيه في ٤ أيلول/سبتمبر أمام مجلس الشيوخ!

أخذ الشكّ يحلّ في الكي دورسيه، فيما أخذ سيناريو الضربات في ٢٩ آب/أغسطس، يخرج عن السكة. ففي لندن تلقّى رئيس الوزراء ديفيد كاميرون صفعة من نواب مجلس العموم الذين رفضوا منحه الضوء الأخضر لعملية عسكرية ضد النظام السوري. ويعتبر اليوم أحد مستشاري لوران فابيوس أنهم «كان في إمكانهم المضي في ذلك من دون الإنكليز لأنهم لا يقدّمون على وجه الخصوص إلا وزنهم السياسي».

تسارع كلّ شيء عندما أعلن وزير الخارجية الأميركية جون كيري في ٣٠ آب/أغسطس أن الولايات المتحدة تؤيّد توجيه ضربات محدّدة، لكن باراك أوباما لم يكن قد اتّخذ قراره بعد. وأُطلقت رصاصة الرحمة في اليوم التالي، السبت ٣١ آب/أغسطس، عندما أشار الرئيس الأميركي إلى أنه قد اتّخذ قراره المبدئي بالقصف، لكنه طلب، للقيام بذلك، الإذن من الكونغرس.

أصيب الكي دورسيه بحالة من الذهول، ويذكر أحد الدبلوماسيين أن «الجميع رغبوا في الخروج إلى ساحة أنفاليد (Invalides) وإنزال سروالهم»[1]، وأضاف أن «أوباما تصرّف على طريقة هولاند!» فقد تمّ إعداد كل خطط الضربة إضافةً إلى الاسم الذي سيُطلق على العملية، ولم يعد أمام فرانسوا هولاند سوى أن يضغط على الزناد[2]. وكشف لنا كادر في الكي دورسيه ما تمّ التخطيط له: «كان الأمر يتعلّق بليلة من الضربات، وتمّ تحديد نحو عشرين هدفاً، ولم يكن الأمر يتعلّق بحملة عسكرية طموحة وواسعة النطاق».

كانت مراكز القيادة ورموز النظام من بين الأهداف التي حددها الجيش الفرنسي، ولكن ليس المواقع الكيميائية تفادياً لانتشارها في الجو. وشرح أحد الضباط أن «فكرة الخطة كانت تقضي بالقيام بالدبلوماسية العسكرية على غرار ما نجح رونالد ريغان في القيام به في ١٩٨٦ ضد القذافي، وهو ما يُسمّى التحذير».

تمركزت السفن الحربية عندها في المتوسط قبالة السواحل السورية واستعدت طائرات «رافال» للإقلاع وإسقاط قنابلها. بيد أن العسكريين الذين التقيناهم بعد ذلك أسرّوا لنا أن العملية كانت محفوفة بالمخاطر، ولم تكن تشبه الحملة على ليبيا القذافي التي كانت قليلة المخاطر حيث كان ميزان القوى يميل إلى حد بعيد لمصلحة الغربيين.

اكتشفت البحرية الفرنسية، خلال الاستعدادات الميدانية، أن البحرية الروسية ليست متمركزة وحسب في ميناء طرطوس بل اتّخذت مواقعها أيضاً قبالة السواحل السورية في وضعية «هجومية». وشرح أحد الضباط أنه «أمكن سريعاً تحديد أماكن الطائرات الفرنسية في السماء. لكن ماذا قد يفعل الروس عندها؟ لن يعرف ذلك أحد أبداً، لكن بحريتهم كانت في وضعية تسمح بالرد على أي احتمال. وأمكننا أن نسجّل خسارة عدد من طائراتنا».

(١) علامة على الاستسلام بجبن لما لا يرغب فيه المرء ـ المترجم.

(٢) تذرّع فرانسوا هولاند «بأجندته الممتلئة» لرفض طلبنا إجراء حديث معه.

تم عند هذا الحد تصوّر ردّ فعل الرأي العام فيما لو أُسقطت طائرات «رافال». فقد أظهر الفرنسيون، طوال الأزمة، الكثير من الشكوك حول قضية الأسلحة الكيميائية هذه. وبحسب استطلاع أجرته «إيفوب» أعلن أكثر من شخصين من أصل ثلاثة تم استطلاع آرائهم (٦٨٪) معارضتهم القوية لأي تدخّل عسكري في سورية. ولإقناع الرأي العام بصحّة موقفه الحربي طلب فرانسوا هولاند نشر وثائق المديرية العامة للأمن الخارجي ومديرية الاستخبارات العسكرية التي جُمعت معاً في خلاصة معلومات وطنية رُفع عنها طابع السرّية[١].

قال خبير الكيمياء في المعهد الوطني للصحة والبحوث الطبية (Inserm) باتريس بيندر: «إن خلاصة المعلومات المشتركة بين الاستخبارات الخارجية والاستخبارات العسكرية عبارة عن وثيقة فرنكو ـ فرنسية. فالأرقام حول المخزون تكاد تكون صحيحة. أما التقويم فقد توجب بخصوصه توفير مادة تتحرك بموجبها السلطات الفرنسية، وهي بالتالي ورقة سياسية، وهذا صحيح. وعلى أي حال لم تعد هناك أي فائدة لهذه الوثيقة اليوم»، بل ستصبح في الواقع باطلة بعد اتفاق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المعقود بين الروس والأميركيين الذي أدّى رسمياً إلى تدمير كل مخزون النظام السوري من الأسلحة الكيميائية.

حسب معلوماتنا فإن خلاصة معلومات الاستخبارات الخارجية والعسكرية استمدت «عضلاتها» من جان كلود مالّيه، المستشار الخاص لوزير الدفاع جان إيف لودريان، على حساب جواسيس المديرية العامة للأمن الخارجي وجنود مديرية الاستخبارات العسكرية الذين وضعوا عليها علامات استفهام أو عبّروا عن بعض الشكوك لأنه لا يمكن في بعض الجوانب التوصل إلى استنتاج مؤكّد، وبخاصة لجهة استخدام السارين. فقد حُذفت وحسب من النص النهائي واحدة من الفرضيات ـ وهي فرضية قصف جيش الأسد بالسلاح التقليدي مختبراً سرّياً للمتمردين. وهكذا توجّب مرّة أخرى أن تتطابق رواية أجهزة الاستخبارات والجيش مع الخط السياسي

(١) يمكن مراجعة هذه الوثيقة على موقع وزارة الخارجية www.diplomatie.gouv.fr أو على موقع وزارة الدفاع www.defense.gouv.fr

الذي اعتمده الإليزيه، إذ يجب عدم إثارة استياء «القصر»، وعلى كل شيء أن يعزّز موقف فرانسوا هولاند.

وبما أن الضربة لم تحدث فلن نعرف أبداً مدى تأثيرها. وقد أكّدت لنا مصادر كثيرة في الكي دورسيه وجود مؤشرات جدّية للغاية عن انشقاقات كبيرة كانت تلوح في الأفق نظراً إلى التوتر السائد في صفوف النظام. وعلى ما يبدو فإن الجهاديين كانوا ينوون شنّ هجوم كبير على دمشق مستفيدين من الإرباك الذي سيصيب النظام. كما أن ممثل الأمم المتحدة في دمشق مختار لماني بعث عندها بمذكّرة سرّية إلى الأخضر الإبراهيمي يكشف فيها أن «الجماعة المتمردة السلفية، لواء الإسلام، المقرّبة من السعودية، عقدت اجتماعاً سرّياً أشارت فيه إلى أنها جهزت ثمانية آلاف مقاتل في مواقعهم في الغوطة يؤازرهم أربعة آلاف رجل من جبهة النصرة لشنّ هجوم على العاصمة السورية في حال حصلت الضربة».

تركت قضية السلاح الكيميائي هذه وعدم التدخّل الفرنسي بعد تراجع أوباما آثارها في الكي دورسيه. وقال لنا دبلوماسي عمل على الملف بمرارة: «كنا في موقف يصعب الحفاظ عليه لأننا كنا الوحيدين الذين ركضوا في الطليعة. لكننا سلكنا، في الأساس، الخط الأصح. إلا أن مشكلتنا، التي لا يمكن تذليلها، تمثّلت في عدم قدرتنا على المضي قدماً من دون الأميركيين». وسيأسف كادر آخر من أهل البيت لأن «فرنسا لم تباشر الضرب في وقت أبكر، وبشكل مثالي بعد أولى المجازر في سورية. وقد سألت رئيس الأركان في الجيش إن كنا نملك أهدافاً محددة بالفعل وما إن كنا قادرين على توجيه الضربة، فأجابني: بالتأكيد. كان ذلك في البداية، ثم فات الأوان كثيراً بعد ذلك».

اعتبرت فرنسا «إنقاذ» بشار الأسد من قِبل الأميركيين والروس بمثابة إهانة لاذعة. إلا أن مكتب لوران فابيوس رضي بالخط الذي تم اختياره: «لم نقم بتحليل خاطئ في الأزمة السورية. كان تأثير عدم توجيه الضربة هائلاً في سورية وغيرها، ولكن يبقى قوام سياستنا صالحاً. ماذا لو توجب القيام بذلك من جديد؟ لا، لن يكون هناك الكثير مما يتوجب تغييره».

أراد فرانسوا هولاند أن يكون في المقدمة، لكنه وجد نفسه وقد أعيد إلى مكانه في الصف الخلفي إلى جانب البريطانيين. ففي أزمة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ بعض من رائحة السويس في ١٩٥٦، عندما أصدرت موسكو وواشنطن الأمر في تلك الفترة إلى باريس ولندن بالانسحاب وترك جمال عبد الناصر وشأنه بعدما عمد إلى تأميم القناة. وكان الاشتراكي غي موللیه، رئيس الحكومة آنذاك، قد وصف جمال عبد الناصر بـ «هتلر الجديد» وأراد معاقبته... وتمتع عبد الناصر، بعد الإخفاق الفرنسي ـ البريطاني في السويس، بمكانة كبرى في العالم العربي. وهذه، بالطبع، ليست حال بشار الأسد، لكنه ربما نجا في ذلك اليوم بجلده وبسلطته.

بقيت فرنسا تحاول الإيهام بأنها تنشط في الملف السوري حتى مؤتمر «جنيف ٢» في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الذي نظمه الروس والأميركيون، لكنها كانت قد صارت خارج اللعبة، كما يُقال. ومن يومها استقال إريك شوفالييه، «السيد سورية» في الكي دورسيه، من مهامه، وعُيّن سفيراً في قطر. والغريب أن فرانسوا هولاند استمر في تشجيع المعارضة المعتدلة في الائتلاف الوطني السوري وأخذ يغدق عليها الوعود الخلابة. وعندما استقبل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وفداً من المعارضين قال لهم بشكل صريح ومباشر: «سنواصل دعمكم ولكن هذه المرة بطريقة فعالة أكثر!» بل إنه حدّثهم في مسألة التسليح، حسب أحد أعضاء الوفد الذي استُقبل في الإليزيه! وقال لنا أحد المعارضين بوضوح: «بعد قضية الطائرة الماليزية التي أسقطها المتمردون الموالون للروس في أوكرانيا، لم يعد من الوارد للغربيين، ولوقت طويل، تسليم صواريخ أرض ـ جو!».

فهل لا يزال فرانسوا هولاند يصدّق ما يقوله للمعارضين السوريين أم أن خطابه متفق عليه ونظري وحسب؟ من المؤكد أن من الصعب عليه اليوم العودة إلى الوراء بعدما ساندهم إلى حد بعيد وتعهّد بتوجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الأسد.

يبقى، في الملف السوري، سؤال يوجّه إلى الدبلوماسية الفرنسية في استعادة لعنوان فيلم للسينمائية اللبنانية نادين لبكي: «وهّلأ لوين؟ (والآن إلى أين)».

خاتمة:
دروب دمشق الجديدة؟

في ختام هذه الجولة في كواليس أربعة عقود من العلاقات الفرنسية ـ السورية تفرض خلاصات عدّة نفسها. فالانفعال هو الذي طغى، في معظم الأحيان، على علاقاتنا مع الوحش البارد[1] السوري. والأنكى من ذلك أننا نحن الذين سعينا دائماً إلى إقامة أو إعادة إقامة العلاقة مع سورية (ميتران في ١٩٨٤، شيراك في ٢٠٠٠، ساركوزي في ٢٠٠٨). ولم يعمد السوريون قط إلى الإعراب عن التوبة حيالنا، حتى بعدما كالوا لنا ضربات قاسية.

قد تفسّر حزمة الذكريات المؤلمة أو البغيضة اعتقاد الكثيرين من الدبلوماسيين وعملاء الاستخبارات الفرنسيين، في بداية الثورة في ربيع ٢٠١١، أن فرصة جعل هذا النظام «يدفع الثمن»، وفق تعبير جاك شيراك، قد باتت أخيراً في متناول أيديهم. وانتهت الضراوة التي قمع بها هذا النظام المظاهرات إلى إقناع باريس بعدم وجود أمل في بشار الأسد، وأنّ ساعة التخلّص منه قد حانت.

تمثّل الخطأ التحليلي الأول في الاعتقاد بأن نظام الأقلّية هذا، القائم على العلويين، على استعداد للتنحّي أمام الغالبية السنّية، بعدما بذل طوال أكثر من أربعين عاماً قصارى جهده للبقاء في السلطة. وقد أدرك أحد المؤلّفَين ذلك عندما كتب في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أن بشار الأسد، الذي لا يزال يتربّع مستريحاً على كرسي السلطة، لن يسقط في الأجل القريب[2].

(١) استناداً إلى وصف نيتشه للدولة بأنها وحش بارد ـ المترجم.

(٢) "Assad menace la France", art. cit

لقد عَرفَنا السوريون أفضل مما عرفناهم، ورأى قادتهم أن الحريري قد «اشترى» جاك شيراك، فيما اشترت قطر نيكولا ساركوزي. لكنهم اعتبروا دوماً فرنسا بلداً يمتلك دبلوماسية مبتكرة في الشرق الأوسط تتوسّط دبلوماسية الروس ودبلوماسية الأميركيين، وبلداً يمكنهم دوماً، كما سبق أن رأينا، العمل معه حتى في أشدّ الفترات حرجاً وفي أكثر المجالات حساسيةً أو استراتيجية.

مع ذلك لا يتردّد النظام السوري في الردّ كلّما حدث خلاف في السياسة، كما نبّه لذلك الجنرال فيليب روندو في المقدّمة.

هذا الواقع يعلّل عدم اعتقاد المؤلّفين بأن استراتيجية المواجهة المباشرة مع دمشق التي اختارتها باريس، وهي استراتيجية ملائمة. وعرف الكثيرون، على غرارهما، أن هذا النظام الحديدي لم يكفّ منذ ١٩٧٠ عن شحذ أدوات قمعه، وأن مواجهته بالأيدي المجرّدة، كما فعل المتظاهرون المطالبون بالحرّية والكرامة في آذار/مارس ٢٠١١، خيار يعبّر عن شجاعة فائقة، وأنه لن ينتج عنه، بالنسبة إليهم، إلا حمّام دم؛ وأوهاماً مأساوية...

تمثّل بلاؤهم أيضاً في أنهم صدّقوا الوعود التي قطعتها لهم فرنسا والبلدان الغربية. فقد فرشت باريس ولندن السجّاد الأحمر للمعارضين الذين استُقبلوا بحفاوة أقل بكثير في البيت الأبيض، والذين أسكرهم، بطريقة من الطرق، التشجيع الغربي. لسوء حظ المعارضة السورية أنها حلّت الأخيرة على لائحة المتمرّدين. فهل من «الأخلاق» و«العدل» أن تعد فرنسا المتمرّدين بالسلاح ولا تسلّمهم إياه مطلقاً؟

بخلاف ما قيل في الغالب وكُتب، أدرك الأميركيون مبكراً جدّاً عيوب هذه المعارضة والخطر الذي يمثّله الجهاديون. ويعترف اليوم روبرت فورد، المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية، أن «المعارضة السورية لم تطرح قط برنامجاً انتقالياً يتمتّع بالصدقية ويشير بالتحديد إلى البديل عن نظام الأسد وهويّة الأشخاص الذين سيتولّون المسؤولية بعده. والسبب بسيط وهو أنه لا يمكن لأحد في سورية التكهّن بما سيلي من أحداث عند إطاحة بشار»[١].

(١) مقابلة لروبرت فورد مع «بوليتيك انترناسيونال» صيف ٢٠١٤ ;*Politique Internationale*, n° 144

لاحظ الأميركيون منذ ربيع ٢٠١٢ تشكّل «محور جهادي» يربط الفلوجة في العراق بطرابلس في شمال لبنان مروراً بشمال سورية. وكان الأمر في فرنسا، في تلك الفترة، يتعلق بعدم الخطأ في تحديد الأعداء. وكان هذا، مرّة أخرى، نتاج الانفعال والموقف الدبلوماسي اللذين أديا بقادتنا إلى رفض رؤية بعض الوقائع: معارضون لا يحظون بالكثير من التمثيل في الميدان، وإخوان مسلمون يسيطرون على أجهزتهم، وجهاديّون يزدادون زخماً. وانطلاقاً من التشخيص الخاطئ القائل بأن بشّار سيسقط وسريعاً!، ساهمنا في أن نبني على الرمل معارضة سرعان ما ستظهر محدوديتها، إلى درجة تم معها في ٢٠١٢ حلّ المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر، الذي نخره الفساد. ومنذ ٢٠١٢ وهيثم المناع، الذي لم تكفّ السلطات الفرنسية عن تهميشه، يقول لنا إن «المال والسلاح أفسدا الثورة».

الحقيقة أن أربعين عاماً من دكتاتورية آل الأسد نزعت الصفة السياسية عن هذه المعارضة ونفتها وقمعتها، وأنّ افتقارها إلى البنية الأساسية سهّل تحوّلها إلى أداة للقوى الغربية والإقليمية (تركيا ودول الخليج الملكية الغنية بالنفط)، وأدّى، في النهاية، إلى تداعيها في الميدان العسكري في مواجهة الجيش النظامي.

تخاطر فرنسا اليوم بالخسارة على كل الأصعدة. ويشعر المعارضون المعتدلون بالمرارة والامتعاض عندما يتيقّنون من أن باريس تفتقر، وراء البلاغة الصاخبة، بشدّة إلى الوسائل ـ المالية والعسكرية ـ لخوض حرب ضد الأسد. «يمتلك الفرنسيون الكثير من الأفكار، لكنهم يفتقرون إلى المال اللازم لتطبيقها»، كما قال لنا أحد مؤسسي المجلس الوطني السوري الأول وقد غادره من ثم بعدما اشمأز من الصراعات الداخلية الدائرة فيه. وزاد في المرارة حدّةً أن باريس تسلّم الآن الأسلحة لأكراد العراق.

لم تفهم الأقليات الدينية في سورية هي الأخرى رسالة فرنسا، وعمّت فيها البلبلة وبالأخص المسيحيون. فقد كرّر الدبلوماسيون الفرنسيون على مسامع الإكليروس المحلّي: «فكّوا ارتباطكم بآل الأسد، فهذا من مصلحتكم!» لكن مسيحيي سورية، وقد صعقهم مصير أبناء دينهم في العراق بعد سقوط صدام حسين في ٢٠٠٣، كان

لديهم ما يغذّي شكوكهم في صدقية خطاب الغربيين الذين يلجأون بسهولة إلى الحرب ويهوون إعطاء الأمثولات. ناهيكم بالعلويين وهم الأقل اطمئناناً. وإنّ خطاب بعض الدبلوماسيين الفرنسيين عن «الماء العلوي الذي لا يمتزج بالزيت السنّي» يبعث على التأمّل.

ومع أن فرنسا كانت محقّة في الأساس، إلا أنها تعرّضت لهزيمة نكراء في مواجهة النظام السوري الذي جعل من باريس «عدوّه الأوّل»[1]. وبالرغم من وجود نوع من التبجّح وراء هذا الكلام، فإن العداوة مع سورية مثقلة بالمخاطر، وبخاصة إذا كان لدى الطرف المعادي، كما هي حال فرنسا، ٨٠٠ جندي منتشرين في جنوب لبنان على بعد بضع عشرات الكيلومترات من سورية.

وأخيراً، فإن تدفّق المقاتلين الجهاديين القادمين من المدن الفرنسية الكبرى للالتحاق بساحة المعركة السورية يشكّل هو الآخر نوعاً من الهزيمة لفرنسا. وبالرغم من أن الكي دورسيه حظي بفرصة القول إن بشار الأسد هو الذي اخترع هذه الظاهرة، فإن المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية هي التي سيتوجّب عليها إدارة هذا التحدّي الكبير الذي يواجه السلطات الفرنسية، كما يكرّر ذلك رئيس الحكومة مانويل فالز. وأعرب الرئيس السابق للمديرية، برنار سكارسيني، عن قلقه بالقول: «إنها المرّة الأولى التي نواجه فيها شبكات على هذا القدر من التنظيم تحت ستار العمل الإنساني. إنها ليست حالات التحاق فردية، فهؤلاء الشبان يُعبّأون كبلابل الحذروف (toupies) ضدّنا».

توجّب على السلطات الفرنسية الشروع، في أول أيام الثورة، في قراءة التقارير التي توصّف نفسية بشار الأسد، الرجل ذي الطبع المتصلّب والذي ما إن تمارس الضغوط عليه حتى يشقّ عصا الطاعة ويصبح عدوانياً، كما أثبتت إلى حد بعيد علاقة التقارب المتكلّف بينه وبين جاك شيراك. أما تقويم الموقف من كل وجوهه، فكان من شأن استشارة وجمع فريق عمل (task force) غير رسمي حقيقي مؤلف من سفراء سابقين ورجال استخبارات وعسكريين وجامعيين أن يسمح ـ بوصف هذا الفريق

(١) "Le plan de Bachar el-Assad après une élection sur mesure", *Le Figaro*, 3 juin 2014

مكمّلاً للكي دورسيه الغارق في العمل الدبلوماسي ـ بالرجوع إلى الوراء وتقصّي المسارات، وبالأخص تفادي المسالك الخطرة. ولسوء الحظ أن هذا لم يحدث، ولم تتم فعلاً استشارة أفضل العارفين سورية آل الأسد، مما أدّى إلى الحال المؤسفة التي نراها اليوم.

كان من المعروف، على الصعيد الدبلوماسي، أن مفتاح الحل موجود في موسكو وطهران، وكان الاعتقاد بأن النظام سينهار دفعةً واحدة بعد بضعة أسابيع من المظاهرات وهماً حقيقياً محضاً. وقد أوصل تحريك الدبلوماسية انطلاقاً من هذا الوهم فرنسا إلى طريق مسدود. كان من الأفضل، بدلاً من ذلك، إقامة حوار حقيقي مع الروس بمشاركة دول أوروبية أخرى، كألمانيا، تتمتع بعلاقة طيبة مع موسكو ودمشق في آن. ولنتذكّر أن جاك شيراك تمكّن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بفضل فلاديمير بوتين من انتزاع القرار ١٥٥٩ في مجلس الأمن الدولي الذي أدّى إلى الانسحاب السوري من لبنان في ربيع ٢٠٠٥. إلا أن الخلية الدبلوماسية في الإليزيه أصبحت في ٢٠١١ مناهضة بقوّة للروس، مثلها مثل إدارة أوروبا في الكي دورسيه ـ والمتربّع على هذا المنصب هو إريك فورنييه، الذي كان سفيراً لفرنسا في جورجيا إبان الأزمة بين تبليسي وموسكو في ٢٠٠٨. كما كان من المناسب أيضاً التحدث إلى الإيرانيين حتى ولو أن رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت كانت في يد الشعبوي محمود أحمدي نجاد.

كان بوسع فرنسا، التي كانت تتمتع «بعلاقة فريدة من نوعها» مع السلطة السورية، القيام بهذه المقاربة في ربيع ٢٠١١ بحثّها «صديقها» بشار الأسد على تطبيق الإصلاحات التي أُقرّت في العام ٢٠٠٠. وكان بوسع المجتمع الدولي في المقابل أن يقدّم له ضمانات بحماية الأقليّات، علماً أن الهجوم على العلويين أو المسيحيين كان من شأنه أن يدفع بهذا المجتمع الدولي نفسه إلى التدخل إلى جانبه.

طالب المتظاهرون في بداية التمرّد، كما أبرز ذلك بوضوح سفير فرنسا في دمشق إريك شوفالييه، بكفاح صادق ضد الفساد وبتخفيف الضغط الأمني، أي باختصار ببعض الأكسجين، وليس برحيل الأسد. وكان في وسع الأخير أن يصبح «أول

المصلحين»، كما عرّفه في ٢٠٠٦ سفيرنا آنذاك في العاصمة السورية جان فرانسوا جيرو. ويعني ذلك الإطاحة ببعض الرؤوس المزعجة في الأجهزة الأمنية أو في أوساط بارونات الأعمال الفاسدين، ولا تشكّل هذه إلا مشكلة صغيرة للنظام إذا ما تذكّرنا إبعاد رفعت الأسد، شقيق حافظ، في ١٩٨٤. ومشكلات كهذه تُسوّى ضمن العائلة دون أي تردّد.

سلكت فرنسا، منذ ٢٠١١، بشكل أو بآخر المسار الدبلوماسي نفسه، وهو «أخلاقي» بالتأكيد و«صائب»، لكنه عقيم. وقد أعرب هوبير فيدرين، وزير الخارجية السابق والقريب من فرانسوا هولاند والسلطة الاشتراكية، عن أسفه لأن إدارة الملف السوري تدخل في باب «السياسة غير الواقعية» (irreal politik).

ما يبدو مهمّاً لباريس، بعد الكثير من الأوهام والنزعات المتراكمة، يتمثّل في إبقاء المعارضين في الائتلاف الوطني السوري في وضع التنفّس الاصطناعي في انتظار ظروف أفضل. فالأولوية باتت تتمثل الآن في الحؤول دون تكريس واقع الخلافة الإسلامية العائدة للقرون الوسطى في قلب الشرق الأوسط. وبلغت الحاجة حدّاً من الإلحاح بحيث لم يعد من المستبعَد استئناف التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وسورية، فواشنطن لا تستبعد ضرب الإرهابيين على الأراضي السورية فيما دمشق على استعداد لمد يد العون. ولم يكن أمراً مستغرباً في هذه الظروف أن يخيّم في كواليس الكي دورسيه، كما لاحظنا، صمتٌ مطبق ونوعٌ من خيبة الأمل حيال سورية التي ستواصل «صوملتها»، أي تفكّك أراضيها بين الجهاديين والأكراد في الشمال والشرق فيما يحتفظ النظام بالسيطرة على معظم المدن الكبرى وعلى قطاعها الساحلي. وفرنسا، للأسف، ليست بريئة في هذا الصدد.

الملاحق

ننشر في الملاحق وثائق غير منشورة:

الوثيقة الأولى مذكّرة من المديرية العامة للأمن الخارجي تتعلق بممرات نقل الأسلحة بين سورية ولبنان لمصلحة حزب اللّه؛ الحليف الشيعي لدمشق الذي يساند نظام بشار الأسد في قمعه للمتمردين. وقد قصفت إسرائيل في الأعوام الأخيرة عدة قوافل من الأسلحة متوجّهة إلى حزب اللّه.

الوثيقة الثانية برقية دبلوماسية أميركية بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ هي عبارة عن محضر اللقاء بين منسّق مكافحة الإرهاب دانيال بنجامين ورئيس أجهزة الاستخبارات السورية اللواء علي مملوك الذي رافقه نائب وزير الخارجية فيصل المقداد. تُدخلنا هذه البرقية التي كشفت عنها ويكيليكس في عمق «الدبلوماسية الأمنية» التي مارستها دمشق طويلاً حيال حلفائها السابقين، الأميركيين أو الفرنسيين أو البريطانيين.

تتعلّق البرقيتان الأخيرتان بالسياسة الفرنسية حيال السعودية، الدولة الحليفة لفرنسا في مواجهة النظام السوري. إحداهما برقية دبلوماسية حرّرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ سفير فرنسا في السعودية برتران بزانسونو، والأخرى رسالة وجهها فرانسوا هولاند في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى الملك عبد اللّه قبل أيام قليلة فقط من زيارته إلى الرياض التي توجّب عليها أن تشكّل مناسبة لتوقيع عقد مهم يتعلّق بالحماية الجويّة للمملكة. إلا أن هذا التوقيع لم يحصل خلافاً للآمال الفرنسية. وتشكّل هذه الخطوة الناقصة مثالاً على إخفاقات «دبلوماسية العقود» التي اعتمدتها باريس حيال أنظمة الخليج الملكية. وتوضح البرقية المنشورة، وهي

عبارة عن كتالوج طويل من العقود المأمولة بين الرياض وباريس، النشاط الفرنسي المبذول لاجتذاب المستثمرين السعوديين إلى فرنسا. لكن العوائد المأمولة أبعد من أن تحصل بشكل تلقائي، والبرهان على ذلك أن تطابق وجهات النظر الفرنسية والسعودية حول الملف السوري لا يكفي لتحويل هذه الوعود إلى فوائد اقتصادية.

سرّي خاص بالدفاع – فرنسا

مذكّرة معلومات

	الصدقية
	٪١٠٠
X	٪٨٠
	٪٥٠
	غير محددة

	معلومات أجنبية المصدر
X	معلومات وطنية المصدر

التاريخ: ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠	رقم الترتيب	٠٩٠	٢٠١٠
المُرسِل	مديرية الاستخبارات العسكرية/ المديرية الفرعية للعمليات/ شعبة المعلومات حول الإرهاب		
المُرسَل إليهم: نُسخة إلى	ADJRENS DAMAN		
الموضوع المرفق	لبنان - البنى اللوجستية لتزويد حزب اللّه بالسلاح		

المعلومات المشار إليها آنفاً والمؤرخة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ هي من CDSF، ومصدرها المديرية العامة للأمن الخارجي، وقدّر هذا الجهاز أنها تتمتع بـ٨٠٪ من الصدقية.

بداية الاقتباس

بحسب أحد المصادر، الذي تؤكّد أجهزة الاستخبارات الأميركية بشكل كبير على معلوماته، يمتلك حزب اللّه ثلاث هيكليات لوجستية مخصصة لنقل السلاح والعناصر:

- الوحدة ١٠٨، ومكتبها الرئيسي في دمشق، تؤمّن نقل السلاح والذخيرة من مواقع تخزينها في سورية إلى القواعد الموجودة عند الحدود السورية - اللبنانية.
- الوحدة ١١٢، وهي مكلّفة بتموين المخازن الموجودة في لبنان وتوزيع السلاح الذي تزوّدها به الوحدة ١٠٨.

ـ الوحدة ١٠٠، وتضم شعبتين متخصصتين، وتنقل عناصر الحزب ومقاتليه إضافةً إلى الخبراء الإيرانيين الذين يتنقلون بين لبنان وسورية وإيران عبر مطار دمشق.

من جهة أخرى، وبحسب معلومة غير مؤكدة صادرة عن الأجهزة الأميركية، فإن الوحدة ١٠٨ تسلّمت[١]، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ٢٦ صاروخاً باليستيّاً من طراز إم ـ ٦٠٠[٢] سورية الصنع.

تعليق المديرية العامة للأمن الخارجي

إن وجود وحدة متخصصة في حزب اللّه مهمتها تموين جناحها المسلح في ما وراء الحدود اللبنانية يؤكد الأهمية الاستراتيجية لسورية في الجهاز اللوجستي لحزب اللّه.

أما الصاروخ إم ـ ٦٠٠ فإن جهازنا ليس قادراً، حتى الساعة، على تأكيد تسليمه لحزب اللّه. لكن تأكّد في المقابل تورّط طهران في تنفيذ هذا المشروع الذي لا يزال في مرحلة الاختبار. ومن هنا لا يمكن، في هذا الإطار، استبعاد تزويد سورية بناقلات صُنعت كنماذج في إيران. وربما طلبت طهران في المقابل أن توضع تحت تصرّف حزب اللّه عدة نماذج من إم ـ ٦٠٠ تحسّباً لنزاع محتمل مع إسرائيل.

ومع ذلك، يعتبر الجهاز من الناحية التكتيكية أن حزب الله يتعذّر عليه استخدام هذه الصواريخ بسبب صعوبة تمويه جهاز الإطلاق الثقيل جداً (١٩ طنّاً) والضخم. وفي هذا الصدد، تشكّل خصائص كهذه مشكلة حول إمكان نجاته في مواجهة الطائرات الإسرائيلية الموجّهة عن بعد والتي ستحلّق في المجال الجوي اللبناني بشكل شبه دائم في حال المواجهة المسلحة.

بيد أن الحصول عليه، في حال تمّ تأكيده، يمكن أن يدخل في الاستراتيجية التي يتبعها حزب اللّه منذ بدء «حربه الباردة» مع إسرائيل، وهي تهدف إلى الحصول على ما يكفي

(١) أمكن من جهة خزن هذه الصواريخ في المخازن المعهودة للوحدة ١٠٨ الموجودة على مقربة من مدن عدرا ودوما ودمشق، ومن جهة أخرى في مخازن الاحتياط الواقعة في منطقة حلب وحمص وطرطوس.

(٢) الصاروخ إم ـ ٦٠٠ غير معروف كثيراً وهو ذو تكنولوجية إيرانية ويبدو أنه ذو نسخ متعددة، الموجهة منها وغير الموجهة، ويبلغ مداه ٢٠٠ ـ ٣٠٠ كلم.

من الأسلحة الفتّاكة لخلق حالة من الردع في مواجهة الدولة العبرية[1].

في هذا السياق، وإذ اتّهمت الأخيرة صراحةً النظام العلوي بمواصلة تزويد حزب اللّه بالسلاح وأكّدت بصفة خاصة أن دمشق تسلّمه صواريخ ذات أهمية استراتيجية[2]، فإن من الممكن، فيما يبدو، أن تشنّ إسرائيل عملية تستهدف المواقع التابعة للوحدة ١٠٨ [3].

نهاية الاقتباس

سرّي خاص بالدفاع ـ فرنسا

(١) حذّر الأمين العام لحزب اللّه، حسن نصراللّه، إسرائيل في خطاب له في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، من أن حزب اللّه سيقصف البنى التحتية للدولة العبرية مثل المطارات والمرافئ في حال هاجمت لبنان.

(٢) ذكرت صحيفة «لوريان لوجور» اللبنانية، في عددها الصادر في ٣ آذار/مارس الماضي، ما قاله الجنرال يوسي بايداتز (جهاز استخبارات الجيش الإسرائيلي) أمام لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست من أن سورية تزوّد حزب اللّه حالياً بأسلحة «لم تجرؤ في السابق قط على نقلها إلى المجموعة الإرهابية». ويمكن أن تكون هذه الأسلحة، في الواقع، مضادات جوية متطورة أو صواريخ ذات مدىً كافٍ لضرب قلب الدولة العبرية.

(٣) غارة على غرار تلك التي شُنّت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على الكبر في سورية واستهدفت مركزاً نووياً سورياً، لتشكّل عملاً رمزياً ليس من شأنه كثيراً أن يؤدي إلى تصعيد عسكري.

الأربعاء ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٤:٠٨

سرّي دمشق ٠٠٠١٥٩

الموضوع: رئيس الاستخبارات السورية يحضر اجتماعاً مع منسّق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية دانيال بنجامين

تصنيف: القائم بالأعمال تشارلز هانتر

١- حضر رئيس الاستخبارات السورية اللواء علي مملوك بشكل مفاجئ اللقاء المنعقد في ١٨ شباط/فبراير (٢٠١٠) بين نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد ووفد أميركي برئاسة دانيال بنجامين. وأوضح المقداد أن مملوك انضم إلى هذا اللقاء بطلب من الرئيس بشار الأسد في مبادرة شخصية بعد اللقاء الإيجابي الذي عقده الرئيس في اليوم السابق مع وليام بيرنز (مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط).

شدّد السفير السوري في الولايات المتحدة، عماد مصطفى، الذي تولّى ترجمة أقوال المملوك، على أن حضور اللواء أمر استثنائي لا يحدث «حتى مع الدول الصديقة مثل بريطانيا وفرنسا».

...

٤- شدّد بنجامين على أن التعاون في جهود مكافحة الإرهاب بند أساسي من خارطة الطريق لتحسين العلاقات الثنائية، مشيراً إلى وجود بعض القضايا التي نختلف حولها مثل الدعم السوري لحماس وحزب اللّه. وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر أن هذه المجموعات تقوّض الاستقرار واحتمالات السلام في المنطقة. ومع ذلك، يتعين على البلدين أن يتعاونا لمواجهة التهديدات المباشرة المشتركة بما في ذلك انتشار الجماعات التكفيرية في المنطقة، مثل القاعدة، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق. ثم قدّم بنجامين إلى مملوك لمحة عامة عن التهديدات التي تشكّلها الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة الممتدة من شمال إفريقيا إلى العراق إلى اليمن، وأشار إلى أن التحدي الذي تشكّله هذه الجماعات تواجهه سورية أيضاً

كما يتضح من هجوم أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على مبنى المخابرات السورية، وأوضح أن الولايات المتحدة قلقة مما يمكن أن يؤول إليه تهريب الأسلحة إلى لبنان والعراق عبر سورية، وقال إن حالة من الفوضى بين الفلسطينيين يمكن أن تخلق في نهاية المطاف فرصةً للفئات ذات التوجهات المشابهة للقاعدة، مشيراً إلى حالة «جند اللّه»، الفصيل الراديكالي في قطاع غزة.

٥- قال مملوك إن سورية تمتلك ٣٠ عاماً من الخبرة في محاربة الجماعات المتطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين كدليل على التزام سورية بمكافحة الإرهاب، وصادق على وصف بنجامين للتحديات التي تشكّلها الجماعات الإرهابية في المنطقة، لكنه أبدى في الوقت نفسه تحفظه على «الأسباب التي أدت إلى انتشارها»، وشدّد مراراً على أن حضوره الاجتماع ليس إشارة لبدء التعاون الأمني والاستخباراتي بين سورية والولايات المتحدة، ولكن يمكنه أن يشكّل نقطة انطلاق لمثل هذا المشروع. وقال المملوك، مردّداً كلام المقداد، إن إحراز تقدم في القضايا السياسية بين الولايات المتحدة وسورية والعلاقات الثنائية «يرتبط ارتباطاً وثيقاً» بإحراز تقدم في التعاون المحتمل على صعيدي الأمن والاستخبارات.

المملوك يصف أساليب أجهزته

٦- أعلن مملوك أنه إذا كانت سورية قد حقّقت نجاحاً أكثر من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان في مكافحة الجماعات الإرهابية «فلأننا عمليون ولسنا نظريين»، وتابع قائلاً إنّ نجاح سورية ناجم عن اختراقها للجماعات الإرهابية، «فنحن، من حيث المبدأ، لا نهاجمهم أو نقتلهم على الفور، بل نزرع عملاءنا بينهم ونتحرك في الوقت المناسب». ووصف مملوك عملية زرع العملاء داخل المنظمات الإرهابية بأنها «معقدة»، ليعلن أن النتائج أسفرت عن اعتقال العشرات من الإرهابيين والقضاء على الخلايا الإرهابية، ومنع المئات من الإرهابيين من دخول العراق، لكنه أقرّ أن بعض الإرهابيين لا يزالون يتسللون من سورية إلى العراق، وخلص إلى القول: «سنستمر في القيام بذلك، ولكن إن بدأنا التعاون معكم فسيؤدي ذلك إلى نتائج أفضل وسنتمكّن من حماية مصالحنا بصورة أفضل».

٧- وبحسب مملوك فإن التعاون السابق بين سورية والولايات المتحدة على الصعيد المخابراتي «لم يكن موفّقاً»، وأصرّ على أن يتم أي تعاون جديد «على أساس الندّية»، وهذا يعني، حسب مملوك، أن تتولّى سورية «إدارة جهود» مكافحة الإرهاب. وأشار مملوك إلى كمّ المعلومات التي حصلت عليها سورية باختراقها هذه الجماعات، ليكرّر أنّ «لدينا الكثير من الخبرة ونعرف هذه المجموعات. هذه منطقتنا ونحن أدرى بها. نحن على الأرض، ولذا علينا قيادة هذه الجهود».

التعاون الممكن في شأن العراق

٨- حدّد مملوك أمن الحدود العراقية بوصفه مجالاً يمكن لسورية والولايات المتحدة التعاون فيه، وأعلن أن سورية على استعداد للمضي قدماً في المحادثات الثلاثية مع العراق في هذا المجال، لكن ليس قبل انتخابات آذار/مارس المقبلة، وأضاف أن التعاون في شأن أمن الحدود العراقية يمكن أن يؤدي إلى التعاون في مجالات أخرى.

٩- أشار بنجامين إلى أهمية استقرار العراق، وشدّد على إجراء إيجابي مهم يتمثّل في الحدّ من تدفق المقاتلين الأجانب الداخلين إلى العراق مع استمرار الكفاح ضد المتواطئين معهم. وقال مملوك إن المقاتلين الأجانب يأتون من عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، وإن السوريين اعتقلوا «أعداداً كبيرة منهم إضافةً إلى السكان المحليين المتواطئين معهم»، وأكّد، مثالاً على ذلك، أنه سلّم الأمير مقرن في العام الماضي ٢٣ سعودياً اعتقلوا في سورية. وأوصى بنجامين مملوك بمواصلة السير في هذه الطريق. وهنا تدخّل المقداد ليقول إن مسألة المقاتلين الأجانب الذين يستخدمون سورية معبراً هي مسألة أمن قومي بالنسبة إلى بلاده، وقال: «إننا لا نتسامح مطلقاً في هذا الخصوص»، وأعلن أن سورية بحاجة إلى تعاون الدول الأخرى، وبخاصة تلك التي يأتي منها الإرهابيون، وخلص إلى القول: «إذا تمكّنا معكم ومع بلدان أخرى من إغلاق الدائرة فسننجح».

١٠- أضاف المقداد أن الأمن على الحدود السورية اللبنانية هو أيضاً مسألة حققت فيها سورية تقدّماً، وشدّد على أن «الماضي أصبح وراءنا» ليقول إن سورية تحاول مساعدة اللبنانيين على تأمين الموانئ والحدود دون التدخّل في شؤونهم.

تحديث قائمة الإرهابيين التي وضعتها الولايات المتحدة

١١- في إشارة إلى طلبات الولايات المتحدة السابقة في مجال المساعدة على تعقّب الإرهابيين الموجودين في سورية، أصرّ محدّثونا السوريون على ألاّ يقتصر التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة وسورية على تلقّي أسماء المشتبه في كونهم إرهابيين وحسب. ومع ذلك، أكّد مملوك أن سورية قد تحققت من معلومات تتعلّق بتحديد أماكن عدد كبير من الأفراد الذين طُرحت أسماؤهم في اللقاءات السابقة.

المقداد يطلب غطاءً سياسياً للتعاون الأمني

١٢- أصرّ المقداد على ثلاث نقاط. أولاً، ونظراً إلى ثلاثين عاماً من الخبرة في مكافحة الجماعات التكفيريّة، على سورية أن تتولّى إدارة كلّ الجهود المشتركة في هذا المجال. ثم ذكّر نائب الوزير أن السياسة جزء لا يتجزأ من مكافحة الإرهاب وحذّر من أن إدراج وزير النقل الأميركي سورية على قائمة الدول الأربع عشرة الراعية للإرهاب لفرض العقوبات عليها «يتناقض» مع الطلب الأميركي بالتعاون ضد الإرهاب. وشدّد المقداد على أن «الغطاء السياسي» ضروري إذا أردنا إحراز تقدّم في جهودنا المشتركة في مواجهة الإرهاب.

١٣- وأخيراً أعلن المقداد أنه، ولإقناع الشعب السوري بصحّة التعاون مع الولايات المتحدة، يجب أن يُترجَم ذلك بإحراز تقدم في شأن هذه العقوبات المفروضة علينا، بما في ذلك قطع الغيار للطائرات ولطائرة الرئيس الأسد. وأمل نائب الوزير بتسريع هذه الجهود، وطلب على وجه التحديد من الولايات المتحدة أن تطمئن شركة لوفتهانزا الألمانية بأنها لن تترتب عليها عواقب سلبية إن هي باعت سورية قطع الغيار. وردّ بنجامين أن إدارة أوباما، على عكس سابقتها، لا تعتبر مكافحة الإرهاب عنصراً منفصلاً عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو المحفّز الوحيد لهذه السياسة، بل إن معركة مكافحة الإرهاب، على العكس، تشكّل جزءاً منها، والإدارة تدرك أن التقدم في العلاقات الثنائية يشمل تحركات منسقة في مسائل أخرى. وأضاف بنجامين أن الولايات المتحدة تتوقع أن يكتشف الشعب السوري فوائد توثيق العلاقات بين البلدين.

١٤- شجّع المقداد الولايات المتحدة على إعادة النظر في وضع سورية على اللائحة السوداء لوزارة النقل، وشكر وليام بيرنز على إبلاغ المسؤولين السوريين باستعداد الولايات المتحدة لرفع الحظر عن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وأعلن: «باختصار، الرئيس الأسد يريد التعاون، وعلينا قيادة هذا التعاون المناهض للإرهاب. كفّوا عن وضعنا على لوائحكم السوداء».

...

الزيارات المرتقبة

١٧- أكد بنجامين أهمية استمرار الحوار بين الولايات المتحدة وسورية حول القضايا الثنائية، ليقترح أن يقوم كلٌّ من مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فلتمان ومستشار مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دانيال شابيرو بزيارة دمشق في منتصف آذار/مارس. كما وجّه بنجامين الدعوة إلى المقداد لزيارة واشنطن في نيسان/أبريل. أعرب المقداد عن تقديره لفلتمان وشكر بنجامين على دعوته لزيارة واشنطن. أضاف بنجامين أنه مستعد للعودة إلى دمشق في الوقت المناسب. سأله مملوك عن جدول أعمال زيارته المقبلة، فأجاب بنجامين أن ذلك يعتمد على نتائج الزيارات المقبلة.

١٨- المشاركون الأميركيون: دانيال بنجامين، القائم بالأعمال تشارلز هانتر، السكرتير المساعد لوزارة الأمن الوطني ديفيد هيمان، نائبة الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية مورا كونيلي، مدير مجلس الأمن القومي الخاص بلبنان وسورية ميغن ماكديرموت، الموظف في شؤون مكافحة الإرهاب باتريك ورمان، ومدوّن وقائع الاجتماع جاي منير.

١٩- المشاركون السوريون: فيصل المقداد، علي مملوك، عماد مصطفى، مدير شؤون الأمريكتين في وزارة الخارجية السورية محمد خفيف المقداد، ومدير المكتب حسام علاء.

٢٠- صدّق منسق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية بنجامين على هذه البرقية.

هانتر

برقية دبلوماسية حرّرها سفير فرنسا في السعودية، برتران بزانسنو، مؤرّخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهي بعنوان «آفاق العقود الموقّعة في ٢٠١٣: عشرة مليارات يورو، وربما مثلها في السنة المقبلة».

تم إبلاغ القسم هذا الصيف بخبرين سارين: توقيع 'ألستوم' في ٢٨ تموز/يوليو على عقد بتزويد ثلاثة خطوط من أصل ستة لمترو الرياض المستقبلي (مليار يورو)، وتوقيع 'أوداس دي.سي.أن.أس.' (Odas DCNS) في ٧ آب/أغسطس على عقد 'لكس' (Lex) المتعلّق بتحديث السفن الحربية.

شكّل العقد الأول نجاحاً 'لألستوم' (Alstom) بما يسمح بطيّ صفحة فشلها في ٢٠١١ في ما يتعلّق بخط القطار السريع الذي يربط مكّة بالمدينة، وهو ربّما غير نهائي وينبئ على الأخص بالخير بمشاركتها في خط المترو الذي سيُنشأ مستقبلاً في جدّة. ويؤّشر مشروع 'لكس' على إعادة إطلاق عقودنا مع وزارة الدفاع، مما سيفتح الطريق أمام تجديد سفن 'الصواري ٢' الحربية وبخاصة أمام المفاوضات في شأن 'الصواري ٣' (الحصول على سفن 'فريم' (Frem) الحربية، ولاحقاً على الغواصات)، وهذا يبشّر بالتوقيع مستقبلاً على مشروع 'أم.ك.٣' (MK3) للدفاع الجوي.

تدفعنا علاقاتنا السياسية الجيّدة الراهنة أيضاً إلى الأمل في تعميق علاقاتنا مع الحرس الوطني وتنفيذ مشروع أقمار المراقبة 'أودول' (UDUL).

يضاف هذان النجاحان إلى الإنجازات المسجّلة منذ بداية سنة ٢٠١٣: العقد الذي وقعته 'أيدس/تاليس' (EADS-Thalès) في كانون الثاني/يناير المتعلق بقمر عربسات (٢٥٠ مليون يورو إضافةً إلى ١٢٠ مليوناً لإطلاق صاروخ آريان)، وعقد 'ألستوم' في نيسان/أبريل لتجهيز محطة الطاقة الكهربائية في ينبع ٣ (٧٥٠ مليوناً)، وعقد 'سيزر' (Caesar) في حزيران/يونيو لصالح 'أم.بي.دي.آ.، نكستر وتاليس' (MBDA, Nexter, Thalès) لتوفير رادارات للبطاريات المضادة للطائرات من نوع 'كوبرا' للحرس الوطني (٤٠٠

مليون)، وعقد 'ألستوم' في أيلول/سبتمبر لتزويد معمل الشرقية لتوليد الطاقة الكهربائية بالتربينات (١٧٠ مليوناً).

في المجمل، لقد وقّعت شركاتنا، منذ بداية ٢٠١٣، عقوداً مدنية وعسكرية بما مجموعه ٤,٥ مليارات يورو. أضف إلى ذلك أنه يُفترض بنا مبدئياً، من الآن وحتى نهاية السنة، توقيع العقود التالية: قيام 'تاليس' بتجديد صواريخ 'كروتال' و'شاهين' (مشروع MK3) بما مجموعه ٢,٧ مليار يورو في الشطر الأول؛ قيام 'دي.سي.أن.أس.' بتحديث جزئي للسفن الحربية صواري ٢ (١٥٠ مليون يورو)؛ وقيام 'نكستر، لاكروا (Lacroix)، وتاليس' بتزويد الحرس الوطني بالذخيرة (١٥٠ مليون يورو)؛ قيام 'سوفران' (Sofran) بتزويد الحرس الوطني بآليات مصفحة 'أريب' (Arip) (٨٢٠ مليون يورو)؛ تجهيز شبكة اتصالات مخصصة لحماية الحدود (مشروع 'تيترا' (Tétra) لوزارة الداخلية تتولاه 'إيدس' (EADS) وقيمته حوالي ٤٠٠ مليون)؛ قيام 'راتب' (RATP) بإنشاء شبكة حافلات في الرياض (٣٦٠ مليون يورو). أي ما يصل مجموعه، من هنا وحتى النهاية السنة، إلى أكثر من خمسة مليارات يورو إضافية. وهو ما يعني أنّ على عام ٢٠١٣ أن ينتهي بحصيلة استثنائية من العقود الموقّعة مع السعودية بقيمة عشرة مليارات. ومن المفترض، في النهاية، أن نحصل قريباً على ردّ إيجابي على الاقتراح الذي قدّمه السيد مونتيبور المتعلق بمشاركة السعودية في تمويل ائتمان الصادرات بقيمة ١٥ مليار يورو.

وفي النهاية فإن سنة ٢٠١٤ تطلّ بفأل حسن مع الإبرام المأمول للعقود التالية: مترو مكة 'ألستوم' بمليار ونصف المليار يورو؛ مترو جدّة 'ألستوم' بـ ١,٢ مليار يورو؛ تركيب خط للتوتّر العالي بين الرياض وجدّة 'ألستوم' بـ٦٠٠ مليون يورو؛ قيام 'سوفران' بتسليم القسم الثاني من الآليات المصفحة للحرس الوطني بمليار يورو؛ طلب أولي للمدافع المضادة للطائرات لأجل الحرس الوطني لمشروع 'أمان' تتولاه 'تاليس' و'نكستر' بنحو مئة مليون يورو؛ استحصال وزارة الداخلية على طائرات هليكوبتر ودورية عن طريق 'إيدس' بـ٨٠٠ مليون يورو؛ مشروع مراكز اتصالات الطوارئ لوزارة الداخلية تتولاه 'إيدس' بـ ٤٠٠ مليون يورو؛ خط سكة حديد للشحن بطول ١٦٠٠ كلم آفاقه جيّدة بالنسبة إلى 'ألستوم تاليس' (٥ مليارات يورو)؛ شراء نحو أربعين طائرة 'إيربوس' من قبل شركة 'السعودية' (٥ مليارات يورو)؛ استعادة محتملة لمشروع القطار السريع الذي

يربط بين مكّة والمدينة. ويُفترض بسنة ٢٠١٤ أن تسمح لنا بالمجمل أن نحقق ما حققناه في ٢٠١٣، بل وبما هو أفضل.

من المناسب أن نضيف إلى هذا المشهد العام الاجتماع الذي سيُعقد قبل نهاية السنة لأول هيئة ذرّية فرنسية ـ سعودية مشتركة من شأنها أن تفتح الطريق أمام تعاون واسع النطاق يشكّل أساساً لمستقبل علاقاتنا الثنائية. فالسعودية هي الآن شريكنا التجاري الثاني في الشرق الأوسط، وقد بلغت قيمة التبادل بيننا وبينها ٨,٧ مليارات يورو في ٢٠١٢.

إن استمرار التطوير الاقتصادي السريع للمملكة، والاهتمام المتجدد بالسوق السعودية من قِبل المؤسسات الفرنسية، ونوعية علاقاتنا السياسية الراهنة تفسّر التعزيز الكبير جدّاً لنجاحاتنا الاقتصادية في هذه السنة، وإننا نضع نصب أعيننا آفاقاً مشجعة جدّاً للسنة المقبلة.

تبشّر هذه النجاحات بالخير قبيل الزيارة التي ينوي رئيس الجمهورية القيام بها إلى الرياض في غضون الأشهر المقبلة. وهو ما يبرّر في رأيي زيارة يقوم بها وزير الخارجية قبل نهاية السنة وتعقب زيارة هيلين كونواي وجان إيف لودريان، تحضيراً للزيارة الرئاسية. تبدو السعودية أكثر فأكثر قطباً كبيراً للاستقرار والإنماء في العالم، وهو ما يبرّر استثمارنا في هذه الدولة الناشئة الكبيرة.

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE

Paris, le 18 DEC. 2013

Sire,

C'est avec plaisir que j'ai reçu l'envoyé personnel de Votre Majesté, le Dr. Khaled Al Tuweijri, qui m'a transmis Son aimable message.

Je remercie vivement Votre Majesté des propositions que le Dr. Khaled Al Tuweijri m'a transmises de Sa part concernant à la fois des investissements saoudiens en France et la fourniture d'un important soutien à l'armée libanaise. J'y vois un signe de la confiance qu'Elle a dans mon pays et prendrai toutes les mesures pour que Ses propositions soient rapidement et efficacement mises en œuvre.

A cette fin, j'ai chargé le ministre des Affaires Etrangères, M. Laurent Fabius, de recevoir très bientôt le ministre des Finances saoudien, le Dr. Ibrahim Al-Assaf, afin de préciser les modalités des investissements du Royaume en France. J'ai également pris contact avec le Président Sleimane pour définir les besoins de l'armée libanaise et faire rapidement une offre appropriée que le ministre de la Défense, M. Jean-Yves Le Drian, étudie dès à présent.

Dans la perspective de la visite officielle que je rendrai à Votre Majesté les 29 et 30 décembre, je souhaite en outre appeler Son attention sur un point qui revêt à mes yeux une importance toute particulière. Il s'agit du projet MK3 concernant la défense anti-aérienne. Celui-ci est maintenant prêt et peut être conclu si Votre Majesté le veut bien. Compte tenu de notre engagement commun pour la paix et la sécurité au

Sa Majesté Abdallah bin Abdelaziz Al Saoud
Roi d'Arabie saoudite
Serviteur des deux Lieux Saints

Moyen-Orient, la conclusion de cet accord serait un témoignage clair de l'importance stratégique qu'Elle comme moi accordons à notre coopération bilatérale. C'est pourquoi je Lui serais très reconnaissant des décisions qu'Elle pourrait prendre à ce sujet.

Convaincu que ma visite officielle en Arabie Saoudite permettra de franchir un nouveau cap dans le développement de nos relations bilatérales, je me réjouis de revoir bientôt Votre Majesté et de recueillir Ses vues sur tous les sujets d'intérêt commun pour nos deux pays, s'agissant en particulier des questions régionales que je souhaite continuer de traiter en étroite concertation avec Elle.

En renouvelant à Votre Majesté mes remerciements pour le message qu'Elle m'a fait porter, je La prie d'agréer l'expression de ma très haute considération et de mes sentiments les plus cordiaux.

Bien respectueusement,

François HOLLANDE

رئيس الجمهورية

باريس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

صاحب الجلالة عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود

عاهل المملكة العربية السعودية

خادم الحرمين الشريفين

صاحب الجلالة،

استقبلت بسرور موفد جلالتكم الخاص، الدكتور خالد التويجري، الذي نقل إلي رسالتكم الودّية.

أشكر جلالتكم جزيل الشكر على الاقتراحات التي نقلها إليّ الدكتور خالد التويجري والمتعلقة بالاستثمارات السعودية في فرنسا وبتقديم دعم كبير للجيش اللبناني في الوقت نفسه. وأرى في ذلك الثقة الكبيرة التي تولونها لبلادي وسأتخذ كل الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذه الاقتراحات بسرعة وفاعلية.

وقد كلّفت، لهذا الغرض، وزير الداخلية، السيد لوران فابيوس، أن يلتقي في وقت قريب جدّاً وزير المال السعودي، الدكتور إبراهيم العسّاف، من أجل تحديد شروط استثمارات المملكة في فرنسا. كما أنني اتصلت بالرئيس سليمان لتحديد حاجات الجيش اللبناني لكي نقدّم سريعاً العرض المناسب الذي ينكبّ وزير الدفاع، السيد جان إيف لودريان، على دراسته في الوقت الراهن.

وأرغب، في إطار الزيارة الرسمية التي سأقوم بها لجلالتكم في ٢٩ و٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، أن أوجّه عنايتكم إلى نقطة تجسّد من وجهة نظري أهمية خاصة جدّاً، وتتعلّق بمشروع «أم.ك.٣» المتعلّق بالدفاع المضاد للطيران، وقد بات جاهزاً الآن ويمكن إبرامه في حال ارتأت جلالتكم ذلك. ونظراً إلى التزامنا المشترك بالسلم والأمن في الشرق

الأوسط، فإن إبرام هذا الاتفاق سيشكّل شهادة واضحة على الأهمية الاستراتيجية التي نوليها، جلالتكم وأنا، لتعاوننا الثنائي. وهو ما يدفعني إلى الإعراب عن امتناني الشديد للقرارات التي يمكن لجلالتكم اتخاذها في هذا الموضوع.

وليقيني بأن زيارتي إلى السعودية ستسمح بالارتقاء إلى مستوى جديد في علاقاتنا الثنائية، فإنني سأسعد بلقاء جلالتكم في وقت قريب والاستماع إلى وجهة نظركم في المواضيع ذات المصلحة المشتركة لبلدينا، والتي تتعلّق بصفة خاصة بالمسائل الإقليمية التي أرغب في الاستمرار في معالجتها من خلال التشاور الوثيق وإياكم.

أشكر جلالتكم على الرسالة التي نُقلت إلي، وأرجو منكم أن تتقبلوا مني أسمى آيات الاحترام والمشاعر القلبية.

مع فائق الاحترام

فرانسوا هولاند

صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر

سلسلة السّياسة

روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول - الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني - الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث - إلى البرية
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (المجلّدات الثلاثة في كتاب واحد)
- زمن المحارب
- ويلات وطن

د. عصام نعمان

- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- العرب على مفترق
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟
- هل يتغيّر العرب؟

د. محمد حسنين هيكل

- آفاق الثمانينات
- بين الصحافة والسياسة
- حديث المبادرة
- الحل والحرب!
- خريف الغضب
- زيارة جديدة للتاريخ
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- عند مفترق الطرق
- قصّة السويس
- لمصر.. لا لعبد الناصر
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدّعي الاشتراكي

د. سليم الحص

- تعالَوا إلى كلمة سَواء
- سلاح الموقف
- صوتٌ بِلا صدى
- عُصارة العمر
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- قِطاف من التجارب
- للحقيقة والتاريخ
- ما قَلَّ ودَلّ
- محطّات وطنيّة وقوميّة
- نحن... والطائفيّة
- ومضات في رحاب الأمة

د. وليد رضوان

- تركيا بين العلمانيّة والإسلام في القرن العشرين
- العلاقات العربية التركية
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا

جوزيف أبو خليل

- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان وسوريا: مشقّة الأخوّة
- لبنان... لماذا؟

بول فندلي

- أميركا في خطر

سلسلة السّياسة

- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- من يجرؤ على الكلام

كريم بقرادوني

- السلام المفقود
- صدمة وصمود
- لعنة وطن

شكري نصرالله

- السنوات الطيبة
- مذكرات قبل أوانها

شادي خليل أبو عيسى

- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيودٌ تتمزَّق
- الولايات غير المتحدة اللبنانية

إعداد مريم البسّام

- حقيقة ليكس
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الأول)
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الثاني)
- مصر ثورة العشرين عاماً عبر تلفزيون الجديد

غادة عيد

- ...؟! أساس الملك
- الخلوي أكبر الصفقات
- سوكلين وأخواتها: النفايات – ثروة... وثورة

موريال ميراك - فايسباخ

- عبر جدار النار
- مهووسون في السلطة
- السياسة الخارجيّة التركيّة – موريال ميراك – فايسباخ وجمال واكيم

جيمي كارتر

- السلام ممكن في الأراضي المقدسة
- ما وراء البيت الأبيض

إسلام كريموف

- أوزباكستان: على تعميق الإصلاحات الاقتصادية
- أوزباكستان: على عتبة القرن الواحد والعشرين

بيل كلينتون

- بالعطاء... لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم
- العودة إلى العمل

بيار سالينجر - إريك لوران

- حرب الخليج
- عاصفة الصحراء
- المفكرة المخفية لحرب الخليج

جمال واكيم

- سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط
- السياسة الخارجيّة التركيّة – موريال ميراك – فايسباخ وجمال واكيم
- صراع القوى الكبرى على سوريا

سلسلة السّياسة

د. علي وهب

- الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية
- الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط

ستيفن غرين

- بالسيف: أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط
- مساومات مع الشيطان

نعوم تشومسكي

- احتلّوا
- صناعة المستقبل
- غزّة في أزمة – نعوم تشومسكي وإيلان بابه

د. سمير التنّير

- أميركا من الداخل
- أوباما.. والسّلام المستحيل
- معمودية النار

جون كوولي

- تواطؤ ضدّ بابل
- الحصاد

بنازير بوتو

- ابنة القدر
- المصالحة: الإسلام والديموقراطية والغرب

د. عبد السلام المجالي

- بوّابة الحقيقة
- رحلة العمر: من بيت الشعر إلى سدّة الحكم

إيلان بابه

- غزّة في أزمة – نعوم تشومسكي وإيلان بابه
- الفلسطينيّون المنسيّون

بالتعاون مع جامعة كولومبيا

- الانتقال العسكري – نارسيس سيرّا
- أنماط الديمقراطية – أرند ليبهارت
- الديمقراطية والإسلام في إندونيسيا – تحقيق: ميرجام كونكلر وألفريد ستيبان
- الديمقراطية: أبحاثٌ مختارة – تحرير: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر
- ديمقراطيات في خطر! – تحرير: ألفرد ستيبان
- شرح أسباب الانتفاضات العربية – تحرير: مارك لينش
- عن الديمقراطية – روبرت أ. دال

د. ياسر عبد الحسين

- الحرب العالمية الثالثة – داعش والعراق وإدارة التوحّش
- السياسة الخارجية الإيرانية

تيم واينر

- الأعداء
- إرث من الرماد: تاريخ «السي.آي.إيه.»

جيريمي سكاهيل

- بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم
- حروب قذرة

سلسلة السّياسة

نوال السعداوي

- ذكرياتٌ بين الثورة والإبداع
- نوال السعداوي والثورات العربية

- أبي لافرنتي بيريا – سيرغو بيريا
- الأحزاب السياسية في العراق – عبد الرزاق مطلك الفهد
- اختراع الديموقراطية – منصف المرزوقي
- أرض لا تهدأ – د. معين حداد
- الأسد – باتريك سيل
- إسرائيل والصراع المستمر – ربيع داغر
- أسرار مكشوفة – إسرائيل شاحاك
- الأشياء بأسمائها – العقيد عاكف حيدر
- أصوات قلبت العالم – كيري كندي
- أمبراطورية الإرهاب – أليهاندرو كاسترو أسبين
- الأمة العربية إلى أين؟ – د. محمد فاضل الجمالي
- امرأة تبحث عن وطن – ماريا المعلوف
- الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة – عائشة محمد المحياس
- أوضاع العالم ٢٠١٣ – برتران بادي ودومينيك فيدال
- الأيادي السود – نجاح واكيم
- البعد التوراتي للإرهاب الإسرائيلي – وجدي نجيب المصري
- بكامل رصيدنا – بولا برودويل وفيرنون لوب
- بلا هوادة – د. حسن موسى
- بيتٌ من حجر – أنتوني شديد
- التحدي الإسلامي في الجزائر – مايكل ويليس
- التشكيلات الناصرية في لبنان – شوكت أشتي
- تعتيم – آمي وديفيد جودمان
- تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح (جزآن) – عمر زين
- التمادي في المعرفة – نورمان فنكلستاين
- توازن الرعب – هادي زعرور
- الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال – راضي شحادة
- ثورات الفيسبوك – مصعب حسام الدين قتلوني
- ثوراتٌ في كل مكان – بول مايسون
- حرب تحرير الكويت – د. حبيب الرحمن
- حرب الشفق – د. ديفيد كريست
- حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١ – ١٩٩١) – رغيد الصلح
- حركات ثورية – ستيف كراوشو وجون جاكسون
- حروب الأشباح – ستيف كول
- حروب الظلّ – مارك مازّيتي
- حروب الإمبراطوريات – تحرير روبرت غيروارث وإيريز مانيلا
- الحروب الميسَّرة – نورمان سولومون
- حزب الله والدَّولة في لبنان: الرؤية والمسار – الدكتور حسن فضل الله
- الحكّام العرب – رودجر أوين
- حياتي مع طالبان – عبد السلام ضعيف
- الخلوي: أشهر فضائح العصر – ألين حلاق
- خيارات صعبة – هيلاري رودهام كلينتون
- الخيارات الصعبة – د. إيلي سالم
- دارفور: تاريخ حرب وإبادة – جولي فلنت وألكس دي فال
- دروب دمشق – كريستيان شينو – جورج مالبرونو
- الدولة الديموقراطية – د. منذر الشاوي
- ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان – كيرستين شولتزه
- الديبلوماسية على نهر الأردن – د. منذر حدادين
- الرايات السود – علي صوفان بالاشتراك مع دانيال فريدمان

سلسلة السّياسة

- رؤية للمستقبل – الرئيس أمين الجميل
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف (١٩٨٩ – ١٩٩٨) – محمود عثمان
- السايفربانك – جوليان أسانج
- سجن غوانتانامو: شهادات حيّة بألسنة المعتقلين – مايفيتش رخسانا خان
- السكرتير السابع والأخير – ميشيل هيلير
- سورية: سقوط مملكة الأسد – ديفيد دبليو ليش
- صراعات الجيل الخامس – إميل خوري
- الصراع على السلطة في لبنان: جدل الخاص والعام – زهوة مجذوب
- الصهيونية الشرق أوسطية والخطّة المعاكسة – إنعام رعد
- صيف من نار في لبنان – الجنرال ألان بيلليغريني
- ضريبة الدم – ت. كريستيان ميلر
- الضوء الأصفر – عبدالله بو حبيب
- الطبقة الخارقة – دايڤيد ج. روثكوبف
- طريق أوسلو – محمود عباس (أبو مازن)
- عدوّ عدوّي – لورا أيزنبرغ
- العرب والإسلام في أوزباكستان – بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- عزيزي الرئيس بوش – سيندي شيهان
- العلاقات الأردنية – اللبنانية – أسعد كاظم جابر الغزّي
- العلاقات اللبنانية السورية – د. غسان عيسى
- العودة إلى الصّفر – ستيفن كينزر
- الفرص الضائعة – أمين هويدي
- فنّ التجسُّس – هنري أ. كرامبتون
- الفهم الثوري للدين والماركسية – زاهر الخطيب
- في قلب المملكة: حياتي في السعودية – كارمن بن لادن
- قراصنة أميركا الجنوبية: أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية – طارق علي
- قصور من الرمل – أندريه جيروليماتوس
- قضيّة سامّة – يوست ر. هيلترمان
- قضيّتي ضد إسرائيل – أنطوني لوينستاين
- القياصرة الأميركيون – نايجل هاملتون
- قيام طائفة... أمّة موسى الصدر – صادق النابلسي
- لبنان بين ردَّة وريادة – ألبير منصور
- منبر الحوار ٢٠٠٨ – لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج – مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- اللوبي – إدوارد تيفنن
- اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية – ستيفن والت وجون ميرشايمر
- اللوبي الصهيوني في فرنسا – شاكر نوري
- الماسونية: دولة في الدولة – هنري كوستون
- المال... إن حَكَم – هنري إده
- مبادئ المعارضة اللبنانية – الرئيس حسين الحسيني
- محو العراق – مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون
- مدن تحت الحصار – ستيفن غراهام
- مذكرات نيلسون مانديلا – نيلسون مانديلا
- المراقبة الشاملة – أرماند ماتّلار
- مزارع شبعا: حقائق ووثائق – منيف الخطيب
- مصر على شفير الهاوية – طارق عثمان
- نحو دولة حديثة: بعيداً عن ٨ و١٤ آذار – الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- نظرية الاحتواء – إيان شابيرو
- النفط: استراتيجيّاً وأمنيّاً وعسكريّاً وتنمويّاً – د. هاني حبيب
- النفط والحرب والمدينة – د. فيصل حميد
- هكذا.. وقع التوطين – ناديا شريم الحاج
- الواجب – مذكرات روبرت م. غايتس

سلسلة السّياسة

- الوجه الآخر لإسرائيل – سوزان نايثن
- الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية – تحرير: برند هام
- وهم السلم الأهلي – حسين يعقوب
- ويليس من تونس – ناديا خياري

«كتابٌ رائع يسلّط الضوء على الفوضى الحالية، والمأزق الذي وقع فيه الغرب جرّاء الأزمة السورية»

بياتريس آرفيه، La Semaine

جورج مالبرونو: صحافي فرنسي ولد عام ١٩٦٢. تخرج من معهد الصحافة الفرنسي عام ١٩٨٦، وهو مختص في شؤون الشرق الأوسط. عمل مراسلا للعديد من الصحف والإذاعات الفرنسية وهو حاليا كبير المراسلين في صحيفة «لو فيغارو»، وهو الصحافي الفرنسي الوحيد الذي أجرى مقابلة مع الرئيس السوري بشار الأسد خلال الأزمة عام ٢٠١٣. له العديد من المؤلفات.

كريستيان شينو: صحافي فرنسي ولد عام ١٩٦٦. تخرّج من معهد الدراسات السياسية في باريس عام ١٩٨٧، ومن مركز تدريب الصحفيين في العام ١٩٨٩، وهو مختص في شؤون الشرق الأوسط. حاز الجائزة الكبرى للصحافة العالمية عن فئة الإذاعة عام ٢٠١٥ تقديرا لأعماله وإنجازاته. هو حاليا كبير المراسلين في إذاعة «فرانس انتر» وله أيضا العديد من المؤلفات. متأهل من لبنانية وله منها ابنتان.

اشترك المؤلفان في أعمال عدة.

ملفٌ ضخم من المعلومات المستمدّة من وقائع ومحاضر جلسات وشهود عيان ومقابلات شخصية، وتسريبات، أحدث صدمة هائلة في الوسط السياسي الفرنسي والعربي على حدّ سواء.

- يغطّي تغطية شاملة أربعين عاما من العلاقات الفرنسية – السورية منذ الحرب اللبنانية وصولا إلى الحرب السورية.
- يدين القراءات الخاطئة التي اعتمدتها السياسة الفرنسية للحرب الدائرة في سورية، ولدور الشخصيات الأبرز فيها.
- يفضح الازدواجية المبطنة في السياسة الفرنسية حيال سورية بين معارضة في العلن، ودعم في السرّ تمثّل في مد نفق من مقر إقامة الرئيس السوري بشار الأسد إلى مطار المزة العسكري وإقامة شبكة اتصالات آمنة لقادة الأجهزة الأمنية السورية.
- يحلل الانشقاقات والانقسامات الحاصلة إبان الثورة السورية وترجّح موازين القوى بين الأطراف المتنازعة.
- يقرأ واقع النظام السوري وحقائقه، منذ تسلّم آل الأسد السلطة، ودوره في لبنان منذ دخوله إليه بمباركة عربية وحتى اغتيال الحريري؛ ويوضّح كيفية تعامله مع المعارضة القديمة ومعارضي اليوم.
- يستعرض سيناريو الضربة العسكرية لمواقع النظام في دمشق الذي استُبدل في الربع الساعة الأخير، ويوضح مدى التلاعب بالتقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية.
- يتطرق إلى الموقف الروسي من الأزمة السورية، والدور الذي تلعبه روسيا في مجمل الأحداث.

ISBN 978-9953-88-946-7

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة حسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ٩٦١١+

tradebooks@all-prints.com
publishing@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر